

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٤٧)

قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية

مارس ٢٠٠٢

المحتويات

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
١- تقديم	أ
٢- <u>الفصل الأول: مجتمع المنتجين الزراعيين بالزراعة المصرية</u>	١
(١) تمهيد	١
(٢) تعداد ومساحة المنشآت الإنتاجية الزراعية	١
(٣) هيكل المنشآت الإنتاجية الزراعية وفقا لكيانها القانوني	٤
(٤) التكثيف الرأسمالي فى المنشآت الإنتاجية الزراعية	١٢
(٥) السكان والموارد البشرية	١٩
٣- <u>الفصل الثانى: أهداف وسياسات التنمية الزراعية خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ٢٠٠٠م</u>	
(١) تمهيد	٣١
(٢) الأهداف الكلية المخططة للتنمية الزراعية	٣١
(٣) السياسات الزراعية والأهداف التفصيلية لخطط التنمية الزراعية	٣٤
(١/٣) السياسة السعرية والتسويقية	٣٤
(٢/٣) السياسة الإنتاجية	٣٧
(٣/٣) البحث العلمى وتكنولوجيا الإنتاج الزراعى	٣٨
(٤/٣) السياسة الإئتمانية	٤٥
(٥/٣) سياسة التجارة الخارجية فى المحاصيل الزراعية	٤٨
(٦/٣) السياسة الضريبية	٥١
(٤) إشارات السياسات الزراعية إلى مجتمع المنتجين الزراعيين	٥١
(١/٤) التغيرات والعلاقات السعرية	٥٢
(٢/٤) التغيرات فى فنون وتكنولوجيا الإنتاج الزراعى	٧٨
(٣/٤) إشارات تنظيمية وإدارية	٨٥
(٤/٤) إشارات دائرة الاختيار	٨٦

تابع المحتويات

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
٤- <u>الفصل الثالث: العوامل المحددة والمؤثرة على الإستجابة للسياسة</u>	
<u>الزراعية ومؤشرات الإستجابة</u>	٨٧
(١) تمهيد	٨٧
(٢) العوامل المحددة أو المؤثرة على درجة الإستجابة للسياسات	
الزراعية	٨٧
(٣) مؤشرات الإستجابة للسياسة الزراعية	٩٦
(١/٣) مؤشرات الإستجابة للإشارات التنظيمية والإدارية	٩٨
(٢/٣) مؤشرات الإستجابة للإشارات التكنولوجية والإستثمار	
المزروعى	١١٥
(٣/٣) مؤشرات الإستجابة للإشارات السعيرية	١٤١
٥- موجز ونتائج وتوصيات الدراسة	٢٠٧
٦- الملاحق	٢٥٠
٧- المراجع	٢٥٧
مراجع باللغة العربية	
مراجع باللغة الإنجليزیه	

"فهرس الجداول"

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(١)	هيكل حيازة الأراضي الزراعية وفقا لفئات مساحة الحيازة الزراعية في عامي ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩	٥
(٢)	هيكل المنشآت الانتاجية الزراعية وفقا لكيانها القانوني في عامي ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩	٧
(٣)	متوسط مساحة المنشأة الانتاجية الزراعية ، وهيكل المنشآت الانتاجية وفقا لكيانها القانوني في كل من مناطق الوجه البحري ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا في عامي ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩	١١
(٤)	نسبة المزارع الحائزة للآلات الزراعية الميكانيكية الرئيسية الى اجمالي عدد حيازات الأراضي الزراعية في السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩	١٣
(٥)	نسبة المزارع المشاركة أو المالكة لآلات زراعية ميكانيكية ، ومتوسط نصيب الآلة من مساحة الحيازة الزراعية في كل من مناطق الوجه البحري ، والوجه القبلي في السنوات ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩	١٥
(٦)	بعض مؤشرات حيازة الثروة الحيوانية من ابقار وجاموس ، وأغنام وماعز خلال السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩	١٧
(٧)	بعض مؤشرات حيازة الثروة الحيوانية من ابقار وجاموس على مستوى الفئات المختلفة من حيازة الأراضي الزراعية خلال السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩	١٨
(٨)	التوزيع النسبي لعدد أفراد الأسر المعيشية وفقا لفئات المساحة الحيازية في السنوات ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩	٢٠
(٩)	الوزن النسبي لعدد الأفراد المشتغلين في مزارعهم في اجمالي عدد أفراد الأسرة المعيشية حسب الجنس ، وفئات مساحة الحيازة الزراعية في السنوات ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩	٢٣
(١٠)	التوزيع النسبي لمصادر العمالة البشرية في المزرعة المصرية حسب الفئة المساحية للمزرعة ، ونوع العمل ، ونظام الأجر في عام ١٩٩٠/٨٩	٢٦
(١١)	التوزيع النسبي للحائزين الزراعيين وفقا لدرجة التعلم ، وتوزيعهم النسبي ما بين الممارسين لمهنة الزراعة فقط ، والممارسون لمهن أخرى بالإضافة الى مهنة الزراعة في السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩	٢٨
(١٢)	معدلات الزيادة السنوية في أسعار أهم المحاصيل الزراعية خلال السنوات ١٩٨٧-١٩٩٨	٥٥

"تابع فهرس الجداول"

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٦٠	الأسعار النسبية (شروط التجارة) لكل من المحاصيل الشتوية الرئيسية بالقياس الى بدائلها في منطقة الوجه البحري خلال السنوات ١٩٨٣-١٩٩٧	(١٣)
٦٢	الأسعار النسبية (شروط التجارة) لكل من المحاصيل الصيفية والنيلية الرئيسية بالقياس الى بدائلها في منطقة الوجه البحري خلال السنوات ١٩٨٣-١٩٩٨	(١٤)
٦٦	الأسعار النسبية (شروط التجارة) لمجموعات المحاصيل الزراعية المكونة لدورة القطن ودورات الحبوب الصيفية والشتوية في منطقة الوجه البحري في السنوات ١٩٨٣ - ١٩٩٨	(١٥)
٦٧	شروط التجارة ما بين كل من المحاصيل الشتوية الرئيسية والمحاصيل البديلة لها في منطقة مصر الوسطى في السنوات ١٩٨٣ - ١٩٩٧	(١٦)
٧٠	شروط التجارة ما بين كل من المحاصيل الصيفية والنيلية الرئيسية والمحاصيل البديلة لها في منطقة مصر الوسطى في السنوات ١٩٨٣-١٩٩٨	(١٧)
٧٢	شروط التجارة ما بين مجموعات المحاصيل الزراعية المكونة لدورة القطن، ومجموعات المحاصيل المكونة لدورات الحبوب الصيفية والشتوية في منطقة مصر الوسطى في السنوات ١٩٨٣ - ١٩٩٧	(١٨)
٧٣	شروط التجارة لكل من المحاصيل الشتوية الرئيسية في منطقة مصر العليا في السنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٧	(١٩)
٧٥	شروط التجارة لكل من المحاصيل الصيفية والنيلية الرئيسية في منطقة مصر العليا في السنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٨	(٢٠)
٧٧	معدلات التبادل ما بين المنتجات الزراعية ، والمدخلات الزراعية من وقود وكىماويات وأسعار المستهلك في الريف في السنوات ١٩٨١ - ١٩٩٩	(٢١)
١٠١	الاستقطاعات من الأراضى الزراعية للأغراض غير الزراعية خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٥ ونسبتها الى اجمالى الزمام المنزرع في عام ١٩٨٢	(٢٢)
١٠٦	الوزن النسبى لأعداد المزارع والمساحات المستخدمة لتنظيم الري غير التقليدية في اجمالى عدد المزارع والمساحات المروية المنزرعة في عامى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩	(٢٣)
١١٢	مساحة الحدائق في مناطق الوجه البحري ، والقبلى وفى محافظات الصحارى والأراضى الجديدة خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٧	(٢٤)

تابع فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
١١٧	التغير في درجة تنوع الأصناف المنزرعة من محاصيل القمح ، والأرز ، والأذرة الشامية ، ودرجة انتشار زراعة الأصناف الجديدة منها بين مجتمع المنتجين خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٧	(٢٥)
١٢٩	معدل النمو السنوى في انتاجية الفدان من المحاصيل الزراعية الرئيسية في السنوات ١٩٨٧ - ١٩٩٨	(٢٦)
١٣٥	أعداد المذبوحات من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز بالمجازر الحكومية خلال السنوات ١٩٨٢ - ١٩٩٨	(٢٧)
١٤٩	التركيب المحصولى في الموسم الشتوى بالوجه البحرى خلال السنوات ١٩٨٢ - ١٩٩٧	(٢٨)
١٥٠	التركيب المحصولى في الموسم الصيفى والنيلى في الوجه البحرى خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٧	(٢٩)
١٥١	اتجاهات التغير في انتاجية المحاصيل الشتوية الرئيسية بالقياس الى انتاجية بدائلها المحصولية في الوجه البحرى في السنوات ١٩٨٣ - ١٩٩٨	(٣٠)
١٥٢	اتجاهات التغير في انتاجية المحاصيل الصيفية والنيلية الرئيسية بالقياس الى انتاجية بدائلها المحصولية في الوجه البحرى خلال السنوات ١٩٨٣ - ١٩٩٨	(٣١)
١٥٩	التركيب المحصولى في الموسم الشتوى في مصر الوسطى خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٧	(٣٢)
١٦٠	التركيب المحصولى في الموسم الصيفى النيلى في مصر الوسطى خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٧	(٣٣)
١٦١	اتجاهات التغير في انتاجية المحاصيل الشتوية الرئيسية بالقياس الى انتاجية بدائلها المحصولية في منطقة مصر الوسطى فى السنوات ١٩٨٣ - ١٩٩٧	(٣٤)
١٦٢	اتجاهات التغير في انتاجية المحاصيل الصيفية والنيلية الرئيسية بالقياس الى انتاجية بدائلها المحصولية في منطقة مصر الوسطى فى السنوات ١٩٨٣ - ١٩٩٨	(٣٥)
١٦٩	التركيب المحصولى في الموسم الشتوى في مصر العليا خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٧	(٣٦)
١٧٠	التركيب المحصولى في الموسم الصيفى والنيلى في مصر العليا خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٧	(٣٧)

"تابع فهرس الجداول"

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
١٧١	اتجاهات التغير في إنتاجية المحاصيل الشتوية الرئيسية بالقياس الى انتاجية بدائلها المحصولية في منطقة مصر العليا في السنوات ١٩٨٣ - ١٩٩٨	(٣٨)
١٧٢	اتجاهات التغير في إنتاجية المحاصيل الصيفية والنيلية بالقياس الى انتاجية بدائلها المحصولية في منطقة مصر العليا في السنوات ١٩٨٣ - ١٩٩٨ .	(٣٩)
١٧٦	التوزيع النسبى للمساحة الأرضية المنزرعة ما بين محاصيل الفاكهة ، والمحاصيل الحقلية والخضروات حسب الفئات المساحية للمنشآت الانتاجية الزراعية خلال السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩	(٤٠)
١٧٧	التركيب المحصولى لعام ١٩٩٠/٨٩ حسب الفئة المساحية للمزرعة	(٤١)
١٩٣	معاملات إنحدار دوال إستجابة العرض من المحاصيل الرئيسية للتغيرات السعرية والإنتاجية فى مناطق الوجه البحرى	(٤٢)
١٩٩	معاملات إنحدار دوال إستجابة العرض من المحاصيل الرئيسية للتغيرات السعرية والإنتاجية فى مناطق مصر الوسطى	(٤٣)
٢٠٤	معاملات إنحدار دوال إستجابة العرض من المحاصيل الرئيسية للتغيرات السعرية والإنتاجية فى مناطق مصر العليا	(٤٤)

تقديم

إن التحول الأخير للنظام الإقتصادي المصرى من نظام الإقتصاد الموجه بما كان يتضمنه من نظام التخطيط الإلزامى ، الى نظام آليات السوق الحرة بما يتضمنه من نظام التخطيط التأشيرى ، إنما يعنى بدوره أن النظام الأخير يشكل الاطار العام لتوجيه الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة ، وفقا لآلياته . وبغض النظر عن ما قد يطرح من تساؤلات حول فاعلية هذا النظام في تحقيق أهداف التنمية الزراعية أو مدى توافر الشروط والعوامل اللازمة لعمل آلياته بكفاءة ، هناك من التساؤلات الأخرى التى تطرح حول مدى أو درجة استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية بحكم ما قد يوصف به هذا المجتمع من سمات اقتصادية واجتماعية وثقافية تؤثر في استجابته للسياسة الزراعية ، ومن ثم في ما تسعى اليه هذه السياسات من أهداف . فالسياسات الزراعية بما تشتمل عليه من أدوات مختلفة تستهدف تحسين البيئة الاقتصادية والاجتماعية التى يعمل في إطارها مجتمع المنتجين الزراعيين وتشكيلها في الاتجاهات التى تساعد على توجيه قرارات المنتج الزراعى الفرد بشأن تخصيص موارده الانتاجية في الاتجاهات التى تحقق الأهداف التنموية المخططة . وفى إطار ما قد يوصف به المجتمع الزراعى من تباين فئاته المختلفة من حيث سماتها الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في تحديد قراراتها الاستثمارية والانتاجية ، فإنه لمن الطبيعى أن يتبع ذلك احتمالات تباين فئات هذا المجتمع في استجابتها للسياسة الزراعية وهو ما يحدد بدوره درجة استجابة هذا المجتمع في مجموعه للسياسات الزراعية .

فإذا كانت درجة تحقيق الأهداف الزراعية المخططة تتوقف في جانب منها على مدى أو درجة التكامل والتناسق بين أدوات السياسات الزراعية المخططة والمنفذة في سبيل تحقيق هذه الأهداف ، فإنها تتوقف في الجانب الآخر منها على درجة استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين لهذه السياسات . ومع ما توصف به الزراعة المصرية من صغر مساحة المزرعة المصرية بشكل عام وسيادة المزارع القزمية والصغيرة بها بشكل خاص مع ما قد توصف به مثل هذه المزارع من سمات اقتصادية واجتماعية توصف معها بضعف استجابتها للسياسة الزراعية ، فإن احتمالات ضعف استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسة الزراعية يعد من التساؤلات المطروحة . ولهذا فقد حدد الهدف العام للدراسة الحالية في دراسة وتحليل إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية بأدواتها

المختلفة ، متضمنة دراسة وتحليل استجابة الفئات المختلفة من هذا المجتمع لهذه السياسات مع المقارنة فيما بينها وفقا للأقاليم الانتاجية الرئيسية واستخلاص العوامل المؤثرة أو المحددة لدرجة استجابته تمهيدا لتحديد السياسات أو الأدوات اللازمة لرفع درجة استجابته لهذه السياسات ، وتناسقها مع ما تهدف إليه من أهداف ، وذلك الى جانب استخلاص بعض المؤشرات التي يمكن أن تفيد المخطط أو واضعى السياسة الزراعية بالتنبؤ بالنتائج المستقبلية المتوقعة للسياسة الزراعية المخططة .

ولتحقيق الهدف العام من الدراسة قسمت الدراسة الى ثلاث فصول رئيسية ، يهدف الفصل الأول منها الى التعريف بمجتمع المنتجين الزراعيين من حيث تعداد مساحة منشآته الانتاجية ، وهيكلها وفقا للكيان القانونى ، والتكثيف الرأسمالى بها ، ومواردها البشرية ، متضمنة التعريف بقوى العمل البشرى بها ومصادرها ، والسمات الاجتماعية لمدير المنشأة الانتاجية الزراعية . أما الفصل الثانى من الدراسة فقد استهدف التعريف بأهداف وسياسات التنمية الزراعية خلال الفترة منذ عام ١٩٨٣/٨٢ وحتى السنوات الأخيرة من عقد التسعينات ، حيث اشتمل على التعريف بالأهداف الكلية المخططة للتنمية الزراعية خلال هذه الفترة الى جانب التعريف بالسياسات الزراعية والأهداف التفصيلية لخطط التنمية الزراعية خلال نفس الفترة ، وحيث انتهى الى تحديد إشارات السياسات الزراعية الى مجتمع المنتجين الزراعيين خلال هذه الفترة ، ودراسة اتجاهاتها . أما الفصل الثالث والأخير من هذه الدراسة فقد استهدف التعريف بالعوامل المحددة والمؤثرة على استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية ، ومؤشرات الاستجابة ، حيث اشتمل هذا الفصل على التعريف بالعوامل المؤثرة على استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية متضمنة دراسة وتحليل درجة تواجد مثل هذه العوامل فى المجتمع الزراعى المصرى ، وحيث انتهى الى عرض مؤشرات قياس الاستجابة للسياسة الزراعية من قبل مجتمع المنتجين وفقا لإشاراتها المرسله الى هذا المجتمع متضمنة قياس هذه الاستجابة سواء من خلال اتجاهاتها العامة بالقياس الى الاتجاهات العامة لإشارات السياسة الزراعية ، أو من خلال القياس الكمى لبعض هذه المؤشرات من خلال النماذج الرياضية والاحصائية ، وحيث إنتهت الدراسة بموجز لأهم النتائج والتوصيات .

ولقد إعتمدت الدراسة في اعدادها على اسلوب التحليل الوصفى المستند على أدبيات النظريات الاقتصادية والاجتماعية مستعينة في ذلك ببعض الأدوات الحسابية والاحصائية البسيطة ، وعلى النماذج الرياضية والاحصائية التى تخدم أهداف الدراسة ، في إطار ما هو متاح من بيانات ومعلومات منشورة تتصل بموضوع الدراسة ، ومصدرها الأساسى وزارة الزراعة ، ووزارة التخطيط ، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الى جانب ما تضمنته بعض الدراسات السابقة المنشورة من بيانات ومعلومات ونتائج تتصل بموضوع الدراسة .

ولقد شارك في إعداد الدراسة كل من أ.د. عبد القادر دياب (باحث رئيسى) ، أ.د. أحمد عبد الوهاب برانية الأستاذ المتفرغ بالمعهد ، د. نجوان سعد الدين ، د. سمير عريقات الخبراء الأوائل بالمعهد ، د. منى الدسوقي الخبير بالمعهد . كما عاون في تجميع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة أ. سحر البهائى الباحثة بالمعهد .

الفصل الأول : "مجتمع المنتجين الزراعيين بالزراعة المصرية"

(١/١) تمهيد :

يمكن القول بأن السياسات الزراعية بما تشتمل عليه من أدوات مختلفة تستهدف تحسين البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي يعمل في إطارها مجتمع المنتجين الزراعيين وتشكيلها في الاتجاهات التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية الزراعية بما لها من تأثيرات على قرارات المنتج الزراعي الفرد . حيث يظل المنتج الزراعي الفرد هو صاحب القرار فيما يتصل بتوجيه موارده الإنتاجية وإستخداماتها بإستثناء ظروف التدخل الحكومي المباشر في ذلك . وتستند السياسات الزراعية في تحقيق أهدافها على مستوى مجتمع المنتجين الزراعيين على ما ترسله من إشارات إلى هذا المجتمع ، والذي يتوقع أن تتباين فئاته المختلفة في الإستجابة لمثل هذه الإشارات تبعا لتباينها في كثير من الإعتبارات الاقتصادية والاجتماعية التي تحكم متخذ القرار بالمنشأة الإنتاجية الزراعية في هذا الشأن ، حيث تختلف هذه الإعتبارات بدورها من منشأة إنتاجية إلى أخرى تبعا لقدراتها الاقتصادية ، والظروف الاجتماعية والثقافية لمتخذ القرار ، وهو ما قد يعكس في النهاية تأثر درجة إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية أو للتغيرات بها بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمنشأة الإنتاجية الزراعية ، بل وعلى ما قد يحدث في هذه الخصائص من تغيرات بمرور الزمن .

ولهذا فإن الفصل الحالي من الدراسة يهدف إلى التعريف بمجتمع المنتجين الزراعيين من حيث عدد منشآته الإنتاجية ، وقدراتها الاقتصادية إلى جانب التعريف بالظروف الاجتماعية التي يعمل في إطارها متخذ القرار على مستوى هذه المنشأة ، متضمنا في ذلك التعريف بأهم التغيرات التي سجلتها السنوات القريبة الماضية في هذا المجتمع سواء من حيث عدد منشآته الإنتاجية أو خصائصها الاقتصادية والاجتماعية .

(٢/١) تعداد ومساحة المنشآت الإنتاجية الزراعية :

يمكن تعريف المنشأة الإنتاجية الزراعية بتعريف مطابق لتعريف التعدادات الزراعية للحيازة الزراعية ، والتي تعرف على أنها جميع الأراضي التي يستثمرها الحائز داخل نفس المركز ، وتدار إدارة اقتصادية وفنية واحدة على أن يكون الحائز مسئولاً عنها مالياً ،

وإداريا وعن إتخاذ القرارات الفنية الزراعية بها . ويدخل فى إطار الحيازة الزراعية أعداد الماشية والحيوانات ، والدواجن ، وخلايا النحل ، والأسماك كجزء من الحيازة .

ففى إطار هذا التعريف للحيازة الزراعية ، فإنها تعد بمثابة المنشأة الإنتاجية فى قطاع الزراعة ، والتي تعد هى المسئولة عن توجيه مواردها نحو الأنشطة الإنتاجية المختلفة وفقا لتوقعات وأهداف متخذ القرار بها ، وحيث تشكل فى النهايه المحصلة النهائية لنتائج قرارات المنشآت الإنتاجية الزراعية إتجاه تخصيص الموارد الزراعية فى قطاع الزراعة بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة إلى جانب الإستثمار بها .

وفى إطار التعريف السابق تحدد أعداد المنشآت الإنتاجية الزراعية (والحائزة لأراضى زراعية) بنحو ٢,٩ مليون فى عام ١٩٩٠/٨٩ وفقا لنتائج التعداد الزراعى لنفس العام ، وذلك مقابل ٢,٤٧ مليون منشأة إنتاجية فى عام ١٩٨٢/٨١ ، ١,٦٤٢ مليون منشأة فى عام ١٩٦١ ، ونحو ١,٠٠٢ مليون منشأة^(١) فى عام ١٩٥٠ . إن التزايد الكبير فى أعداد المنشآت الإنتاجية الزراعية خلال الفترة مابين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٨٢/٨١ وإن كان يفسر فى جانب كبير منه بأثر قوانين الإصلاح الزراعى التى صدرت فى عام ١٩٥٢ ومابعدا إلا أن ذلك لاينفى مشاركة العوامل التاريخية الأخرى والممثلة فى حقوق الإرث وشراء وبيع الأراضى الزراعية ، فى تزايد أعداد المنشآت الإنتاجية خلال هذه الفترة كما شاركت أيضا فى تزايد أعداد المنشآت الإنتاجية الزراعية خلال الفترة مابين عامى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩ ، إلى جانب مساهمت به برامج إستصلاح الأراضى الجديدة فى هذا الشأن حيث إزدادت المساحة الأرضية الإجمالية المحازة عن طريق المنشآت الإنتاجية الزراعية من نحو ٦,٦٣٢ مليون فدان فى عام ١٩٨٢/٨١ إلى نحو ٧,٨٥٠ مليون فدان فى عام ١٩٩٠/٨٩ بما يتضمنه ذلك من إضافات جديدة إلى أعداد المنشآت الإنتاجية الزراعية .

وبغض النظر عن الأسباب المسئولة عن تزايد اعداد المنشآت الإنتاجية الزراعية ، فإن تزايد أعدادها فى حد ذاته خاصة خلال الفترة الأخيرة قد يكون له مدلوله بالنسبة لإستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين وغيرهم من المستثمرين للسياسات الزراعية ، وعلى نحو ماستشير إليه الدراسة فيما بعد . وهنا أيضا يعد حجم المنشأ الإنتاجية الزراعية من

العوامل التى يثار حولها الحوار بالنسبة لتأثيره على إستجابة المنتج الزراعى للسياسة الزراعية أمام مقولة ضعف إستجابة مزارع الكفاف للسياسة الزراعية بسبب قلة إنتاجها للأسواق . وفى هذا الشأن فإن المتوسط العام لمساحة المنشأة الإنتاجية الزراعية بالتعدادات الزراعية لعامى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩ والبالغ نحو ٢,٧٠ فدان ، يكشف عن سيادة المزارع الصغيرة والقزمية فى الزراعة المصرية ، وهو ما قد يشير فى مضمونه إلى ضعف إستجابة قطاع المنتجين الزراعيين للتغيرات فى السياسة الزراعية أمام المقولة المشار إليها ، حيث تكشف نتائج التعدادات الزراعية المشار إليها عن أن المزارع ذات المساحة الأقل من فدان تمثل نحو ٣٢,٣% من إجمالى أعداد المزارع بالقطاع فى عام ١٩٨٢/٨١ ، كما ترتفع نسبة تمثيلها بين مزارع القطاع لتصل إلى نحو ٣٦,١% فى عام ١٩٩٠/٨٩ كما بلغت نسبة تمثيل المساحة الإجمالية لهذه الفئة من المزارع فى المساحة الإجمالية للمزارع بالقطاع نحو ٦,٠٢% ، ٦,٥٠% منها فى عامى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩ على الترتيب . أما أعداد المزارع فى الفئة التى تتراوح مساحة كل منها ما بين ١ - أقل من ٢ فدان فبلغت نسبة تمثيلها بين مزارع القطاع نحو ٢٥,٣% منها فى عام ١٩٨٢/٨١ ، ونحو ٢٤,٥% منها فى عام ١٩٩٠/٨٩ ، كما بلغت نسبة تمثيل المساحة الإجمالية لهذه الفئة من المزارع فى المساحة الإجمالية لإجمالى المزارع بالقطاع نحو ١٢,٥٢% ، ١٢,٠% فى كلا العامين على الترتيب . أما فئة المزارع التى تتراوح مساحة كل منها ما بين ٢ - أقل من ٣ فدان فتبلغ نسبة تمثيل أعدادها بين مزارع القطاع نحو ١٩,٣٦% فى عام ١٩٨٢/٨١ ، ونحو ١٧,٣% فى عام ١٩٩٠/٨٩ كما بلغت نسبة تمثيل مساحتها الإجمالية فى المساحة الإجمالية لمزارع القطاع نحو ١٦,١٨% ، ١٤,٥% فى كلا العامين على الترتيب .

وفى إطار ماسبق ذكره عن نسبة تمثيل اعداد ومساحة كل من فئات المزارع الثلاث المشار إليها فى إجمالى أعداد ومزارع القطاع يمكن القول بأن المجموع الكلى لأعداد هذه الفئات الثلاث من المزارع يمثل نحو ٧٦,٧% ، ٧٧,٩% من مجموع مزارع القطاع فى عامى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩ على الترتيب ، كما بلغت نسبة تمثيل مساحتها الإجمالية فى إجمالى مساحة مزارع القطاع نحو ٣٤,٧٢% ، ٣٣,٠% فى كلا العامين على الترتيب . وفى ظل فرضية أن هذه الفئات من المزارع تعبر عن مايسمى بمزارع الكفاف ، والتى قد توصف من قبل البعض بضعف إستجابتها للتغيرات فى السياسة الزراعية لأمكن

تقدير احتمالات ذلك على درجة إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للتغيرات فى السياسة الزراعية على المستوى الكلى للقطاع ، حيث يبلغ المتوسط العام للمزرعة للفئات الثلاث مجتمعة مايقرب من ١,٢٢ فدان (٠,٥١ هكتار) وبمدى تراوح ما بين ٠,٥ - ٢,٢٧ فدان (٠,٢١ - ٠,٩٥ هكتار) فى عام ١٩٨٢/٨١ ، كما بلغ المتوسط العام للمزرعة منها فى عام ١٩٩٠/٨٩ نحو ١,١٤ فدان (٠,٤٨ هكتار) وبمدى تراوح ما بين ٠,٥ - ٢,٢٧ فدان (٠,٢١ - ٠,٩٥ هكتار) فى عام ١٩٩٠/٨٩ وعلى نحو مايشير إليه الجدول رقم (١) . هذا وإن كان من الجدير بالملاحظة هنا أن إنخفاض نسبة تمثيل المساحة الكلية لإجمالى هذه الفئات الثلاث من المزارع فى إجمالى المساحة الكلية لمزارع القطاع ، عن نسبة تمثيل إجمالى أعداد هذه الفئات فى إجمالى أعداد المزارع بالقطاع قد يخفف إلى حد ما من تأثيرها السلبي على درجة إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للتغيرات فى السياسة الزراعية على المستوى الكلى للقطاع .

هذا وإذا ماتجاوزنا الفرضية السابقة بالقول بأن مزارع الكفاف قد تمتد لتشمل تلك الشرائح من المزارع التى تصل مساحة كل منها إلى أقل من ٥ فدان لأمكن تقدير احتمالات تأثيرها على ضعف إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للتغير فى السياسات الزراعية على المستوى الكلى للقطاع بدرجات أكبر عنه فى الفرضية السابقة ، حيث تبلغ نسبة تمثيل أعداد المزارع التى تبلغ مساحة كل منها أقل من ٥ فدان فى إجمالى أعداد مزارع القطاع نحو ٩٠% تقريبا فى كلا التعدادين السابق ذكرهما ، كما تمثل مساحتها الإجمالية مايقرب من ٥٠% من إجمالى مساحة مزارع القطاع ، ويبلغ المتوسط العام لمساحة المزرعة منها مايقرب من ١,٥٠ فدان (٠,٦٣ هكتار) ، وعلى نحو مايشير إليه نفس الجدول سابق الذكر. والذى يعكس فى نفس الوقت تناقص أعداد المزارع الأخرى التى تزيد مساحة كل منها عن خمسة أفدنة مع تناقص نسبة تمثيل أعدادها ومساحتها الإجمالية فى إجمالى أعداد مزارع القطاع ومساحتها الإجمالية ، مع تزايد الفئة المساحية للمزرعة .

(٣/١) هيكل المنشآت الإنتاجية الزراعية وفقا لكيانها القانونى :

توصف المزارع الكبيرة والمتوسطة على أنها تنتج من أجل السوق حيث تسمح طاقتها الإنتاجية بوجود فائض من الإنتاج من أجل السوق ، ومن ثم فهى توصف بارتفاع درجة إستجابتها لمؤشرات السوق (وبالتالى للسياسات الزراعية) بالقياس إلى درجة

جدول رقم (١) هيكل حيازة الأراضي الزراعية وفقا لفئات مساحة

الحيازة الزراعية في عامي ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩

متوسط مساحة الحيازة (فدان)		المساحة الإجمالية (فدان)				عدد الحيازات				فئات مساحية الحيازة (فدان)
١٩٩٠/٨٩	١٩٨٢/٨١	١٩٩٠/٨٩ (٢)		١٩٨٢/٨١ (١)		١٩٩٠/٨٩ (٢)		١٩٨٢/٨١ (١)		
		%	ألف فدان	%	ألف فدان	%	ألف	%	ألف	
٠,٥	٠,٥	٦,٥	٥٠٨,١	٦,٠٢	٣٩٩,٤	٣٦,١	١٠٥٠,٩	٣٢,٢٦	٧٩٦,٤	أقل من ١
١,٣٢	١,٣٣	١٢,٠	٩٤١,١	١٢,٥٢	٨٣٠,١	٢٤,٥	٧١٣,٨	٢٥,٢٨	٦٢٣,٩	١- أقل من ٢
٢,٢٧	٢,٢٧	١٤,٥	١١٣٧,٤	١٦,١٨	١٠٧٣,١	١٧,٣	٥٠٢,١	١٩,١٦	٤٧٣,٠	٢- أقل من ٣
١,١٤	١,٢٢	٣٣,٠	٢٥٨٦,٦	٣٤,٧٢	٢٣٠٢,٦	٧٧,٩	٢٢٦٦,٨	٧٦,٧	١٨٩٣,٣	جملة
٣,٢٥	٣,٢٤	١٠,٠	٧٧٦,٦	١٠,٨٩	٧٢٢,٤	٨,٢	٢٣٩,١	٩,٠٤	٢٢٣,٢	٣- أقل من ٤
٤,٢٧	٤,٢٧	٦,٠	٤٧٤,٣	٦,٩١	٤٥٨,٦	٣,٨	١١١,٢	٤,٣٥	١٠٧,٤	٤- أقل من ٥
١,٤٧	١,٥٧	٤٩,٠	٣٨٣٧,٥	٥٢,٥٢	٣٤٨٣,٦	٨٩,٩	٢٦١٧,١	٩٠,٠٩	٢٢٢٣,٩	أقل من ٥
٦,٢٩	٦,٤٥	١٥,٩	١٢٥٠,٩	١٦,٥٦	١٠٩٨,٢	٦,٨	١٩٨,٩	٦,٩	١٧٠,٢	٥- أقل من ١٠
١٣,٠٣	١٣,١٣	١٠,١	٧٩٣,٧	٩,٢٥	٦١٣,٣	٢,١	٦٠,٩	١,٩	٤٦,٧	١٠- أقل من ٢٠
٢٣,٠٤	٢٣,٩٨	٤,٩	٣٨٧,١	٤,٤٥	٢٩٥,٠	٠,٦	١٦,٨	٠,٥	١٢,٣	٢٠- أقل من ٣٠
٣٦,٥٠	٣٧,٠٥	٤,٩	٣٨٣,٣	٤,٤٩	٢٩٧,٩	٠,٤	١٠,٥	٠,٢٣	٨,٠٤	٣٠- أقل من ٥٠
٦٣,٩١	٦٢,٩٤	٣,٧	٢٨٧,٦	٢,٩٣	١٩٤,٥	٠,٢	٤,٥	٠,١٣	٣,٠٩	٥٠- أقل من ١٠٠
٥٦٨,٦٣	٧٥٦,٦٩	١١,٦	٩٠٩,٨	٩,٨	٦٥٠,٠	٠,١	١,٦٠	٠,٠٣	٠,٨٥٩	١٠٠ فدان فأكثر
٢,٧٠	٢,٦٩	١٠٠	٧٨٤٩,٩	١٠٠	٦٦٣٢,٥	١٠٠	٢٩١٠,٣	١٠٠	٢٤٦٨,٤١	الإجمالي

المصدر :

(١) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي التعداد الزراعي لعام ١٩٨٢/٨١ .

(٢) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي التعداد الزراعي لعام ١٩٩٠/٨٩ .

* تعبر هذه الفئة عن حيازة أراضي الحكومة وشركات قطاع الأعمال العام .

إستجابة المزارع الصغيرة والقزمية . وإذا كانت المزارع الصغيرة والقزمية يمكن أن تخضع لإختبار فرضية ضعف إستجابتها لمؤشرات السوق (ومن ثم السياسات الزراعية) ، إلا أن هناك فرضية التباين بين هذه المزارع الصغيره والقزمية من حيث درجة إستجابتها لمؤشرات السوق تبعا لكيانها القانونى ، حيث تشير هذه الفرضية إلى ان المزارع الصغيرة والقزمية المستأجرة بطريق الإيجار النقدى تعد أكثر إستجابة لمؤشرات السوق عن غيرها من المزارع المماثلة المملوكة ، حيث تهدف إلى الإنتاج من أجل السوق بغرض مقابلة الأعباء المالية اللازمة لدفع الإيجار وغيره من المصروفات ، مثلها فى ذلك مثل المزارع الكبيره والمتوسطة . وفى هذا السياق فإن نتائج التعدادات الزراعية لعلمى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩ تشير إلى أن سيادة القرار على مستوى المنشآت الإنتاجية الزراعية بالقطاع يخضع للمنشآت المملوكة ملكية كاملة حيث تسود هذه المنشآت قطاع الزراعة سواء من حيث العدد أو المساحة الإجمالية ، حيث بلغت نسبة تمثيل أعدادها فى إجمالى أعداد المزارع بالقطاع نحو ٦١,٦٧% فى عام ١٩٨٢/٨١ ، وإزدادت إلى مايقرب من ٦٧,٦٤% فى عام ١٩٩٠/٨٩ ، كما بلغت نسبة تمثيل مساحتها الإجمالية فى إجمالى مساحة المزارع بالقطاع نحو ٦٢,٣٥% فى عام ١٩٨٢/٨١ إزدادت إلى نحو ٦٤,٨٥% فى عام ١٩٩٠/٨٩ . أما المزارع المستأجرة بنظام الإيجار النقدى بالكامل فقد بلغت نسبة تمثيل أعدادها فى إجمالى عدد المزارع بالقطاع نحو ١٧,٩٧% فى عام ١٩٨٢/٨١ إنخفضت إلى نحو ١٣,٣% فى عام ١٩٩٠/٨٩ ، كما بلغت نسبة تمثيل مساحتها الإجمالية فى إجمالى مساحة المزارع بالقطاع نحو ١١,٨٩% فى عام ١٩٨٢/٨١ إنخفضت إلى نحو ٨,٦٣% منها فى عام ١٩٩٠/٨٩ . أما المزارع المستأجرة بنظام المشاركة فتعد نسبة تمثيلها بين مزارع القطاع سواء من حيث العدد أو المساحة محدودة على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٢) . أما المزارع التى تجمع ما بين النظم السابقه (ملك/إيجار نقدى/ مشاركة/أخرى) فبلغت نسبة تمثيل أعدادها فى إجمالى عدد المزارع بالقطاع نحو ١٨,٣٧% ، ١٧,٥٣% فى كل من عامى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩ على الترتيب ، كما بلغت نسبة تمثيل مساحتها الإجمالية فى إجمالى مساحة المزارع بالقطاع نحو ٢٣,٨٥% ، ٢٥,٢٠% فى كل من العامين الأول ، والثانى على الترتيب ، حيث يلاحظ وجود تغيرات محدودة فى نسبة تمثيلها بين مزارع القطاع خلال الفتره ما بين العامين المشار إليهما .

%

جدول رقم (٢) هيكل المنشآت الإنتاجية الزراعية وفقا لخصائصها القانونية في عامي ١٩٩٠/٨٩ ، ١٩٩٨/٨١

فئات مساحة الحيازة	١٩٩٠/٨٩						١٩٨٢/٨١					
	لها أكثر من كيان قانوني	مستأجرة بالمشاركة	مستأجرة نقدا	مملوكة بالكامل	لها أكثر من كيان قانوني	مستأجرة بالمشاركة	مستأجرة نقدا بالكامل	مملوكة بالكامل	لها أكثر من كيان قانوني	مستأجرة بالمشاركة	مستأجرة نقدا بالكامل	مملوكة بالكامل
	مساحة	عدد	مساحة	عدد	مساحة	عدد	مساحة	عدد	مساحة	عدد	مساحة	عدد
أقل من ٣ فدان	٢٠,٣٣	١٤,٢٨	١,٧١	١,٤١	١٤,١٧	١٥,١٨	٦٣,٨٩	٦٩,١٣	٢٠,٧٣	١٥,٥٨	٢,٠٢	١٩,٥٧
٣ - أقل من ٤	٢٨,٠٤	٢٧,٦٥	٢,٤٠	٢,٤٨	٨,٩٤	٩,٠٣	٦٠,٦٢	٦٠,٨٤	٢٧,٢٤	٢٦,٧٨	٣,٣٦	١٣,٠٤
٤ - أقل من ٥	٢٩,٥٩	٢٩,٤٨	٢,٣٤	٢,٤٠	٧,١٨	٧,٢٢	٦٠,٨٩	٦٠,٩	٢٩,٠٤	٢٨,٨١	٣,٥٢	١٠,٥٤
أقل من ٥ فدان	٢٢,٩٦	١٦,١٤	١,٩٣	١,٥٥	١٢,٢٥	١٤,٣٨	٦٣,٨٦	٦٨,٠٣	٢٣,١٧	١٧,٣٥	٢,٥٠	١٧,٠٠
٥ - أقل من ١٠	٢٩,٩٠	٢٩,٤٢	١,٥٨	١,٦٥	٤,٤٨	٤,٥٩	٦٤,٠٤	٦٤,٣٤	٢٨,٥٩	٢٦,٨١	٢,٦٣	٩,٠٧
١٠ - أقل من ٢٠	٣٠,٠	٢٩,٧١	٠,٧١	٠,٧٣	٣,٩٤	٤,٠٦	٦٥,٣٥	٦٥,٥٠	٢٧,٥٨	٢٧,٦٨	١,٠٩	٣,٩٧
٢٠ - أقل من ٣٠	٣١,٦٦	٣١,٦٣	٠,٣٥	٠,٣٦	٣,٨٢	٣,٩٧	٦٤,١٧	٦٤,٠٤	٢٤,٦٢	٢٣,٣١	٠,٥٣	٣,١٢
٣٠ - أقل من ٥٠	٣٥,٥٢	٣٥,٦٩	٠,٢٤	٠,٢٣	٤,٣٧	٤,٤٧	٥٩,٨٧	٥٩,٦١	٢٤,٦٤	٢٤,٥٩	٠,٥٠	٢,٦٤
٥٠ - أقل من ١٠٠	٣٩,١١	٣٨,٧٨	٠,٢٩	٠,٣١	٨,٠٤	٨,٢١	٥٢,٥٦	٥٢,٧	٢٦,٩٧	٢٧,٦١	٠,٢٠	٢,٠٧
١٠٠ فدان فأكثر	١٢,٦٢	٠,٢٩,٢٩	٠,١٣	٠,٣٧	٧,١٥	١٩,٤٨	٨٠,١٠	٥٠,٨٦	١٤,٢٦	٢٣,٠٥	٠,١٤	٧,٩١
الإجمالي	٢٥,٢٠	١٧,٥٣	١,٣٢	١,٥٣	٨,٦٣	١٣,٣٠	٦٤,٨٥	٦٧,٦٤	٢٣,٨٥	١٨,٣٧	١,٩١	١١,٨٩

المصدر : نفس المراجع السابقة (٢٠١)

هذا وإذا كانت المؤشرات السابقة تعكس سيادة تأثير إعتبارات مساحة المنشأة الإنتاجية على إتخاذ القرار أكثر من درجة تأثير الإعتبارات المالية الناشئة عن الإيجار النقدي ، بل وتناقص درجة تأثير هذه الإعتبارات فى العام الأخير ١٩٩٠/٨٩ عنه فى عام ١٩٨٢/٨١ على المستوى الكلى للقطاع ، إلا أنه لمن الملاحظ هنا تباين الأوضاع فيما بين المزارع الكبيرة والمتوسطة من ناحية ، والمزارع الصغيرة والقزمية من ناحية أخرى من حيث إتجاهات تأثير كل من هذه الإعتبارات ، حيث التباين فى إتجاهات التغير فى الكيان القانونى فيما بينها ، وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر . حيث يلاحظ تناقص نسبة تمثيل المنشآت الإنتاجية المملوكة بالكامل فى حالة المنشآت الحائزه لعشرة أفدنة فأكثر، مع تزايد الإنخفاض فى نسبة تمثيلها بارتفاع مساحة الفئات الحيازيه ، وذلك لصالح المنشآت الإنتاجيه وفقا لنظام الإيجار النقدي ، وعلى نحو ما هو وارد بالجدول المشار اليه . هذا وإذا كان مثل هذا الإتجاه بالنسبه لهذه الفئات الحيازيه غير ذى مضمون بالنسبه لأهداف الدراسه فى ظل فرضية أن هذه النماذج من المنشآت الإنتاجيه تعمل على الإنتاج من أجل السوق ، ومن ثم الإستجابة لمؤشرات ، إلا أن الأمر قد يختلف بالنسبه للمزارع الصغيره والقزمية ، والتي يلاحظ تزايد نسبة تمثيل المنشآت الإنتاجية المملوكة ملكية كاملة فيما بينها ، مابين عامى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩ ، مع تناقص نسبة تمثيل المنشآت الإنتاجية وفقا لنظام الإيجار النقدي فيما بينها ، وإن كانت نسبة تمثيل المنشآت الأخيرة داخل هذه الشريحة من المزارع الصغيره والكبيره أعلى عنه فى حالة المزارع الكبيره والمتوسطة . حيث بلغت نسبة تمثيل أعداد المزارع ذات المساحات الأقل من ٣ أفدنه والمستأجرة وفقا لنظام الإيجار النقدي فى إجمالى أعداد هذه الفئة من المزارع نحو ٢٠,٢٤% فى عام ١٩٨٢/٨١ ، ثم إنخفضت إلى مانسبته ١٥,١٨% منها فى عام ١٩٩٠/٨٩ ، كما بلغت نسبة تمثيل المساحة الإجمالية لهذه الفئة من المزارع المستأجره نقدا فى إجمالى مساحة هذه الفئة من المزارع نحو ١٩,٥٧% فى عام ١٩٨٢/٨١ ثم إنخفضت إلى نحو ١٤,١٧% فى عام ١٩٩٠/٨٩ . وفى المقابل يلاحظ إرتفاع نسبة تمثيل المنشآت الإنتاجية المملوكة ملكية كاملة بين هذه الشريحة من المنشآت سواء من حيث العدد أو المساحة حيث إرتفعت نسبة تمثيل أعدادها فى إجمالى اعداد هذه الشريحة (الأقل من ٣ فدان) إلى نحو ٦٩,١٣% فى عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل نسبة بلغت نحو ٦٢,٤٩% فى عام ١٩٨٢/٨١ ، كما إرتفعت نسبة تمثيل مساحتها الإجمالية فى إجمالى مساحة نفس

الشريحة من المزارع من نحو ٥٧,٦٨% فى عام ١٩٨٢/٨١ إلى نحو ٦٣,٨٩% فى علم
١٩٩٠/٨٩ .

وعلى المستوى الكلى لمجموعة المنشآت الإنتاجية الحائزة لأقل من خمسة أفدنة
(بافتراض أنها تعبر عن مجموعة المزارع الصغيرة والقزمية) فيلاحظ ارتفاع نسبة تمثيل
المنشآت الإنتاجية المملوكة ملكية كاملة فيما بينها سواء من حيث العدد أو المساحة ، حيث
بلغت نسبة تمثيل أعدادها فى إجمالى أعداد شرائح هذه الفئة من المزارع نحو ٦١,٦٤%
فى عام ١٩٨٢/٨١ ، وازدادت إلى ٦٨,٠٣% فى عام ١٩٩٠/٨٩ ، كما بلغت نسبة تمثيل
مساحتها فى إجمالى مساحة شرائح هذه الفئة من المزارع نحو ٥٧,٣٣% فى عام
١٩٨٢/٨١ ، وازدادت إلى نحو ٦٢,٨٦% فى عام ١٩٩٠/٨٩ . وفى المقابل إنخفضت
نسبة تمثيل المنشآت الإنتاجية وفقا لنظام الإيجار النقدى سواء من حيث العدد أو المساحة ،
حيث بلغت نسبة أعدادها إلى إجمالى أعداد شرائح هذه الفئة من المزارع نحو ١٩,٠٥%
فى عام ١٩٨٢/٨١ ، وإنخفضت لتصل إلى نحو ١٤,٢٨% منها فى عام ١٩٩٠/٨٩ ، كما
بلغت نسبة تمثيل المساحة الإجمالية للمنشآت الإنتاجية بنظام الإيجار النقدى فى إجمالى
مساحة شرائح هذه الفئة من المزارع نحو ١٧,٠% فى عام ١٩٨٢/٨١ ، وإنخفضت إلى
نحو ١٢,٢٥% فى عام ١٩٩٠/٨٩ (جدول رقم ٢) .

وبناء على ماسبق ذكره وإذا ما سلمنا بفرضية إستجابة المنشآت الإنتاجية الصغيرة
بنظام الإيجار النقدى تعد أكبر إستجابة لمؤشرات السوق عن غيرها من المنشآت المناظرة
من حيث الحجم ، لأمكن القول بأن فى الإتجاهات المشار إليها ما يعكس بالتبعية إحتتمالات
تناقص تأثير الإعتبارات المالية الناشئة عن إلتزامات دفع الإيجار النقدى على قرار أصحاب
المنشآت الإنتاجية الصغيرة والقزمية ، ومن ثم إحتتمالات ضعف درجة إستجابتها لمؤشرات
السوق ، ومن ثم إشارات السياسات الزراعية .

هذا وفى إطار فرضية تباين المنشآت الإنتاجية فيما بينها من حيث درجة الإستجابة
للتغيرات فى السياسة الزراعية تبعا لتباينها فى الحجم ، والكيان القانونى ، فمن الطبيعى أن
يصاحب ذلك أيضا تباين درجة إستجابة هذه المنشآت للسياسة الزراعية من منطقة إلى
أخرى تبعا لتباينها من حيث نسبة تمثيل الأحجام المختلفة ، والهيكل القانونى للمنشآت

الإنتاجية بها . وفى هذا الشأن يلاحظ وبشكل عام صغر متوسط مساحة المنشأة الإنتاجية الزراعية فى كل من منطقتى مصر العليا ، ومصر الوسطى عنه فى منطقة الوجه البحرى ، مما قد يعكس وبشكل عام أيضا سيادة المزارع الصغيرة والقزمية فى القطاع الزراعى بدرجة أكبر فى كل من منطقتى مصر العليا ، ومصر الوسطى عنه فى منطقة الوجه البحرى ، وهو ما قد يشير بدوره إلى احتمالات إنخفاض درجة إستجابة المنشآت الإنتاجية للتغير فى السياسة الزراعية فى كل من المنطقة الأولى ، والثانية عنه فى منطقة الوجه البحرى ، وذلك فى ظل إعتبارات مساحة المنشأة وتأثيرها على قرارات المنشأة . أما من منظور التباين فى التوزيع الهيكلى للمنشآت الإنتاجية وفقا لكيانها القانونى بين المناطق الثلاث ، فإن كان من الملاحظ سيادة المنشآت الإنتاجية المملوكة ملكية كاملة بالقطاع الزراعى فى كل من المناطق الثلاث ، إلا أن نسبة تمثيل هذه المنشآت فى القطاع الزراعى بمنطقة وجه بحرى ترتفع عنه فى كل من منطقتى مصر الوسطى ، ومصر العليا ، وفى المقابل يلاحظ أيضا أنه على الرغم من تماثل المناطق الثلاث من حيث إنخفاض نسبة تمثيل المنشآت الإنتاجية بنظام الإيجار النقدى فى القطاع الزراعى بكل منها فى عام ١٩٩٠/٨٩ عنه فى عام ١٩٨٢/٨١ سواء من حيث العدد أو المساحة ، فإن منطقة مصر الوسطى تتصف بارتفاع نسبة تمثيل هذه النوعية من المنشآت الإنتاجية بقطاع الزراعة بها عنه فى منطقتى الوجه البحرى ، ومصر العليا وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٣) ، ومن ثم فإن فى مثل هذا التباين ما يشير إلى تباين المناطق الثلاث من حيث تأثير الإعتبارات المالية الناشئة عن إلزام دفع الإيجار النقدى على قرارات المنشأة ، مما قد يستخلص معه إرتفاع نسبة تأثير هذه الإعتبارات على قرارات المنشأة الإنتاجية فى إتجاه الإستجابة لمؤشرات السوق (ومن ثم الإستجابة لمؤشرات السياسة الزراعية) فى منطقة مصر الوسطى ، عنه فى منطقة الوجه البحرى ، ومصر الوسطى ، وهو ما قد يخفف من تأثير إعتبارات مساحة المنشأة خاصة الصغيرة والقزمية منها على الإتجاه المعاكس فى منطقة مصر الوسطى . وفى هذا الشأن أيضا إذا كان من الملاحظ إنخفاض نسبة تمثيل المنشآت الإنتاجية بنظام الإيجار النقدى فى قطاع الزراعة بمنطقة مصر العليا عنه فى منطقتى مصر الوسطى ، والوجه البحرى إلى جانب إنخفاض متوسط مساحة المنشأة بها بالقياس إلى المنطقتين الأخيرتين (جدول ٣) ، فإنه لمن المتوقع أن تكون درجة إستجابة المنشآت الإنتاجية بقطاع الزراعة فى منطقة مصر العليا أقل عنه فى المنطقتين الأخيرتين فى ظل الإعتبارات الافتراضية المشار إليها من قبل .

جدول رقم (٣) متوسط مساحة المنشأة الانتاجية الزراعية ، وهيكل المنشآت الانتاجية وفقاً لقطاعها القانوني في كل من مناطق الوجه البحري ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا في عاين ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩

مناطق الحدر			مصر العليا			مصر الوسطى			وجه بحري			البيان			
المساحة	اعداد الحيازات		المساحة	اعداد الحيازات		المساحة	اعداد الحيازات		المساحة	اعداد الحيازات					
	١٩٨٢/٨١	١٩٩٠/٨٩		١٩٨٢/٨١	١٩٩٠/٨٩		١٩٨٢/٨١	١٩٩٠/٨٩		١٩٨٢/٨١	١٩٩٠/٨٩				
١١,٣٥	٨,٧٦	-	١,٩٦	٢,٣٢	-	-	٢,٧٦	٢,٠٧	-	٢,٩٣	٢,٩٦	-	١- متوسط مساحة الحيزة (فدان) ٢- التوزيع النسبي لاعداد ومساحة الحيازات حسب الكيان القانوني للحيزة % : مملوكة بالكامل مستأجرة نقد مستأجرة بامتلوكة مستأجرة بطرق أخرى لها أكثر من كيان قانوني		
١١,٣٣	٥١,٣٢	٢٢,٣	٥٢,٩٢	٤٥,٤٩	٦٤,٤٦	٥٩,٦١	٦١,٨٨	٦٦,٤٩	٦١,٣٤	٥٤,٥	٧٣,٥٩	٦٦,٧٢		٧٢,٣١	٦٥,٢٥
١,١٢	١,١	١,٧٥	٣,٤٩	٧,٣٣	١٠,٢٥	١٤,٠١	١٢,٢٧	١٧,٣	١٩,٧٧	٢٦,١٢	٨,٧٩	١٢,٣٤		١٢,٢٧	١٦,٦٢
١,١٧	٠,٧٧	١,٤٧	٠,٢٩	٠,٣٢	٠,٣٢	٠,٤٩	١,٧	٢,٥١	١,٩٤	٢,٥٥	١,٥٧	٢,٢٩		١,٨٤	٢,٣٩
٨٢,٨٨	٤٠,٨٤	٦٩,٤٥	٣٩,٩٩	١,٣٩	١,٤٩	٠,٣٢	٠,٩٣	١,٤٣	٠,١٠٦	٠,٤٣	١,٨٩	٢,٩٤		٠,٥	٠,٧
٤,٦	٦,٠٧	٦	٦,٧٦	٤٦,٤٤	٢٤,٦٤	٢٥,٥٧	٢٣,٢٢	١٣,٢٧	١٦,٨٩	١٦,٤	١٤,٢٣	١٥,٧١		١٣,١٨	١٥,١
١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠		١٠,٠	١٠,٠

المصدر : نفس المصدر السابقة (١) ، (٢) .

(٤/١) التكتيف الرأسمالى فى المنشأة الإنتاجية الزراعية :

تعد درجة التكتيف الرأسمالى فى المنشأة الإنتاجية الزراعية وتطورها عبر الزمن من المؤشرات التى يمكن أن تعبر عن مدى إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية ، حيث غالبا مايتطلب تحقيق هدف الكفاءة فى إستخدام الموارد الأرضية والبشرية المتاحة بالمنشأة الإنتاجية أو تكتيف الإنتاج بها وتنويعه إضافة موارد رأسمالية أخرى . ويعد الإستثمار فى الآلات الزراعية الميكانيكية ، وفى الثروة الحيوانية والداجنة من أهم المكونات الرأسمالية المعبرة عن ذلك . وفى هذا الشأن يشير الجدول رقم (٤) إلى نسبة أعداد المزارع الحائزة للآلات الزراعية الرئيسية إلى إجمالى عدد الحيازات الزراعية لكل فئة مساحية منها فى السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩ ، حيث يتبين منه أن المزارع الحائزة لآلات رى ميكانيكية قد بلغت مانسبته ٢٨,١٦% من إجمالى عدد المزارع بالقطاع خلال عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل نسبة بلغت نحو ١١,٤% منها فى عام ١٩٨٢/٨١ ، ونحو ٢,١٢% منها فى عام ١٩٥٠ . اما المزارع الحائزة لجرارات زراعية فقد بلغت نسبة تمثيلها فى إجمالى المزارع بالقطاع نحو ٤,٠% تقريبا فى عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل نسبة بلغت نحو ٢,٤٨% فى عام ١٩٨٢/٨١ ، ونحو ٠,٨٦% فى عام ١٩٥٠ . أما بالنسبة للمزارع الحائزة لآلات الدراس والتذرية فقد بلغت نسبة تمثيلها فى إجمالى المزارع بالقطاع نحو ١,٩١% فى عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل نسبة بلغت نحو ١,٧٠% فى عام ١٩٨٢/٨١ ، ونحو ٠,٤٦% فى عام ١٩٥٠ .

هذا وإذا كانت المؤشرات السابقة تعكس وبشكل عام تزايد الوزن النسبى لأعداد المزارع الحائزة لآلات زراعية ميكانيكية فى إجمالى عدد المزارع بالقطاع خلال الفترة ما بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٩٠/٨٩ ، فمن الطبيعى أن تتباين هذه المزارع فيما بينها من حيث المشاركة فى الإستثمار فى هذا المكون الرأسمالى تبعا للتباين فى مساحتها الأرضية وقدراتها المالية ، حيث يلاحظ تزايد الوزن النسبى لأعداد المزارع المشاركة فى هذا المجال فى إجمالى عدد المزارع ، مع زيادة الفئة المساحية للمزرعة ، وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر . حيث بلغت نسبة تمثيل المزارع الحائزة لآلات رى ميكانيكية فى إجمالى عدد المزارع بالفئة المساحية الأقل من فدان نحو ٧,٨٤% فى عام ١٩٩٠/٨٩ ، وتزداد هذه النسبة مع زيادة المساحة الأرضية للمزرعة لتصل إلى نحو ٨٧,٥% فى حالة المزارع التى تبلغ مساحتها ١٠٠ فدان فأكثر خلال نفس العام . كما بلغت نسبة تمثيل

جدول رقم (٤) نسبة المزارع الحائزة للآلات الزراعية الميكانيكية الرئيسية إلى إجمالي عدد حيازات الأراضي الزراعية في السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩

آلات دراس وتذرية %			جرارات زراعية			آلات رى ميكانيكية ثابتة ونقالى			الآلات الزراعية الرئيسية /
١٩٩٠/٨٩	١٩٨٢/٨١	١٩٥٠	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٢/٨١	١٩٥٠	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٢/٨١	١٩٥٠	فئات الحيازة الزراعية
٠,١٩	٠,٤١	٠,٠٩	٠,٤٩	٠,٥٧	٠,٠٢	٧,٨٤	٢,٧	٠,٠٦	أقل من فدان
٠,٦٤	٠,٦٢	٠,١٢	١,٤٩	٠,٧٥	٠,٠١	٢٣,٥٩	٦,٧	٠,١٦	١- أقل من ٢ فدان
١,٣٩	١,١٠	٠,١٧	٢,٨٩	١,٤٠	٠,٠٢	٣٧,٨٢	١١,٥	٠,٣١	٢- أقل من ٣ فدان
٠,٦	٠,٦٥	٠,١١	١,٣٣	٠,٨٤	٠,٠٢	١٩,٤٤	٦,٢١	٠,١٥	جملة
٢,٨٠	٢,٠	٠,٢١	٥,٦٩	٢,٦٥	٠,٠٤	٥٠,٤٤	١٧,٩	٠,٥٢	٣- أقل من ٤ فدان
٤,٤١	٢,٨٦	٠,٢٣	٨,٨١	٤,٠٤	٠,٠٦	٥٨,٧٢	٢٣,٩	٠,٨٢	٤- أقل من ٥ فدان
٠,٩٦	٠,٨٩	٠,١٤	٢,٠٥	١,١٨	٠,٠٢	٢٣,٩٥	٨,٢	٠,٢٧	أقل من ٥ فدان
٧,١٩	٥,٤٩	٠,٢٩	١٤,٣٣	٨,٦٧	٠,١٤	٦٢,٨٠	٣٤,١	٢,٠٣	٥- أقل من ١٠ فدان
١٣,٩٦	١٢,٠٠	٠,٥٢	٢٨,٠٨	٢١,٤١	٠,٦٣	٧٠,٤٤	٤٩,٤	٦,٣٧	١٠- أقل من ٢٠ فدان
٢١,٢٥	٢٤,٧٧	١,٧٠	٤٢,١٢	٣٩,٩٣	٤,٨٥	٧٣,٢٦	٦٦,٠	١٦,٣١	٢٠- أقل من ٥٠ فدان
٢٨,٨٩	٣٥,٨٥	٦,١٦	٥٧,٧٨	٥٤,٧٢	٢٧,٨٧	٨٢,٢٢	٨٠,١	٣٩,٨٨	٥٠- أقل من ١٠٠ فدان
٣٧,٥	٤٩,٠	٢٨,٧٧	٨١,٢٥	٧١,٨٣	٦٦,٤٠	٨٧,٥	٨٠,٤	٨٧,١١	١٠٠ فدان فأكثر
١,٩١	١,٣٥	٠,٤٦	٣,٩٤	٢,٤٠	٠,٨٦	٢٨,١٦	١١,٤	٢,١٢	جملة

المصدر : حسب من :

وزارة الزراعة ، التعدادات الزراعية للسنوات ، ١٩٥٠ ، ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩

المزارع الحائزة لجرارات زراعية فى إجمالى عدد المزارع بالفئه الحيازية الأقل من فدان نحو ٠,٤٩% فى عام ١٩٩٠/٨٩ ، وتزداد لتصل إلى نحو ٨١,٢٥% فى حالة المزارع ذات الفئه الحيازية ١٠٠ فدان فأكثر . وكذلك الحال أيضا بالنسبة للمزارع الحائزة لآلات دراس وتذرية حيث بلغت نسبة تمثيلها فى إجمالى عدد المزارع بالفئه الحيازية الأقل من فدان نحو ٠,١٩% فى عام ١٩٩٠/٨٩ ، وإزدادت لتصل إلى نحو ٣٧,٥% فى حالة المزارع بالفئه الحيازية ١٠٠ فدان فأكثر خلال نفس العام .

كذلك أيضا يلاحظ تباين الوزن النسبى للمزارع الحائزه لآلات زراعية ميكانيكية فى إجمالى عدد المزارع بالقطاع من منطقة جغرافية إلى أخرى ، حيث تصل نسبة المزارع الحائزة لجرارات زراعية فى إجمالى عدد المزارع إلى نحو ٤,٤٥% فى منطقة مصر العليا ، وتنخفض إلى ٤,١٩% فى مناطق الوجه البحرى وإلى نحو ٢,٨٨% فى منطقة مصر الوسطى خلال عام ١٩٩٠/٨٩ ، على حين تصل هذه النسبه فى حالة آلات الرى الميكانيكية أعلى حدودها خلال نفس العام فى مناطق الوجه البحرى حيث تصل إلى نحو ٣٦,١٢% ، وتنخفض لتصل إلى مايقرب من ١٨,٠% فى مناطق مصر الوسطى ، ومصر العليا ثم إلى ١١,٠% تقريبا فى محافظات الحدود . أما بالنسبة لآلات الدراس والتذريه الميكانيكية فتبلغ نسبة المزارع الحائزة لها فى إجمالى مزارع القطاع نحو ٢,٦٢% تقريبا فى مناطق مصر العليا ، وتنخفض إلى ٢,٠% تقريبا فى مناطق الوجه البحرى ثم إلى ١,٢١% فى مناطق مصر الوسطى خلال نفس العام المشار إليه ، وعلى نحو ماهو مبين بالجدول رقم (٥) . هذا ومن الطبيعى أن يفسر مثل هذا التباين بتباين هذه المناطق من حيث أحجام المزارع بها ومن ثم قدراتها المالية وإستجابتها للسياسات الزراعيه من ناحية إلى جانب التباين فى انماط الإنتاج بها من ناحية أخرى .

أما بالنسبة للإستثمار فى مكون الإنتاج الحيوانى فتشير نتائج التعداد الزراعى لعلم ١٩٩٠/٨٩ إلى أن المنتجين الزراعيين من حائزى الأراضى الزراعية يشاركون بتملك مايقرب من ٨٥,٢% من اعداد الأبقار والجاموس المتاحة بالقطاع خلال هذا العام ، كما يشاركون بتملك نحو ٧٦,٩% من أعداد الأغنام والماعز فى نفس العام . أما المنتجين الزراعيين الغير حائزين لأراضى زراعية فيشاركون بتملك مايقرب من ١٤,٨% من اعداد الأبقار والجاموس ، ونحو ٢٣,١% من اعداد الأغنام والماعز خلال نفس العام . ويشكل

جدول رقم (٥) نسبة المزارع المشتركة أو المملوكة لألات زراعية ميكانيكية ، ومتوسط تسييب الآلة من مساحة الحوزة الزراعية في كل من مناطق الوجه البحري ، والقبلي في السنوات ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩

متوسط تسييب الآلة من مساحة الحوزة الزراعية (دقائق)										نسبة المزارع المشتركة أو المملوكة لألات زراعية ميكانيكية في إجمالي عدد المزارع (%)										البيان
الجمهورية	مناطق الحدود		مصر العليا	مصر الوسطى		وجه بحري	مناطق الحدود		مصر العليا	مصر الوسطى		وجه بحري								
١٩٩٠/٨٩	١٩٨٧/٨١	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٧/٨١	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٧/٨١	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٧/٨١	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٧/٨١	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٧/٨١	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٧/٨١							
٦٩,٨	١١٥,٣	٢٧٩,٩	٣٠٦,٧	٥٥,٣	١١٧,٦	٧٥,٧	١٣١,٣	٦٨,٣	١٠٧,٣	٣,٧٩	٣,٠٤	٤,١٥	٢,٤٨	٩,٨٨	١,٧٢	٤,١٩	٢,٦٢	١- جرارات زراعية		
١١,٣	٣٤	٨٨,٨	١٦٣,٨	١٤,٥	٤٠	٧,٦٣	٤٧,٩	٩,٥٤	٢٩,٣	١١,٩٨	٤,٦٨	١٨	٩,٦٥	١٨	٥,١٣	٣٦,١٢	١٤,٧	٢- آلات ري		
١٤٧,٧	٢٠٧,٧	٢٦٢,٣	٣٤٢,٨	٩١	٢١٧	١٩١	٢٧١	١٤٧,٨	١٨٤	٠,٣٩	٠,١٩	٢,٦٢	١,٤	١,٣١	٠,٨٥	١,٩٩	١,٥٥	٣- آلات دراس ومكثبة		
١٦٨,٤	٣٨٠,٣	٥٨٦	١٥٢٩	٢٤٥,٣	١٢١٣	٨٨	٢٤٨	١٩١,٧	٣٥٨,٦	١,٤٤	٠,٤٣	٠,٤٨	٠,١٥	٢,٦١	٠,٥٩	١,١	٠,٢٨	٤- موقورات رش ومغطر		
٢٤٩,٨	٨٠٤,٦	١٢٤٢	٣٥٤٢	٤٣٨	٧٠١	٢٨٧,٤	١٠٣٥	٢٢١	٧٥٤	٠,٦٥	٠,٢١	٠,٤٢	٠,١٤	٠,٧١	٠,١٥	١,٠٧	٠,٣٨	٥- آلات ميكانيكية أخرى		

المصدر : حسب من الجدول رقم (١) ، (٢) بالملحق

حائزى الأراضى الزراعية المستثمرين فى نشاط الإنتاج الحيوانى نحو ٧٤,٤% من إجمالى أعداد الحائزين لأراضى زراعية بالنسبة للإستثمار فى الأبقار والجاموس ، على حين يمثلون نحو ٤٩,٨% من إجمالى أعداد الحائزين لأراضى زراعية بالنسبة للإستثمار فى الأغنام والماعز . ويقدر متوسط أعداد الثروة الحيوانية لكل مائة مزرعة حائزة لثروة حيوانية بحوالى ٢٦٩ رأس من الأبقار والجاموس ، على حين يقدر نفس المتوسط بنحو ٥٤٧ رأس فى حالة الأغنام والماعز ، كما تقدر حمولة الأراضى المنزرعة من الثروة الحيوانية خلال نفس العام السابق الذكر بحوالى ٨٦ رأس من الأبقار والجاموس لكل مائة فدان على المستوى الكلى للقطاع وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٦) .

وتعكس نتائج نفس التعداد الزراعى المشار إليه وجود التباين بين حائزى الأراضى الزراعية الحائزين للثروة الحيوانية من حيث الإستثمار فى هذا النشاط ، حيث يلاحظ وبشكل عام إرتفاع نسبة المستثمرين فى هذا النشاط بين المزارع الصغيرة عنه فى حالة المزارع المتوسطة والكبيرة ، حيث تصل نسبة أعداد المزارع المستثمرة فى نشاط الإنتاج الحيوانى من أبقار وجاموس نحو ٧٥,٠% تقريبا من إجمالى عدد هذه المزارع ، كما تصل هذه النسبة نحو ٧٦% فى حالة المزارع التى تتراوح مساحتها ما بين ٥ - أقل من ١٠ فدان ، إلا أنها تنخفض فى المزارع الأكبر منها مع زيادة مساحة المزرعة لتصل إلى نحو ٣٧,٠% فى حالة المزارع التى تبلغ مساحتها ١٠٠ فدان فأكثر ، وذلك على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٧) . وإذا كانت مؤشرات متوسط أعداد الثروة الحيوانية من أبقار وجاموس بالمزرعة تعكس تزايد هذا المتوسط مع زيادة المساحة الأرضية للمزرعة ، إلا أن ذلك لاينفى حقيقة زيادة حمولة الأراضى الزراعية من الثروة الحيوانية فى حالة المزارع الصغيرة والمتوسطة عنه فى حالة المزارع الكبيرة ، حيث يصل متوسط حمولة المائة فدان من الأبقار والجاموس فى حالة المزارع الأقل من فدان نحو ٢٣٥ رأس ، ثم ينخفض هذا المتوسط تدريجيا مع زيادة المساحة الأرضية للمزرعة ليصل إلى نحو ١٨ رأس فى حالة المزارع التى تبلغ مساحة المزرعة منها ١٠٠ فدان فأكثر وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر .

جدول رقم (٦) بعض مؤشرات حيالة الثروة الحيوانية من أبقار وجاموس ، وأضام وماعز خلال السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩

١٩٩٦ (٢)		١٩٩٠/٨٩ (١)		١٩٨٢/٨١ (١)		١٩٥٠ (١)		التعليق
اغنام	أبقار وجاموس	اغنام وماعز	أبقار وجاموس	اغنام وماعز	أبقار وجاموس	اغنام وماعز	أبقار وجاموس	
١٠٩١٦	٥٠٣٩	١٠٣٠٢,٤	٦٨٣٢,٤	٦١١٨,٣	٥٢٨٤,٨	٢٥٩٣,٧	٢٥٦٩,٥	١- اعداد الثروة الحيوانية من أبقار وجاموس وأضام : (الف رأس)
		٧٩٢٤	٥٨٢,٣	٤٧٢٩,١	٤٧٣٦,٦	١٧٢٢,٩	١٨٦٤,٧	(أ- لدى حظري الأراضى الزراعية (الف رأس)
		٢٣٧٨,٤	١٠١٠,١	١٣٨٩,٢	٥٤٨,٢	٨٧٠,٨	٧٠٤,٨	(ب- لدى غير الحائزين لأراضى زراعية (الف رأس)
								٢- التوزيع النسبي لأعداد الثروة الحيوانية ما بين حظري وغير حظري الأراضى الزراعية :
								أ- لدى حظري الأراضى الزراعية (%)
		٧٦,٩	٨٥,٢	٧٧,٣	٨٩,٦	٦٩,٤	٧٢,٦	ب- لدى غير الحائزين لأراضى زراعية (%)
		٢٣,١	١٤,٨	٢٢,٧	١٠,٤	٣٣,٦	٢٧,٤	٣- الوزن النسبي لأعداد الحائزين للثروة الحيوانية فى إجمالى أعداد حظري الأراضى الزراعية (%)
		٤٩,٨	٧٤,٤	٣٥,٩	٧٤,٨	٤٠	٨٠,٦	٤- متوسط أعداد الثروة الحيوانية لكل ١٠٠ مزرعة حظرة لثروة حيوانية (رأس)
		٥٤٧	٢٦٩	٥٣٣	٢٥٦	٤٢٨	٢٣١	٥- متوسط أعداد الثروة الحيوانية لكل ١٠٠ مزرعة على المستوى القلى للقطاع (رأس)
		٢٧٢	٢٠٠	١٩٢	١٩٢	١٧٢	١٨٦	٦- متوسط اعداد الثروة الحيوانية لكل ١٠٠ فدان من المساحة المزرعة (رأس)
								المصدر : جمعت وصيبت من :-

- ١- وزارة الزراعة ، التعدادات الزراعية للسنوات ١٩٥٠ ، ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩
- ٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، القاهرة ، يونيو ١٩٩٧
- *- الحقلين للثروة الحيوانية من بين حظري الأراضى الزراعية .

جدول رقم (٧) بعض مؤشرات حيالة الثروة الحيوانية من إيقار وجاموس على مستوى الفئات المختلفة من حيالة الأراضي الزراعية خلال السنوات ١٩٥٠، ١٩٨٢/٨١، ١٩٩٠/٨٩

البيان	متوسط عدد الإيقار والجاموس لكل ١٠٠ فدان			متوسط عدد الإيقار والجاموس لكل ١٠٠ مزرعة (راس)			الوزن النسبي لأعداد الحائزين لثروة حيوانية في إجمالي عدد حائزي الأراضي (%)		
	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٢/٨١	١٩٥٠	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٢/٨١	١٩٥٠	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٢/٨١	١٩٥٠
١- أقل من ٢ فدان	٢٣٥	٢٠٥	١٣٧	١٧٤	١٦٧	١٢٨	٦٥,٤	٦٢,٨	٥٥,٨
٢- أقل من ٣ فدان	١٣٥	١٢٢	٨٥	٢٢٥	٢٠٨	١٤٥	٧٩,٥	٧٨,٣	٧٩,٣
٣- أقل من ٤ فدان	٩٩	٩٢	٦٣	٢٧٢	٢٥٤	١٧٠	٨٢,٤	٨١,٦	٨٦,٣
٤- أقل من ٥ فدان	٨٢	٧٨	٥١	٣١٧	٢٩٥	١٩٢	٨٤,٤	٨٤,٩	٨٩,٥
٥- أقل من ٥ فدان	٧١	٦٧	٤٦	٣٦٤	٣٣٧	٢١٢	٨٣,٦	٨٥,٩	٩١,٢
٦- أقل من ٥ فدان	١١٩	١٠٦	٦٨	٢٣٣	٢٢٣	١٦١	٧٥	٧٤,٥	٧٦,٥
٧- أقل من ١٠ فدان	٥١	٥٢	٣٧	٤٢٣	٣٩٧	٢٦٠	٧٥,٩	٨٤,١	٩٥,٤
٨- أقل من ٢٠ فدان	٣٠	٣١	٢٦	٦٣٥	٥٨٧	٣٦٧	٦٠,٩	٦٩,٨	٩٦
٩- أقل من ٥٠ فدان	٢٠	٢٢	١٩	١١٥٨	١٠٧١	٥٧١	٤٨	٦٠	٩٤,٧
١٠- أقل من ١٠٠ فدان	٢٢	٢٤	١٤	٣٣٧٤	٢٦٧١	١٠٣٧	٤٢,٢	٥٥	٩٢,٩
١١- فدان فأكثر	١٨	١٥	٩	٢٦٨٨٣	٢٣٦٣٤	٣٦٣٠	٣٧,٥	٤٩	٧٦,٤

المصدر: جمعت وحسبت من: وزارة الزراعة، التعدادات الزراعية للسنوات ١٩٥٠، ١٩٨٢/٨١، ١٩٩٠/٨٩.

(٥/١) السكان والموارد البشرية :

(١/٥/١) يتكون المجتمع السكاني الزراعى فى مجموعة ووفقا لنتائج التعداد الزراعى لعام ١٩٩٠/٨٩ من نحو ٣,٥ مليون أسرة معيشية ، يبلغ عدد أفرادها ما يقرب من ٢٠,٦ مليون نسمة ، وبمتوسط يبلغ ٦ أفراد للأفراد للأسرة المعيشية الواحدة . ويضم هذا المجتمع فى تكوينه الأسر الزراعية المعيشية الحائزة لأراضى زراعية إلى جانب الأسر الزراعية الأخرى الغير حائزة لأراضى زراعية إلا أنها قد تمتلك او تحوز بعض الأصول الزراعية الأخرى ، حيث تشكل المجموعات الأسرية الحائزة للأراضى الزراعية ما يقرب من ٨٤% من مجموع الأسر المعيشية فى هذا المجتمع ، كما يشكل أفرادها ما يقرب من ٨٦% من مجموع أفراد الأسر المعيشية الزراعية خلال نفس العام المشار إليه من قبل . أما المجموعات الأخرى الغير حائزة لأراضى زراعية فتشكل أسرها المعيشية ما يقرب من ١٦% من أعداد الأسر المعيشية الزراعية ، كما يشكل عدد أفرادها ما يقرب من ١٤% من عدد أفراد المجتمع الزراعى ، وذلك على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٨) ، والذي يعكس فى نفس الوقت إنخفاض متوسط عدد أفراد الأسرة المعيشية بين المجموعات الغير حائزة لأراضى زراعية عنه بين المجموعات الحائزة لأراضى زراعية ، حيث يبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة المعيشية بين المجموعات الأولى ما يقرب من خمسة أفراد ، على حين يزيد نفس المتوسط عن ستة أفراد بين المجموعات الأخيرة ، وهو ما قد يترجم فى جانب منه إلى ارتفاع معدل الهجرة إلى خارج قطاع الزراعة بين أفراد المجموعات الغير حائزة لأراضى زراعية عنه بين أفراد المجموعات الحائزة لأراضى زراعية وذلك بسبب محدودية مصادر الدخل وإنخفاضه بين المجموعات الأولى ، حيث تعد أجور العمل لدى الغير فى النشاط الزراعى هى المصدر الأساسى لدخول هذه الفئات من المجتمع الزراعى ، على حين يمثل نفس المصدر إلى جانب مصادر الدخل الأخرى من عائد على الأراضى الزراعية ورأس المال الذى تحوزه الفئات الحائزة لأراضى زراعية المصادر الرئيسية لدخول هذه الفئات الأخيرة .

ويتشكل المجتمع الزراعى السكاني فى أغلبية من الأسر الزراعية الحائزة للمزارع القزمية والصغيرة حيث تمثل الأسر الزراعية الحائزة لأقل من خمسة أفدنة من الأراضى الزراعية ما يقرب من ٧٦% من مجموع الأسر الزراعية فى هذا المجتمع ، كما يمثل سكانها نفس النسبة تقريباً من مجموع سكان هذا المجتمع ، وحيث تشكل الفئات الحائزة

جدول رقم (٨) التوزيع النسبي لعدد الأسر المعيشية وأفراد الأسرة المعيشية وفقا لفئات

المساحة الحيازية والمناطق في السنوات ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩

فئات الحيازة الزراعية والمناطق		عدد الأسر المعيشية (%)		عدد الأفراد (%)		متوسط عدد الأفراد لكل عائلة أسرة		حمولة المائة فدان من الأفراد	
١٩٨٢/٨١	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٢/٨١	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٢/٨١	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٢/٨١	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٢/٨١	١٩٩٠/٨٩
أقل من فدان	٢٧,٨	٣٠,٣	٢٤,٥	٢٧,٦	٥٣٤	٥٤٢	١٠٦٨	١١٢٠	
١- أقل من ٢	٢١,٨	٢٠,٦	٢١,٦	٢٠,٨	٦٠٠	٦٠٢	٤٥١	٤٥٦	
٢- أقل من ٣	١٦,٥	١٤,٥	١٧,٧	١٥,٦	٦٤٨	٦٤١	٢٨٥	٢٨٣	
٣- أقل من ٤	٧,٨	٦,٩	٨,٩	٧,٩	٦٩٣	٦٨٠	٢١٤	٢٠٩	
٤- أقل من ٥	٣,٨	٣,٢	٤,٦	٣,٨	٧٤٣	٧١٥	١٧٤	١٦٧	
أقل من ٥ فدان	٧٧,٧	٧٥,٥	٧٧,٣	٧٥,٧	٦٠٤	٥٩٧	٣٨٥	٤٠٧	
٥- أقل من ١٠ فدان	٦,١	٥,٧	٠٧,٧	٦,٨	٧٧٥	٧٠٨	١٢٠	١١٣	
١٠- أقل من ٢٠	١,٦	١,٨	٠٢,٢	٠٢,٢	٨١١	٧٣٣	٦٢	٥٦	
٢٠- أقل من ٣٠	٠,٤	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٧٧٧	٧١٤	٣٢	٣١	
٣٠- أقل من ٥٠	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٧٧٢	٧٠٥	٢١	١٩	
٥٠- أقل من ١٠٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٨٤١	٧٣٠	١٣	١١	
١٠٠ فدان فأكثر	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠٤	٩٣٧	٧٤٢	١	١	
جملة حائزى الأراضى	٨٦,٣	٨٣,٨	٨٨,٣	٨٥,٨	٦٢١	٦٠٩	٢٣١	٢٢٦	
من لا يحوزون أراضى	١٣,٧	١٦,٢	١١,٧	١٤,٢	٥١٨	٥٢١	-	-	
الإجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٦٠٧	٥٩٥	٢٢١	٢٢٣	
المناطق : (عدد بالألف)									
- وجه بحرى	١٥٤٥,٥	١٨٥١,٣	٩٧٩٧,٠	١١١٦٨,٦	٦٣٤	٦٠٣	٢٣٨	٢٣١	
- وجه قبلى	١٢٨٣,٤	١٥٧١,٧	٧٣٤٦,٨	٩١٥٨,٨	٥٧٢	٥٨٣	٣١٨	٣٥٦	
- محافظات الصحارى	٣١,٨	٤٧,٨	٢٢٤,٦	٣١٩,٩	٧٠٦	٦٦٩	١٠٦	٧٢	
جملة	٢٨٦٠,٧	٣٤٧٠,٨	١٧٣٦٨,٥	٢٠٦٤٧,٣	٦٠٧	٥٩٥	٢٢١	٢٢٣	

المصدر : حسب من : وزارة الزراعة ، التعدادات الزراعية للسنوات ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩

لمساحات أقل من الفدان من الأراضي الزراعية بمفردها ما يقرب من ٣٠% من عدد الأسر المعيشية في هذا المجتمع ، كما يشكل مجموع أفرادها ما يقرب من ٢٨% من مجموع أفراد هذا المجتمع . وهنا أيضاً يلاحظ وبشكل عام صغر متوسط عدد أفراد الأسرة المعيشية للأفراد الحائزين لمساحات أرضية صغيرة بالقياس إلى متوسط عدد أفراد الأسرة المعيشية للأفراد الحائزين لمساحات أكبر ، حيث يبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة المعيشية نحو خمسة أفراد للفئات الحائزة لأقل من فدان ، ويزداد هذا المتوسط ليصل إلى ما يقرب من ستة أفراد في حالة الفئات الحائزة لمساحة تتراوح ما بين ١ - أقل من ٣ فدان ، على حين يصل هذا المتوسط إلى ما يزيد عن ٧ أفراد بالنسبة للفئات الحائزة لمساحات أكبر وعلى نحو ما يشير إليه نفس الجدول سابق الذكر ، وهو ما يعكس وجود علاقة طردية ما بين متوسط عدد أفراد الأسرة ، والمساحة الأرضية الزراعية التي تحوزها الأسرة ، وهو ما قد يعزى في جانب كبير منه بالتالي إلى وجود الهجرة إلى خارج النشاط الزراعي بمعدلات أكبر بين أفراد المزارع القزمية والصغيرة عنه في حالة المزارع الأكبر بسبب التباين في مستويات الدخل فيما بينها . وعلى نحو ما سبق ذكره .

هذا وعلى الرغم من صغر متوسط عدد أفراد الأسرة المعيشية في المزارع القزمية بالقياس إلى نفس المتوسط في حالة المزارع ذات المساحات الأكبر ، إلا أن التباين الأكبر فيما بين مساحة كل من هاتين الفئتين من المزارع يعكس زيادة الكثافة السكانية بالنسبة لمساحة الأرض الزراعية في المزارع الصغيرة والقزمية بمعدلات كبيرة عنه في حالة المزارع الأكبر منها ، حيث يبلغ المتوسط العام لحمولة الفدان من الموارد البشرية ما يقرب من ثلاث أفراد على المستوى الكلي للقطاع خلال عام ١٩٩٠ / ٨٩ ، إلا أن هذا المتوسط يصل إلى ١١ فرداً في حالة المزارع الحائزة لأقل من فدان من الأراضي الزراعية وينخفض إلى ما يقرب من ٥ أفراد في حالة المزارع الحائزة لفدان إلى أقل من ٢ فدان ، كما ينخفض مع زيادة مساحة المزرعة ليصل إلى نحو ٤ أفراد كمتوسط عام للمزارع التي تقل مساحتها عن خمسة أفدنة ، وينخفض عن ذلك في حالة المزارع الأكبر من حيث المساحة وعلى نحو ما هو وارد بالجدول رقم (٨) . وهنا أيضاً يلاحظ تباين كثافة الموارد البشرية الزراعية بالنسبة لمساحة المزرعة ما بين المناطق الجغرافية للقطاع الزراعي حيث يقترب متوسط حمولة المائة فدان من الأراضي الزراعية من الموارد البشرية الزراعية من نحو ٢٣١ فرداً في مناطق الوجهة البحري، على حين يصل هذا المتوسط نحو

٣٥٦ فرداً فى مناطق الوجهة القبلى ، وينخفض ليصل إلى نحو ٧٢ فرداً فى محافظات الصحارى .

(٢/٥/١) هذا وتمثل قوى العمل الزراعية المشتغلة فى النشاط الزراعى ما يقرب من ٤٤,١% من مجموع السكان الزراعيين خلال عام ١٩٩٠/٨٩ ، مع تباين هذه النسبة بين قوى العمل البشرى الزراعى باختلاف الجنس والعمر ، حيث يمثل الذكور فى سن العمل (١٥ سنة فأكثر) والمشتغلون بالزراعة نحو ٢١,٤% من مجموع السكان الزراعيين ، على حين تمثل الإناث فى سن العمل والمشتغلون بالزراعة نحو ١١,٤% من مجموع السكان الزراعيين ، أما الأولاد من ذكور وإناث والمشتغلون بالزراعة فيمثلون نحو ١١,٣% من السكان الزراعيين خلال نفس العام . وهنا أيضاً يلاحظ تباين نسبة تمثيل القوى العاملة الزراعية المشتغلة بالزراعة فى إجمالى السكان الزراعيين ، ونسبة تمثيل كل من الذكور ، والإناث ، والأولاد بها باختلاف مساحة المزرعة ، حيث تصل نسبة تمثيل القوى العاملة المشتغلة بالنشاط الزراعى فى إجمالى السكان الزراعيين أدنى حدودها فى المزارع الحائزة لأقل من فدان ، حيث تبلغ هذه النسبة نحو ٤٠,١% ، وتزداد هذه النسبة تدريجياً لتصل إلى نحو ٥٥,٠% تقريباً فى حالة المزارع ذات المساحة التى تتراوح ما بين ٤- أقل من ٥ فدان ، كما تنخفض تدريجياً فى المزارع ذات المساحات الأكبر لتصل إلى نحو ٤١,٦% فى حالة المزارع التى تزيد مساحتها عن ١٠٠ فدان . هذا وتأخذ نسبة تمثيل الأولاد المشتغلون بالزراعة فى إجمالى السكان الزراعيين نفس اتجاهات النسبة السابقة بالنسبة لتغير مساحة المزرعة ، على حين تأخذ نسبة تمثيل الإناث فى سن العمل من قوى العمل الزراعى إيجاباً عاماً متناقصاً مع زيادة مساحة المزرعة حيث تبلغ نسبة تمثيلهم فى إجمالى السكان الزراعيين بالمزارع الحائزة لأقل من فدان نحو ١١,٦% ، وتنخفض تدريجياً مع زيادة مساحة المزرعة لتصل إلى نحو ٦,٢% فى حالة المزارع التى تبلغ مساحتها ١٠٠ فدان فأكثر . أما نسبة تمثيل من هم فى سن العمل من الذكور المشتغلين بالزراعة فى إجمالى السكان الزراعيين فيلاحظ تزايدها مع زيادة مساحة المزرعة حيث تصل هذه النسبة إلى نحو ١٩,٧% فى حالة المزارع الحائزة لأقل من فدان وتزداد تدريجياً مع زيادة مساحة المزرعة لتصل إلى نحو ٢٥,٩% فى حالة المزارع التى تبلغ مساحة الوحدة منها ١٠٠ فدان فأكثر ، وذلك على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٩) .

جدول رقم (٩) الوزن النسبي لعدد الأفراد المشتغلين في مزارعهم في إجمالي عدد أفراد الأسرة المعيشية حسب الجنس ، وفئات مساحة الحيازة الزراعية في السنوات ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩

١٩٩٠/٨٩				١٩٨٢/٨١				فئات مساحة الحيازة الزراعية والمناطق
جملة	أولاد	إناث	ذكور	جملة	أولاد	إناث	ذكور	
٤٠,١	٨,٧	١١,٦	١٩,٧	٤١,٨	٧,١	١٠,٩	٢٣,٩	أقل من فدان
٤٦,١	١٢,٩	١١,٨	٢١,٥	٤٦,٦	٩,٧	١١,٣	٢٥,٦	١- أقل من ٢ فدان
٤٨,٩	١٤,٦	١١,٧	٢٢,٦	٤٩,١	١١,٣	١١,٤	٢٦,٤	٢- أقل من ٣ فدان
٥٠,٤	١٥,٧	١١,٣	٢٣,٤	٥٠,٣	١٢,٤	١١,٠	٢٦,٩	٣- أقل من ٤ فدان
٥٤,٩	١٦,١	١٠,٩	٢٣,٩	٥٠,٧	١٢,٩	١٠,٨	٢٧,٠	٤- أقل من ٥ فدان
٤٥,٢	١٢,٢	١١,٦	٢١,٤					أقل من ٥ فدان
٥١,١	١٥,٨	١٠,٤	٢٤,٩	٥٠,٥	١٣,٣	١٠,٢	٢٧,٠	٥- أقل من ١٠ فدان
٤٨,٦	١٤,٦	٩,٠	٢٥,٠	٤٧,٣	١١,٥٠	٨,٧	٢٧,١	١٠- أقل من ٢٠ فدان
٤٧,٢	١٣,٨	٨,٥	٢٤,٨	٤٤,٢	٩,٨	٧,٨	٢٦,٦	٢٠- أقل من ٣٠ فدان
٤٦,٤	١٢,٩	٨,٥	٢٥,٠	٤٢,٧	٨,٩	٧,١	٢٦,٧	٣٠- أقل من ٥٠ فدان
٤٣,٦	١١,٧	٧,٣	٢٤,٦	٤١,٣	٨,٧	٦,٤	٢٦,٢	٥٠- أقل من ١٠٠ فدان
٤١,٦	٩,٥	٦,٢	٢٥,٩	٣٩,٩	٩,٢	٦,٤	٢٤,٣	١٠٠ فدان فأكثر
٤٥,٨	١٢,٦	١١,٤	٢١,٨	٤٦,٦	١٠,٧	١٠,٩	٢٥,٦	جملة حائزي الأراضي الزراعية
٣٤,١	٣,٨	١١,٤	١٨,٩	٢٩,٤	٠,٢,٢	٧,٦	١٩,٦	من لا يحوزون أراضي
٤٤,١	١١,٣	١١,٤	٢١,٤	٤٤,٨	٩,٢	١٠,٦	٢٥,٠	الإجمالي
								المناطق :
٤٤,٤	١١,٩	١٠,٩	٢١,٦	٤٦,٨	٩,٨	١٢,٤	٢٤,٦	- وجة بحرى
٤٣,٧	١٠,٥	١٢,١	٢١,١	٤١,٩	٨,٣	٨,١	٢٥,٥	- وجة قبلى
٤٤,٥	١٤,٢	١٠,٣	٢٠,٠	٤٥,٨	١١,٦٠	٩,٥	٢٤,٧	- محافظات الصحارى
٤٤,١	١١,٣	١١,٤	٢١,٤	٤٤,٨	٩,٢	١٠,٦	٢٥,٠	جملة

المصدر : حسبت من :

وزارة الزراعة ، التعدادات الزراعية للسنوات ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩ .

إن نسبة تمثيل كل من فئات قوى العمل الثلاث المشار إليها فى إجمالى السكان الزراعيين ، وإنتاجاتها مع زيادة مساحة المزرعة وعلى النحو الوارد بالجدول المشار إليه فيه ما يشير إلى اعتماد المزارع القزمية والصغيرة على قوى العمل العائلى من النساء ، والاولاد بدرجة أكبر عنة فى حالة المزارع المتوسطة والكبيرة ، إلى جانب ما تشير إليه من تناقص نسبة تمثيل الإناث فى العمل العائلى مع زيادة مساحة المزرعة ، وهو ما يمكن تبريره بعوامل الدخل ، والهجرة المشار إليها من قبل . وهنا أيضاً قد يلاحظ التماثل التقريبى مع تباينات محدودة فى النسب المشار إليها ما بين المناطق الجغرافية الرئيسية للقطاع الزراعى على نحو ما يشير إليه الجدول المشار إليه .

(٣/٥/١) إن صغر المتوسط العام لمساحة المزرعة المصرية يجعل من المزارع التى تعتمد على العمل العائلى فى نشاطها الإنتاجى دون غيرها من مصادر العمل الأخرى من خارج المزرعة ، تمثل نسبة كبيرة بين إجمالى المزارع المصرية ، حيث تمثل أعداد المزارع التى تعتمد على العمل العائلى فقط فى نشاطها الإنتاجى نحو ٢٩,٩% من إجمالى عدد الوحدات الإنتاجية الزراعية فى عام ١٩٩٠/٨٩ ، فإذا ما أضيف إلى ذلك أعداد المزارع التى تعتمد فى نشاطها الإنتاجى على العمل العائلى إلى جانب مبادلة فائض العمل العائلى لديها مع الغير فى مواسم الحاجة إلى ذلك وفيما يعرف تقليدياً بنظام المزاملة بدون أجر ، والتى تمثل ما نسبته ٨,٣% من إجمالى عدد الوحدات الإنتاجية فى نفس العام المشار إليه لأمكن القول بوجود ما يقرب من ٣٨,٢% من الوحدات الإنتاجية الزراعية تعتمد على العمالة العائلية فقط فى نشاطها الإنتاجى ، وإن ظل هناك نسبة منها تقدر بنحو ٣,٨% تجمع ما بين نظام المزاملة بدون أجر ، والمزاملة بأجر . وإذا ما استبعدت الوحدات الإنتاجية الزراعية الغير حائزة لأراضى زراعية ، فإن المزارع التى تعتمد على العمل العائلى فقط فى إنجاز نشاطها الإنتاجى تقدر نسبتها بما يقرب من ١٧,٠% من إجمالى عدد المزارع فى نفس العام السابق ذكره ، كما تقدر نسبة المزارع الحائزة لأراضى زراعية والتى تعتمد أيضاً فى نشاطها الإنتاجى على نظام المزاملة بدون أجر بنحو ٩,٩% من إجمالى عدد المزارع الحائزة لأراضى زراعية فى نفس العام ، وهو ما يمكن معه القول بأن المزارع الحائزة لأراضى زراعية والتى تعتمد على العمل العائلى (سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة) فى إنجاز نشاطها الإنتاجى تمثل نحو ٢٦,٩% من إجمالى عدد المزارع الحائزة لأراضى زراعية خلال عام ١٩٩٠/٨٩ ، وإن ظل هناك

ما يقرب من ٤,٥% من هذه المزارع التي تجمع ما بين نظامى المزاملة بأجر ، وبدون أجر إلى جانب إعتمادها على العمل العائلى ، وذلك على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (١٠) .

هذا ومن الطبيعى أن يلاحظ ارتفاع نسبة المزارع التي تعتمد على العمالة العائلية فقط (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) فى نشاطها الإنتاجى بين المزارع القزمية والصغيرة عنه فى المزارع المتوسطة والكبيرة حيث أنخفاض نسبة هذه النوعية من المزارع مع زيادة الفئة المساحية للمزرعة حيث بلغت نسبة المزارع التى تعتمد على العمالة العائلية فقط فى نشاطها الإنتاجى نحو ٣٥,٣% بين المزارع فى الفئة الحيازية الأقل من فدان ، كما بلغت نسبة المزارع التى تعتمد على نظام المزاملة بدون أجر إلى جانب مصادرها من العمل العائلى نحو ١٠,٤% من مزارع هذه الفئة المساحية ، لتصل بذلك نسبة أعداد المزارع التى تعتمد فقط على العمل العائلى بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى أداء نشاطها نحو ٤٥,٧% من مجموع مزارع هذه الفئة ، وحيث تنخفض هذه النسبة تدريجياً مع زيادة مساحة المزرعة على نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر .

وهنا أيضاً يلاحظ ارتفاع نسبة تمثيل المزارع التى تعتمد على العمل العائلى فقط بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى أداء نشاطها الإنتاجى فى محافظات الصحارى ومناطق الوجهة القبلى عنه فى مناطق الوجهة البحرى ، حيث تبلغ نسبة المزارع التى تعتمد على العمل العائلى فقط فى أداء نشاطها نحو ٤١,٠% ، ٣٦,٩% ، ٢٣,٦% من مجموع المزارع فى كل من هذه المناطق على الترتيب ، كما تصل نسبة المزارع التى تجمع ما بين نظام المزاملة بدون أجر إلى جانب مصادرها من العمل العائلى نحو ١٧,٦% ، ٢,٩% ، ١٢,٦% فى كل من المناطق الثلاث على التوالى ، وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول المشار إليه من قبل . وإذا كان ارتفاع نسبة تمثيل المزارع التى تعتمد كلية على العمل العائلى (سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة) بين المزارع فى مناطق الوجهة القبلى عنه فى مناطق الوجهة البحرى يمكن تفسيره بصغر مساحة المزرعة فى المناطق الأولى عنه فى المناطق الأخيرة ، إلا أن ارتفاع نسبة تمثيل هذه المزارع بين مزارع الصحارى عنه فى كل من مناطق الوجهة البحرى ، والقبلى قد يمكن أرجاعه إلى محدودية مصادر

جدول رقم (١٠) التوزيع النسبي لمصادر العمالة البشرية في المزرعة المصرية حسب الفئة

المساحية للمزرعة ونوع العمل ، ونظام الأجر في عام ١٩٩٠/٨٩

جملة	الأسرة وعمالة دائمة بأجر	الأسرة و عمالة مؤقتة من خارج المزرعة			الأسرة فقط	الفئات المساحية للمزرعة والمناطق
		مزاملة ونظير أجر	بأجر فقط	مزاملة فقط		
١٠٠,٠٠	٠,٠٨	١,٠٠	٥٣,٢٢	١٠,٤	٣٥,٣	أقل من ١ فدان
١٠٠,٠٠	٠,٠٤	٣,٥	٧٥,٥٩	١٠,٥	١٠,٤	١- أقل من ٢ فدان
١٠٠,٠٠	٠,٠٤	٣,٥	٧٥,٥٩	١٠,٥	٥,٣	٢- أقل من ٣ فدان
١٠٠,٠٠	٠,٠٦	٩,١	٧٧,٤٦	٩,٥	٣,٨	٣- أقل من ٤ فدان
١٠٠,٠٠	٠,١	١٠,٧	٧٧,٣٧	٨,٧	٣,٢	٤- أقل من ٥ فدان
١٠٠,٠٠	٠,٠٧	٤,٠٠	٦٧,١٨	١٠,٣	١٨,٥	أقل من ٥ فدان
١٠٠,٠٠	٠,١٤	١٠,٩	٧٨,٦٣	٧,١	٣,١	٥- أقل من ١٠ فدان
١٠٠,٠٠	٠,٤٥	٧,٢	٨٤,٧٢	٤,١	٣,٤	١٠- أقل من ٢٠ فدان
١٠٠,٠٠	٠,٦٥	٣,٨	٨٧,٨١	٣,٦	٤,٠	٢٠- أقل من ٣٠ فدان
١٠٠,٠٠	٠,٦٣	٣,٩	٨٦,٦٢	٤,٣	٤,٣	٣٠- أقل من ٥٠ فدان
١٠٠,٠٠	٠,٨٦	٢,٦	٨٦,٨٢	٣,٠٠	٦,١	٥٠- أقل من ١٠٠ فدان
١٠٠,٠٠	٠,٤٢	٢,٧	٠٩٢,٩٢	٠,٨	٥,٢	١٠٠ فدان فأكثر
١٠٠,٠٠	٠,٠٩	٤,٥	٦٨,٥٧	٠٩,٩	١٧,٠٠	جملة حائزى الأراضي الزراعية
١٠٠,٠٠	٠,١١	-	٣,٠٨	٠,٢	٩٦,٦	غير حائزى الأراضي الزراعية
١٠٠,٠٠	٠,٠٩	٣,٨	٥٧,٩٥	٨,٣	٢٩,٩	الأجمالى
						المناطق
١٠٠,٠٠	٠,١٢	٦,٥	٥٧,٠٦	١٢,٦	٣٦,٦	- وجه بحرى
١٠٠,٠٠	٠,٠٥	٠,٥	٥٩,٦٣	٢,٩	٣٦,٩	- وجه قبلى
١٠٠,٠٠	٠,١٥	٤,١٠	٣٧,٢٢	١٧,٦	٤١,٠٠	- الصحارى
١٠٠,٠٠	٠,٠٩	٣,٨	٥٧,٩٥	٨,٣	٢٩,٩	جملة

المصدر : حسب من : وزارة الزراعة ، التعداد الزراعى لعام ١٩٩٠/٨٩

العمل الأجير فى مناطق الصحارى إلى جانب محدودية فرص العمل غير الزراعى فى مثل هذه المناطق ومن ثم حتمية إعتداد المزارع خاصة الصغيرة منها على العمل العائلى فى أداء نشاطها الإنتاجى.

وأخيراً فإن ما سبق الإشارة إليه لا ينفى حقيقة إعتداد باقى المزارع الأخرى على مصادرها من العمل العائلى وبشكل أساسى إلى جانب ما تدعوها الحاجة إليه من تأجير للعمالة من خارج المزرعة مقابل الأجور النقدية خاصة فى مواسم ذروة الطلب على الأيدى العاملة الزراعية .

(٤/٥/١) وبالنسبة لفئة مديرى المزارع المصرية والممثلون غالباً فى الحائزين الزراعيين فقد توصف من منظور حالتها التعليمية بأرتفاع نسبة الأمية حيث تصل نسبة من لا يعرفون القراءة والكتابة فيما بينهم نحو ٦١,٦% فى عام ١٩٩٠/٨٩ ، على حين تصل نسبة من يقرأون ويكتبون نحو ٣٠,١% من إجمالى أعدادهم فى نفس العام . أما الحاصلون على مؤهلات علمية فتقدر نسبتهم بما يقرب من ٨,٤% خلال نفس العام . وإذا كان أرتفاع نسبة الأمية بين هذه الفئة من قوى العمل الزراعى يعزى أساساً إلى ضعف مستوى الدخول الزراعية خاصة فى المزارع القزمية والصغيرة فمن الطبيعى أن ينعكس ذلك فى وجود علاقة عكسية بين نسبة الأمية بين هذه الفئة من ناحية ، ومساحة المزرعة (كمؤشر لمستوى الدخل) من ناحية أخرى ، حيث يلاحظ أن نسبة الأمية فيما بين الحائزين الزراعيين فى عام ١٩٩٠/٨٩ بلغت نحو ٦٢,٦% بين الفئة الحائزة لأقل من فدان ، إلا أنها تنخفض تدريجياً مع زيادة الفئة المساحية للمزرعة لتصل إلى نحو ١٨,٣% فيما بين الحائزين لمزارع تبلغ مساحتها ١٠٠ فدان فأكثر وذلك على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (١١) . كما أنه لمن الطبيعى أيضاً أن ينعكس ذلك فى وجود علاقة طردية فيما بين نسبة من يلمون بالقراءة والكتابة ، ونسبة الحاصلون على مؤهلات فيما بينهم ، وبين مساحة المزرعة (كمؤشر لمستوى الدخل) ، حيث يلاحظ زيادة نسبة من يعرفون القراءة والكتابة ، ونسبة الحاصلون على مؤهلات علمية بين الحائزين مع زيادة مساحة المزرعة ، حيث بلغت النسبة الأولى نحو ٢٩,١% من إجمالى الحائزين لمزارع تقل مساحة الوحدة منها عن فدان ، وترتفع تدريجياً لتصل إلى نحو ٤٣,٥% بين الحائزين لمزارع تبلغ مساحتها ١٠٠ فدان فأكثر . أما النسبة الثانية فبلغت نحو ٨,٢% بين

والمبارسون لهم أخرى بالإضافة إلى مهنة الزراعة في السنوات ١٩٥٠، ١٩٨٢/٨١، ١٩٩٠/٨٩.

المصدر : حَسِبْتُ مِنْ : وزارة الزراعة ، التعدادات الزراعية للسنوات ١٩٩٠/٨٩ ، ١٩٨٣/٨١ ، ١٩٥٠

الحائزين لمزارع تقل عن الفدان ، وترتفع تدريجياً مع زيادة مساحة المزرعة لتصل إلى نحو ٣٨,١% بين الحائزين للمزارع التي تصل مساحة الوحدة منها ١٠٠ فدان فأكثر ، وذلك على نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر . وقد يكون من الملاحظ ومن نفس الجدول ارتفاع نسبة الأمية بين فئة الحائزين الزراعيين خلال نفس العام السابق ذكره عنه فى عام ١٩٨٢/٨١ والتي بلغت نسبة الأمية فيما بينهم خلاله نحو ٥٧,٢% ، وهو ما قد يعزى فى جانب كبير منه إلى زيادة معدلات الهجرة إلى خارج قطاع الزراعة بين الفئات الملمة بالقراءة والكتابة ، وتلك الحاصلة على مؤهلات علمية منهم أمام ما سجلته القطاعات غير الزراعية خلال هذه الفترة من عوامل جذب لقوى العمل الزراعى .

إن صغر مساحة المزرعة المصرية ومن ثم ضعف مستوى دخولها قد جعل من وجود مدير المزرعة غير المتفرغ يمثل نسبة جوهريّة بين فئة مديري المزارع ، حيث بلغت نسبة أعداد الحائزين الممارسين لمهنة الزراعة فقط نحو ٧٥,٦% من إجمالى عدد الحائزين الزراعيين فى عام ١٩٩٠/٨٩ ، على حين بلغت نسبة أعداد الممارسين منهم لمهن أخرى إلى جانب مهنة الزراعة نحو ٢٤,٤% خلال نفس العام ، وإن تباينت هذه النسبة فيما بين الفئات المساحية المختلفة للمزرعة المصرية ، حيث تصل نسبة الممارسين لمهن أخرى إلى جانب مهنة الزراعة نحو ٣٦,٨% بين الحائزين لمزارع تقل عن الفدان ، وتنخفض تدريجياً لتصل إلى ما يقرب من ١٤,٦% بين الحائزين لمزارع تتراوح مساحتها ما بين ٣ - أقل من ٥ فدان ، ثم تزداد تدريجياً مع زيادة مساحة المزرعة لتصل إلى ما يقرب من ٣٣,٣% بين الحائزين لمزارع تتراوح مساحتها ما بين ٥٠ - أقل من ١٠٠ فدان ، ثم إلى ٥٦,٢% بين الحائزين للمزارع التي تبلغ مساحتها ١٠٠ فدان فأكثر وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر . وإذا كان ارتفاع نسبة الحائزين الممارسين لمهن أخرى إلى جانب مهنة الزراعة بالفئة الحيازية الأقل من فدان يعزى طبيعياً إلى ضعف مستوى دخولها ومن ثم البحث عن مصادر دخل أخرى ، فمن الطبيعى أن يعزى إنخفاضها بين الحائزين فى الفئات المساحية الأخرى حتى ٥ فدان إلى ارتفاع مستوى دخولها بالقياس إلى دخول الفئة الأولى . وحيث تسمح مساحة المزرعة بوجود فرص العمل لتشغيلهم بدرجة أكبر عنه فى الفئة الأولى ، كما أن تزايد نسبة الممارسين لمهن أخرى إلى جانب مهنة الزراعة فى الفئات الحيازية التالية ، مع زيادة مساحة المزرعة قد يعزى أساساً إلى ارتفاع نسبة الحاصلون منهم على مؤهلات علمية وتزايدها

مع زيادة مساحة المزرعة وهو ما يسمح لهم بالحصول على فرص عمل أفضل فضلاً عن ما يمثله ذلك من إعتبارات إجتماعية أخرى .

وأخيراً فإن ما سبق الإشارة إليه من سمات عامة للمزرعة المصرية فى السنوات الأخيرة وما طرأ عليها من تغيرات بالقياس إلى السنوات السابقة قد يساعدو إلى حد كبير فى تفهم وتفسير مدى إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للتغيرات فى السياسة الزراعية عبر الفترة المستهدفة بالدراسة ، فضلاً عن ما قد يمكن أن يعكسه التغير فى هذه السمات خلال هذه الفترة من مؤشرات تعكس مدى إستجابة هذا المجتمع للتغير فى السياسة الزراعية ، وذلك على نحو ما ستشير إليه الدراسة فيما بعد .

الفصل الثانى: أهداف وسياسات التنمية الزراعية خلال الفترة

(٢٠٠٠ - ١٩٨٣/٨٢)

١- تمهيد :

إن مناقشة وتحديد مؤشرات إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية يستلزم بالضرورة التعريف المسبب بأهداف التنمية الزراعية ، وسياساتها وأدواتها خلال الفترة المستهدفة بالدراسة ، حيث تعد السياسات الزراعية بما تتضمنه من أدوات مختلفة هي الأداة الحكومية لتحقيق الأهداف المخططة للتنمية الزراعية بما ترسله من إشارات مباشرة وغير مباشرة إلى مجتمع المنتجين والمستثمرين الزراعيين . ولهذا فإن الفصل الحالى من الدراسة يهدف إلى التعريف بأهداف التنمية الزراعية المخططة والمشتقة من خطط وبرامج التنمية خلال الفترة المستهدفة بالدراسة (١٩٨٣/٨٢ - ٢٠٠٠) إلى جانب التعريف بالسياسات الزراعية وأدواتها خلال نفس الفترة ثم إستخلاص الإشارات المباشرة وغير المباشرة الناشئة عنها بغرض توجيه مجتمع المنتجين الزراعيين نحو تحقيق الأهداف المخططة للتنمية الزراعية .

٢- الأهداف الكلية المخططة للتنمية الزراعية :

تتنوع الأهداف الكلية للتنمية الزراعية ، كما قد تختلف هذه الأهداف وأولوياتها من مجتمع إلى آخر ، ومن مرحلة إلى أخرى من مراحل التنمية داخل نفس المجتمع تبعا للتغير فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية داخل قطاع الزراعة وفى علاقته بالقطاعات الأخرى بالمجتمع . وهنا أيضا يجدر الإعتراف بأن كثيرا من خطط التنمية قد تركز فى نصوصها على أهداف تفصيلية ترتبط أكثر بالسياسات والوسائل المستهدفة لتحقيق الأهداف الكلية للخطة . ومع ذلك فإن إستقراء الخطط المصرية^(١) للتنمية الزراعية خلال عقدى الثمانينيات والتسعينات من القرن الماضى يمكن أن يستخلص منه أن الأهداف الكلية المخططة للتنمية الزراعية خلال هذه الفترة تتمثل فيما يلى :

(١) وزارة التخطيط ، الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٨٣/٨٢ - ٢٠٠١/٢٠٠٢ .

(١/٢) زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعى الكلى : حيث تضمنت هذه الخطط البرامج والمشروعات الهادفة إلى زيادة إنتاجية الموارد الزراعية المستغلة إلى جانب برامج ومشروعات التوسع الزراعى الأفقى بما تستهدفه من زيادة فى المساحة الأرضية المنزرعة وإضافة طاقات إنتاجية إضافية . وهنا أيضا يمكن أن يستخلص أن تحقيق هذا الهدف فى حد ذاته يسعى إلى تحقيق مجموعة أخرى من الأهداف التفصيلية المرتبطة بتحقيقه وهى :

- مقابلة الطلب المتزايد على الغذاء والمصاحب لزيادة السكان ، وإرتفاع مستوى الدخل .
- زيادة الصادرات ، وتخفيض الواردات الزراعية .
- توليد فرص عمل إضافية ، وزيادة دخول مجتمع السكان الزراعيين .
- توفير المواد الخام الزراعية اللازمة للصناعة المحلية .

فعلى الرغم من أن نصوص الخطط المشار إليها من مايشير إلى أن الأهداف التفصيلية السابق ذكرها هى من الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها ، إلا أن ماتتضمنه هذه الخطط من سياسات ووسائل للتنمية الزراعية تؤكد على أنها من الأهداف المخططة للتنمية الزراعية خلال هذه الفترة . أما بالنسبة لأولويات السلع أو المجموعات السلعية الزراعية المرتبطة بتحقيق هذه الأهداف فتشير الخطة الخمسية للسنوات ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ إلى أن تحقيق أقصى قدر ممكن من الإكتفاء الذاتى فى المحاصيل الضرورية وتخفيض الواردات منها يعد من أهدافها الإستراتيجية إلى جانب زيادة الصادرات من السلع الزراعية ذات الميزة النسبية . وفى هذا الشأن أيضا تشترك خطط التنمية الزراعية للفترة المستهدفة بالدراسة فى أهداف زيادة الإنتاج الحيوانى ، والداجنى ، والإنتاج من الأسماك بغرض مقابلة الطلب المتزايد عليها وتخفيض الواردات منها ، كما تشترك هذه الخطط فى هدف زيادة الإنتاج من المحاصيل السكرية من قصب وبجر بغرض توفير إحتياجات الصناعة المحلية منها .

(٢/٢) تواصل الزيادة فى الإنتاجية الزراعية : حيث يعد هذا الهدف من الأهداف المشتركة لخطط التنمية الزراعية المشار إليها حيث تضمنت البرامج والسياسات التى تهدف إلى الحفاظ على الموارد الزراعية الطبيعية دون تدهور والإرتقاء بخصائصها

الإنتاجية إلى جانب البرامج والسياسات الهادفة إلى التجديد المستمر لعناصر الزراعة العلمية (بذور محسنة ، معاملات زراعية أفضل ٠٠٠ الخ) وتوفير البنية الأساسية اللازمة فى هذا المجال .

(٣/٢) تحقيق الكفاءة الإنتاجية فى الزراعة : حيث يعد هذا الهدف أيضا من الأهداف المشتركة لخطط التنمية الزراعية ، حيث نصت هذه الخطط على الوسائل والأساليب المستهدفة بغرض الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتجنب الفاقد الذى يمكن أن ينشأ عن المؤثرات الخارجية والنقص فى المعلومات .

(٤/٢) تحقيق الإستقرار فى الإنتاج ودخول المجتمع الزراعى : وذلك بمعنى حماية المنتج الزراعى من تقلبات الدورة التجارية ، ومن تقلبات الأنتاج الناشئة عن العوامل المناخية والبيولوجية . وإن كانت أولويات تحقيق هذا الهدف لم تكن من الواضوح الكافى فى نصوص هذه الخطط ، كما لم تحظى البرامج والسياسات اللازمة لتحقيقه بالإستمرارية المطلوبة من خطة إلى أخرى (كما سيتبين فيما بعد) .

وأخيرا يجدر الإشارة إلى وجود بعض الأهداف الكلية الأخرى التى حظيت بأولوية فى خطط التنمية الزراعية خلال السنوات السابقة للفترة المستهدفة بالدراسة ، إلا انها خرجت من دائرة أهداف خطط التنمية الزراعية المشار إليها والمعبرة عن الفترة المستهدفة بالدراسة ، ومن هذه الأهداف هدفى تحقيق العدالة فى توزيع عائد النشاط الزراعى بين السكان الزراعيين ، وتحقيق فائض للإستثمار فى القطاع الزراعى والقطاعات الأخرى ، وهو مايمكن تفسيره بإستنفاد السياسات والأدوات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف لأغراضها فى المراحل الزمنية السابقة للفترة المستهدفة بالدراسة . فههدف تحقيق العدالة الإجتماعية فى توزيع عائد النشاط الزراعى بين السكان الزراعيين يستند فى المقام الأول على إعادة توزيع الموارد الزراعية بين السكان الزراعيين ، وهو ماأستنفذته قوانين الإصلاح الزراعى السابق تطبيقها فى العقود الثلاث السابقة لخطط التنمية بالمرحلة المستهدفة بالدراسة . كما أن هدف تحقيق فائض زراعى للإستثمار بالقطاعات الأخرى قد فقد أهميته وفاعليته مع تناقص الوزن النسبى لدور القطاع الزراعى فى الإقتصاد الوطنى عنه فى المراحل السابقة من ناحية إلى جانب ماتسعى إليه خطط التنمية الزراعية المشار

إليها إلى تعبئة الفائض الزراعى لدى الأفراد للإستثمار داخل قطاع الزراعة ذاته ، فضلا عن توجه هذه الخطط إلى الأخذ بنظام السوق الحرة وآلياتها فى توجيه الإنتاج الزراعى من ناحية أخرى .

٣- السياسات الزراعية والأهداف التفصيلية لخطط التنمية الزراعية :

لقد شهدت فترة العقدين الأخيرين من القرن الماضى مرحلة تحول القطاع الزراعى من النظام الموجه إلى نظام آليات السوق الحرة ، حيث شهدت السنوات الأولى من هذه الفترة وجود التدخل الحكومى المباشر فى توجيه النشاط الزراعى ، وفى تسويق وتسعير الحاصلات الزراعية ، ومدخلات الإنتاج الزراعى وتحمل الدولة للعبء الأكبر من الإستثمار فى الزراعة وتوفير الخدمات الزراعية ، كما شهدت هذه السنوات أيضا الخطوات والإجراءات الأولى للتوجه نحو التحرر الإقتصادى بالقطاع ، والتى إنتهت فى السنوات التالية إلى الإنتقال الكامل إلى نظام آليات السوق الحرة . وفى إطار تصنيف الدراسة الحالية للسياسات الزراعية بما يخدم أهداف الدراسة يمكن إيجاز مراحل التحول من النظم الأول إلى النظام الأخير فيما يلى :

(١/٣) السياسة السعريّة والتسويقيّة : تعد السياسة السعريّة من أهم الأدوات التى تستخدم فى تحقيق الكثير من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المخطط تحقيقها فى أى من الإقتصادات ، ومع تنوع الأهداف التى يمكن أن تحدد للسياسة السعريّة يمكن أن يلاحظ تباين هذه السياسة مع تباين هذه الأهداف أو أولوياتها . فالسياسة السعريّة قد تكون أداة لزيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعى ، كما أنها قد تكون من بين أدوات زيادة دخول المنتجين الزراعيين أو توزيع الدخول الزراعية داخل القطاع الزراعى أو فيما بين القطاع الزراعى وغيره من القطاعات الأخرى . وكذلك أيضا قد تكون هذه السياسة من الأدوات التى تستهدف تحسين مستويات الإستهلاك والتغذية بالنسبة للفئات الإجتماعية محدودة الدخل ، أو وسيلة من وسائل تحقيق الإستقرار الإقتصادى ، وكذلك أداة من أدوات نمو الصناعة المحلية والمساهمة فى زيادة فرص العمل والدخل القومى . ومن هنا تختلف صورة السياسة السعريّة وأدواتها باختلاف هذه الأهداف وأولوياتها فى خطط التنمية ، كما تختلف بالتبعية نظم تسويق الإنتاج الزراعى ومدخلاته على نحو ما يحقق أهداف السياسة السعريّة.

إن السياسة السعرية والتسويقية للمحاصيل الزراعية فى السنوات الأولى من عقد الثمانينات تعد إمتدادا للسياسة السعرية والتسويقية التى إلتزمت بها خطط التنمية السابقة لهذه الفترة بغرض تحقيق مجموعة أهداف منها ضمان تعبئة فائض زراعى وتحويله لتمويل عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالمجتمع ، وضمان توفير السلع الزراعية الغذائية لسكان الحضر بأسعار تتناسب مع مستوى دخولهم إلى جانب توفير المادة الخام الزراعية اللازمة للصناعات المحلية الناشئة وبتكلفة ملائمة تمكنها من النمو والتطور . ولهذا فقد إتسمت هذه السياسة بوجود التدخل الحكومى المباشر فى تسعير وتسويق المحاصيل الزراعية ، وإن إختلفت درجة وصورة هذا التدخل بإختلاف المحصول ووزنه النسبى فى تحقيق هذه الأهداف ، حيث كان إحتكار الدولة لتسويق وتسعير كامل الإنتاج من بعض المحاصيل الزراعية والممثلة فى القطن ، والقصب ، وفول الصويا ، كما كان هناك التوريد الإجبارى لحصص محددة من الإنتاج وفقا للأسعار التى تحددها الدولة فى حالة البعض الآخر من المحاصيل الزراعية والممثلة فى كل من القمح ، والفول البلى ، والعدس ، والأرز ، والسمسم ، والفول السودانى ، والبصل . ولقد إرتبط التدخل الحكومى فى تحديد أسعار وحصص التوريد من هذه المحاصيل بفرض غرامات مالية على المنتجين المتخلفين عن التوريد تتجاوز فى قيمتها سعر التوريد المحدد . وإلى جانب ذلك أيضا هناك نظام التعاقد الإختيارى على زراعة البعض الآخر من المحاصيل وفقا لأسعار متفق عليها بين أطراف التعاقد والتى تحدد غالبا من قبل الطرف المشتري والممثل فى شركات تصنيع هذه الحاصلات ، ولقد شمل هذا النظام محاصيل الشعير اللازم لصناعة المولت ، وبنجر السكر ، والكتان . أما المحاصيل التى تخرج عن دائرة النظم السابقة المشار إليها فقد خضعت لنظام التسويق والتسعير وفقا لنظام آليات السوق الحرة ، حيث شمل النظام الأخير محاصيل الأعلاف ، ومحاصيل البقوليات الأخرى إلى جانب محاصيل الخضروات والفاكهة، واللحوم والألبان .

وفى مقابل السياسة السعرية والتسويقية للمحاصيل الزراعية المشار إليها كان هناك أيضا تدخل الدولة فى تسويق وتسعير المدخلات الزراعية حيث إحتكرت الدولة من خلال مؤسساتها المعنية تسعير وتسويق المدخلات الزراعية من تقاوى محسنة ، وأسمدة ومبيدات زراعية كما تضمنت هذه السياسة وجود الدعم الحكومى لمستلزمات الإنتاج

الزراعى. كما إشتملت أيضا على الدعم الحكومى لبعض الحاصلات الزراعية من خلال تنفيذ الدولة لبعض الخدمات المرتبطة بها خاصة القطن ، والأرز ، وفول الصويا .

ولقد إستندت الدولة فى تنفيذ السياسة التسويقية للحاصلات والمدخلات الزراعية على التعاونيات الزراعية ، وعلى ماتملكه من مؤسسات زراعية أخرى المعنية بتسويق أو تصنيع المحاصيل التى تشملها نظم التسويق المشار إليها ، حيث يتولى الزراع نقل وتسليم حصص الإنتاج المقرر تسليمها إلى مراكز تجميع المحصول فى مقار الجمعيات التعاونية ، أو إلى شون التخزين التابعة لبنك التنمية والإئتمان الزراعى حيث تجرى عليها عمليات الفرز وتحديد الرتبة الإنتاجية وأسعارها وفقا لأسعار المحددة من قبل الدولة ، وحيث تتولى بعد ذلك المؤسسات المعنية بتسويقها أو تصنيعها إلى مراكز التسويق أو التصنيع الرئيسية . كما إستندت الدولة أيضا على بنك التنمية والإئتمان الزراعى فى تسويق المدخلات الزراعية وتسليمها إلى الزراع ويشاركها فى ذلك الجمعيات التعاونية الزراعية بالقرى^(١).

وإذا كان ماسبق الإشارة إليه يوجز السمات العامة للسياسة السعريّة والتسويقية الزراعية خلال فترة الخطة الخمسية الأولى من عقد الثمانينات (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦)، إلا أن نفس الخطة قد نصت على إنتهاجها لسياسة سعريّة تستند على حجم الطلب والعرض للمحاصيل الزراعية ، والمدخلات الإنتاجية ، كما جاءت الخطة الخمسية الثالثة ثم الرابعة لتؤكد إنتهاجها لسياسة سعريّة وتسويقية وفقا لآليات نظام السوق الحرة حيث حرية المنتج الزراعى فى تسويق إنتاجه وفقا لأسعار السوق ، كما تضمنت هذه الخطط السياسات التى تشجع الإستثمار الخاص العام فى تطوير البنية الأساسية لأسواق السلع الزراعية من وسائل نقل ، ومؤسسات تجهيز وتصنيع المحاصيل الزراعية ، وتسويقها . كما إشتملت على السياسات اللازمة لتوفير الإئتمان لتسويق المحاصيل الزراعية .

ولقد بدأت القرارات التنفيذية لسياسة السوق الحرة فى تسويق وتسعير المحاصيل الزراعية عام ١٩٨٧ حيث صدرت خلال هذا العام قرارات إلغاء التوريد والتسعير الإجبارى

(١) معهد التخطيط القومى ، الزراعة المصرية ، والسياسة الزراعية فى إطار نظام السوق الحرة ، قضايا التخطيط والتنمية ،

العدد رقم (١١٢) ، القاهرة ، فبراير ١٩٩٨ .

لكل من محاصيل القمح ، والفول البلدى ، والعدس ، والسمسم ، والفول السودانى ، والبصل ، وفول الصويا ، كما تضمنت هذه القرارات تخفيض حصة التوريد الإجبارى من الأرز من ١,٥ طن/ للفدان إلى طن/ للفدان فى نفس العام ثم تلى ذلك إلغاء التوريد الإجبارى لهذا المحصول فى عام ١٩٩١ . وفى عام ١٩٩٣ تم إلغاء حظر نقله . أما بالنسبة لمحصول القطن فقد ظلت نظم تسويقه وتسعييره خاضعة للنظم المشار إليها من قبل إلى أن تم تحرير تجارته وحلجه فى عام ١٩٩٤ . أما بالنسبة للمحاصيل الزراعية التى كانت تخضع لنظام التعاقد المباشر مابين المنتج الزراعى ، والمؤسسات المصنعه لها ، والتى تشمل كل من الشعير المنتج بغرض صناعة المولت ، والكتان ، والمحاصيل السكرية من بنجر وقصب فما زالت خاضعة لنفس النظام حيث يتم التعاقد الإختيارى وفقا للأسعار المحددة من قبل هذه المؤسسات . أما بالنسبة لسياسة تسعير وتسويق المدخلات الزراعية من تقاوى وأسمدة ومبيدات زراعية فقد إكتمل تحريرها والتوجه بها نحو نظام آليات السوق الحرة فى عام ١٩٩٢ حيث سمح للقطاع الخاص بمشاركة التعاونيات الزراعية وبنك الإئتمان الزراعى فى تسويقها على أسس تنافسية مع إلغاء الدعم الموجه إليها باستثناء ما يوجه من دعم فى الوقت الحاضر بالنسبة لمقاومة آفات القطن وبعض عملياته الزراعية^(١) . وأخيرا يجدر التنويه إلى أن التوجه الأخير للسياسة السعرية والتسويقية للمحاصيل الزراعية بالأخذ بنظام آليات السوق الحرة قد تتضمن فى سنواته الأخيرة ولفترات محددة وجود سياسة الحد الأدنى لأسعار بعض المحاصيل بغرض الحفاظ على استقرار الإنتاج ومستوى دخول المنتج الزراعى منها ، حيث شملت هذه السياسة محصولى الأرز ، والقمح ، وإن كان التوجه الأخير لهذه السياسة يميل إلى الغاءها بالنسبة لمحصول الأرز ، والإبقاء عليها بالنسبة لمحصول القمح بهدف زيادة الإنتاج المحلى منه ، كما بدأ التوجه نحو شمولية هذه السياسة لمحصول الأذرة الشامية لنفس الهدف .

(٢/٣) السياسة الإنتاجية : لقد شهدت فترة عقد الثمانينات أيضا تدخل الدولة وبشكل مباشر فى توجيه النشاط الإنتاجى من المحاصيل لدى الزراع من خلال تنفيذ مشروع تجميع الإستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية ، إلى جانب تدخلها فى تحديد المساحات التى تزرع سنويا من بعض المحاصيل الزراعية الرئيسية بغرض زيادة الإنتاج المحلى منها

(١) مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية ، دراسة فى آثار تحرير الزراعة المصرية ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، القاهرة ،

وبهدف زيادة الصادرات أو تخفيض الواردات منها أو مقابلة الاحتياجات المحلية منها ، ومن أهم الحاصلات الزراعية التى خضعت للتدخل الحكومى المباشر فى تحديد المساحات التى تزرع منها سنويا كل من القطن ، والأرز ، والقمح ، والاذرة الشامية ، حيث كانت تصدر سنويا القرارات الوزارية التى تحدد المساحات التى تزرع منها وكذلك أضاف البعض منها على مستوى المناطق والأقاليم ، كما أرتبط ذلك بوجود الإجراءات التى تتخذ ضد الزراع المخالفين لما جاء بهذه القرارات . ولقد أرتبط التوجه الأخير نحو الأخذ بنظام آليات السوق الحرة فى تسويق وتسعير المحاصيل الزراعية بالتوجه أيضاً إلى حرية المنتج الزراعى فى اتخاذ القرارات المتصلة بتخصيص موارده الإنتاجية نحو الأنشطة الزراعية المختلفة وفى إطار ما قد تفرضه الدولة من ضوابط تهدف إلى حماية الموارد الزراعية الطبيعية وترشيد استخداماتها أو إلى تحقيق أهداف اجتماعية أخرى ، حيث نصت الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦) على الأخذ بنظام حرية المنتج الزراعى فى اتخاذ قراراته الإنتاجية وفى حدود ما قد تفرضه الدولة من ضوابط فى هذا الشأن . ومن هذه الضوابط التى صدرت أخيراً حذر التوسع فى المساحات المنزرعة بمحاصيل الفاكهة فى محيط الأراضى القديمة إلى جانب وقف أو منع مزارع الاستزراع السمكى فى هذه الأراضى ، وذلك فضلاً عن تحديد المساحات التى تزرع سنويا من محصول الأرز على مستوى المناطق وذلك بغرض تخفيض الإستهلاك من مياه الرى . كما أن هناك أيضاً الضوابط الخاصة بتحديد أصناف القطن التى تزرع سنويا على مستوى المناطق ، حيث يحدد سنويا صنف القطن الذى يزرع فى كل منها بغرض تجنب التهجين الطبيعى بين الأصناف المختلفة والحفاظ على خصائصها الطبيعية .

(٣/٣) البحث العلمى ، وتكنولوجيا الإنتاج الزراعى :

تميز نشاط البحث العلمى فى الزراعة المصرية عبر القرون الماضية وحتى الوقت المعاصر بوجود تراكبات كبيرة ومتنوعة سواء من حيث كم ونوعية مؤسسات وأجهزة البحث العلمى أو الكوادر الفنية المؤهلة المشتغلة به ، ولقد تمثلت هذه التراكبات حالياً فى وجود مركز البحوث الزراعية التابع لوزارة الزراعة بما يضمه من معاهد بحثية متخصصة تشمل الجوانب المتنوعة للنشاط الزراعى ، وكذلك مركز البحوث المائية التابع لوزارة الرى والذى يضم أيضاً مجموعة متنوعة من معاهد البحث العلمى المتخصصة ، وذلك فضلاً عن وحدات وأقسام البحث العلمى فى الزراعة التابعة للمركز القومى للبحوث والتابع لوزارة

البحث العلمى إلى جانب كليات الزراعة والطب البيطرى التابعة للجامعات المصرية والتي تغطى حاليا مختلف أقاليم الجمهورية . ويمكن تصنيف نشاط البحث العلمى فى الزراعة لهذه المؤسسات تبعا للهدف منها فيما يلى :-

بحوث ودراسات مرتبطة بتطوير وتحديث تكنولوجيا الإنتاج الزراعى سواء فيما يتصل بالمدخلات الزراعية أو طرق ومعاملات زراعة وخدمة المحاصيل الزراعية بحوث ودراسات خاصة بالحفاظ على الموارد الطبيعية المستغلة .
بحوث خاصة بدراسة الخصائص الطبيعية والفنية للموارد الطبيعية الزراعية المتاحة والغير مستغلة بهدف استغلالها فى الزراعة .
بحوث ودراسات خاصة بمواجهة المشكلات والمعوقات الطبيعية ، والفنية والإدارية التى تواجه النشاط الزراعى .
بحوث ودراسات فنية واقتصادية خاصة بترشيد استخدامات الموارد الزراعية المستغلة .
بحوث ودراسات خاصة بمرحلة ما بعد الإنتاج بهدف زيادة قيمة المنتج الزراعى سواء بالنسبة للمنتج الزراعى أو المستهلك .

هذا كما يمكن تصنيف النشاط البحثى لهذه المؤسسات وفقا لطبيعة البحوث

والدراسات العلمية التى تجريها فيما يلى :

بحوث ودراسات حيوية تتصل بتحسين وتطوير الأصناف والسلالات المنزرعة من المحاصيل الزراعية أو استنباط أصناف أو سلالات جديدة منها . كما تشتمل هذه البحوث والدراسات على مجال تربية الحيوانات الزراعية وتحسين سلالاتها إلى جانب بحوث ودراسات أمراض الحيوان .
بحوث ودراسات كيمائية تتصل بتصنيع الكيماويات والأسمدة الكيمائية الزراعية سواء بهدف إنتاج نوعيات جديدة ذات تراكيب مختلفة أو بغرض دراسة تأثيرها على البيئة .
بحوث ودراسات ميكانيكية خاصة بتطوير الآلات والمعدات الزراعية أو ابتكار أنواع جديدة منها .

بحوث ودراسات تتصل بتربية وإنتاج المحاصيل الزراعية خاصة فيما يتصل بالمعاملات الزراعية المختلفة وطرق ومواعيد زراعة وخدمة الأصناف المختلفة من المحاصيل الزراعية .

بحوث ودراسات خاصة بتسويق المنتج الزراعى من نقل وتخزين وتعبئة وتغليف إلى جانب بحوث ودراسات تصنيع المحاصيل الزراعية الخام .
بحوث ودراسات اقتصادية واجتماعية تتصل بوضع السياسات اللازمة لترشيد استخدامات الموارد الزراعية ، ورفع كفاءتها الإنتاجية .

إن نشاط البحث العلمى فى الزراعة المصرية وحتى الوقت المعاصر يمكن أن يوصف بأنه نشاط حكومى حيث تتحمل الدولة استثمارات البنية الأساسية ، كما تتحمل المصروفات السنوية الاستثمارية للنشاط الجارى بمؤسسات البحث العلمى المشار إليها . وإذا كان للقطاع الخاص من مساهمات فى هذا المجال حالياً إلا أنها ما زالت محدودة بحكم طبيعة هذا النشاط ، حيث قد ينحصر نشاطه فى جانب من البحث العلمى فى مجالات تصنيع الآلات أو الكيماويات والأسمدة الزراعية أو التصنيع الغذائى . ويكشف التطور التاريخى لنشاط البحث العلمى فى الزراعة المصرية عن تسجيله لنتائج هامة فى مجالات البحوث الحيوية ، والكيماوية والإدارية كان لها تأثيرها الواضح فى زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعى خلال العقود الماضية ، حيث أشتبب الكثير من الأصناف والسلالات الجديدة المرتفعة الإنتاجية من المحاصيل الزراعية خاصة الرئيسية منها إلى جانب تطوير طرق الخدمة والمعاملات الفنية فى الزراعة ، فضلاً عن ما استحدث من كيماويات وأسمدة زراعية ذات تركيبات مختلفة ومتطورة عن سابقتها . كما سجل هذا النشاط نتائج فى مجال تحسين التربة الزراعية والارتفاع بإنتاجيتها .

إن تحقيق النتائج المستهدفة من وجود نشاط البحث العلمى فى الزراعة يعد مرهوناً بوجود جهاز الإرشاد الزراعى اللازم لتوصيل نتائج البحث العلمى فى الزراعة إلى مجتمع المنتجين الزراعيين وإرشادهم وتدريبهم على تطبيقها العلمى فى مزارعهم . وفى هذا المجال الأخير أيضاً ما زالت الدولة وحتى الوقت المعاصر تتحمل العبء الأكبر ، بما يمكن معه توصيف نشاط الإرشاد الزراعى على أنه نشاط حكومى ، حيث تتولى وزارة الزراعة ومن خلال كوادرها الفنية المشتغلة فى هذا المجال على مستوى القرى نقل نتائج البحث

العلمى إلى الزراع وأرشادهم وتدريبهم على تطبيقها العلمى فى حقولهم دون مقابل . ولقد مر نشاط الإرشاد الزراعى الحكومى عبر تطورة بمراحل مختلفة بدأت قبل فترة عقد الثمانينات من القرن الماضى ، فلقد بدأت أولى هذه المراحل بإنشاء الحقول الإرشادية الخاصة فى أوائل عقد الستينات ، وبدأت فكرة هذه الحقول بإقامة حقول إرشادية فردية يمتلكها مزارع فرد وتشتمل على محصول زراعى معين ، ثم تطورت هذه الحقول فيما بعد لتشمل مساحة مجمعة من نفس المحصول لمجموعة من الزراع ، ثم تلى ذلك تطوير هذه الفكرة لتشمل المساحة المنزرعة فى زمام قرية واحدة بما تضمه من محاصيل مختلفة ، وذلك فيما يسمى بالقرية الإرشادية ، ثم تلى ذلك أيضاً تطبيق فكرة الحقول الإرشادية المجمعة لمحصول زراعى واحد لتشمل مساحة منطقة بأكملها تضم مجموعة من القرى . ولقد شهد عقدى السبعينات والثمانينات تنفيذ بعض المشروعات الزراعية ذات الطابع الإرشادى والتي تهدف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية ، حيث اشتملت هذه المشروعات على وحدات للإرشاد الزراعى مدعمة بالإمكانات المادية والبشرية مع وجود المرشد الزراعى المتخصص مع توفير العوامل التى تساعد المجموعات المستهدفة من الزراع على الأخذ بحزم التوصيات التى يقدمها المرشد الزراعى وتطبيقها عملياً ، ومن هذه العوامل توفير المدخلات الزراعية اللازمة ، ومصادر الائتمان ، وذلك فضلاً عن تكوين رابطة بين مراكز البحث العلمى ، ووحدات الإرشاد الزراعى بها كى يتثنى لمراكز البحث العلمى دراسة المشاكل والمعوقات التى تواجه النهوض بالإنتاجية الزراعية فى مناطق عمل هذه المشروعات وطرح توصياتها على وحدات الإرشاد الزراعى فى هذه المشروعات .

ولقد جاءت الخطة الخمسية الأولى لعقد الثمانينات (١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦) لتعترف بضعف قدرات جهاز الإرشاد الزراعى الحكومى ومحدودية خدماته ، ووضع الاتجاهات العامة لتطوير نظام الإرشاد الزراعى متضمنة فى ذلك تطوير إطاره التنظيمى ، ووجود الارتباط ما بين مرحلة البحث العلمى والتجارب فى الزراعة ومرحلة الإرشاد الزراعى على المستوى الأقليمى ، ودعم الجهاز الإرشادى بالإمكانات المادية والبشرية وتوسيع الخدمات الإرشادية لمجتمع المنتجين الزراعيين لتشمل جوانب أخرى إلى جانب نشاط الإنتاج النباتى كنشاط الإنتاج الحيوانى ، والتصنيع الزراعى ، وعمل المرأة الريفية ، وذلك فضلاً عن الأخذ بنظام المرشد الزراعى المتخصص كبديل لنظام المرشد الزراعى العام. ولقد ترجمت هذه الاتجاهات فى السنوات التالية فى تكوين مجموعة للإرشاد

المتخصص ، ومجموعة أخرى للإرشاد العام ، حيث تضم المجموعة الأولى المسؤولين عن البرنامج القومى للإرشاد وبما فى ذلك الباحثين المتخصصين فى مجالات الأراضى ، والمياه ، ووقاية وأمراض النبات ، والمعاملات الزراعية ، وحيث تتولى هذه المجموعة التعرف على المشكلات التى تواجه الزراع وتحديد أولوياتها ثم تنفيذ برامج تدريبية للمرشدين الزراعيين على مستوى المراكز والقرى ، ونقل المشاكل التى ترد إليها من المرشدين الزراعيين إلى الأجهزة البحثية المعنية إلى جانب إعداد النشرات الإرشادية المبسطة التى تلخص نتائج البحوث بأسلوب مبسط يشجع المزارعين على الإقبال على تطبيق التكنولوجيا الجديدة . أما مجموعة الإرشاد العام فتضم العاملين فى الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى على المستويات المركزية ، والإقليمية ، والمراكز والقرى والذين يتطلعون بمسئولية نقل عناصر التكنولوجيا الجديدة إلى المزارعين والعمل على انتشارها على أوسع نطاق ممكن . كما خلصت نتائج هذا التطوير أيضاً إلى تكوين أربع مجالس إقليمية للبحوث والإرشاد الزراعى يضم كل منها مجموعة مناطق ذات طبيعة زراعية واحدة. ويضم كل من هذه المجالس ممثلين عن وزارات الزراعة والرى ، وعمداء كليات الزراعة والطب البيطرى بالإضافة إلى قيادات الجهات التنفيذية والبحثية الموجودة بالأقاليم والمراكز البحثية الأخرى التى تعمل فى مجال التنمية الزراعية ، حيث تختص هذه المجالس بمناقشة المشاكل الإقليمية المتعلقة بالإنتاج الزراعى مع اقتراح الحلول المناسبة لها إلى جانب مناقشة برامج البحوث والإرشاد فى الأقاليم والموافقة عليها ومتابعتها ، والعمل على تنسيق وتكامل البرامج البحثية المختلفة واقتراح وسائل دعم برامج البحوث والإرشاد بالإقليم^(١)

إن وجود جهاز الإرشاد الزراعى المنظم والمدعم بالإمكانات المادية والبشرية المطلوبة ، وإن كان يعد من العناصر الأساسية لضمان توصيل نتائج البحث العلمى فى

(١) لمزيد من التفصيل حول تكنولوجيا الإنتاج الزراعى ، والبحث العلمى والإرشاد والزراعى أنظر :

(*) معهد التخطيط القومى ، تقييم البرامج الرئيسية للنهوض بالإنتاجية الزراعية ، قضايا التخطيط

والتنمية فى مصر ، العدد رقم (٨٤) ، ديسمبر ١٩٩٣ .

(*) معهد التخطيط القومى ، الزراعة المصرية والسياسة الزراعية فى إطار نظام السوق الحرة ، قضايا

التخطيط والتنمية فى مصر العدد رقم (١١٢) ، القاهرة ، فبراير ١٩٩٨ .

الزراعة إلى مجتمع المنتجين الزراعيين إلى جانب ضمان تطبيقها عملياً على النحو المطلوب من خلال إرشاد وتدريب المنتج الزراعي على تطبيقها عملياً في مزرعته باعتباره المنفذ النهائي لهذه النتائج ، إلا أن ذلك قد لا يعنى بالضرورة أن جهاز الإرشاد الزراعي هو المسار الوحيد لتوصيل نتائج البحث العلمي إلى المنتج الزراعي ، بل قد يكون هناك من نتائج البحث العلمي التي تأخذ مسارها إلى المنتج الزراعي عبر قنوات أخرى من خلال ما تنفذه الدولة من برامج ومشروعات عامة ، حيث هناك من نتائج البحوث والدراسات العلمية (خاصة تلك المرتبطة بالحفاظ على الموارد الزراعية الطبيعية وصيانتها) التي تأخذ مسارها إلى المنتج الزراعي عبر برامج ومشروعات عامة تتولى الدولة تنفيذها مثل برامج أو مشروعات الصرف الحقل المغطى ، وإضافة الجبس الزراعي إلى التربة الزراعية ، وتطهير وصيانة مصارف وقنوات الري العمومية ، وبرامج وقاية الحيوان الزراعي من الأمراض ، وغيرها . هذا وإذا كان لجهاز الإرشاد الزراعي دوراً في توعية المزارع الفرد في أهمية مثل هذه البرامج والمشروعات العامة ، فإن دوره الرئيسي والمباشر في توصيل نتائج البحث العلمي إلى المزارع الفرد وإرشاده وتدريبه على تطبيقها عملياً يشمل الجانب الأكبر من نتائج البحث العلمي المتنوعة ومن أهمها ما يلي :

توعية مجتمع المنتجين الزراعيين بأهمية الأصناف والسلالات الجديدة المرتفعة الإنتاجية من المحاصيل الزراعية وإرشادهم وتدريبهم على طرق زراعتها وخدمتها وعلى معاملاتها الزراعية .

إرشاد وتدريب المزارع الفرد على أفضل طرق زراعة وخدمة المحاصيل الزراعية القائمة بغرض النهوض بإنتاجيتها .

إرشاد المزارع الفرد عن المدخلات الزراعية الجديدة ومصادرهم وتدريبهم على طرق استخدامها والمزج فيما بينها عملياً بغرض زيادة الإنتاجية ، أو تخفيض تكلفة الإنتاج .

توعية وإرشاد المزارع الفرد عن طرق ووسائل صيانة مواردهم الزراعية والحفاظ عليها .

توعية وإرشاد المزارع الفرد عن أفضل المشروعات الإنتاجية أو الاستثمارية التي تزيد من العائد المزرعي .

توعية وإرشاد المزارع الفرد عن أفضل الطرق لتسويق إنتاجه من المزروعات ، وأفضل مصادر للحصول على المدخلات الزراعية اللازمة .

هذا ولقد مر التطور التكنولوجى فى الزراعة المصرية خلال فترة العقود الأربع الماضية بمراحل متنوعة فى سماتها يحكمها فى ذلك درجة تطور كل من جهازى البحث العلمى والإرشاد الزراعى من ناحية والاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية بالقطاع الزراعى من ناحية أخرى ، حيث مر استخدام الآلات الزراعية الميكانيكية فى الزراعة المصرية بمراحل انتقائية تحكمها من ناحية درجة البطالة الزراعية ونوعيتها ، واستخدام الحيوان فى العمل الزراعى ، ودرجة التكثيف المحصولى وهيكلة من ناحية أخرى ، حيث جاءت الخطط الخمسية لعقدى الستينات والسبعينات لتسجل وجود البطالة الموسمية والمقنعة بين قوى العمل البشرى فى الزراعة مع استخدام الحيوان فى العمل الزراعى ، فى نفس الوقت الذى استهدفت فيه هذه الخطط الارتفاع بالإنتاجية الزراعية ، وزيادة درجة التكثيف المحصولى (بعد بناء السد العالى وانتظام توافر المياه) ، ومن ثم فقد استهدفت هذه الخطط إحلال الآلة الزراعية الميكانيكية محل العمل الحيوانى فى إعداد وتجهيز الأرض الزراعية للزراعة وفى عمليات الري بغرض تحرير الحيوان من العمل الزراعى والارتفاع بإنتاجيته من اللحوم والألبان ، مع سرعة تجهيز الأرض وإعدادها للزراعة بدرجات أفضل للارتفاع بإنتاجيتها من المحاصيل دون أن يكون لذلك تأثير ملموس على فرص العمل المتاح أمام الأيدى العاملة الزراعية ، ومن هنا كان التركيز على التوسع فى استخدام الجرارات الزراعية بما يرفق بها من معدات أخرى لهذا الغرض إلى جانب التوسع فى استخدام طلبات رفع المياه الميكانيكية . كما جاءت الخطة الخمسية الأولى لعقد الثمانينات ، والخطط التالية لها لتسجل وجود عجز موسمى فى العمل البشرى الزراعى المتاح خاصة فى أوقات ذروة الطلب على الأيدى العاملة الزراعية فى مواسم حصاد وجنى المحاصيل الرئيسية القائمة ، وإعداد الأرض لزراعة المحاصيل التالية لها ، ومن ثم فقد استهدفت هذه الخطط التوسع فى استخدام الآلات والمعدات الزراعية فى عمليات الحصاد والزراعة ، وفى عمليات خدمة بعض المحاصيل الزراعية ، أو تجهيز البعض الآخر منها بعد الحصاد ولتصل بذلك درجة ميكنة أعمال إعداد الأرض للزراعة ، وعمليات الري وخدمة البساتين إلى مستوى الميكنة الكاملة لها ، كما وصلت درجة ميكنة أعمال دراس وتذرية المحاصيل الزراعية إلى مستوى يقترب من مستوى الميكنة لها . أما أعمال حصاد المحاصيل الزراعية الرئيسية (وباستثناء القطن) فهى وإن لم تصل بعد إلى مستوى الميكنة الكاملة لها إلا أنها حققت درجة عالية نسبيا فى مجال ميكنتها . كذلك أيضاً دخلت عمليات

زراعة البعض من المحاصيل وأعمال خدمة الحاصلات الزراعية مجالات الميكنة بدرجات ملحوظة ، وإن لم تصل بعد إلى مستويات عالية .

أما بالنسبة للجوانب البيولوجية ، وطرق الزراعة وخدمة المحصول ومعاملاته الفنية فقد سجلت هي الأخرى تطوراً ملحوظاً سواء من حيث استنباط وزراعة الأصناف الجديدة المرتفعة الإنتاجية من المحاصيل الزراعية أو من حيث طرق الزراعة والخدمة حيث سجلت الزراعة المصرية دخول زراعة أصناف وسلالات جديدة من كثير من المحاصيل الزراعية والتي يتميز البعض بارتفاع إنتاجيته ، كما يتميز البعض الآخر منها بمزايا إضافية أخرى تساعد على تخفيض الاستهلاك من المياه في الزراعة ، وزيادة درجة التكثيف المحصولي في الزراعة وذلك على نحو ما ستشير إليه الدراسة فيما بعد .

(٣ / ٤) السياسة الائتمانية :

لقد صاحب تدخل الدولة في توجيه النشاط الإنتاجي الزراعي وفي تسويقه وتسعيه التزامها بتوفير الائتمان الزراعي لتمويل احتياجات الزراع من المدخلات الزراعية ، وتكاليف خدمة المحاصيل الزراعية . ولقد استندت الدولة في ذلك على بنك التنمية والائتمان الزراعي ، وعلى التعاونيات الزراعية ، والتي تتولى بدورها توفير القروض قصيرة الأجل لهذا الغرض بضمان المحصول . ومع التوجه نحو تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في مجال التنمية الزراعية أمتد نشاط الائتمان الزراعي ليشمل توفير القروض الإستثمارية متوسطة وطويلة الأجل بغرض المساهمة في تمويل الاستثمارات اللازمة لكثير من الأنشطة الإنتاجية الزراعية ، والخدمية والتسويقية المتصلة بالنشاط الزراعي . ولقد تبلورت السياسة الائتمانية خلال الفترة منذ بداية عقد الثمانينات لتشمل تقديم القروض الزراعية بأسعار فائدة تبلغ ١٣% كحد أقصى شأنها في ذلك شأن قطاع الصناعة ، وأن كانت تقل عنها في حالة القروض التي تمنح للقطاعات الأخرى والتي تراوحت أسعار الفائدة عليها ما بين ١٣-١٥% سنوياً في قطاعات الخدمات ، ونحو ١٦% كحد أدنى ودون التقيد بحد أقصى في حالة قطاع التجارة . ولقد اتسمت سياسة الائتمان الزراعي آنذاك بالتمييز بين الأنشطة الزراعية على نحو يتضمن الدعم الحكومي للقروض الاستثمارية التي تمنح لبعض الأنشطة والخدمات الزراعية حيث منحت مشروعات تسمين الماشية قروضاً متوسطة الأجل بسعر فائدة ٦% ، ازدادت بعد ذلك لتصل إلى ١٣% بالإضافة إلى ١%

مصرفيات بنكية ، كما منحت مشروعات الميكنة الزراعية قروضاً بأسعار فائدة بلغت نحو ٨% سنوياً ، وازدادت بعد ذلك لتصل إلى ما يقرب من ١١-١٦% سنوياً حسب نوع الآلة الزراعية ، كما منحت مشروعات استصلاح الأراضي الجديدة قروضاً استثمارية طويلة الأجل بسعر فائدة بلغ ٤% سنوياً بالإضافة إلى ٠,٧% كمصرفيات بنكية .

ومع التوجه إلى تطبيق نظام آليات السوق الحرة في السنوات الأولى من عقد التسعينات اتجهت السياسة الائتمانية الزراعية نحو رفع الدعم عن أسعار الفائدة على القروض الزراعية باستثناء القروض التي تمنح لأغراض استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة ، وأن ارتفعت أسعار الفائدة عليها عنه في فترة عقد الثمانينات ، كما أتمت هذه السياسة بزيادة تنوع الأنشطة المستهدفة منها مع وجود المرونة في شروط سداد القروض بما يتواءم مع طبيعة النشاط المستهدف بالتمويل ، كما أتمت أيضاً بوجود التمييز بين أسعار الفائدة على القروض الممنوحة في مجالات الإنتاج والتنمية ، وأن كان في حدود ضفة عنه في السنوات السابقة ، ويمكن الإشارة إلى ملامح هذه السياسة فيما يلي ^(١)

(١/٤/٣) القروض قصيرة الأجل لأغراض الإنتاج النباتي :

وهي قروض لا يتعدى أجلها ١٤ شهراً ، ويحدد قيمة القرص منها بحد اقصى يبلغ نحو ٧٠% من التكلفة الإنتاجية للمحصول المستهدف بالأقراض وبسعر فائدة غير مدعم بلغ نحو ١١% في عام ١٩٩٦ ، حيث يسدد أصل القرض مع الفوائد المستحقة عليه دفعة واحدة بعد حصاد المحصول .

(٢/٤/٣) القروض الاستثمارية قصيرة الأجل :

وهي قروض تمنح لتمويل مصرفيات التشغيل لأنشطة استثمارية متنوعة ولا يزيد أجلها عن ١٤ شهر ، وتحدد قيمتها بنحو ٧٠% من مصرفيات تشغيل النشاط الاستثماري موضوع القرض كحد أقصى ، وبسعر فائدة بلغ نحو ١٢% خلال عام ١٩٩٦ ، ويحدد أجل القرض وفترة السماح وعدد الأقساط ، وتواريخ استحقاقها وفقاً للتوقعات النقدية للنشاط المستهدف بالقرض . ومن الأنشطة المستهدفة بهذه النوعية من القروض ، مشروعات

^(١) معهد التخطيط القومي ، الزراعة المصرية ، والسياسة الزراعية في إطار نظام السوق الحرة ، مرجع سابق ، ص ٣٧٤ -

الثروة الحيوانية ، ومشروعات الدواجن ، والمناحل ، والمشروعات السمكية ، والزراعات المحمية ، وتجارة المدخلات الزراعية ، وتجارة وتوزيع الآلات والمعدات الزراعية ، ومشروعات الصناعات الصغيرة والحرفية والبيئية .

(٣/٤/٣) القروض الاستثمارية متوسطة الأجل :

وهي قروض تزيد آجالها عن ١٤ شهراً إلى ٥ سنوات وتمنح بغرض تمويل إنشاء المشروعات الزراعية والريفية والأنشطة الأخرى المتصلة بها . ومن بين هذه المشروعات والأنشطة وعلى سبيل المثال - مشروعات الإنتاج الداجنى ومعامل التفريغ / إنشاء أو تجديد مشروعات الإنتاج الحيوانى / الزراعات المحمية والزراعات المستديمة / مشروعات حفظ وتبريد الألبان / شراء الآلات والمعدات الزراعية / إنشاء وتطوير محطات الفرز والتدريج / مشروعات التصنيع الزراعى / تجارة الآلات والمعدات الزراعية / تحسين خواص التربة الزراعية / تطوير نظم الري فى الوادى والدلتا . وتتباين قيمة القرض الذى يمنح لهذه المشروعات حسب طبيعتها ، حيث تحدد قيمته فى حالة الآلات والمعدات الزراعية فى حدود ٨٥% من قيمة الآلة ، على حين تحدد قيمته بالنسبة لوسائل النقل فى حدود ٨٠% من التكلفة الفعلية ، وبنحو ٧٠% من التكلفة الفعلية فى حالة المشروعات البيئية والحرفية ، والمهنية . ويحدد سعر الفائدة على هذه القروض وفقاً لأسعار الفائدة الجارية بالسوق وقت التعاقد على القرض والتي بلغت نحو ١٣% فى عام ١٩٩٦ . كما تحدد فترة السماح وعدد الأقساط ومواعيدها وفقاً للتدفقات النقدية للنشاط .

(٤/٤/٣) قروض استثمارية طويلة الأجل لاستصلاح الأراضي الجديدة :

وهي قروض تزيد آجالها عن ٥ سنوات ، وتحدد قيمة القرض منها بواقع ٥٠% من التكلفة الفعلية لأعمال استصلاح الاراضى الجديدة وبحد أقصى يتراوح ما بين ١٢٠٠ - ٢٣٠٠ جنية للفدان حسب نوع التربة الزراعية ومصدر ونظم الري بها وتمنح هذه القروض بفائدة مدممة بلغت نحو ٦% فى عام ١٩٩٦ ، مضافاً إليها ١% لمصروفات بنكية تدفع عند صرف القرض . كما تمنح هذه القروض فترة سماح ٥ سنوات يبدأ بعدها سداد القرض على دفعات سنوية وفقاً للتدفقات النقدية المتوقعة من المشروع .

(٥/٣) سياسة التجارة الخارجية فى المحاصيل الزراعية :

لقد أرتبط تدخل الدولة فى توجية الإنتاج من المحاصيل الزراعية وفى تسعيرة وتسويقه بإحتكارها لتصدير الحاصلات الزراعية التصديرية التقليدية عن طريق شركاتها المتخصصة . ومن أهم هذه المحاصيل كل من القطن ، والأرز ، والبصل ، والثوم ، والفول السوداني ، والمواالح ، وذلك إلى جانب إحتكارها للواردات من السلع الزراعية والغذائية الضرورية وفى مقدمتها القمح ، حيث كانت تستهدف الدولة من إحتكارها لتصدير الحاصلات الزراعية تحقيق فائض من النقد الأجنبي يساهم فى تمويل الواردات وغيرها من الأنشطة بالقطاعات الأخرى . وإذا كانت فترة عقد الثمانينات قد شهدت تطبيق هذه السياسة إلا أن السنوات الأخيرة من هذا العقد والسنوات التالية لها قد سجلت تشجيع الدولة للقطاع الخاص من أفراد وشركات فى الدخول فى مجال تصدير واستيراد الحاصلات الزراعية والغذائية . وفى سبيل تشجيع الصادرات من المحاصيل الزراعية تتمتع الصادرات المصرية منها حاليا بالإعفاء من الرسوم والضرائب الجمركية إلى جانب الإعفاء من الضرائب على المبيعات . أما بالنسبة للواردات من المحاصيل والسلع الزراعية الغذائية والمدخلات الزراعية فتخضع لرسم جمركى وضريبة المبيعات بمعدلات تختلف من سلعة إلى أخرى حسب أهمية السلعة من منظور الاحتياجات^(١) الغذائية لأفراد المجتمع من ناحية ، ومن منظور أهمية حماية المنتج المحلى من البعض الآخر من هذه السلع ضد المنافسة الأجنبية من ناحية أخرى ، وذلك على نحو ما تشير إليه النماذج التالية خلال الفترة ما بين عامى ١٩٨٦ ، ١٩٩٨^(١) .

تخضع الواردات من كل من القمح ، والأذرة ، وفول الصويا ، وعباد الشمس ، والسمسم والبقوليات الجافة من فاصوليا ، وبازلاء ، ولوبيا ، وعدس ، وفول بلدى (وباستثناء الحمص) لرسم جمركى ١% مع إعفاءها من ضريبة المبيعات ، حيث تعد هذه المجموعة من السلع الضرورية والتي تستهدف الدولة توفيرها لمحدودى الدخل بأسعار مناسبة . أما بالنسبة للواردات من الحمص فتخضع لرسم جمركى بلغ نحو ٢٠% ، مع إعفاءها من ضريبة المبيعات .

^(١) معهد التخطيط القومى ، الميزة النسبية ، ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية الرئيسية ، تحت النشر .

تخضع الواردات من دقيق القمح ، والشعير ، وتقاوى البطاطس لرسم جمركى بلغ نحو ٥% مع إعفاءها من ضريبة المبيعات .

تخضع الواردات من الأرز لرسم جمركى ٢٠% مع إعفاءها من ضريبة المبيعات. أما الواردات من الفول السودانى فخضعت لرسم جمركى بلغ نحو ٥٠% فى عام ١٩٨٦ ، وأنخفض إلى ٤٠% فى عام ١٩٩٤ ثم إلى ٣٠% فى عام ١٩٩٨ مع إعفاءها من ضريبة المبيعات .

وبالنسبة للواردات من السكر خلال الفترة المشار إليها فقد خضعت واردات السكر الخام لرسم جمركى بلغ نحو ١% فى عام ١٩٨٦ أزداد ليصل إلى نحو ٥% فى عام ١٩٩٨ . أما الواردات من السكر المكرر فخضعت لرسم جمركى بلغ نحو ٥% فى عام ١٩٨٦ ، وأزداد ليصل إلى نحو ١٥% فى عام ١٩٩٤ ثم أنخفض إلى ١٠% فى عام ١٩٩٨ . كما تخضع الواردات من السكر إلى ضريبة المبيعات بواقع ٥٥,٦٠ جنية للطن من السكر الناعم الحر ، ٥٧,٦٠ جنية للطن من سكر الماكنية ، ٤٣,٦٠ جنية للطن من سكر التمرين .

وبالنسبة للواردات من الأسمدة الكيماوية فخضعت لرسم جمركى بلغ نحو ١٠% فى عام ١٩٨٦ وأزداد ليصل إلى نحو ٣٠% فى عام ١٩٩٨ فى حالة كل من الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية ، أما الأسمدة البوتاسية فتخضع الواردات منها لرسم جمركى بلغ نحو ٥% خلال هذه الفترة ، كما تخضع الواردات من الأسمدة الزراعية بأنواعها الثلاث إلى ضريبة المبيعات ونسبة ٥% . أما الواردات من المبيدات الحشرية والفطرية الزراعية فتخضع لرسم جمركى بلغ نحو ١٠% خلال نفس الفترة بالإضافة إلى ضريبة مبيعات بواقع ٥% .

أما بالنسبة للواردات من الآلات والمعدات الزراعية فخضعت لرسم جمركى بلغ نحو ٣٠% فى عام ١٩٨٦ وأزداد ليصل إلى نحو ٤٠% فى عام ١٩٩٤ ثم إنخفض ليصل إلى نحو ١٠% فى عام ١٩٩٨ بالنسبة للجرارات الزراعية . أما بالنسبة لآلات الحصاد والدراس فخضعت لرسم جمركى بلغ نحو ٥% خلال هذه الفترة وذلك بالإضافة إلى ضريبة المبيعات بواقع ١٠% بالنسبة للجرارات وآلات الحصاد والدرس .

هذا ولقد تميزت سياسة سعر الصرف للنقد الأجنبي خلال فترة عقد الثمانينات بوجود نظام سعر الصرف المتعدد كبديل لسعر الصرف الرسمي ، حيث كانت هناك أسعار الصرف الخاصة بكل من مجمع البنك المركزي ، ومجمع البنوك التجارية ، والسوق الحرة لتمويل الواردات الخاصة . فسعر الصرف بمجمع البنك المركزي يعبر عن سعر الصرف الرسمي للنقد الأجنبي ، والذي يحدد أداريا عن طريق الدولة بغض النظر عن ظروف الطلب والعرض للنقد الأجنبي ، حيث طبق هذا السعر على مجموعة محددة من المعاملات انحصرت فى حصيلة الصادرات من البترول ، ورسوم المرور فى قناة السويس ، وعائد خط أنابيب سوميد ، وحصيلة الصادرات من القطن ، والأرز ، ونصف حصيلة الصادرات من البصل ، والثوم ، والبطاطس ، والمواالح ، والفول السودانى ، كما شمل ذلك الواردات من القمح ، والدقيق ، والسكر ، والشاي ، والزيوت النباتية ، والمبيدات الحشرية ، والأسمدة الكيماوية والمستحقات العامة للدولة . ولقد حدد سعر الصرف بمجمع البنك المركزى على هذه المعاملات بواقع ٠,٧٠ جنية / للدولار خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٩/٨٨ ، حيث أنخفض سعر صرف الجنية المصرى فى السنوات التالية ليصل إلى ما قيمته ٠,٩١ ، ٢,٠ جنية / للدولار فى كل من عامى ١٩٩٠/٨٩ ، ١٩٩١/٩٠ على الترتيب . أما سعر الصرف بمجمع البنوك التجارية فقد كان يعبر عن أسعار صرف تشجيعية بغرض تشجيع الصادرات غير التقليدية والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج . حيث شملت أسعار صرف هذا المجمع حصيلة الصادرات غير التقليدية من خضراوات وفاكهة ونباتات طبية وعطرية ، والصادرات الصناعية ، وتحويلات العاملين فى الخارج والسياحة . كما شمل واردات القطاع العام ، وقطاع الصناعة ، وباقى الواردات الغذائية ، وبعض المدخلات الزراعية من آلات زراعية وتقاوى ، بالإضافة إلى نصف حصيلة الصادرات من البصل ، والثوم ، والبطاطس ، والمواالح والفول السودانى ، ولقد حدد سعر الصرف فى هذا المجمع فى بادئ الأمر (١٩٧٣) على أساس علاوة تشجيعية تعادل نحو ٥٠% من سعر الصرف الرسمي إلا أنها ازدادت فيما بعد فى ضوء معدلات التغير فى أسعار النقد الأجنبي فى السوق الحرة لتسجل سعر صرف بلغ نحو ٠,٧٠ جنية / للدولار فى عام ١٩٨١/٨٠ ثم سعر صرف بلغ نحو ٠,٨٤ جنية / للدولار فى السنوات ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٦/٨٥ ، حيث ألغى بعدها فى ٢٤ يوليو ١٩٨٦ سعر صرف مجمع البنوك التجارية ليحل محله سعر الصرف بعلاوة متغيرة . ولقد سبق ذلك السماح للبنوك التجارية فى إبريل من عام ١٩٨٤ بشراء العملات الأجنبية بسعر ١,١٢ جنية للدولار ،

أزداد ليصل إلى نحو ١,٢٧ جنية للدولار مع بداية عام ١٩٨٥. أما أسعار الصرف بالسوق الحرة فقد سجلت سعر صرف بلغ نحو ٠,٩٣ جنية / للدولار فى عام ١٩٨١/٨٠ ازداد تدريجيا ليصل الى نحو ٣,٢٣ جنية للدولار ١٩٩١/٩٠. ومع بداية عام ١٩٩٢ تقرر العمل بسوق مصرفية واحدة يتحدد منها سعر الصرف وفقا لقوى العرض والطلب والتي بلغ سعر الصرف بها مع نهاية عام ١٩٩٢ نحو ٣,٣٢ جنية للدولار ^(١)، سجل بعدها نوعا من الاستقرار النسبى حيث بلغ نحو ٣,٤٠ جنية / للدولار فى العام الأخير من عقد التسعينات .

(٦/٣) السياسة الضريبية :

يخضع النشاط الزراعى إلى نظام الضرائب العقارية حيث وجود الضريبة على الأراضى الزراعية وبقيمة ثابتة للوحدة المساحية منها والتي تتصف غالبا بالثبات لفترات طويلة نسبيا . إلا أنه إلى جانب هذه الضريبة يحمل النشاط الزراعى ببعض الرسوم والأعباء المالية الأخرى ممثلة فيما يسمى برسوم المحافظة ، وعمولة الحيازة الزراعية ، وتأمينات اجتماعية ورسوم رصف طرق ، وأقساط تكلفة تحسين تربة زراعية .

٤ - إشارات السياسة الزراعية إلى مجتمع المنتجين الزراعيين :

إن السياسات الزراعية بما تشتمل عليه من أدوات مختلفة تستهدف تحسين البيئة الاقتصادية والاجتماعية التى يعمل فى إطارها مجتمع المنتجين الزراعيين ، وتشكيلها فى الاتجاهات التى تساعد على تحقيق أهداف التنمية الزراعية بما لها من تأثيرات على قرارات المنتج الزراعى الفرد . كما تستند هذه السياسات فى تحقيق أهدافها على مستوى مجتمع المنتجين الزراعيين على ما ترسله من إشارات مباشرة ، وغير مباشرة إلى هذا المجتمع ، حيث يظل المنتج الفرد هو صاحب القرار (وباستثناء ظروف التدخل الحكومى المباشر) فيما يتصل بتوجيه موارده الإنتاجية واستخداماتها . وإذا كانت درجة نجاح هذه السياسات فى تحقيق الأهداف المخططة لها تتوقف وإلى حد كبير على درجة التناسق والتكامل بين أدواتها المختلفة فإن ذلك يرجع أساسا إلى أن هذه الأدوات وعلى الرغم من كثرتها وتنوعها تحدث تأثيراتها على نطاق أضيق من الإشارات إلى مجتمع المنتجين الزراعيين ، حيث قد تشترك أكثر من سياسة بأدواتها المختلفة فى إحداث تأثيراتها من

^(١) كلية الزراعة جامعة القاهرة ، مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية ، مرجع سابق ، ص ٩٢-٩٨

خلال إشارة واحدة ، أى بمعنى آخر وجود التداخل فيما بينها ومن ثم احتمالات وجود التناقض أو التعارض فيما بين تأثيرات هذه السياسات إذا لم يتواجد التناسق والتكامل بين أدواتها التنفيذية . ويمكن إيجاز أهم إشارات السياسات الزراعية إلى مجتمع المنتجين الزراعيين ، وأدوات السياسات المشاركة فى كل منها فيما يلى :

(١/٤) التغيرات والعلاقات السعرية :

تعد الأسعار الزراعية هى النقطة المركزية الأساسية لتركز الآثار المباشرة ، وغير المباشرة لأغلب أدوات السياسات الزراعية ، حيث يشمل ذلك كل من أسعار المنتج الزراعى النهائى ، وأسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى ، وتكلفة خدمات الموارد الإنتاجية الرأسمالية حيث يشترك فى إحداث هذه التغيرات السعرية كل من :

السياسة الزراعية السعرية بما تتضمنه من أدوات هى المسئول الأول عن إحداث التغيرات فى الأسعار الزراعية وما تتضمنه من إشارات إلى مجتمع المنتجين الزراعيين حيث تأتى هذه السياسة بآثارها من خلال التدخل الحكومى فى تحديد أسعار سلعة أو مدخل زراعى بما قد تتضمنه ذلك من ضرائب أو دعم ضمنى ، أو من خلال الضرائب أو الدعم المباشر لسلعة أو مدخل زراعى ، أو من خلال تحديد الأسعار وفقا لظروف الطلب والعرض للسلعة أو المدخل الزراعى .

السياسة التسويقية الزراعية بما قد يتواجد بها من تدخلات حكومية أو التسويق الحر للسلع أو المدخلات الزراعية تأتى بآثارها بشكل مباشر أو غير مباشر على الأسعار الزراعية بما تتضمنه من إشارات إلى مجتمع المنتجين الزراعيين . فالتدخل الحكومى فى تسويق سلعة زراعية ما قد يهدف إلى حماية المنتج الزراعى ضد التقلبات السعرية أو إلى حماية المستهلك وتوفير السلعة بأسعار مناسبة ، وهو ما يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأسعار الزراعية . كما أن سياسة التسويق الحر للسلع الزراعية قد تستند على تطوير البنية الأساسية لأسواق السلع الزراعية إلى جانب ما قد يتضمنه ذلك من تشريعات وضوابط ، وذلك بهدف وجود القنوات اللازمة لتصرف المنتج الزراعى بسهولة أو توفير المدخلات الزراعية ، إلا أنها وعلى التوازى تهدف إلى التوزيع العادل لأسعار المستهلك ما بين المنتج الزراعى والأطراف الأخرى المتعاملة فى أسواق السلع الزراعية ، وهو ما يعد تأثيرا غير مباشر على الأسعار الزراعية .

إنشاء أو تطوير التنظيمات الزراعية من تعاونيات أو إتحادات زراعية (والتي تعد من أدوات تنفيذ السياسة الزراعية فى الميدان الزراعى) قد يكون الهدف المباشر منه توفير وتنظيم العرض من المدخلات الزراعية أو المنتج الزراعى النهائى إلى جانب تخفيض هوامشها التسويقية ، وهو ما ينعكس بدوره على الأسعار الزراعية بما تعنيه من إشارات إلى المجتمع الزراعى .

وجود حصص التصدير أو الاستيراد لسلع زراعية معينة ، وإن كان يهدف إلى التأثير على حجم المعروض منها بالسوق المحلية فله تأثيراته غير المباشرة على الأسعار الزراعية . كما أن فرض أو تخفيض أو إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات أو الصادرات من سلع أو مدخلات زراعية معينة ، أو تغير تكلفة الخدمات بموانئ الشحن له تأثيراته المباشرة على الأسعار الزراعية ، وإن كان من الجدير بالإشارة هنا أن تأثير أدوات التجارة الخارجية تتوقف بطبيعة الحال على الوزن النسبى لحجم الواردات أو الصادرات من إجمالى الإنتاج المحلى منها من ناحية ، إلى جانب مدى قدرة آليات السوق المحلية على نقل التغيرات فى التعريفات والرسوم الجمركية أو تكلفة الخدمات فى موانئ الشحن إلى الأسعار الزراعية على مستوى سوق المنتج الزراعى من ناحية أخرى .

كذلك هناك من جوانب التطوير المؤسسى فى الزراعة التى لها تأثيراتها غير المباشرة على الأسعار الزراعية من خلال تأثيرها على أسعار موارد الإنتاج الرئيسية وتكلفة خدماتها . فالقوانين والتشريعات المنظمة لتعديل مساحة الحيازة الزراعية ، وتملك الأراضى الزراعية ، أو تحديد قيمتها الإيجارية ، وإن كانت تهدف إلى تحقيق العدالة فى توزيع العائد الزراعى ، إلا أنها لها تأثيرها على تحديد تكلفة الحصول على خدمات عوامل الإنتاج وهو ما قد يؤثر بدوره على أسعار المنتج الزراعى النهائى .

وبالإضافة إلى ما سبق يظل هناك أيضا من أدوات السياسات الزراعية الأخرى التى لها تأثيراتها غير المباشرة على الأسعار الزراعية وإن كان بدرجات محدودة بالقياس إلى تأثير السياسات والأدوات السابق ذكرها . كما يظل هناك أيضا من أدوات السياسات الكلية الحكومية (مثل الإنفاق الحكومى / وسعر الصرف) ذات التأثيرات المباشرة أو غير

المباشرة على الأسعار الزراعية (ومن خلال ما تؤدي إليه - وعلى سبيل المثال - من تضخم أو إنكماش) .

أن ما سبق ذكره يشير إلى أن أغلب أدوات السياسات الزراعية تأتي بتأثيراتها على المنتج الزراعي الفرد من خلال ما تحدثه من تغيرات في الأسعار الزراعية ، وبما تعكسه هذه التغيرات السعرية من إشارات إلى المنتج الزراعي ، والتي تتمثل بداية في إشارات تعكس تغيرات في الأسعار المطلقة للمحاصيل الزراعية الفردية ، والتي تنعكس بدورها في إشارات تعكس تغير العلاقات السعرية أو الأسعار النسبية بين المحاصيل الزراعية المختلفة أو ما بين المحاصيل الزراعية ، والمدخلات الزراعية ، أو ما بين السلع الزراعية ، وتكاليف المعيشة في المجتمعات الزراعية . ويمكن الإشارة إلى اتجاهات هذه الإشارات خلال الفترة المستهدفة بالدراسة على مستوى كل من مناطق الوجه البحري ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا فيما يلي :

(١/١/٤) الأسعار المطلقة لأهم المحاصيل الزراعية :

تنعكس التغيرات في العوامل المحددة لأسعار السلع الزراعية في تغير أسعارها المطلقة والتي قد تختلف في اتجاهاتها أو في معدلات التغير من سلعة زراعية إلى أخرى . وفي هذا الشأن تسجل الفترة المستهدفة بالدراسة إتجاها عاما تصاعديا في أسعار المحاصيل الزراعية بمعدلات تختلف من محصول إلى آخر ، ومن فترة زمنية إلى أخرى ، وإن اختلفت هذه المعدلات في حدود صغيرة نسبيا من منطقة زراعية إلى أخرى وذلك وفقا لما يشير إليه المتوسط السنوي العام لأسعار كل منها خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩١ بالقياس إلى متوسطها السنوي خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ، وكذلك المتوسط السنوي لأسعارها خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٨ بالقياس إلى متوسطها السنوي خلال الفترة السابقة لها وعلى نحو ما يشير إليه الجدول رقم (١٢) . ، والذي يمكن أن يستخلص منه النتائج التالية :

- وجود تباين ملحوظ بين معدلات الزيادة السنوية لأسعار أغلب المحاصيل الزراعية التي شملتها الدراسة في أي من المناطق الإنتاجية الثلاث .

جدول رقم (١٢) معدلات الزيادة السنوية
في اسعار أهم المحاصيل الزراعية خلال السنوات ١٩٨٧-١٩٩٨

(%)

المحصول	وجه بحرى		مصر الوسطى		مصر العليا	
	١٩٨٧	١٩٩٢	١٩٨٧	١٩٩٢	١٩٨٧	١٩٩٢
	١٩٩١	١٩٩٨	١٩٩١	١٩٩٨	١٩٩١	١٩٩٨
١- قمح	١٥	٧,٤	١٩	٨	١٤	٧,٣
٢- فول بلدى	١٣,٧	٧,٦	١٦,٥	٩,١	١٤,٥	١١,٨
٣- عدس	١٠,٢	٥,٤	١٢,٥	٥,٦	١٣,٣	٤,١
٤- كتان	١١,٨	٨,٥	٧,٤	٩,٧		
٥- بصل	٩,٣	٨,٢	١٠,٣	٧,٢	١٢,٤	٦,١
٦- ثوم	١,٦	١٦,٨	٢	١٥,١	٣	١٧,٩
٧- بنجر	٩,١	٨,٤				
٨- برسيم تحريش	١٦,٥	١١,٢	١٣,٨	١٣	١٢,٣	١٥,٤
٩- برسيم مستديم	١٦,٥	١١,٢	١٣,٨	١٣	١٢,٣	١٥,٤
١٠- طماطم شتوى	١١,٤	٣,٩				
١١- أرز	١٤	١٣,٧				
١٢- ذرة شامى صيفى	١٦,٨	٤,٧	١٤,٩	٦,٢	١٤,٣	٦
١٣- ذرة شامى نيلى	١٧,١	٤,٤	١٤,٩	٦,٣	١٣,٢	٦,٥
١٤- ذرة رفيعة صيفى						
١٥- فول صويا	١٨,٣	٦	١٨,٣	٦	١٨,٣	٦
١٦- سمسم	٩,٩	١٠,٦	١٢	١٠,٣	١٢,٢	٩,٨
١٧- عباد شمس	٢٠,٢	٧,٦	٢٢,٨	٥,٤	٢٢,٨	٥,٤
١٨- طماطم صيفى	١٧,٧	١٠,٧	١٢,٩	١٢,٤	١١,٧	١٢,٨
١٩- طماطم نيلى	٢٢	٥,٤	٢٣,٨	٤,٧	٢٢,٧	٥,٨
٢٠- بطاطس صيفى	١٦,٥	١٦,٤	١٢,٨	١٧,٥		
٢١- بطاطس نيلى	١٣,٦	١٣,٥	١٤	١٠,٤	١٧,١	٨,٨
٢٢- قطن	٢٠	١٣,٨	٢٢,٤	٩,٧	١٣,٣	١٠,٣
٢٣- قصب			١٢,٢	١٣,٨	١٣,٨	١٠,٢

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٤) بالملحق .

- سجلت أسعار المحاصيل الزراعية معدلات زيادة سنوية خلال الفترة الأولى ١٩٨٧-١٩٩١ تفوق مثلتها في الفترة التالية لها ١٩٩٢-١٩٩٨ ، وذلك باستثناء محصول الثوم الذي سجلت أسعاره خلال الفترة الأولى تناقصها بمعدل سنوى تراوح ما بين ١,٦% ، ٣,٠% فى المناطق الإنتاجية الثلاث بينما ازدادت خلال الفترة الثانية بمعدلات سنوية تراوحت ما بين ١٥,١% ، ١٧,٩% فى المناطق الثلاث . وكذلك محصول البطاطس الذى سجلت أسعاره فى مناطق الوجه البحرى معدلات زيادة سنوية متقاربة فى كلا الفترتين .

يلاحظ أن أسعار المحاصيل الزراعية التصديرية التى شملتها الدراسة والممثلة فى كل من البطاطس ، والقطن ، والأرز سجلت معدلات زيادة سنوية تفوق معدلات الزيادة السنوية فى أسعار المحاصيل الزراعية البديلة للواردات والممثلة فى كل من القمح ، والأذرة الشامى ، والفول البلدى ، والعدس ، والسهم ، وعباد الشمس ، وفول الصويا خلال تلك الفترتين وإن كانت أسعار الواردات من فول الصويا ، وعباد الشمس والقمح قد سجلت معدلات زيادة سنوية خلال الفترة الأولى تتقارب مع معدلات الزيادة السنوية فى أسعار الصادرات من المحاصيل التصديرية الثلاث المشار إليها خلال نفس الفترة .

تشارك المحاصيل المحلية الممثلة فى كل من البرسيم والطماطم المحاصيل التصديرية الثلاث المشار إليها فى ارتفاع معدلات الزيادة السنوية فى أسعارها عنه فى حالة المحاصيل البديلة للواردات خاصة خلال الفترة الثانية . وإذا كان من الملاحظ أن أسعار المحاصيل التجارية التصديرية أو البديلة للواردات قد سجلت معدلات زيادة سنوية خلال الفترة الأولى تفوق مثلتها خلال الفترة الثانية فإن ذلك قد يعزى فى جانب منه إلى ما سجلته الفترة الأولى من معدلات زيادة فى أسعار صرف النقد الأجنبى ، عكس الفترة التالية لها والتى اتصفت أسعار الصرف خلالها بالاستقرار النسبى تقريبا .

(٢/١/٤) الأسعار النسبية أو شروط التجارة للمحاصيل الزراعية :

إن التغيرات فى الأسعار المطلقة للمحاصيل الزراعية الفردية وإتجاهاتها لا تعد هى الأساس فى تحديد قرارات المنتج الفرد إذا ما وجدت البدائل المحصولية التى يمكن الإختيار من بينها لتكوين برنامجه الإنتاجى حيث تصبح التغيرات فى أسعار المحاصيل الفردية

بالقياس إلى بدائلها من المحاصيل الأخرى هي معيار الاختيار لهذه البدائل ، ومن ثم تصبح العلاقات السعرية أو ما يسمى بالأسعار النسبية أو شروط التجارة لمجموعة البدائل المحصولية هي مؤشر بناء قرار المنتج الزراعى الفرد . ومن الطبيعى أن التجارة لمجموعة البدائل المحصولية هي مؤشر بناء قرار المنتج الزراعى الفرد . ومن الطبيعى أن تتحدد مجموعة هذه البدائل فى مجموعة المحاصيل الزراعية التى تسمح الظروف الفنية للزراعة بإنتاجها خلال نفس الموسم الزراعى ، أى وبمعنى آخر تتشكل هذه البدائل من مجموعة المحاصيل الزراعية التى تتنافس على استخدام الأراضى الزراعية وغيرها من الموارد خلال نفس الموسم ، ومن ثم تصبح اتجاهات التغير فى الأسعار النسبية لهذه المجموعة من البدائل هي المؤشر المحرك للمنتج الزراعى لتوجيه موارده الإنتاجية نحو التوسع فى زراعة أى من المحاصيل التى تنتمى إليها على حساب غيرها من محاصيل نفس المجموعة . وإذا كانت الزراعة المصرية تتصف بموسمية الإنتاج فى النسبة الغالبة من الأراضى الزراعية المستغلة بها إلى جانب وجود أكثر من موسم زراعى واحد خلال العام ، فإن هناك عامل آخر يشارك فى تحديد مجموعة المحاصيل البديلة التى يمكن إنتاجها خلال العام ، حيث يتمثل هذا العامل فى ما يسمى بالدورة الزراعية ، والتى يتحدد فى إطارها نظام تعاقب المحاصيل الزراعية ودورية زراعتها على نفس المساحة من الأراضى الزراعية . فإذا كانت الأسعار النسبية لمجموعة المحاصيل البديلة فى موسم زراعى معين هي المحدد لأولويات المحاصيل التى يقرر المنتج الزراعى دخولها برنامج الإنتاج لهذا الموسم (باعتبارها مؤشرا لربحية أو عائد المحاصيل المختارة) ، فإن نظام الدورة الزراعية قد يفرض على التنازل عن هذه الأولويات وفقا للمعيار المشار إليه فى الموسم الزراعى التالى ، وذلك تجنباً لتكرار زراعة نفس المحصول على نفس المساحة من الأرض الزراعية لسنوات طويلة ، وذلك بغرض الحفاظ على خصوبة الأراضى الزراعية على المدى الطويل ومن الملاحظ وجود تباين ملحوظ فى توليفة المحاصيل المنزرعة ما بين كل من مناطق الوجهة البحرى ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا ، حيث تتمثل الجوانب الرئيسية فى هذا التباين فى تركيز زراعات الأرز فى منطقة الوجه البحرى مع خلو الزراعة فى منطقتى مصر الوسطى ، ومصر العليا من زراعة هذا المحصول باستثناء المساحات المنزرعة به فى محافظة الفيوم بمصر الوسطى . كما تتواجد زراعات القصب بغرض أستخرج السكر فى منطقتى مصر الوسطى ، ومصر العليا ، على حين تخلو منطقة الوجه البحرى من زراعته لهذا الغرض ، وإن كان يتواجد بها زراعة البنجر كبديل لمحصول

القصب لنفس الغرض . وقد يضاف إلى ذلك أيضاً ما توصف به كثير من مناطق الوجه البحرى بارتفاع الوزن النسبى للمساحات المنزرعة بالخضروات فى إجمالى المساحة الأرضية المنزرعة بها ، على حين ينخفض الوزن النسبى للمساحة المنزرعة بهذه المحاصيل فى إجمالى المساحة المنزرعة فى المنطقتين الأخرين خاصة فى منطقة مصر العليا .

هذا وفى إطار ما سبق ذكره يمكن إيجاز اتجاهات التغير فى الأسعار النسبية لمجموعات المحاصيل الزراعية البديلة خلال الفترة المستهدفة بالدراسة وفى كل من المناطق الثلاث فيما يلى :

(أ) شروط التجارة للمحاصيل الزراعية فى الوجه البحرى :

تتشكل مجموعة المحاصيل الزراعية الرئيسية التى تزرع خلال الموسم الشتوى فى منطقة الوجه البحرى من كل من القمح ، والبرسيم المستديم ، والفول البلدى ، والعدس ، والكتان ، وبنجر السكر ، ثم البصل الشتوى ، والثوم كما يتداخل مع هذه المساحات زراعات الطماطم الشتوى بحكم كبر المساحات المنزرعة بها نسبياً وإنتشار زراعتها فى محافظات المنطقة ، ومن ثم يمكن أن تعبر هذه المجموعة من المحاصيل عن مجموعة بدائل أساسية يتحدد فى إطارها أولويات الاختيار من قبل المنتج الزراعى وتحديد المحاصيل التى يتكون منها برنامج الإنتاج خلال هذا الموسم . هذا وإن ظل هناك من المحاصيل الزراعية الأخرى التى تزرع فى هذه المناطق بالتداخل مع محاصيل المجموعة السابقة أو بالتركز فى مناطق محددة خاصة محاصيل الخضروات الأخرى (بخلاف الطماطم) والتى تفترض الدراسة الحالية تشكيلها لمجموعة أخرى من البدائل المحصولية ، والتى يشكل التنافس فيما بينها على استخدام الموارد الزراعية إطاراً آخر للاختيار فيما بينها . أما بالنسبة لمجموعة المحاصيل الصيفية والنيلية الرئيسية التى تزرع فى منطقة الوجه البحرى فتتمثل فى كل من الأرز ، والأذرة الشامية ، والتى يتداخل معها زراعات بعض المحاصيل الأخرى أيضاً بحكم كبر المساحة المنزرعة منها وتوزيعها على أغلب محافظات المنطقة ، وتشمل هذه المحاصيل كل من الطماطم ، والبطاطس ، وفول الصويا ، ومن ثم تفترض الدراسة الحالية أن التنافس بين مجموعة المحاصيل الصيفية والنيلية المشار إليها على استخدام الموارد الزراعية خلال الموسم الصيفى والنيلى يشكل معياراً آخر للاختيار

وتحديد الأولويات فيما بينها خلال هذا الموسم . ومع ذلك يظل هناك أيضا البعض الآخر من المحاصيل الصيفية والنيلية والتي تتداخل زراعتها مع زراعات المحاصيل السابقة الذكر ، ولكن فى مناطق وفى مساحات محدودة لا تشكل تأثيرا جوهريا على اتجاهات الاختيار ، وإن كانت هذه المحاصيل الأخيرة مع مجموعة محاصيل الخضروات الأخرى تتركز زراعتها فى أقاليم محددة بالمنطقة ، حيث يمكن للدراسة الحالية أن تفترض تشكيل هذه المجموعة من المحاصيل من فول سودانى ، وسمسم ، ومحاصيل الخضروات الأخرى والتي تشكل إطارا آخر للاختيار وتحديد الأولويات فيما بينها . وإلى جانب مجموعات البدائل المحصولية الشتوية والصيفية والنيلية المشار إليها هناك أيضا محصول القطن الذى يتنافس مسبقا بزراعة البرسيم التحريش مع المجموعات الشتوية والصيفية من المحاصيل السابق ذكرها على استخدام الموارد الزراعية .

وفى إطار ما سبق ذكره عن مجموعات البدائل المحصولية يمكن بيان اتجاهات التغير فى الأسعار النسبية (شروط التجارة) لكل من المحاصيل الشتوية الفردية المكونة للمجموعة الأولى المشار إليها من قبل والمستهدفة من الدراسة الحالية على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (١٣) ، والذي يمكن أن يستخلص منه النتائج التالية :

وجود التقلبات السنوية فى شروط التجارة للمحاصيل الشتوية على نحو يعكس تغير هذه الشروط لصالح البعض من هذه المحاصيل على حساب غيرها من المحاصيل البديلة فى بعض السنوات ، ثم تبادل هذه الاتجاهات فيما بينها من فترة إلى أخرى . تميزت الفترة منذ عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٧ بوجود الاتجاه العام لتحسن شروط التجارة لمجموعة المحاصيل المستهدفة بالدراسة المكونة للمجموعة الأولى المشار إليها على حين تميزت الفترة السابقة لها (من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٨٩) بوجود التقلبات فى شروط التجارة لهذه المجموعة من المحاصيل بالقياس إلى المجموعة البديلة الأخرى .

تميزت الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧ بوجود الاتجاه العام لتدهور شروط التجارة لكل من محاصيل القمح ، والفول البلدى ، والعدس ، والطماطم الشتوى والبصل لصالح المحاصيل البديلة لها والمثلة فى نفس المجموعة ، على حين تميزت الفترة

جدول رقم (١٣) الأسعار النسبية (شروط التجارة) لكل من المحاصيل الشتوية الرئيسية بالقياس
الى بدائلها في منطقة الوجه البحري خلال السنوات ١٩٨٣-١٩٩٧

(١٠٠=١٩٨٢)

المستويات	القمح	الذول بلدى	برسيم مملوك	برسيم الحريش	عصا	بصل	ثوم	طماطم شلوى	بجر السكر	البن	مجموعة (١)	مجموعة (٢)
١٩٨٣	٩٤,٦	٩٨,٢	١٠٢,٩	٩٨	١٠٠,٣	٩٨,٢	١٠٦,٨	٩٨,٩	٩٨,٧	٩٨,١	٩٨,١	٩٨,١
١٩٨٤	٨٧,٥	٩٩,٥	١٠٥,٥	٩٨,٥	٩٨,٤	٩٦,٧	٩٣,٢	٩٤,٦	٩٢,٢	١٢١,٩	١٠٤,١	١٠٤,١
١٩٨٥	٧٣,٢٤	١٠١,٨	١١٠	٩٩,٨	٩٦	٩٠,١	٨١,٤	٨٧,٥	٨٢	١٣٥,٤	٩٥,٥	٩٥,٥
١٩٨٦	٨٤,٥	١٧٦,٩	١٠٥,٧	٩٩	١١٤,٣	٨٦,٧	٢٧٠,٨	٨٦	٧٣,١	١٣٥,٥	٨٨,٧	٨٨,٧
١٩٨٧	٤٩,٥	٩٤,٧	١٢٩,٩	١٠٤,٨	٧٢,٢	٦١,٣	٧٨	٥٧,٦	٤٥,٤	٨٧,٥	١٣٣,٦	١٣٣,٦
١٩٨٨	٥٤,٥	٩٨	١٢٦	١٠٤,٢	٦٩,٣	٦٧,٩	٤٤,٢	٦٧,١	٤٧,٦	١٠٩,٦	١٠٧,١	١٠٧,١
١٩٨٩	١٠٤	١٠١,٨	١٠٤,٤	٩٨,٦	٩٤,٦	٧٥,٨	٤٨,٢	٦٨,١	٥٥,٥	١١٢,٢	١٠٢,٣	١٠٢,٣
١٩٩٠	١٠٢,٧	١١٣,٨	١٠١,٩	٩٧,٩	٨٨,٢	٧٢,٣	٥٣,٤	٨٧,٥	٩٠,٧	١٠٩,٨	٩٢,٧	٩٢,٧
١٩٩١	٨٨,٩	١٢٠,٦	١٠٩,١	١٠٠,٣	٧١,١	٦٩,٢	٤٧,١	٩٠,٤	٧٥,٩	٨٣	٩٧,٥	٩٧,٥
١٩٩٢	٧٨,٧	١١٨	١١٣,٣	١٠١,٣	٧٠	٦٥,٧	٥٥	٨٥,٢	٧٤,٦	٩٧,٧	٩٩,٦	٩٩,٦
١٩٩٣	٧٥	١٠٣	١١٩	١٠٣,٢	٦٦,٨	٥٦,٤	٨٩,٤	٥٨,١	٦٨,٢	٩٦,٨	١٠٠,٩	١٠٠,٩
١٩٩٤	٦٧,٣	٩٥	١٢٦,٧	١٠٥	٦٢,٨	١٠٧,٤	١١٥,١	٤٢,٩	٦٣,٥	٩٧,٧	١١١,٥	١١١,٥
١٩٩٥	٦٤	٨٩,٥	١٤٠	١٠٨,٩	٥٨,٥	٥٥,٢	٧٢,٣	٤٨,٦	٧٤,٩	٩٣,٢	١١٤	١١٤
١٩٩٦	٦٣,٨	٨٢,٥	١٣٤,٣	١٠٨,٤	٥٦,٧	٤٨,٩	٦٥,٤	٤٥,٧	٦٩,٧	٨٣,٤	١٢٣,٧	١٢٣,٧
١٩٩٧	٥٩,٥	٨١,٦	١٤٥,١	١١١,٧	٥٢,٢	٤٧,٩	٦٤,٥	٤٢,٣	٧٤,٥	٧٨,٩	١٢٦,٧	١٢٦,٧

المصدر : حسب من : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، اعداد مختلفة .

السابقة لها ١٩٨٢ - ١٩٨٩ بوجود التقلبات فى شروط التجارة لهذه المحاصيل ما بين التدهور ، والتحسين ، ومن ثم تبادلها لهذه التقلبات مع باقى المحاصيل المنافسة الممثلة فى هذه المجموعة من المحاصيل . وفى المقابل تميزت الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧ بوجود الاتجاه العام لتحسن شروط التجارة لمحصول البرسيم المستديم ، والتحريش ، والذي يتصف أيضا بوجود الاتجاه العام لتحسن شروط التجارية خلال الفترة السابقة (١٩٨٢ - ١٩٨٩) مع وجود التقلبات السنوية فى هذه الشروط . أما محصول الكتان فقد تميزت شروط تجارته مع باقى محاصيل المجموعة بالثبات النسبى تقريبا خلال السنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٤ وحيث تدهورت لغير صالحه فى السنوات الثلاث الأخيرة ، ولصالح غيره من محاصيل المجموعة ، على حين تميزت الفترة السابقة بوجود التقلبات فى شروط تجارته حيث بدأت بوجود الاتجاه العام لتحسنها ثم أعقبها تدهورها مع وجود التقلبات السنوية . أما محصول البنجر فتميز بوجود الاتجاه العام لتدهور شروط تجارته مع باقى محاصيل المجموعة خلال السنوات ١٩٨٢ - ١٩٨٧ ، ثم تلى ذلك وجود الاتجاه العام لتحسنها لفترة الثلاث سنوات التالية ، وحيث تلى ذلك تدهورها خلال السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٤ ، مع تحسنها فى الثلاث سنوات الأولى .

على الرغم من وجود التقلبات فى شروط التجارة لكل من محاصيل المجموعة المستهدفة بالدراسة مع بدائلها فى نفس المجموعة خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٧ ، إلا أن الفترة الأولى من هذه السنوات والممثلة فى السنوات ١٩٨٢ - ١٩٨٧ قد تتصف بصغر حدة هذه التقلبات واتجاهاتها حيث وجود التباين فى شروط التجارة بين المحاصيل الممثلة لهذه المجموعة فى مساحة أضيق نسبيا من نظيرتها فى السنوات التالية ١٩٨٨ - ١٩٩٧ ، والتي تتصف بكبر مساحة التباين فى شروط التجارة لهذه المحاصيل ، وهو ما قد يشير فى مضمونه إلى عدم استقرار أسواق السلع الزراعية بعد خلال هذه الفترة حيث عمل آليات السوق ، وذلك عكس الفترة السابقة لها التى أقرنت بوجود التدخل الحكومى فى تسعير وتسويق المحاصيل الزراعية ، حيث الاستقرار النسبى الأكبر فى أسواق السلع الزراعية .

جدول رقم (١٤) الأسعار النسبية (شروط التجارة) لكل من المحاصيل الصيفية والنبيلة الرئيسية بالقياس الى بدائلها في منطقة الوجه البحري خلال السنوات ١٩٨٣-١٩٩٨

(١٠٠=١٩٨٢)

المحصول	لوز	ذرة شامية صيفي	ذرة شامية شبي	قطن صويا	بطاطس صيفي	بطاطس شبي	طماطم صيفي	طماطم شبي	مجموعة (٢)	مجموعة (١)	لبن
١٩٨٣	٧٩,٤	١٣٠,٨	٨٨,٣	٨٨,٥	١٠٦,٥	١٢٤,٨	١٠٨,٣	٧٣,٦	١٠١,٩	٨٨,٩٣	٩٠,٥
١٩٨٤	٧٦,٦	١٣١,٣	٨٩,٩	٩١,١	١١٣,١	١٤٠,٧	٨٦	٨٨,٣	١٠٢,٨	٩٥,٩	٩٨,٣
١٩٨٥	١٠٩,٣	١٠٥	٧٩,٢	٧٠,٥	٩١	١٠٧,٧	٩٨,٨	٨٢,١	٩٤,٩	٩٧,٥	٩٢,٩
١٩٨٦	١١٢,٩	١٠٣,٩	٨٢,٧	٨٠,٦	٧٧	١٠٥,٢	٨٨,٨	٩٢,١	٩٠,٨	٩٥,٣	٨٧,٣
١٩٨٧	٧٣,٤	١١٠,١	٨٥,٦	٨١,٩	١٥٢,٤	٩٣,٤	١٢٢,٥	١١٤,١	٧٧	٨٧,٩	٦٩,١
١٩٨٨	٨٣,١	١٣٧,٨	١٠٠,٢	٨٥,٣	٦٩,٥	٥٨,٦	١١١,٩	١٣٩,١	٨٣,٧	٩٦,٤	٨١,٧
١٩٨٩	٨١,٣	١١١,٩	٨٤,٦	٩٦,٣	٨٤	٩٩,٢	١٣٧,١	١٢٣,١	١١٨,٤	٩٧,٧	١١٤,٦
١٩٩٠	٨٥,٨	١٢٧,٤	٩٢,٧	٩٦	٩٧,٣	١١٤,٩	٧٥,٢	٩٨,٤	٩٧,٦	١٢٧,٥	١٢٤,٦
١٩٩١	٩٢,٧	١١٠,٨	٩٢	٩٢,٩	٩٤,٣	١٢٦,١	٨٤,٩	١٠٠,٨	١٠٦,٢	١٣٧,٤	١٤٥,٣
١٩٩٢	١١٦,١	١١١,٨	٨٦,٨	٩٦,٩	٨٣,٦	٨٣,٨	٥٤,٦	١٠٣,٥	٩٩,٣	١٨٣,٢	١٨٢
١٩٩٣	٩٨,٤	٩٣,٣	٧٥,٨	٧٨,٤	١٤١,١	١٥٥,٤	١١٠,٥	٨٧	١١٢,٦	١٤٨,٩	١٦٦,٧
١٩٩٤	١٠٠,٨	٧٧,٣	٦٥,٣	٧٢,٢	١٩٣,٦	١٦٠,٦	١٢٥,٨	١٤٩,٧	١١٩,١	١٠٦,١	١٢٥,٤
١٩٩٥	١٠٠,١	٧٨	٦٤,٨	٧٩,٨	١٨٣,٥	١٠١,٨	١٢٤,٤	١١٨,٤	١١٧	١٧١,٣	١٩٩
١٩٩٦	١٠٧,٦	٧٩,١	٦٥,٥	٧٧,١	١٣٦,٨	١٠٤,٢	١٢٢,٧	١٠٠	١١٤,٧	١٥٤,٥	١٧٦,١
١٩٩٧	١١١	٨٢,٤	٦٧,٣	٧٦,١	١٣٧,٨	١٠٥,٨	١٢٢,٩	٤٧,٩	١٠٨,٧	١٤٧	١٥٩,١
١٩٩٨	١٠٩	٨٦,٥	٧٠,٤	٧٥,٤	١٣٥,٨	١٠٠,١	١٢٠,٢	٥١,٩	١١٠	١٠٦	١١٥,٧

المصدر : حسب من : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، نشرة الاقتصاد الزراعي ، اعداد مختلفة .

أما بالنسبة لمجموعة المحاصيل الصيفية والنيلية المكونة للمجموعة الأولى المستهدفة بالدراسة إلى جانب القطن فيمكن بيان الاتجاه العام لشروط التجارة لكل منها على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (١٤) والذي يمكن أن يستخلص منه النتائج التالية :

وجود الاتجاه العام لتدهور شروط التجارة لمجموعة محاصيل الأرز ، والأذرة ، وفول الصويا ، والبطاطس ، والطماطم ، مع محاصيل المجموعة الثانية (عدا القطن) والممثلة للخضراوات وغيرها من المحاصيل الحقلية الأخرى ، لصالح المجموعة الأخيرة ، وذلك خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٧ ، على حين شهدت السنوات التالية (١٩٨٨ - ١٩٩٨) تحسن شروط التجارة لمحاصيل المجموعة الأولى مع غيرها من محاصيل المجموعة الثانية ، وإن أتصف الاتجاه العام لتحسن هذه الشروط خلال هذه الفترة الأخيرة بوجود التقلبات السنوية . وإذا كان التحسن في شروط التجارة لهذه المجموعة من المحاصيل خلال هذه الفترة يعزى إلى تحريرها من التدخل الحكومي في تسويقها وتسعيرها خلال هذه الفترة ، فإن وجود التقلبات السنوية في هذه الشروط يمكن أن يعزى بدوره إلى عدم استقرار أسواق هذه السلع بعد حيث عمل آليات السوق الحرة - كما يلاحظ هنا أيضا أن شروط التجارة لهذه المجموعة من المحاصيل مع مجموعة المحاصيل الثانية المنافسة قد أخذت الاتجاه العام لتدهورها خلال الثلاث سنوات الأخيرة .

وجود الاستقرار النسبي تقريبا (مع تقلبات محدودة في بعض السنوات) في شروط التجارة لمحصول القطن مع غيره من محاصيل المجموعة الأولى المشار إليها خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٩ ، مع تحسن هذه الشروط لصالح محصول القطن في السنوات التالية ١٩٩٠ - ١٩٩٨ ، وأن وجد الاتجاه العام لتدهور هذه الشروط لغير صالح محصول القطن بعد عام ١٩٩٢ ، وخاصة في السنوات الثلاث الأخيرة .

وجود الاتجاه العام لتحسين شروط التجارة لمحصول الأرز مع غيره من المحاصيل البديلة بالمجموعة الأولى (أذره ، وفول صويا ، وبطاطس ، وطماطم) خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٨ مع وجود التقلبات السنوية المحددة في هذه الشروط خلال هذه الفترة ، على حين تميزت هذه الشروط في الفترة السابقة (١٩٨٢ - ١٩٨٧) بالتقلبات ما بين التدهور ، والتحسين ، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول المشار

إليه من قبل . ويتمائل معه فى هذه الإتجاهات محصول البطاطس الصيفى ، حيث وجود الإتجاه العام لتحسن شروط تجارته مع بدائلته من محاصيل نفس المجموعة خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٨ ، وإن كان من الملاحظ تدهور هذه الشروط واستقرارها خلال الثلاث سنوات الأخيرة من هذه الفترة عنه فى السنوات الأولى منها .

وبالنسبة لمحصول الأذرة الشامى الصيفى والذى اتصفت شروط تجارته مع باقى محاصيل المجموعة خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٠ بوجود التقلبات الملحوظة ما بين التحسن ، والتدهور ، إلا أن السنوات التالية قد سجلت تدهور هذه الشروط ، وإن أتجهت فى الثلاث سنوات الأخيرة إلى التحسن ، وإن لم تصل فى اتجاهها إلى مستوى ما كانت عليه فى السنوات السابقة .

أما بالنسبة لمحصول فول الصويا فقد سجلت شروط تجارته مع باقى محاصيل المجموعة تحسنها خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، وحيث سجلت فى السنوات التالية تدهورها إلى مستوى أقل يتصف بالاستقرار النسبى تقريبا . وبالنسبة لمحصول الطماطم الصيفى فتسجل شروط تجارته مع باقى محاصيل المجموعة خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٨ وجود الاتجاه العام الذى يتصف بالتقلبات الحادة ما بين التدهور والتحسن خلال هذه الفترة ، وإن اتصفت بالاستقرار النسبى تقريبا خلال السنوات الثلاث الأخيرة .

هذا وفى إطار ما سبق ذكره أيضا بشأن الدورة الزراعية باعتبارها من العوامل الهامة المحددة لقرار المنتج الزراعى الفرد فى تحديد المحاصيل التى تدخل برنامجه الإنتاجى ، يجدر الإشارة إلى أن الدورة الثلاثية للقطن (باعتباره المحصول الرئيسى المحدد لنظام الدورة الزراعية فى منطقة الوجه البحرى) تعد هى السائدة بالزراعة المصرية ، وحيث يشغل القطن فترة زمنية أطول عن غيره من المحاصيل خلال العام الزراعى ، ومن ثم يسبق زراعته غالبا على نفس المساحة الأرضية زراعة محصول البرسيم التحريش خلال الموسم الشتوى ، إلا أن هناك الكثير من المنتجين الزراعيين الذين يفضلون تجهيز الأرض لزراعة القطن خلال الموسم الشتوى ثم زراعتها بالبصل أو الثوم وحيث يلى ذلك وخلال فترة نضج هذين المحصولين زراعة القطن فى موعد زراعته بالتحميل على زراعات الثوم ، والبصل . وفى سبيل تحديد الاتجاهات العامة لشروط التجارة

لمجموعة المحاصيل الشتوية التى يتعاقب زراعة القطن معها والإتجاهات العامة لشروط التجارة لمجموعة المحاصيل الشتوية الأخرى المنافسه لها والتى يليها زراعة المحاصيل الصيفية من حبوب وفول صويا ، أو بطاطس ، وطماطم ، فيمكن للدراسة الحالية تصنيف مجموعة المحاصيل الشتوية إلى محاصيل تتبعها زراعة القطن على نفس المساحة الأرضية، وتشمل كل من البرسيم التحريش ، والبصل ، والثوم . أما المحاصيل الشتوية الأخرى الممثلة فى كل من القمح ، والفول ، والبرسيم المستديم ، والكتان فتعد من المحاصيل التى يعقبها زراعة المحاصيل الصيفية والنيلية السابق ذكرها . وفى إطار هذا التصنيف يشير الجدول رقم (١٥) إلى اتجاهات شروط التجارة لكل من هذه المجموعات من المحاصيل المشاركة فى الدورة الزراعية للقطن ، والذي يستخلص منه النتائج التالية :

وجود الاستقرار النسبى مع تحسن طفيف فى شروط التجارة ما بين مجموعة المحاصيل الشتوية التى يعقبها زراعة القطن ، ومجموعة المحاصيل الشتوية التى يعقبها زراعة المحاصيل الصيفية الأخرى خلال السنوات ١٩٨٢ - ١٩٨٨ ، وحيث سجلت هذه الشروط تدهورها نسبيا لصالح المجموعة الأخيرة من المحاصيل خلال عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، وحيث تلى ذلك تحسن شروط التجارة لمجموعة المحاصيل الشتوية الأولى (بصل، وثوم ، وبرسيم تحريش) خلال السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٧

وجود الاتجاه العام لتحسن شروط التجارة ما بين محصول القطن ومجموعة المحاصيل التى تتعاقب زراعته بعدها فى نفس المساحة الأرضية ، وبين مجموعة المحاصيل الشتوية التى يليها زراعة المحاصيل الصيفية السابق ذكرها ، وذلك لصالح القطن ومجموعته من المحاصيل الشتوية ، وذلك باستثناء بعض التقلبات السنوية المحدودة ، مع تغير هذه الشروط لصالح المجموعة الشتوية الثانية وما يشترك معها من المحاصيل الصيفية خلال العامين الأخيرين ، وذلك على نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر .

(ب) شروط التجارة للمحاصيل الزراعية فى مصر الوسطى :

تتماثل مجموعة المحاصيل الشتوية الرئيسية التى تزرع فى منطقة مصر الوسطى مع مجموعة المحاصيل الشتوية التى تزرع فى منطقة الوجه البحرى (وباستثناء غياب زراعة البنجر بها فى السنوات المستهدفة بالدراسة) . وفى إطار مماثل لتصنيف

جدول رقم (١٥) الأسعار النسبية (شروط التجارة) لمجموعات المحاصيل الزراعية المكونة لدورة القطن ،
ودورات الحبوب الصيفية والشتوية في منطقة الوجه البحري في السنوات ١٩٩٨-١٩٨٣

(١٠٠=١٩٨٢)

السنوات	المجموعة الشتوية لدورة القطن المجموعة الشتوية لدورة الحبوب الصيفية	المجموعة الشتوية لدورة الحبوب الصيفية المجموعة الشتوية لدورة القطن	محاصيل دورة القطن محاصيل دورات الحبوب	محاصيل دورات الحبوب محاصيل دورة القطن
١٩٨٣	١٠٠,٤	٩٩,٦	٩٧,٤	١٠٢,٧
١٩٨٤	١٠٠,٧	٩٩,٣	١٠٠,٤	٩٩,٦
١٩٨٥	١٠١,٦	٩٨,٤	١٠٣,٩	٩٦,٢
١٩٨٦	١٠١,٩	٩٨,١	١٠٤,٣	٩٥,٩
١٩٨٧	١٠٤,٦	٩٥,٦	٩٨,٩	١٠١,١
١٩٨٨	١٠٣,٨	٩٦,٣	١٠٠,٧	٩٩,٣
١٩٨٩	٩٩,٤	١٠٠,٦	١٠٣,٨	٩٦,٣
١٩٩٠	٩٩,٢	١٠٠,٨	١١١,٣	٨٩,٨
١٩٩١	١٠١,٥	٩٨,٥	١١٤,٨	٨٧,١
١٩٩٢	١٠٢,٤	٩٧,٧	١٢٥,٨	٧٩,٥
١٩٩٣	١٠٣	٩٧,١	١٢١,٣	٨٢,٤
١٩٩٤	١٠٥,٣	٩٥	١٠٧,٥	٩٣
١٩٩٥	١٠٥,٣	٩٥	١٢٧,٦	٧٨,٤
١٩٩٦	١٠٥,٧	٩٤,٦	١٢٢	٨٢
١٩٩٧	١٠٧,٩	٩٢,٨	١٢٠,١	٨٣,٣

المصدر : حسب من : وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعي ، اعداد مختلفة .

جدول رقم (١٦) شروط التجارة ما بين كل من المحاصيل الشتوية والمحاصيل البديلة لها
في منطقة مصر الوسطى في السنوات ١٩٨٣-١٩٩٧

(١٠٠=١٩٨٢)

المسنوات	قمح	فول بلدى	عدس	بصل	برسيم تحريش	برسيم مستديم	كتان	ثوم	مجموعة (١) مجموعة (٢)
١٩٨٣	٨٢,٣	٨٣,٦٧	٩٣,٨	١٠٠	٩١,٢	١٠٦,٦	٨٤,٨	٩٥,٩	١٠٣,٥
١٩٨٤	٨٣,٤	٨٩,٥	١٠٣,٥	١٣٠,٣	٩٠,٧	١٠٤	١١٠,٧	١٠٩,٦	٩٤,١
١٩٨٥	١١٠,٦	١٠٧,٦	١١٨,٨	١٨١	٨٨,٧	٩٤,٢	١١٦,٨	١١٣,٤	٨٢,٩
١٩٨٦	١٢٩,٦	١٤١,٦	١٣٢,٣	١٧٤,٧	٨٦,٤	٨٠,٧	١٢٠,٧	٣٨٥,٧	٧٥,٣
١٩٨٧	٧٨,٩	١٠٧,٩	١٠٠	١١٥,٨	٩٠,٩	١٠٥	٨٤,٥	١١١	١١٧,٩
١٩٨٨	٩٢,١	١٢١,٨	١٠٣	١٢٥,٥	٨٩,٦	٩٨,٥	١٠٢,٤	٧٠,٢	٩٦,٢
١٩٨٩	١٥٨,٧	١١٠,٤	١٠٢	١١٧,٤	٨٥,٦	٧٩,١	٩٩,١	٧٤,٨	٩٦,٧
١٩٩٠	١٤٧,٧	١٠٨,٨	١٠٨,٥	١٠٥,٨	٨٥,٧	٨١,٥	٨١,٢	٦٩	١٠٣
١٩٩١	١٥٤,٤	١٣٥,٦	١٠٢,٨	١٢٥,٨	٨٣,٩	٧٦,٤	٩٢,٧	٦٩,٢	١٠٤,١
١٩٩٢	١٢٤	١٣٩,٣	٨٧,٣	٩٠,٤	٨٦,٢	٨٦,٤	٨٣,٧	٦٩,٦	٩٩,٩
١٩٩٣	١٢٣,٨	١١٧,١	٨٦,١	٧٨,٨	٨٧,٣	٩٠,٨	٩٩	٦٩,٣	١١٦,١
١٩٩٤	١٠١,١	١٠٠,٥	٧٥,٥	١٤٩,٧	٨٩,١	٩٦,٨	٨٧	١٥٠,٧	١١٢,٢
١٩٩٥	٩٦,٢	٩٢	٧٠	٨٧,٥	٩٠,٥	١٠٢,٥	٨٣,٧	٩٤,٣	١١٥,٩
١٩٩٦	٨٨,٦	٨٠,٥	٦٢,٩	٧٢,٤	٩٢,١	١٠٨,٩	٧٠,٧	٧٩,١	١٣٧
١٩٩٧	٨٣,١	٨٣,١	٥٩,٥	٦٨,٢	٩٣,١	١١١,٩	٦٧,٥	٨٠,٨	١٣٨,٥

المصدر : حسب من : وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، اعداد مختلفة .

المحاصيل الشتوية وبدائلها فى منطقة الوجه البحرى ، والمشار إليها من قبل ، تضمنت الدراسة تقدير شروط التجارة لكل من هذه المحاصيل فى منطقة مصر الوسطى خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٧ على النحو المبين بالجدول رقم (١٦) والذي يعكس النتائج التالية :

تدهور شروط التجارة ما بين محاصيل المجموعة الأولى ، ومحاصيل المجموعة الثانية لصالح المجموعة الأخيرة خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ ، ووجود الاتجاه العام لتحسن هذه الشروط لصالح محاصيل المجموعة الأولى فى السنوات التالية مع وجود التقلبات المحدودة من عام إلى آخر ، وإن سجل العامين الآخرين تحسنا ملحوظا فى هذه الشروط لصالح نفس المجموعة الأولى ، وحيث يمكن تفسير تحسن هذه الشروط فى السنوات التالية لعام ١٩٨٦ بتحرر أغلب محاصيل هذه المجموعة من تحكم الدولة فى تسويقها وتسعيورها خلال هذه السنوات ، وذلك عكس السنوات السابقة التى خضعت خلالها لهذا التدخل ، والذي لم يشمل محاصيل المجموعة الثانية .

تميزت الفترة منذ عام ١٩٩٢/٩١ بتحسن شروط التجارة لمحصول البرسيم المستديم مع بدائله من المحاصيل الأخرى بالمجموعة الأولى ، وفى المقابل تدهور شروط التجارة لكل من محاصيل القمح ، والفول البلدى ، والعدس ، والبصل ، والكتان ، مع بدائلها من محاصيل نفس المجموعة خلال هذه الفترة باستثناء بعض الأعوام التى تحسنت فيها هذه الشروط لصالح البعض من هذه المحاصيل على نحو ما يشير إليه نفس الجدول سابق الذكر . أما السنوات السابقة لعام ١٩٩١ فتسجل تحسن شروط التجارة لهذه المحاصيل مع بدائلها من نفس المجموعة ، مع تدهور شروط التجارة لمحصول البرسيم ، وإن أتمت هذه الفترة أيضا بوجود التقلبات فى هذه الشروط .

وبالنسبة لمحصولي الكتان ، والثوم فتسجل الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٧ وجود الاتجاه العام لتدهور شروط تجارتها مع بدائلها من محاصيل نفس المجموعة الأولى وإن تميز هذا الاتجاه بوجود التقلبات السنوية الملحوظة فى هذه الشروط ما بين التحسن والتدهور فى حالة محصول الكتان ، مع وجود الاستقرار النسبى لشروط التجارة لمحصول الثوم خلال السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٣ ، وإن كانت الثلاث سنوات الأخيرة من هذه الفترة تسجل تدهور شروط التجارة لكلا المحصولين لصالح بدائلها من محاصيل هذه المجموعة .

وبالنسبة لمجموعة المحاصيل الصيفية والنيلية فقد تضمنت الدراسة تصنيفها إلى أربع مجموعات تضم الأولى منها محاصيل الأذرة ، وفول الصويا ، والطماطم ، والبطاطس باعتبارها تمثل المحاصيل الزراعية الرئيسية التي تنتشر زراعتها فى المنطقة ، أما المجموعة فتضم محاصيل الخضروات ومحاصيل البذور الزيتية الأخرى ، على حين يمثل القطن المجموعة الثالثة منها ، كما يمثل القصب المجموعة الرابعة . ويتضمن الجدول رقم (١٧) الاتجاهات العامة لشروط التجارة لكل من محاصيل المجموعة الأولى والمستهدفة من الدراسة مع بدائلها المحصولية من نفس المجموعة خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٨ ، وذلك إلى جانب شروط التجارة لكل من محصولى القطن ، والقصب مع كل من محاصيل المجموعتين الأولى ، والثانية . ويمكن إيجاز النتائج التى تعكسها هذه الإتجاهات فيما يلى:

وجود الإتجاه العام لتحسن شروط التجارة لمحصولى القطن مع بدائله من المحاصيل الصيفية والنيلية الأخرى خلال السنوات ١٩٨٣ - ١٩٩٢ ، مع وجود التقلبات بين التحسن ، والتدهور فى هذه الشروط ثم تلى ذلك وجود الإتجاه العام لتدهور هذه الشروط خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٨ عنه فى عام ١٩٩٢ ، والاتجاه إلى تحسنها فى عام ١٩٩٥ ثم تدهورها فى الثلاث سنوات الأخيرة . أما بالنسبة لشروط التجارة لمحصول القصب فقد تميزت بوجود التقلبات الملحوظة ما بين التحسن والتدهور خلال هذه الفترة ، وإن اتجهت نحو التحسن خلال الأربع سنوات الأخيرة ١٩٩٥ - ١٩٩٨ .

وبالنسبة لمحصول الأذرة فقد سجلت الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٩ وجود الاتجاه العام لتدهور شروط تجارته مع بدائله من محاصيل المجموعة الأولى ، مع وجود التقلبات فى هذه الشروط ثم تلى ذلك تحسنها خلال الثلاث سنوات التالية حيث تلى ذلك وجود الاتجاه العام لتدهورها باستثناء عامى ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ التى حققت خلالها هذه الشروط تحسنا ملحوظا . أما محصول فول الصويا فقد سجلت شروطه التجارية وجود الاستقرار بها إلى حد ما باستثناء بعض التقلبات الملحوظة ما بين التحسن والتدهور على نحو ما يشير إليه نفس الجدول السابق الذكر .

وبالنسبة لمحصول الطماطم الصيفى فقد سجلت شروط تجارته مع بدائله المحصولية بنفس المجموعة وجود الاتجاه العام لتحسنها خلال الفترة التالية لعام ١٩٩٠ باستثناء عام ١٩٩٢ على حين تميزت فى الفترة السابقة بوجود التقلبات

جدول رقم (١٧) شروط التجارة ما بين كل من المحاصيل الصيفية والنبيلية الرئيسية والمحاصيل البديلة لها في منطقة مصر الوسطى في السنوات ١٩٩٨-١٩٨٣

(١٠٠=١٩٨٢)

السنوات	ذرة شامية صيفي	ذرة شامية نبيلي	فول صويا	طماطم صيفي	طماطم نبيلي	بطاطس نبيلي	فول مجموعه (١)، (٢)	لصبي مجموعه (١)، (٢)
١٩٨٣	١٢٧,٣	١٢٥,٨	٨١,٣	١٠٣,٢	٦٢,٦	١٠٠,٨	١٠٥,٥	٨٣,٧
١٩٨٤	١١٨	١١٣,٧	٨٤,١	٨٦,٩	٧٣,٤	١٠٣,٧	١٠٩,٣	٩٣,٩
١٩٨٥	١٢٢,٣	١١٧,٦	٧٨,٥	١٣٥,١	٦٦,١	١٠١,٩	١٢٧,٦	١٠٧,٥
١٩٨٦	١١٦	١١٣,٧	٩٣,٣	٩٧,٢	٨٨,٤	١٠٥	١١١,٤	٩٧,٦
١٩٨٧	١٠٠,٧	١٠٠,٥	٧٩,٣	٩١,٥	١٠٩,٤	٩٢,٣	١٠٧,٨	٨٢,٢
١٩٨٨	١٠٤,٥	١٠١,٩	٧٩	٩١,٥	١٢٨,١	٤٩,٢	١١٢,٤	٧٠
١٩٨٩	٨٩,٥	٩١,٦	٩١,٢	١٠٧,٦	١٢٩,٩	٦٧	١١٤,٢	٥٧,٢
١٩٩٠	١١١,٤	١٠٩	١٠١,١	٦٣,٣	٩٦,٢	١١٠,١	١٦٩	٩٥,٣
١٩٩١	١٠٥,٤	١٠٣,٩	٩٧,٣	٧٦,٦	٩٩,٧	١١٧,١	١٧٩,٩	٨٧,١
١٩٩٢	١٢٥,٣	١١٦,٧	٩٦,١	٥٤,٦	٩٩,٥	٦٧,٤	٢٤٠,٧	١٠٢,٣
١٩٩٣	١٠٠,١	١٠٢,١	٨٠,٩	١١١,٨	٨٢,٨	١٤٧,٧	١٧٣,٨	٩٧,١
١٩٩٤	٧٠,٨	٨٣,٣	٧٠,٢	١١٥,٤	١٤٩,٨	١٤١	١٢٩	٨٧,١
١٩٩٥	٧٩,٥	٨٦,١	٨٤,٨	١٢٣	١٢٥,٩	٩٠,٥	١٨٧,٢	٩٥,٨
١٩٩٦	٨٧,٧	٩٣	٨٧,٣	١٣٠,٨	١٠٣,٤	٩٧,٦	١٧١,٣	٩٧,٦
١٩٩٧	١٠٦,٦	١٠٢,٩	٩٤,٧	١٤٤,١	٤٨,٥	١١٠,٣	١٦٦,٨	١١٠,٣
١٩٩٨	١٠٦,٦	١٠٢,٧	٨٩,٣	١٣٤,٩	٥٢,٦	٩٦,٢	١١٧,٩	١١٠,٥

المصدر : حسب من : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، نشرة الاقتصاد الزراعي ، اعداد مختلفة .

ما بين التحسن ، والتدهور فى هذه الشروط ، وهى نفس الصفة التى تميزت بها شروط التجارة لمحصول البطاطس النيلي خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٨ .

أما بالنسبة لشروط التجارة لمجموعة المحاصيل الزراعية المكونة لدورة القطن ، مع بدائلها من المحاصيل الشتوية والصيفية فتشير إلى وجود الاتجاه العام لتحسنها لصالح دورة القطن خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ ، ثم تدهورت هذه الشروط فى عام ١٩٨٧ ، حيث تلى ذلك تحسن هذه الشروط خلال السنوات ١٩٨٨ - ١٩٩١ ، ثم وجود الإتجاه العام لتدهورها لغير صالح دورة القطن خلال السنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٨ على نحو ما يشير إليه الجدول رقم (١٨) .

(ج) شروط التجارة للمحاصيل الزراعية فى منطقة مصر العليا :

فى إطار مماثل لتصنيف الحاصلات الزراعية فى منطقة مصر الوسطى والمشار إليه من قبل يتضمن الجدول رقم (١٩) إتجاهات شروط التجارة لكل من المحاصيل الشتوية الرئيسية المستهدفة بالدراسة فى منطقة مصر العليا ، والتى تشير اتجاهاتها خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٨ إلى النتائج التالية :-

وجود الاستقرار النسبى تقريبا مع تقلبات محدودة فى شروط التجارة لمجموعة المحاصيل الشتوية المكونة لدورة القطن بالقياس إلى بدائلها من المحاصيل الشتوية الأخرى المكونة لدورة الحبوب خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٨ ، مع تدهورها فى العام التالى (١٩٨٩) ، وحيث تلى ذلك تسجيلها لإتجاه عام نحو التحسن خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧ ، وعلى نحو ما يشير إليه نفس الجدول سابق الذكر .

تسجل شروط التجارة ما بين محصول القمح ، وبدائله المحصولية من داخل المجموعة المحصولية الأولى تقلب هذه الشروط ما بين التدهور والتحسن خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٩ ، إلا أنها سجلت أتجاها عاما متناقضا لصالح البدائل المحصولية كالقمح خلال الفترة التالية ١٩٩٠ - ١٩٩٧ . وتتماثل أتجاهات شروط التجارة لمحصول العدس ، مع نفس إتجاهات شروط التجارة لمحصول القمح فى كل من الفترتين المشار إليها . أما التقلبات فى شروط التجارة لمحصول الفول البلدى فقد أمتدت لتشمل

جدول رقم (١٨) شروط التجارة ما بين مجموعات المحاصيل الزراعية المكونة لدورة القطن ، ومجموعات المحاصيل المكونة لدورات الحبوب الصيفية والشتوية في منطقة مصر الوسطى في السنوات ١٩٨٣-١٩٩٧

(١٠٠=١٩٨٢)

السنوات	المجموعة الشتوية لدورة القطن المجموعة الشتوية لدورة الحبوب الصيفية	المجموعة الشتوية لدورة الحبوب الصيفية المجموعة الشتوية لدورة القطن	محاصيل دورة القطن محاصيل دورة الحبوب	محاصيل دورة الحبوب محاصيل دورة القطن
١٩٨٣	١٠١,٥	٩٨,٥	١٠٠,٢	٩٩,٨
١٩٨٤	١٠٣,١	٩٧	١٠٤,١	٩٦,١
١٩٨٥	١٠٣,٥	٩٦,٦	١١١,٦	٨٩,٦
١٩٨٦	١١٠,٩	٩٠,٢	١١٣,٧	٨٧,٩
١٩٨٧	١٠٣,٦	٩٦,٥	١٠٥	٩٥,٢
١٩٨٨	١٠١,٤	٩٨,٦	١٠٨,٤	٩٢,٣
١٩٨٩	٩٦,١	١٠٤,١	١١٦	٨٦,٢
١٩٩٠	٩٤,٦	١٠٥,٧	١٢٣,٢	٨١,٢
١٩٩١	٩٤,٢	١٠٦,٢	١٢٩,٥	٧٧,٢
١٩٩٢	٩٥,٤	١٠٤,٨	١٢٦,٤	٧٩,١
١٩٩٣	٩٤,٤	١٠٥,٩	١٢٢,٥	٨١,٦
١٩٩٤	١٠٤,٤	٩٥,٨	١١٥,٩	٨٦,٣
١٩٩٥	١٠٠,٤	٩٩,٦	١٢٢,٩	٨١,٤
١٩٩٦	٩٨,٤	١٠١,٦	١١٥,١	٨٦,٩
١٩٩٧	١٠١	٩٩	١١٠,٥	٩٠,٥

المصدر : حسب من : وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعي ، اعداد مختلفة .

جدول رقم (١٩) شروط التجارة لكل من المحاصيل الشتوية الرئيسية في منطقة مصر العليا
في السنوات ١٩٩٣-١٩٩٧

(١٠٠=١٩٨٢)

السنوات	قمح	فول بلدى	عدس	برسيم مستديم	برسيم تحريش	بصل	ثوم	مجموعه محاصيل دورة القطن مجموعه محاصيل دورة الخيوط
١٩٨٣	٩٣,٥٧	٩٧,٧	٩٧,٤	١٠٢,٦	٩٣,٩	١٠٧,٩	١٠٠	١٠١,٢
١٩٨٤	٧٦,٨٦	٩٢,٢	٩٧,٣	١١١,٦	١٠٧,٤	١١٥,٢	١١٩	١١٦,١
١٩٨٥	٩٢,٢٢	٨٤,٦	٩٤,٤	١٠٤,٢	٩٤,٢	١٥٤,٣	١٠٦,٦	١٠٢,٢
١٩٨٦	١٠٨,٨	٩٦,٩	١١٨,٢	٩٣,٨	٩٠,٨	١٤٢,٧	٢٣٩,٧	١٠١,٢
١٩٨٧	٧٩,٤	٩٩,٨	٩٤,٤	١١٢,٦	٩٦,٦	١٤٥	٨٥,٦	١٠٤,٢
١٩٨٨	٩٦,٢	١١٩,٣	١٢١,٦	٩٨,٨	٩٢,٥	١٣١,٤	٥٨,٤	١٠١,٣
١٩٨٩	١٦٢,٩	١٠٤,٥	١٢١,٨	٧٢,٦	٨٠	١٣١,٤	٦٢,٤	٨٧,٩
١٩٩٠	١٢٦,٥	٨٩,٦	٩٧,٧	٨٨,١	٨٧,٧	١٠٤,٤	٧٠,٩	٩٣,٧
١٩٩١	١١٧,١	١٠٤,٩	٨٥,٥	٩٠,٢	٨٨,٨	١٠٩,١	٥٣,٢	٩٦,١
١٩٩٢	١٠٥,٩	١٢١,١	٧٤,٣	٩٥,١	٩١,١	٩٥,٣	٥١,٨	٩٧,٥
١٩٩٣	٨٠	١٠٢	٦٤,١	١١٧,١	٩٨,٥	٥٧,٥	٤٥,٣	١٠٢,١
١٩٩٤	٧٥,٩	٩٨	٦٢,٧	١١٧	٩٨,١	١٢٧,٣	١١٢,٥	١٠٥,٩
١٩٩٥	٧٩,٣	٩٣,٣	٦٣,٢	١١٧,٢	٩٨,٩	٨٠,٧	٧٥,١	١٠٤,٥
١٩٩٦	٧٠,٩	٨٤,١	٥٧,٧	١٢٤,٦	١٠٣,١	٧٢,٢	٦٧,٨	١٠٧,٥
١٩٩٧	٦١	٧٩,٨	٤٩,٨	١٣٣,٢	١٠٤,٩	٦٤	٦٣,٩	١٠٨,٥

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، اعداد مختلفة .

الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٢ ، وحيث سجلت بعد ذلك اتجاهها عاما متناقصا خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٧ . كما سجلت شروط التجارة لباقي المحاصيل الشتوية الأخرى الاتجاهات المشار إليها بنفس الجدول سابق الذكر ، حيث يلاحظ منها تحسن شروط التجارة لمحصول البرسيم لغير صالح بدائله المحصولية من نفس المجموعة خلال السنوات الأخيرة من عقد التسعينات . تؤكد اتجاهات شروط التجارة لمجموعة المحاصيل الشتوية خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٧ على ظاهرة عدم استقرار أسواق السلع الزراعية خلال الفترة المصاحبة لتحرر السلع الزراعية من التدخلات الحكومية فى تسويقها وتسعيها ، بالقياس إلى الفترة السابق لها وعلى نحو ما سبق الإشارة إليه من قبل .

أما بالنسبة لشروط التجارة لمجموعة المحاصيل الصيفية والنيلية والتي تضم كل من محاصيل الأذرة ، وفول الصويا ، والطماطم ، والبطاطس فتشير اتجاهاتها خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٨ ، والواردة بالجدول رقم (٢٠) إلى النتائج التالية :

وجود التقلبات فى شروط التجارة لمحصول الأذرة الشامية ما بين التحسن والتدهور خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٣ ، وأن اتجهت بعد ذلك فى التحسن ولغير صالح بدائله المحصولية خلال فترة الأربع سنوات الأخيرة . ومع وجود التقلبات فى شروط التجارة لمحصول الأذرة الشامى خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٣ كان من الطبيعى أن يصاحبه وجود التقلبات فى شروط التجارة لباقي محاصيل نفس المجموعة خلال نفس الفترة ، وإن كان يلاحظ تحسن شروط التجارة لكل من محاصيل الطماطم الصيفى ، والبطاطس النيلي وفول الصويا فى السنوات التالية خاصة السنوات الأربع الأخيرة على حساب شروط التجارة (لمحصول) الطماطم النيلي ، وذلك على نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر .

وبالنسبة لشروط التجارة ما بين محصول القطن ، ومجموعة المحاصيل الصيفية الممثلة فى محاصيل الحبوب ، وفول الصويا ، والطماطم ، والبطاطس فيلاحظ تسجيلها لإتجاه عام نحو التحسين لصالح محصول القطن خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٢ حيث تلى ذلك تقلبها ما بين التحسن

جدول رقم (٢٠) شروط التجارة لكل من المحاصيل الصيفية والنيلية الرئيسية في منطقة مصر العليا
في السنوات ١٩٩٣-١٩٩٧

(١٠٠=١٩٨٢)

المنتجات	ذرة شامية صيفي	ذرة شامية نيلي	فول الصويا	طماطم صيفي	بطاطس نيلي	طماطم نيلي	القطن	القصب	ذرة القطن ذرة الحبوب
١٩٨٣	١١٥,٢	١١١,٤	٨٩,٣	٩٣,٣	٩١,٣	٦٠,٩	٩٣,٥	٧٧	١٠٠,٥
١٩٨٤	١١٠,٨	١٠٧	١٠٤,٥	٨٤,٥	١٠٠,٨	٧٤,٤	١٠٦,٩	٩١,٥	١١١,٦
١٩٨٥	١١٣,٣	١١١,٣	١٠٦,٤	١١٦,٦	٨٨,٥	٦١,٢	١٠٩,٦	٩٥,١	١٠٤,٣
١٩٨٦	١٠٣,٧	١١٠,١	٩٨,٩	١١١,١	٩٤,٧	٨٢	٩٨,١	٨٧,٢	١٠٠,٥
١٩٨٧	١٠٢,٨	١٠١,٨	١١٣	٩٤,٤	١٠٠,٥	١٠٧,٣	١١٣,٨	٨٤,٧	١٠٤,٨
١٩٨٨	١٠٥,٢	١٠١,٧	١١٢,٢	٨٩,٤	٥٤,٢	١١٧,٦	١١٥,٩	٧٨,٩	١٠٤
١٩٨٩	٩١,٧	٩٥,٩	١٢٣,٩	١٢٦,٨	١١٨,٣	١١٦,١	١٢٩,٤	٨٣,١	١٠٣,٣
١٩٩٠	١٠٨,٧	١٠١,١	١٦٣,٧	٦٠	١٠٩,٦	٨٩,٥	١٦٨,٨	٩٤,٦	١١٢
١٩٩١	١٠٠	٩٨,٢	١٩٣,٥	٧٦	١٢٦,٩	١٠٣	١٩٧,٨	٩١,٥	١١٩
١٩٩٢	١٠٥,١	١٠٧,٧	٢٠٨,١	٥٦	٧٨,٣	٩٩,٣	٢١٣	٩٩,٧	١٢٢,٤
١٩٩٣	١٠١	١٠٥,٦	١٨٠,٤	١١٧,٨	١٥٣,٥	٩٠,٨	١٨٤,٤	١٠٠,٨	١١٦,٢
١٩٩٤	٦٧,١	٩٠,٢	١٣٧,٢	١٢٦,٢	١٤٩,٢	١٧١,٥	١٤٢,١	٩٥,٣	١١٢,٦
١٩٩٥	٧٤,٣	٨٦,١	١٩٤	١٢٥,٢	٩٨,٧	١٤١,٦	١٩٧,٧	٩٧,٦	١٢١
١٩٩٦	٨٨	٩٦,٣	٢٠١,٦	١٣٨,٣	١١٠,٩	١١٢	٢٠١,٣	١٠٢,٣	١٢٤,١
١٩٩٧	١٢٤,٣	١٠٧,٥	١٩٥,٢	١٥٤,٧	١٢٥,٢	٥٣	١٩١,٨	١١٧,٥	١١٦,٦
١٩٩٨	١٢٦,٣	١٠٨,٢	١٤٣,٧	١٥٣,٢	١١٥,٥	٥٦	١٤١,٥	١٢٠,٣	

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعي ، اعداد مختلفة .

والتدهور خلال السنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٦ ، وحيث سجلت تغييرها لصالح البدائل الأخرى فى العاملين الأخيرين ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ . أما بالنسبة لشروط التجارة ما بين محصول القصب ، ونفس مجموعة المحاصيل الصيفية المشار إليها فتسجل إتجاهها عاما يتصف بالتقلب ما بين التحسن ، والتدهور فى حدود محدودة إلى حد ما خلال الفترة منذ عام ١٩٨٣ وحتى عام ١٩٩٤ ، وحيث تلى ذلك تحسنها لصالح محصول القصب فى الأربع سنوات الأخيرة ١٩٩٥ - ١٩٩٨ .

إن فى إتجاهات شروط التجارة لكل من محصولى القطن ، والقصب بالقياس إلى المحاصيل الحقلية الصيفية الأخرى المشار إليها مايشير ضمنا إلى تحسن شروط التجارة ما بين محصول القطن والقصب فى المنطقة لصالح القطن ، والغير صالح محصول القصب خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٤ ، وتغير هذه الشروط لصالح محصول القصب ولغير صالح محصول القطن فى الأربع سنوات الأخيرة .

أما بالنسبة لشروط التجارة ما بين مجموعة المحاصيل الشتوية التى تسبق زراعة القطن مضافا إليها القطن ، ومجموعة المحاصيل الشتوية والصيفية المكونة لدورة الحبوب فتعكس إتجاهاتها خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٩ وجود الإستقرار النسبى بها تقريبا خلال هذه الفترة ، وحيث سجلت بعد ذلك تحسنها لصالح مجموعة المحاصيل المكونة لدورة القطن على حساب مجموعة المحاصيل المكونة لدورة الحبوب ، وذلك على نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر .

(٣/١/٤) التغيرات فى شروط التجارة ما بين المحاصيل ، والمدخلات الزراعية :

تعد العلاقات السعرية (أو شروط التجارة) ما بين المنتجات الزراعية ، ومدخلاتها الإنتاجية من أهم المؤشرات التى تعكس مدى وجود المناخ المحفز للمنتج الزراعى على زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعى ، خاصة إذا ما كان الإنتاج الزراعى تجاريا بدرجة كبيرة ، ويتوسع فى استخدامه للمدخلات الزراعية الواردة من القطاعات الأخرى ، حيث أن التحسن فى شروط التجارة ما بين المنتجات الزراعية ، والمدخلات الزراعية لصالح الأولى إنما

جدول رقم (٢١) معدلات التبادل ما بين المنتجات الزراعية ، والمدخلات الزراعية من وقود وكيماويات ، وأسعار المستهلك في الريف في السنوات ١٩٩٩-١٩٨١

(١٠٠=١٩٨٠)

السنوات	الارقام القياسية لأسعار الجملة (١)			معدلات التبادل		منتجات المزرعة / وأسعار المستهلك	
	منتجات زراعية	وقود	كيماويات	منتجات زراعية وقود	منتجات زراعية كيماويات	أسعار المستهلك في الريف (١)	أسعار منتجات زراعية المستهلك في الريف
١٩٨٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨١	١٠٨,٧	١٤٠,١	١٠٩,٣	١٠٤,٤	٩٩,٥	١١٣,٦	٩٥,٧
١٩٨٢	١١٧,٧	١١٠,٦	١٢٢,٤	١٠٦,٤	٩٦,٢	١٢٩,٣	٩١
١٩٨٣	١٤٥,٦	١١٨,٢	١٢٦,٦	١٢٣,٢	١١٥	١٦٠,٥	٩٠,٧
١٩٨٤	١٦٣,٩	١٢٣,٢	١٢٧,٦	١٣٣	١٢٨,٤	١٧٥,١	٩٣,٦
١٩٨٥	١٩٢,١	١٥٢,٧	١٣٢,٩	١٢٥,٨	١٤٤,٥	١٩٥,٨	٩٨,١
١٩٨٦	٢٤٢,٢	١٧٩,٦	١٤٠	١٣٤,٩	١٧٣	٢٤٠,٣	١٠٠,٨
١٩٨٧	٢٥٥,٩	٢٢٧,٥	١٤٦	١١٢,٥	١٧٥,٣	٢٧٢,٥	٩٣,٩
١٩٨٨	٣٢٤,٣	٣١٩,٨	٢٤٩,٥	١٠١,٤	١٣٠	٣٦٠	٩٠,١
١٩٨٩	٤٨٨,٤	٣٥٩,٣	٢٦٤,٣	١٣٥,٩	١٨٤,٨	٤٧٨,٣	١٠٢,١
١٩٩٠	٤٨٧,٢	٤٦٢,٣	٣٢٥,٣	١٠٥,٤	١٤٩,٨	٤٩٩,٥	٩٧,٥
١٩٩١	٦٠٢,٨	٦٧٦,٣	٥١١,٨	٨٩,١	١١٧,٨	٦٠٧,١	٩٩,٣
١٩٩٢	٥٩٣,١	٩٦٤,٩	٥٤٤	٦١,٥	١٠٩	٦٢١,٢	٩٥,٥
١٩٩٣	٥٨٩,٩	١٠٩٨,٩	٥٩٤,٩	٥٣,٧	٩٩,٢	٧٠٧,٦	٨٣,٤
١٩٩٤	٧٢٥,٢	١١١٤,١	٦١٢,٩	٦٥,١	١١٨,٣	٧٩٠,٣	٩١,٨
١٩٩٥	٧٤٧,٦	١١٣٢,٦	٦٦٦,٣	٦٦	١١٢,٢	٨١٦	٩١,٦
١٩٩٦	٧٩٨,٩	١١٣٣,٥	٧٠٤,٥	٧٠,٥	١١٣,٤	٩٠٩,٢	٨٧,٩
١٩٩٧	٧٩٧,٢	١٢٢٥,٤	٧١٨,١	٦٥,١	١١١	٩٣٥,٦	٨٥,٢
١٩٩٨	٨١٧,٨	١٢٢٥,٤	٧٤٠,٢	٦٦,٧	١١٠,٥	٩٥٩,٦	٨٥,٢
١٩٩٩	٨٥٨,٩	١٢٤٩,٦	٧٢٩,٩	٦٨,٧	١١٧,٧		

المصدر : استخرجت من :

(١) البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، اعداد مختلفة .

يعنى فى مضمونة زيادة العائد على النشاط الزراعى ، ومن ثم زيادة الحافز على زيادة الإنتاجية والإنتاج . وفى هذا الشأن يشير الجدول (٢١) إلى أن الإتجاه العام بشروط التجارة للمنتجات الزراعية ، والوقود يعكس تحسن شروط التجارة فيما بينهما لصالح المنتجات الزراعية خلال الفترة الأولى ١٩٨٣ - ١٩٨٨ ، وذلك عكس الفترة التالية لها ١٩٨٩ - ١٩٩٨ والتي سجلت تدهور العلاقة السعرية فيما بينهما لصالح الوقود والزيوت ، وضد الزراعة حيث سجلت هذه الفترة ارتفاع أسعار الوقود بمعدلات سنوية أكبر من معدلات الزيادة السنوية فى أسعار المنتجات الزراعية ، وذلك عكس الفترة السابقة لها والتي سجلت زيادة أسعار المنتجات الزراعية بمعدلات سنوية أكبر عن معدلات الزيادة السنوية فى أسعار الوقود والزيوت والشحومات . كذلك أيضا يشير الإتجاه العام لشروط التجارة فيما بين المنتجات الزراعية ، والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية الزراعية إلى تحسن هذه الشروط لصالح المنتجات الزراعية خلال الفترة الأولى ١٩٨٣ - ١٩٨٨ ، على حين يشير إتجاهها العام خلال الفترة التالية لها ١٩٨٩ - ١٩٩٨ إلى تحولها لصالح الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية ، حيث شهدت الفترة الأخيرة تحرير تجارة هذه المدخلات وألغاء الدعم الحكومى لها ، على حين تميزت الفترة الأولى بوجود التدخل الحكومى فى تسعيرها مع وجود الدعم الحكومى .

إن الإتجاهات العامة لشروط التجارة ما بين المنتجات الزراعية من ناحية ، والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية الزراعية من ناحية أخرى وعلى النحو المشار إليه إنما تشير فى مضمونها إلى تحسن هذه الشروط لصالح المنتجات الزراعية خلال الفترة الأولى ١٩٨٣ - ١٩٨٨ ، وتدهورها لصالح المدخلات الزراعية الصناعية الواردة من القطاعات الأخرى خلال الفترة التالية لها ١٩٨٩ - ١٩٩٨ ، حيث تشكل هذه المدخلات النسبة الغالبة من المدخلات الزراعية .

(٤/١/٤) التغير فى شروط التجارة ما بين المنتجات الزراعية ، والسلع

المعيشية بالمجتمع الريفى :

إن إتجاهات العلاقة السعرية ما بين المنتجات الزراعية من ناحية ، ومستلزمات المعيشة بالمجتمع الريفى من ناحية أخرى تعكس إتجاهات التطور فى مستوى الدخول الحقيقية للمجتمع الزراعى ، والتي تعد بمثابة الحافز الأساسى على زيادة الإنتاجية والإنتاج

الزراعى . وفى هذا الشأن يشير الجدول رقم (٢١) إلى أن الإتجاه العام لهذه العلاقة السعرية يعد وبشكل عام لغير صالح المنتجات الزراعية خاصة فى السنوات الأخيرة من عقد التسعينات ، وأن كان بالإمكان توصيفها بوجود درجة أكبر من الأستقرار النسبى بها بالقياس إلى العلاقة السعرية ما بين المنتجات الزراعية ، ومستلزمات الإنتاج الزراعى الصناعية ، وهو ما يعد أمرا طبيعيا بحكم أن الإتفاق على المنتجات الزراعية يشكل النسبة العالية من إنفاق الأسرة على المعيشة بالمجتمع الريفى .

(٢/٤) التغيرات فى فنون وتكنولوجيا الإنتاج الزراعى

يدور نشاط البحث العلمى فى الزراعة (وباعتباره من مكونات السياسة الزراعية) حول تطوير وابتكار عناصر الزراعة العلمية فى الزراعة يهدف زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعى ، ومن ثم زيادة الدخل الزراعى ، حيث يتضمن هذا النشاط العديد من الجوانب المتنوعة يأتى فى مقدمتها جانب فنون وتكنولوجيا الإنتاج والذى يتضمن بدوره الكثير من العناصر المتنوعة فى مقدمتها البحث فى تحسين الأصناف والسلالات المنزرعة من المحاصيل الزراعية ، واستنباط السلالات الجديدة المرتفعة الإنتاجية أو تلك التى تتميز بقلّة احتياجاتها من المدخلات الزراعية ، أو تلك التى تتصف بقصر فترة مكثها فى الأرض الزراعية ، ومن ثم المساعدة على زيادة درجة التكثيف المحصولى بالزراعة .. الخ .والى جانب ذلك هناك البحث فى تطوير طرق الخدمة والمعاملات الزراعية بهدف زيادة إنتاجية المحاصيل المنزرعة والتى قد تنطوى نتائجها على تغيير توليفة المدخلات الزراعية المستخدمة ، وذلك فضلا عن البحث فى تطوير الخصائص الطبيعية للتربة الزراعية فى الاتجاهات التى تساعد على زيادة إنتاجيتها من المحاصيل الزراعية ، وكذلك البحث فى إدخال بدائل محصوليه جديدة إلى مجال الإنتاج الزراعى . وكثيرا ما تنتهى نتائج البحث العلمى فى أى من المراحل بمجموعة من التوصيات التى تخرج إلى حيز التنفيذ الفعلى فى صورة مشروعات وبرامج تطبيقية فى ميدان الإنتاج الزراعى والتى تختلف مسئولية تنفيذها بالميدان الزراعى حسب طبيعة هذه المشروعات والبرامج ، والتى يمكن تضيفها وفقا لما يلى :

(١/٢/٤) نتائج توصيات ثم مشروعات وبرامج تقع المسئولية لتنفيذها وتطبيقها فى ميدان الزراعة على عاتق المنتج الزراعى الفرد . وتضم هذه المجموعة من المشروعات

والبرامج زراعة الأصناف والسلالات الجديدة والمرتفعة الإنتاجية من المحاصيل الزراعية ، أو تلك الأصناف والسلالات التي تم تطويرها ، إلى جانب زراعة ما قد يوصى به من بدائل محصولية جديدة أو تطبيق طرق الخدمة والمعاملات الزراعية المطورة الموصى بها مثل طرق إعداد الأرض للزراعة ، ونظام ودورية رى المحصول ، وأساليب وقاية المحصول من الآفات الحشرية والأمراض وطرق مكافحتها ، أو استخدام مدخلات زراعية جديدة تساعد على زيادة الإنتاجية أو تخفيض التكلفة الإنتاجية ، أو طرق الجنى والحصاد ... الخ ويستند توصيل نتائج البحث العلمى وتوصياته فى هذه المجالات إلى مجتمع المنتجين الزراعيين على مؤسسات الإرشاد والتدريب الزراعى ، والتي تتولى بدورها إعلام مجتمع المنتجين الزراعيين بهذه النتائج والتوصيات ثم إرشادهم وتدريبهم على تطبيقها العلمى فى مزارعهم . وتشير مسيرة نشاط البحث العلمى خلال فترة العقدين الأخيرين إلى تحقيق الكثير من النتائج والتوصيات المتنوعة والتي خرجت إلى مجال التطبيق العلمى فى ميدان الإنتاج الزراعى والتي يمكن إيجاز أهمها فيما يلى :

استنباط العديد من الأصناف والسلالات الجديدة سواء فى مجال الإنتاج من المحاصيل الحقلية أو الخضراوات أو الفاكهة ، بما يتضمنه ذلك من طرق خدمة ومعاملات زراعية متطورة . ومن أهم وأبرز النتائج التى تحققت فى هذا المجال ما تم استنباطه من أصناف وسلالات جديدة فى مجال إنتاج الحبوب والتي كان لها أثرها الملموس فى زيادة الإنتاج المحلى منها ، وذلك فضلا عن ما تم استنباطه من أصناف وسلالات جديدة من الأقطان المصرية . وإذا كانت الإشارة إلى الإنجازات التى تحققت فى مجال الإنتاج من الأقطان تخرج عن إطار اهتمامات هذه الدراسة نظرا لتحديد الدولة للأصناف التى تزرع منها فى كل منطقة وزراعتها جبريا عن طريق الزراع ، إلا أنه بالإمكان الإشارة إلى الإنجازات التى تحققت فى هذا الشأن فى مجال إنتاج الحبوب فيما يلى :

- لقد بدأ عقد الثمانينات بوجود أربع أصناف من القمح تغطى جميع المساحة المنزرعة منه ، إلا أن هذا العقد ، والعقد التالى له قد سجلا إضافة ما يزيد عن ٢٣ صنف جديد ، صاحبها خروج بعض الأصناف القديمة من مجال الإنتاج ، وإحلال البعض الآخر منها فى جانب من المساحات التى تزرع بالبعض الآخر من الأصناف السابقة لها ، وعلى نحو ما يشير إليه الشكل رقم (١) .

- بدأ عقد الثمانينات بوجود ما يقرب من ٥ أصناف من الأرز تغطي جميع المساحات المنزرعة به ، أضيف لها ما يزيد عن ٩ أصناف جديدة تم إستنباطها خلال فترة عقدي الثمانينات والتسعينات وحيث صاحب ذلك خروج بعض الأصناف القديمة من مجال الإنتاج وإحلال البعض الآخر من الأصناف المستنبطة الجديدة محلها ، مع إحلال البعض الآخر منها فى جانب من المساحات المنزرعة بالأصناف السابقة لها وعلى نحو ما هو مبين بالشكل رقم (٢) .

بدأ عقد الثمانينات بوجود ما يقرب من أربع أصناف من الأذرة الشامية تغطي جميع المساحات المنزرعة به تقريبا ، إلا أن فترة عقدي الثمانينات والتسعينات قد شهدت إضافة ما يزيد عن ٣٤ صنف جديد تم استنباطها خلال هذه الفترة ، والتي شهدت خروج بعض الأصناف الجديدة المستنبطة محلها ، مع إحلال البعض الآخر منها فى جانب من المساحات المنزرعة بالبعض الآخر من الأصناف السابقة لها ، وعلى نحو ما يشير إليه الشكل رقم (٣) .

إدخال بعض البدائل المحصولية الجديدة بغرض توفير الإحتياجات المحلية سواء من السلع الاستهلاكية أو المواد الخام الزراعية ، ومن أبرز البدائل التى أضيفت فى هذا المجال بنجر السكر كبديل لقصب السكر ، والأذرة الصفراء كبديل للأذرة الشامية البيضاء بغرض المساهمة فى توفير الأعلاف . وقد يضاف إلى ذلك أيضا ما هو مشاهد من إضافات فى مجال إنتاج الفاكهة حيث دخول بعض الأنواع أو الأصناف الجديدة المستوردة كبديل لجانب من الأصناف المحلية (كما فى حالة العنب ، والموز ، والتفاح) ، كما يمكن أن يضاف إلى ذلك أيضا ما هو مشاهد من دخول بعض السلالات الأجنبية من الماشية مجال الإنتاج الحيوانى .

إدخال نظم وطرق إنتاج جديدة ومتطورة فى مجال الإنتاج الزراعى ، ومن النماذج على ذلك الزراعات المحمية بأساليبها المتنوعة فى مجال إنتاج الخضروات ، وكذلك طرق الإستزراع السمكى بأساليبه المتنوعة ، وقد يضاف إلى ذلك أيضا ما أضيف من تحديث وتطوير فى طرق الإنتاج الحيوانى ، والداجنى .

[illegible]

التوسع فى إدخال الميكنة الزراعية فى مجال العمليات الزراعية المختلفة وفقا لسياسة انتقائية حتمتها ظروف سوق العمل الزراعى فى مراحل تطور القطاع الزراعى خلال الفترة المستهدفة بالدراسة ،وعلى نحو ما سبق الإشارة إليه من قبل.

(٢/٢/٤) نتائج وتوصيات ثم مشروعات وبرامج تقع مسئولية تنفيذها فى الميدان العملى على عاتق الأجهزة والمؤسسات الحكومية ، حيث تعد هذه المشروعات والبرامج وبحكم طبيعتها مشروعات وبرامج عامة تقوم على إفادة مجتمع المنتجين الزراعيين فى منطقة أو مجموعة مناطق مستهدفة ، ومن بينها ما يتصل بتحسين القرية الزراعية ، أو تطوير نظم الصرف والرى الزراعى العمومية . وتعد مثل هذه البرامج والمشروعات وبحكم مسئولية الدولة عن تنفيذها خارج إطار اهتمامات الدراسة الحالية .

(٣/٤) إشارات تنظيمية وإدارية :

إن تخلى السياسة الزراعية عن التدخل الحكومى المباشر فى توجيه الإنتاج الزراعى وفى تسويقه وتسعيره والتوجه إلى تطبيق نظام آليات السوق الحرة لا يعنى بالضرورة غياب التدخل الحكومى فى تنظيم وأدارة النشاط الزراعى . وغالبا ما ينشأ مثل هذا التدخل الحكومى فى ظل تطبيق نظام آليات السوق الحرة بغرض تحقيق أهداف اجتماعية أو أهداف اقتصادية تقوم على الاستفادة من الوفورات الخارجية للأنشطة الزراعية المتنوعة أو تجنب الفاقد الإقتصادى الخارجى الناشئ عنها والنشأ تعجز آليات السوق الحرة عن تحقيقها . وغالبا ما تتضمن مثل هذه الإشارات على إشارات بعقوبات مالية كالغرامات أو الرسوم المالية ، أو إشارات مالية محفزة كالدعم أو الحوافز ، كما قد تكون هناك الإشارات بالعقوبات الغير مالية ذات الصبغة الجنائية . وتستند السياسة الزراعية فى توصيل هذه الإشارات إلى مجتمع المنتجين الزراعيين على علامة بمثل هذه العقوبات ومتابعة الإلتزام بها عن طريق الأجهزة والمؤسسات المعنية . ومن أبرز التدخلات الحكومية فى هذا الشأن خلال الفترة المستهدفة بالدراسة ما يمكن إيجازه فيما يلى :

وقف التوسع فى المساحات المنزرعة بحدائق الفاكهة فى محيط الأراضى القديمة بغرض تخصيصها لإنتاج المحاصيل الحقلية والخضروات ، واستنادا على توسع المساحات المنزرعة بحدائق الفاكهة فى الأراضى الجديدة .

تحديد مساحة ومناطق زراعة الأرز سنويا بغرض تخفيض استهلاكه من مياه الري ، ومن ثم ما يرتبط بذلك من فرض عقوبات مالية على المخالفين سواء بزيادة المساحة في مناطق زراعته أو على القائمين بزراعته خارج المناطق المحددة لزراعته .

منع تجريف الأراضي الزراعية واستخدامها في صناعة الطوب ، مع منع البناء عليها حيث هناك من العقوبات المالية والجنائية التي تقابل ذلك .
منع الاستزراع السمكى عن طريق المزارع الأرضية في محيط الأراضي الزراعية المنزرعة تجنباً للتوسع في مثل هذه المزارع على حساب المساحات المنزرعة بالمحاصيل الزراعية النباتية .
اشتراط تطبيق نظم الري الحديثة في أراضي الاستصلاح الجديدة بغرض ترشيد استخدامات المياه .

(٤/٤) إشارات دائرة الاختيار :

تتوقف حدود دائرة اختيار المنتج الزراعى الفرد لقراراته الإستثمارية والإنتاجية على طبيعة النظام الإقتصادى القائم ، وعلى ما تتضمنه السياسات الزراعية من وسائل وأدوات تنفيذية واتجاهات تأثيرها على المنتج الزراعى . وإذا كان التوجه نحو تطبيق نظم آليات السوق الحرة يعنى فى مضمونه توسع دائرة الاختيار أمام المنتج الزراعى الفرد ، إلا أن ما قد تتضمنه السياسات الزراعية من إشارات تنظيمية وإدارية كالمشار إليها من قبل (فى البند ٣/٤) قد تفرض بدورها حدوداً للتوسع فى دائرة الاختيار . وفى المقابل قد يكون هناك من الجوانب الأخرى للسياسة الزراعية التى تساعد على توسع دائرة الاختيار أمام المزارع الفرد ، ومن أبرز جوانب السياسة الزراعية التى تساعد على ذلك ما يتصل بتوفير الإئتمان الزراعى ، حيث غالباً ما تكون دائرة الإختيار محدودة أمام المنتج الزراعى الفرد بسبب محدودية قدراته التمويلية . وفى هذا الشأن يمكن التسليم بأن السياسة الإئتمانية الزراعية خلال الفترة المستهدفة بالدراسة ، وفى اتجاهها العام تساعد على توسع دائرة الإختيار أمام المنتج الزراعى بما شملته هذه السياسة من تنوع فى الأنشطة الزراعية المستهدفة منها إلى جانب شمولها لجوانب الاستثمار الزراعى المختلفة والمتنوعة .

الفصل الثالث: "العوامل المحددة أو المؤثرة على الإستجابة للسياسات الزراعية"

ومؤشرات الإستجابة

١ - تمهيد

يهدف الفصل الحالي من الدراسة إلى تحديد وقياس مؤشرات إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية خلال الفتره المستهدفه بالدراسة ، وتمهيدا لتفسير النتائج المتوقع الوصول إليها ، يتضمن هذا الفصل أيضا إشارة موجزة لأهم العوامل المحددة أو المؤثرة على إستجابة هذا المجتمع للسياسات الزراعية .

٢ - العوامل المحددة أو المؤثرة على درجة الإستجابة للسياسات الزراعية :

تختلف درجة الإستجابة للسياسات الزراعية من منتج إلى آخر ، كما تختلف بالتبعية درجة إستجابة مجموع المنتجين الزراعيين من منطقة إلى أخرى أو من مجتمع إلى آخر وهو مايعزى إلى الكثير من الإعتبارات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التى ترتبط بالمنتج أو المجتمع الزراعى فى حد ذاته ، أو لأسباب تتصل بالسياسة الزراعية وأدواتها ، أو لأسباب طبيعية تشكل قيда على المنتج الزراعى الفرد فى إستجابته للسياسة الزراعية . وعلى الرغم مما قد يوجد بين هذه العوامل من تداخلات كثيرة ، إلا انه بالإمكان الإشارة وبإيجاز إلى أهم هذه العوامل فيمايلى:

(١/٢) الخصائص الإقتصادية ، والإجتماعية والثقافية للمجتمع الزراعى :

تشير الكثير من الكتابات الإقتصادية^(١) إلى دور الخصائص الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمع الزراعى فى تحديد درجة إستجابته للسياسة الزراعية مما يطرح بدوره بالنسبة للدراسة الحالية التساؤل عن ماهية هذه العوامل ؟ . وكيفية تأثيرها على الإستجابة للسياسة الزراعية ؟ . ودرجة تواجدها فى الزراعة المصرية ؟ . وهو مايمكن الإشارة إليه بإيجاز فى النقاط التالية :

(١) أنظر فى ذلك المراجع من رقم () إلى رقم () باللغة الإنجليزية .

تشير الكتابات الإقتصادية إلى أن المزارع الصغيرة أو ما تسمى بمزارع الكفاف تعد وبحكم صغر دخولها النقدية ضعيفة الإستجابة للسياسة الزراعية ، حيث غالبا ماتقوم هذه المزارع على إنتاج مايكفيهم من المحاصيل الزراعية المعيشية بغرض تحقيق الإكتفاء الذاتى منها ، وهو ما قد يتطلب تخصيص الجانب الأكبر من مواردهم الأرضية إن لم يكن جميعه لهذا الغرض ، ومن ثم غياب أو ندرة إنتاجها من أجل السوق ، مما يتبعه بالتالى صغر أو ضعف دخولها النقدية ، ومن ثم ضعف قدرتها على تدبير التمويل اللازم للإستثمارات الإضافية اللازمة لغرض زيادة السعة المزرعية وزيادة الإنتاجية ، أو تمويل تكلفة مستلزمات الإنتاج الجديدة . كما توصف هذه الفئة من المزارع أيضا بإحتراسها وتخوفها من المخاطر التى تتوقع أن تصاحب إختيارها لفنون الإنتاج أو المدخلات الزراعية الجديدة ، ومن ثم قد تميل هذه الفئة من المزارع إلى الحفاظ على طرق وأساليب الإنتاج التقليدية الممارسة لها ، ما لم تتوافر العوامل المحفزة لهم على الأخذ بأساليب وفنون الإنتاج الجديدة ، وتزيل مخاوف المخاطرة وعدم التأكد لديهم . وفى هذا السياق قد يمكن القول أيضا بأن لنظام الحيازة الزراعية تأثيره فى هذا الشأن . فإذا كانت مزارع الكفاف المملوكة ملكية خاصة للمنتج الزراعى تتصف بالخصائص المشار إليها ، فإن المزارع المستأجرة خاصة بنظام الإيجار النقدى ، قد تكون أكثر إستجابة لتطبيق أساليب وتكنولوجيا الإنتاج الجديدة أمام حاجتها للإنتاج من أجل السوق بغرض توفير الدخل النقدى اللازم لمقابلة أعباء إيجار المساحات المستأجرة .

هذا وفى سياق قبول فرضية التوصيف السابق بالنسبة للمزارع الصغيرة أو مزارع الكفاف فى الزراعة المصرية ، مع إفتراض أن المزارع بالفئة المساحية الأقل من ٣ فدان والتى يبلغ متوسط مساحة المزرعة منها نحو ١,١٤ فدان (نحو ٠,٥ هكتار) فى عام ١٩٩٠/٨٩ تعبر عن هذه الفئة من المزارع بحكم صغر مساحتها (جدول رقم ١) وإرتفاع الكثافة السكانية بها (جدول رقم ٨) ، لأمكن القول بأن هذا التوصيف ينطبق على مايقرب من ٧٨% من المزارع المصرية والتى تستحوذ على مايقرب من ٣٣% من إجمالى مساحة المزارع المصرية ، وهو ما قد يشير فى مضمونه إلى احتمالات وجود التأثير المعنوى لهذه الفئة من المزارع فى إتجاه ضعف الإستجابة للسياسات الزراعية . هذا وقد يزداد القبول

بوجود التأثير الكبير لهذه النوعية من مزارع الكفاف فى إتجاه ضعف الإستجابة للسياسات الزراعية إذا ماأفترض أن المزارع بالفئة المساحية الأقل من ٥ فدان تعبر عن هذه النوعية من المزارع ، حيث ينطبق التوصيف السابق لها على مايقرب من ٩٠% من المزارع المصرية والتي تستحوذ على مايقرب من ٤٩% من مساحة المزارع المصرية . وهنا أيضا وفى سياق القبول بفرضية تأثير نظام الحيازة الزراعية على درجة الإستجابة للسياسات الزراعية ، فإن إتجاهات أعداد ومساحة المزارع المستأجرة عن طريق الإيجار النقدى قد تشير فى مضمونها إلى تزايد تأثير نظام الحيازة فى إتجاه ضعف الإستجابة للسياسة الزراعية حيث إنخفاض الوزن النسبى لأعداد ومساحة هذه الفئة من المزارع فى السنوات الأخيرة عنه من قبل (جدول رقم ٢) .

هذا وعلى الرغم من ذلك فإن السياسة الإئتمانية الزراعية خلال العقدين الآخريين قد تخفف من درجة القبول بفرضية ضعف إستجابة هذه الفئة من المزارع للسياسة الزراعية بسبب ضعف قدراتها التمويلية ، وإن ظل ضعف إستجابتها للسياسة الزراعية بسبب عدم التأكد ورغبتها فى عدم المخاطرة قائما .

من الأسباب الأخرى التى تشير الكتابات الإقتصادية إلى مسئوليتها عن ضعف الإستجابة للسياسة الزراعية ، هو إنتشار الأمية وضعف المستوى الثقافى للسكان الزراعيين ، حيث يساهم ذلك فى ضعف قدرتهم على التنبؤ ، والتعرف على فرص التنمية المتاحة وتحليلها أو القبول بأساليب وفنون الإنتاج الجديدة . وهنا أيضا وبإفتراض قبول هذه الفرضية بالنسبة للزراعة المصرية لأمكن القول بكون تأثير هذا العامل فى إتجاه ضعف الإستجابة للسياسة الزراعية حيث تصل نسبة الأمية بين حائزى الأراضى الزراعية لأكثر من ٦١% (جدول ١١) وحيث يزداد تأثير هذا العامل بصفة خاصة فى حالة مزارع الكفاف والمزارع الصغيرة ، وذلك إذا ماأفترض غياب أثر المحاكاه بين المنتجين الزراعيين ، وضعف دور الأجهزة الإرشادية .

من الجوانب الإجتماعية الأخرى ذات التأثير على درجة الإستجابة للسياسات الزراعية ما يمكن أن يسمى بالصراع ما بين ماهو تقليدى ، وماهو حديث داخل الأسرة الزراعية ذاتها ممثلا فى الصراع بين الأجيال الكبيرة التى قد تتمسك بدرجة كبيرة بما هو تقليدى ، والأجيال الشابة التى تتطلع إلى التحديث والتطوير . فعادة ماتنطوى العلاقات الداخلية للأسرة الزراعية على تحديد متخذ القرار بالنسبة للشئون الإقتصادية والإجتماعية للأسرة سواء فيما يتصل بنشاطها الإنتاجى أو الإستثمارى أو الإستهلاكى ، وحيث يغلب أن يكون متخذو القرار هم كبار السن فى الأسرة الزراعية ، والذين يتصفون عادة بمحاولة الحفاظ على ماهو تقليدى تخوفا من المخاطرة بالأخذ بما هو حديث ومتطور ، وذلك فى نفس الوقت الذى قد يتواجد به من الأجيال الشابة التى سمحت ظروفها وعلاقاتها بالتعرف على ماهو حديث ومتطور مع القناعة به ، إلا أنها قد تكون خارج دائرة إتخاذ القرار ، ومن ثم ومما لاشك فيه فإن وجود مثل هذا الصراع قد يكون له تأثيره السلبي على الإستجابة للسياسة الزراعية خاصة إذا ماأرتبط ذلك بوجود الأمية فى المجتمع الزراعى .

وإذا ماجاز للدراسة الحالية القبول بهذه الفرضية بالنسبة للزراعة المصرية لأمكن القبول بإحتمالات تأثيرها فى إتجاه ضعف الإستجابة للسياسة الزراعية حيث تصل نسبة من هم فى الفئة العمرية ٦٠ سنة فأكثر نحو ١٦,٤% بين الحائزين الزراعيين ، كما تصل نسبة من هم فى الفئة العمرية ٥٠ - أقل من ٦٠ سنة نحو ٢٨% من الحائزين الزراعيين (جدول رقم ٣) بالملحق .

من الفرضيات الأخرى التى تتضمنها بعد الكتابات الإقتصادية وجود الفردية وعدم الميل فى العمل الجماعى أو التعاونى بين أفراد المجتمع الريفى ، فقد توجد الرغبة بين أفراد المجتمع فى الأخذ بما هو حديث أو متطور ، إلا أن الميل إلى الفردية وعدم الميل إلى العمل الجماعى أو التعاونى بين أفراد المجتمع كثيرا مايكون من المعوقات التى تحول دون أو تبطئ من تنفيذ الكثير من المشروعات العامة أو الأخذ ببعض أدوات التنمية التى تتطلب المشاركة الجماعية من أفراد المجتمع الريفى ، أضف إلى ذلك أيضا ماقد يتواجد فى المناطق الريفيه من نزاعات أو خلافات عرقية ، أو ما بين بعض القرى مع غيرها داخل نفس المجتمع بشأن

المشروعات العامة للتنمية فى مثل هذه المناطق ، حيث تعد مثل هذه العوامل من العوامل المشاركة فى ضعف الإستجابة للسياسة الزراعية . وهنا يطرح التساؤل حول مدى وجود مثل هذه الخصائص فى المجتمع الزراعى المصرى ، ومدى تأثيرها على الإستجابة للسياسة الزراعية ؟ وهنا يمكن القول بأن التركيبة الإجتماعية للمجتمع الزراعى المصرى ، والواقع المشاهد يؤكدان على غياب النزاعات العرقية فى هذا المجتمع ، ومن ثم غيابها من بين العوامل المؤثرة على الإستجابة للسياسات الزراعية ، وإذا ما وجدت الفردية أو الخلافات مابين القرى بشأن البعض من المشروعات العامة ، إلا أنها تعد من العوامل الهامشية ، فوجود الفردية فى المجتمع الزراعى لايعنى بالضرورة عدم الميل للأخذ بما هو حديث ومتطور من أساليب الإنتاج الزراعية ، أو إتخاذ المنتج لقراراته الإنتاجية أو الإستثمارية الرشيدة ، وإن كانت تضعف من المشاركة فى الأخذ بأدوات التنمية التى تستلزم العمل الجماعى (مثل التسويق الجماعى للمحاصيل أو المدخلات الزراعية) ، كما أن الخلافات القروية إذا ما وجدت حول بعض المشروعات العامة غالبا ماتدور حول توطين بعض المشروعات الإجتماعية العامة ، كالمشروعات الصحية أو التعليمية أو غيرها والتى تخرج عن إطار السياسة الزراعية .

كذلك تعد درجة وعى السكان الزراعيين بأهمية تحسين المستوى الغذائى ، والصحة وغيرها من العوامل التى تساعد على رفاهيتهم من العوامل المؤثرة فى درجة الإستجابة للسياسة الزراعية ، فإذا ما وجد الوعى بين السكان الزراعيين بأن مستويات التغذية غير ملائمة أو متوازنة أو أن مستوى الإسكان ليس بالمستوى الملائم ، وإذا ما ازداد الوعى بوجود بعض السلع الأخرى التى يمكن أن تزيد من رفاهيتهم ، وإذا ما توافرت مثل هذه السلع كلما إزداد الحافز بين السكان الزراعيين على زيادة الإنتاج بغرض البيع فى الأسواق وتحقيق دخل نقدى إضافى يساعد على تلبية إحتياجاتهم من هذه السلع ، وإذا كان الوعى بأهمية هذه الجوانب يختلف من فرد إلى آخر ، فإن المجتمعات الزراعية قد تتباين فى الأخرى من منطقة إلى أخرى تبعا لدرجة إتصالها وعلاقتها بالمناطق الحضرية أو الأكثر تطورا ، فالمناطق المنعزلة وغير المتصلة بالمناطق الحضرية قد تكون أقل وعيا بالجوانب المشار إليها ، كما قد تكون أقل معرفة بما هو حديث ومتطور فى مجال الإنتاج

الزراعى ومن ثم أقل إستجابة للسياسات الزراعية ، وذلك عكس المجتمعات الزراعية القريبة أو المتصلة بالمناطق الحضرية سواء من خلال علاقاتها التجارية أو من خلال إرتباطها بما هو موجود فى المناطق الأخيرة من خدمات إجتماعية كالمدراس ، والمستشفيات وغيرها ، حيث تعد المجتمعات الزراعية الأخيرة أكثر وعيا ومعرفة بالجوانب سابقة الذكر ، ومن ثم زيادة الحافز لديها على زيادة الإنتاج الزراعى ، ومن ثم أكثر إستجابة للسياسات الزراعية .

وفى سياق الفرضيات المشار إليها يثور التساؤل أيضا حول مدى إنطباق هذه الفرضية على المجتمع السكانى الزراعى المصرى ؟ ٠٠٠٠٠ وهنا فإن الواقع المشاهد اليوم فى المجتمعات الزراعية ينفى وجود مثل هذه الفرضيات ليس بحكم تزامم المجتمعات الزراعية مع المجتمعات الحضرية فقط ، بل أيضا بحكم تزايد الإتصال فيما بينها مع وجود مؤسسات الخدمات الصحية والتعليمية بها ، فضلا عن توافر السلع التى يمكن أن تساهم فى رفع مستوى رفاهية الفرد فى أسواق المجتمعات الزراعية .

(٢/٢) السياسة الزراعية وأدواتها :

تعد السياسة الزراعية بما تتضمنه من أدوات من أهم العوامل المؤثرة فى درجة الإستجابة لهذه السياسة . فباستثناء حدود ما يوجد من ميل المجتمع الزراعى نحو تحقيق الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من المحاصيل المعيشية ، تصبح درجة التناسق والتكامل بين أدوات السياسة الزراعية من أهم العوامل الحاكمة لإستجابة مجتمع السكان الزراعيين للسياسة الزراعية . فإذا كانت السياسة الزراعية فى مجملها تستهدف توفير المناخ المحفز لمجتمع المنتجين الزراعيين على زيادة الإنتاجية والإنتاج فى الإتجاهات المرغوبة ، فإنها تتضمن فى ذلك ضرورة توفير الكثير من الجوانب بشكل متكامل ومتناسق . ومن أهم الجوانب التى يفترض أن تقوم هذه السياسة على توفيرها ما يمكن ذكره بإيجاز فيما يلى :

وجود الإطار المؤسسى الملائم لتنفيذ السياسات الحكومية على مستوى المزرعة متضمنا فى ذلك الإتحادات الزراعية ، والتعاونيات ونظم الحيازة الزراعية ، والتى تشكل الإطار التنظيمى للعمل الميدانى فى الزراعة .

وجود أو تطور نظم تسويق المدخلات والمنتجات الزراعية متضمنا وجود الوسطاء ومؤسسات تسويق المدخلات ، والمنتجات الزراعية ، ومؤسسات تجهيزها وتصنيعها ، مع مجموعة الضوابط الحاكمة لتداول السلع الزراعية من مدخلات ومنتجات نهائية إلى جانب نظام المعلومات المناسب عن أسواق السلع الزراعية .

وجود السياسة الائتمانية المناسبة واللائمة لتمكين الزراع من القدرة على تمويل مشترياتهم من مدخلات الإنتاج الحديثة أو المتطورة إلى جانب تمويل إستثماراتهم إلى جانب توفير الائتمان اللازم لأجهزة ومؤسسات نقل وتسويق السلع الزراعية وتجهيزها وتصنيعها .

وجود اجهزة البحث العلمى فى الزراعة وتطويرها ودعمها بالكوادر البشرية المدربة ، والإمكانيات المادية اللازمة ، مع وجود جهاز الإرشاد الزراعى المتطور والمنظم على نحو يسمح بنقل نتائج البحث العلمى إلى المزارعين وتدريبهم وإرشادهم على تطبيقها فى الميدان .

وجود البنية الأساسية الزراعية الأخرى بشكل ملائم كشبكات الطرق ، والنقل ، والمواصلات والاتصالات ، ومصادر الطاقة ، والشبكات العمومية للرى والصرف .

تطبيق السياسة السعرية الملائمة والمحفزة للمنتج الزراعى على الإتجاه نحو تحقيق الأهداف المستهدفة بما قد تتضمنه مثل هذه السياسة من محفزات أخرى كدعم مستلزمات الإنتاج أو المنتج النهائى أو غيرها من المحفزات .

وجود الأدوات المساعدة على تحقيق الإستقرار فى الأسعار ، والدخول الزراعية .

وجود الإطار الإدارى والتنظيمى الذى يضمن كفاءة إدارة وتشغيل البنية الأساسية والمؤسسات الزراعيه على نحو متناغم فى إتجاه تحقيق الأهداف المخططه للتنمية الزراعيه ، ومتضمنا فى ذلك وجود نظم المعلومات والإحصاءات الزراعيه الملائمة .

إن أهمية التناسق والتكامل بين الجوانب المشار إليها قد تبدو واضحة إذا ماركت السياسة الزراعية فى مرحلة من المراحل على البعض منها وإغفالها للبعض الآخر . حيث قد تركز السياسة الزراعية - وعلى سبيل المثال - على توفير المدخلات الزراعية المتطورة ، وإغفالها لتوفير مصادر الائتمان مما قد يتبعه بالتالى عدم قدرة المنتج الزراعى على توفير احتياجاته منها . كما أنه إذا ما اشتملت السياسة الزراعية على توفير مصادر المدخلات الزراعية ، والائتمان الزراعى اللازم ، مع إغفالها تطوير البنية الأساسية لأسواق السلع الزراعية من مؤسسات تسويق أو تجهيز وتصنيع قد يتبعه بالتالى حدوث إختناقات فى تصريف المنتج الزراعى والتى ينشأ عنها بالتالى مناخ غير محفز على زيادة الإنتاج الزراعى . كما ان وجود أجهزة البحث العلمى فى الزراعة وماينتج عنها من نتائج قد لا تحقق الهدف منها مالم يتوافر جهاز الإرشاد الزراعى القادر على نقل هذه النتائج إلى الزراع وتدريبهم وإرشادهم على تطبيقها فى الميدان . وهنا يمكن أن يطرح بالتالى التساؤل حول مدى توافر وتكامل الجوانب المشار إليها فى الزراعة المصرية ، ومدى تأثيرها على الإستجابة للسياسة الزراعية خلال الفترة المستهدفة بالدراسة . إن الإجابة على هذا التساؤل يشير إليها الكثير من الكتابات الإقتصادية متضمنة الإشارة إلى توافر بعض هذه الجوانب ، وضعف البعض الآخر منها . حيث يعكس الواقع المشاهد اليوم وجود شبكات الرى والصرف العمومية المناسبة مع وجود شبكات الطرق ، والنقل والمواصلات ومصادر الطاقة على نحو يتسق والإحتياجات منها ، فضلا عن وجود أجهزة البحث العلمى والإرشاد الزراعى من حيث الكم ، والنوع ، وإن ظلت فى حاجة إلى الدعم المادى . أضف إلى ذلك ماتضمنته السياسة الإئتمانية الزراعية من سمات ملائمة تعكس تطور الإحتياجات منها خلال الفترة المستهدفة بالدراسة . وعلى الرغم من ذلك فمزال هناك البعض الآخر من الجوانب السابق ذكرها التى أتصفت بالضعف ومن ثم الحاجة إلى تطويرها ، ومن أهمها :

ضعف الإطار المؤسسى على المستوى الميدانى بالزراعة المصرية ، ممثلا فى التعاونيات والإتحادات الزراعية ، والتى تتصف بعدم فاعليتها .

ضعف البنية الأساسية لأسواق الكثير من السلع الزراعية ، مع ضعف الضوابط الحاكمة لتداول السلع الزراعية بها ، حيث محدودية طاقة مؤسسات تصنيع البعض منها (بنجر السكر على سبيل المثال) عن الطاقات المطلوبة منها . وذلك إلى جانب

ضعف طاقة محطات الفرز والتدريج بالنسبة للبعض الآخر منها وغياب معايير ومواصفات الجودة للكثير من السلع الزراعية ، أضف إلى ذلك ضعف نظام المعلومات حول أسواق السلع الزراعية .

إن التوجه نحو تطبيق نظام آليات السوق الحرة ، ومن ثم تطبيق سياسة سعرية تقوم على تحديد الأسعار الزراعية وفقا لآليات هذا النظام ، تفتقر إلى تطبيق الأدوات التي تساعد على تحقيق الاستقرار فى الأسعار والدخول الزراعية . فعلى الرغم من إلتزام الدولة بتطبيق سياسة الحد الأدنى للبعض من المحاصيل الزراعية الرئيسية (مثل القطن ، والأرز) بغرض تحقيق الإستقرار فى أسعارها ، والدخول الزراعية منها ، إلا أنها سرعان ماتحلت من هذا الإلتزام .

إن ضعف البنية الأساسية لأسواق الكثير من السلع الزراعية ، وضعف أو غياب الضوابط الحاكمة لتداولها بهذه الأسواق ، وضعف نظم المعلومات بها يتبعه بالتالى ضعف آليات هذه الأسواق عن التعبير عن مؤشرات السياسة الزراعية فى الإتجاه المستهدف بها أو نقلها إلى مجتمع المنتجين الزراعيين .

إن الضعف فى الجوانب المشار إليها إنما تشير فى مضمونها إلى تأثيرها فى إتجاه ضعف إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسة الزراعية ، لما ينطوى عليه جوانب هذا الضعف فى عدم نقل الإشارات المستهدفة من السياسة الزراعية إلى هذا المجتمع ، أو نقلها إشارات خاطئة عن ماهو مستهدف ، أو خلق مناخ غير محفز للمنتج الزراعى على إتخاذ القرارات التى تتسق مع ماهو مستهدف من السياسة الزراعية .

(٣/٢) عوامل طبيعية :

هناك من العوامل الطبيعية التى قد تعكس ظاهريا ضعف إستجابة المجتمع الزراعى للسياسة الزراعية ، وتتمثل هذه العوامل فى محدودية حجم الموارد الزراعية المتاحة (ومن أهمها مساحة الأراضى المنزرعة) أو نموها بمعدلات لا تسمح بتحقيق معدلات النمو المخططة والمستهدفة (والتي قد تتصف بالمغالاة) من الإنتاج الزراعى . كما قد يكون هناك من الحاصلات الزراعية التى تشغل الجانب الأكبر من المساحات الأرضية المنزرعة ، ومن ثم إذا ماوجدت السياسة الزراعية التى تستهدف زيادة الإنتاج منها ، فقد لاتقابل بزيادة

محصلة منها لتعذر تحويل الموارد الزراعية الإضافية المطلوبة من الزراعات الأخرى إلى المحاصيل المستهدفة . هذا وإن كان هناك فى المقابل من المحاصيل الزراعية الأخرى التى تشغل مساحة محدودة من الأراضى الزراعية والتى تعكس درجة مرتفعة من الإستجابة للسياسة الزراعية إذا ما وجدت السياسة المحفزة على التوسع فى الإنتاج منها حيث سهولة تحويل الموارد الزراعية الإضافية المطلوبة من الزراعات الأخرى التى تشغل الجانب الأكبر من الأراضى المنزرعة إلى إنتاج المحصول المستهدف :

٣- مؤشرات الإستجابة للسياسة الزراعية :

إذا كانت أغلب السياسات الزراعية وأدواتها تأتى بإشاراتها إلى مجتمع المنتجين الزراعيين (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر) فى صورة إشارات سعرية ، فإن هذه الإشارات بدورها تعد هى المحرك الرئيسى للمنتج الزراعى فى إتخاذ قراراته الإنتاجية والاستثمارية فى الإتجاهات التى تفرضها قراءته أو ترجمته لهذه الإشارات ، وماتعكسه بالنسبة لدالة الهدف الخاصة به ، والتى تتمثل فى أغلب الأحوال فى تعظيم دخله من نشاطه الزراعى وباستثناء ماقد يهدف إليه البعض من تحقيق الإكتفاء الذاتى لأسرته المعيشية من المحاصيل المعيشية الرئيسية . وهنا تجدر الإشارة إلى أنه إذا كان تعظيم الدخل المزرعى يمثل دالة الهدف بالنسبة للمنتج الزراعى الذى يتخذ قراره بالإنتاج من أجل السوق فإن مضمون دالة الهدف قد يختلف من منتج إلى آخر وفقا لنظام الحياة الزراعية ، ومايحوزه المنتج الزراعى من موارد زراعية إنتاجية . فالمنتج الزراعى الذى يمتلك موارد الإنتاجية من أرض ، وعمل ، ورأس مال يسعى بطبيعته إلى تعظيم دخله على مايحوزه من هذه الموارد أى وبلغة أخرى تعظيم القيمة المضافة لنشاطه الإنتاجى . أما المنتج الزراعى الذى تنحصر ملكيته لعناصر الإنتاج فى ملكية الأرض الزراعية دون غيرها من عناصر الإنتاج الأخرى فتتمثل دالة هدفه فى تعظيم دخله على أرضه الزراعية . أما المنتج الزراعى الذى تنحصر ملكيته فى رأس المال المزرعى ، وإستئجار كل من الأرض الزراعية والعمل فمن الطبيعى أن تتمثل دالة هدفه فى تعظيم أرباحه من نشاطه الزراعى ، على حين تتمثل دالة هدف المنتج الزراعى الذى تنحصر ملكيته لعناصر الإنتاج فيما يتوافر لديه من موارد بشرية زراعية فى تعظيم العائد على عنصر العمل الزراعى . وإذا كانت الزراعة المصرية تتشكل فى مجموعها من توليفة متنوعة من المنتجين الزراعيين المشار إليهم ، فإنه لمن المتوقع أن تتمثل دالة هدف الغالبية منهم فى تعظيم القيمة المضافة من نشاطهم الإنتاجى

يُعتبر أن الأغلبية تتشكل في مجموعها من المزارع القزمية والصغيرة التي يغلب عليها ملكية عناصر الإنتاج من أرض ، وعمل ، ورأس مال (جدول رقم ٢) ، وذلك عكس الحال بالنسبة للمزارع المتوسطة والكبيرة والتي تنحصر ملكيتها غالبا على ماتحوزه من أراضي زراعية ، ورأس مال مزرعى ، وإستثمارها لأغلبية إحتياجاتها من عنصر العمل البشرى ، فإن دالة هدفها تتمثل في تعظيم العائد على أصولها الرأسمالية ، من أرض ، ورأس مال مزرعى .

هذا وعلى الرغم من تباين دالة الهدف من منتج زراعى إلى آخر ، فإن أسعار كل من المنتج الزراعى ، ومدخلاته الزراعية السلعية المشترى من خارج المزرعة تعد من أهم العوامل المحددة لعائد المنتج الزراعى من نشاطه الزراعى ، وقد يشاركها فى ذلك ما يحدث من تغيرات تكنولوجية (أو بيئية) تؤثر فى الإنتاجية الزراعية . وغالبا ماتخلص قرواءات أو ترجمة المنتج الزراعى للإشارات السعرية الناتجة عن السياسات الزراعية بأدواتها المختلفة إلى تحديد أولويات الأنشطة الزراعية التى تعظم من دالة هدفه ، ومن ثم تحديد قراره الإنتاجى ، والذى قد يترجم بإعادة تخصيص موارده الإنتاجية بين الأنشطة الزراعية المختلفة على نحو قد يستبعد معه بعض الزراعات أو تخفيض المساحات المنزرعة بها لصالح زيادة المساحات المنزرعة بالبعض الآخر من الزراعات أو إضافية زراعات جديدة . وقد يكون هناك من بين هذه الأولويات بعض الأنشطة الزراعية الإنتاجية التى يتطلب التوسع فيها زيادة إستثمارات المنتج الزراعى (كما فى حالة التوسع فى الأنشطة الإنتاجية الحيوانية أو الداجنة) ، وذلك فضلا عن ماقد تسفر عنه ترجمة إشارات فنون وتكنولوجيا الإنتاج من الحاجة إلى الإستثمار فى الآلات والمعدات الزراعية المتطورة أو الحديثة إلى جانب ماقد تتضمنه أيضا من إتجاهات نحو إدخال أصناف أو سلالات إنتاجية جديدة أو تغير فى المعاملات وطرق الخدمة الزراعية .

إن قراءة المنتج الزراعى وترجمته للإشارات السعرية والتكنولوجية للسياسات الزراعية ، ومايتبعها من قرارات فى الإتجاهات المشار إليها قد تواجه ببعض القيود أو المحددات التى قد تفرضها قراءاته للإشارات التنظيمية والإدارية لنفس السياسة ، حيث يغلب على الإشارات الأخيرة فرض قيود أو محددات بالنسبة لبعض الأنشطة الإنتاجية مما قد يتبعه بالتالى إحتتمالات ضعف إستجابته لمجموعة الإشارات الأولى خاصة السعرية منها،

وإن كان الأمر يتوقف فى النهاية على مدى إستجابة المنتج الزراعى والتزامه بتطبيق مائتراضه القواعد التنظيمية والإدارية المشار إليها ، وهو ماقد يتوقف بدوره على مدى مائتضمنه مجموعة الإشارات التنظيمية والإدارية من حوافز سلبية بالقياس إلى ماقد تتضمنه الإشارات السعريّة والتكنولوجية من حوافز إيجابية للمنتج الزراعى .

إن التعرف على درجة إستجابة المنتج الزراعى للسياسة الزراعية يستلزم بالضرورة تحديد مجموعة المؤشرات المرتبطة بذلك والتي يمكن تصنيفها - وفى إطار ماسبق ذكره - وفقا لنوعية الإشارات التى تتضمنها السياسة الزراعية ، ووفقا لنوعية القرارات التى يتخذها المنتج الزراعى . ويمكن للدراسة الحالية تحديد هذه المؤشرات وتصنيفها وفقا لمايلى :

(١/٣) مؤشرات الإستجابة للإشارات التنظيمية والإدارية :

تضمنت الدراسة من قبل الإشارة إلى أهم الإشارات التنظيمية والإدارية التى أشتملت عليها السياسة الزراعية خلال الفترة المستهدفة بالدراسة ، والتى تشكل فى أغلبها فرض بعض القيود أو المحددات أمام قرارات المنتج الزراعى خاصة فيما يرتبط بالإشارات السعريّة للسياسة الزراعية ، ومن ثم يستهدف الجزء الحالى من الدراسة تحديد وقياس مؤشرات إستجابة المنتج الزراعى للإشارات التنظيمية والإدارية تمهيدا لتحديد انعكاساتها على مؤشرات الإستجابة للإشارات السعريّة . ويمكن تحديد وقياس هذه المؤشرات فيمايلى :

(١/١/٣) مؤشرات الإستجابة لعدم إستخدام الأراضى الزراعية فى الأغراض غير الزراعية :

يمكن قياس درجة إستجابة أو عدم إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للضوابط التى تستهدف منع إستخدام الأراضى الزراعية فى الأغراض غير الزراعية بأعداد الزراع المنتجين المخالفين لهذه القواعد بالقياس إلى أعداد الزراع المنتجين الممثلين لهذا المجتمع ، كما يرتبط بذلك أيضا قياس المساحات المستقطعة من الأراضى الزراعية بغرض الإستخدام الغير زراعى ووزنها النسبى فى المساحة الإجمالية للأرض الزراعية . وإذا كانت البيانات والمعلومات المتصلة بالمؤشر الأول (أعداد المخالفين) غير متوافرة بالنسبة

لدراسة الحالية ، إلا أنه قد يمكن التعبير عن ذلك بما هو متاح من تقديرات للمساحات المستقطعة من الأراضي الزراعية بغرض الاستخدامات غير الزراعية ، والتي تشير تراكماتها خلال الفترة منذ عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٩٥ إلى أنها بلغت ما يقرب من ٧٨,٨٤٥ ألف فدان ، وبما يعادل نحو ١,٣٥% من مساحة الزمام المنزرع بالوادي والدلتا في عام ١٩٨٢ ، أي بمتوسط سنوي يبلغ نحو ٦,٠٦٥ ألف فدان وبما يعادل نحو ٠,١% من مساحة الزمام المنزرع في عام ١٩٨٢. إن تقدير درجة إستجابة الزراع للضوابط المشار إليها وبدلالة المساحات المستقطعة على النحو المذكور قد تشير ظاهريا إلى محدودية أو ضآلة معدلات الإستقطاع السنوي من الأراضي الزراعية خلال هذه الفترة ، ومن ثم وجود درجة عالية من إستجابة الزراع لتنفيذ هذه الضوابط ، إلا أن الواقع الحقيقي والفعلي قد يكون عكس ذلك . فعلى الرغم من ضآلة معدل الإستقطاع السنوي من الأراضي الزراعية للأغراض غير الزراعية والمشار إليه ، إلا أن هذا المعدل في واقع الأمر قد يخفي خلفه معدلات مرتفعة لأعداد المخالفين من الزراع لهذه الضوابط ، حيث لا يمكن قبول فرضية تساوي نسبة أعداد المخالفين من الزراع مع نسبة المساحات المستقطعة من الأرض الزراعية ، حيث غالبا ما يلجأ المخالف من الزراع إلى إستقطاع جانب محدودا من أرضه الزراعية بغرض الاستخدامات الأخرى ، مع الإبقاء على الجانب الأكبر منها للإستغلال الزراعي وهو ما يتوقع معه إرتفاع نسبة أعداد المخالفين وبمعدلات كبيرة عن المعدلات المشار إليها بالنسبة للمساحات المستقطعة . أضف إلى ذلك أيضا إن فرص وبدائل إستخدام الأراضي الزراعية في الأغراض غير الزراعية لا تتوافر وبطبيعة الحال بالنسبة للأغلبية من مجتمع المنتجين الزراعيين ومن ثم عدم وجود الدوافع لديهم لإستخدامها في الأغراض غير الزراعية دون أن يكون ذلك هو الإستجابة للضوابط التي تتضمنها السياسة الزراعية بشأن عدم إستخدام هذه الأراضي في الأغراض غير الزراعية .

فغالبا ما تنحصر الدوافع أو الأسباب في تحويل الأراضي الزراعية إلى الإستخدامات غير الزراعية في إستخدامها بغرض التوسعات العمرانية من إسكان ومشروعات عمرانية أخرى ، أو تبويرها بغرض إستخدامها مرحليا في أغراض أخرى ثم في مشروعات التوسع العمراني بإعتبارها من مشروعات الفرص البديلة الأفضل ، أو تجريفها بغرض صناعة مواد البناء . وغالبا ما تنحصر هذه الدوافع والأسباب في المناطق المجاورة للمدن ، والقرى ، ومن ثم إنحصار المساحات المستقطعة من الأراضي الزراعية بغرض الإستخدامات غير الزراعية في هذه المناطق . وإذا كان قياس درجة إستجابة أو عدم

إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للضوابط الموضوعية فى هذا الشأن يستند إلى تحديد الأعداد المخالفه من الزراع للإلتزام بتنفيذ هذه الضوابط بالقياس إلى الأعداد التى تتوافر لديها الدوافع والفرص البديلة لإستخدام الأراضى الزراعية فى الأغراض الأخرى غير الزراعية ، فإنه لمن المتوقع أن تصل نسبة المخالفين منهم فى المناطق المجاورة للمدن والقرى أو فى مناطق صناعة مواد البناء إلى مستويات مرتفعة عن التقديرات التى تعبر عنها نسبة المساحات المستقطعة من الأراضى الزراعية لهذه الأغراض .

هذا وفى إطار ماسبق ذكره تعد محافظات الوجه البحرى أقل إستجابة للإلتزام بالضوابط المانعه لإستخدام الأراضى الزراعية فى الأغراض غير الزراعية ، ثم يليها فى ذلك محافظات مصر الوسطى ، ثم محافظات مصر العليا حيث بلغت تراكمات المساحات المستقطعة من الأراضى الزراعية للأغراض غير الزراعية فى كل من هذه المناطق الثلاث خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٥ مانسبته ١,٦٨% ، ١,٠١% ، ٠,٦٣% من مساحة الزمام المنزرع فى كل منها وعلى الترتيب خلال عام ١٩٨٢ ، وهو مايشير ضمناً وبمعنى آخر أن محافظات مصر العليا تعد أكثر إستجابة للإلتزام بهذه الضوابط ثم يليها فى ذلك محافظات مصر الوسطى ثم محافظات الوجه البحرى ، وإن كان هناك تباين ملحوظ فيما بين محافظات كل من هذه المناطق الثلاث وعلى النحو المشار إليه فى جدول رقم (٢٢). أما عن الأسباب المسئولة عن وجود عدم الإلتزام بالضوابط المشار إليها بين مجتمع المنتجين الزراعيين فى المناطق المجاورة للمدن والقرى وصناعة مواد البناء ، ودرجة مساهمة كل منها فى ضعف الإلتزام بهذه الضوابط ، فيشير نفس الجدول السابق ذكره إلى أن تبوير الأراضى بغرض إستخدامها مرحلياً فى أغراض غير زراعية يعد هو السبب الأول فى محافظات الوجه البحرى ثم يليه فى ذلك تحويل الأراضى الزراعية إلى مشروعات الإسكان والتوسع العمرانى ثم تجريفها بغرض صناعة مواد البناء ، حيث بلغت تراكمات المساحات المستقطعة خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٥ لأغراض التبوير ، والتوسع العمرانى، والتجريف مانسبته ٥١,١٣% ، ٤٠,٦٧% ، ٨,١٩% من إجمالى مساحة الزمام المنزرع فى عام ١٩٨٢ على الترتيب بمحافظات مناطق الوجه البحرى ، وإن تباينت هذه المحافظات فيما بينها فى هذا الشأن وعلى النحو المبين بنفس الجدول سابق الذكر ، حيث يعد إستقطاع الأراضى الزراعية بغرض التبوير هو السبب الأول فى كل من محافظات السويس ، والأسكندرية ، ودمياط ، والغربية ، والدقهلية ، والبحيرة على الترتيب ، على

جدول رقم (٢٢) الاستقطاعات من الأراضي الزراعية للأغراض غير الزراعية
خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٥ ، ونسبتها الى اجمالي الزمام المنزرع في عام ١٩٨٢

المناطق والمحافظات	إجمالي الزمام المنزرع عام ١٩٨٢	إجمالي الاستقطاعات خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٥						نسبة الاستقطاعات الى الزمام المنزرع (%)	
		لفرض التحويل		لفرض التوسع العمراني		لفرض التجريف			
		فدان	%	فدان	%	فدان	%		
١- القاهرة	٥٨٩٩	٨٦٦	٢٦,٠٥	٢٤٤٢	٧٣,٤٧	١٦	٠,٤٨	٣٣٢٤	٥٦,٣٥
٢- الاسكندرية	٩١٦٣٨	١٤٠٩	٧٠,٠٣	٦٠٣	٢٩,٩٧			٢٠١٢	٢,٢
٣- دمياط	٨٩٧٧٦	١٣٠٠	٢٧,٥	٥٩٠	٣٠,٦٣	٣٦	١,٨٧	١٩٢٦	٢,١٥
٤- البحيرة	٧٠٠٩٥٠	١٨٩٤	٤٤,١	١١٣٦	٢٦,٤٥	١٢٦٥	٢٩,٤٥	٤٢٩٥	٠,٦١
٥- كفر الشيخ	٤٦٣٩٣٧	١٤٥٧	٤٢,٥	١٦٨٧	٤٩,٢١	٢٨٤	٨,٢٨	٣٤٢٨	٠,٧٤
٦- الشرقية	٦٤١١٢١	٢٠١٧	٤٠,٨٩	٢٥٣٢	٥١,٣٣	٣٨٤	٧,٧٨	٤٩٣٣	٠,٧٧
٧- الدقهلية	٥٧٤٤٥٣	٦٧٣٧	٦٤,٨٧	٣١٥٥	٣٠,٣٨	٤٩٤	٤,٧٦	١٠٣٨٦	١,٨١
٨- الاسماعيلية	٧٦٠٥٤			٨	١٠٠			٨	٠,٠١
٩- السويس	٧١٥٥	٤٦٦	٩٢,٦	٣٧	٧,٤			٥٠٣	٧,٠٣
١٠- الغربية	٤١٣٥١٦	٥٣٣١	٦٥,٣٥	١٨٧٠	٢٢,٩٣	٩٥٦	١١,٧٢	٨١٥٧	١,٩٧
١١- المنوفية	٣٢٤١٥٠	٣٨٤٥	٣٨,٦٩	٤٩٦٦	٤٩,٩٦	١١٢٨	١١,٣٥	٩٩٣٩	٣,٠٧
١٢- القليوبية	١٨٥٠٦٦	٥٤٢٣	٤٨,٣٥	٥٤٣٠	٤٨,٤٢	٣٦٢	٣,٢٣	١١٢١٥	٦,٠٦
وجه بحرى	٣٥٧٣٧١٥	٣٠٧٤٥	٥١,١٣	٢٤٤٥٦	٤٠,٦٧	٤٩٢٥	٨,١٩	٦٠١٢٦	١,٦٨
١٣- الجيزة	١٧١١٧١	١٧٢٣	٤٦,٧٤	١٨٢١	٤٩,٤	١٤٢	٣,٨٥	٣٦٨٦	٢,١٥
١٤- الفيوم	٣٠٣٠٣١	٨٣٧	٣٣,٣٣	١٢٣٦	٤٩,٢٢	٤٣٨	١٧,٤٤	٢٥١١	٠,٨٣
١٥- بنى سويف	٢٤٨٥١١	٩٢٨	٣٢,٩٧	١٥١٤	٥٣,٧٨	٣٧٣	١٣,٢٥	٢٨١٥	١,١٣
١٦- المنيا	٤٦٤٤٨٢	٢٢٩	٧,٧٨	٢٢٩٤	٧٧,٩٧	٤١٩	١٤,٢٤	٢٩٤٢	٠,٦٣
مصر الوسطى	١١٨٧١٩٥	٣٧١٧	٣١,٠٩	٦٨٦٥	٥٧,٤٣	١٣٧٢	١١,٤٨	١١٩٥٤	١,٠١
١٧- اسيوط	٣٥٧٩٤٨	٢٤٠	٢١,٤١	٦٧٧	٦٠,٣٩	٢٠٤	١٨,٢	١١٢١	٠,٣١
١٨- سوهاج	٢٩٢٢٩٨	٣٠٤	١٢,٧٩	١٥١٥	٦٣,٧٤	٥٥٨	٢٣,٤٧	٢٣٧٧	٠,٨١
١٩- قنا	٣٢١٢٨٧	١٠٠٧	٣٧,٥٣	١٢٧٨	٤٧,٦٣	٣٩٨	١٤,٨٣	٢٦٨٣	٠,٨٤
٢٠- اسوان	١٠٢٤٤٤	١٦١	٢٧,٥٧	٣١٥	٥٣,٩٤	١٠٨	١٨,٤٩	٥٨٤	٠,٥٧
مصر العليا	١٠٧٣٩٧٧	١٧١٢	٢٥,٣١	٣٧٨٥	٥٥,٩٥	١٢٦٨	١٨,٧٤	٦٧٦٥	٠,٦٣
إجمالي الدلتا والوادي	٥٨٣٤٨٨٧	٣٦١٧٤	٤٥,٨٨	٣٥١٠٦	٤٤,٥٣	٧٥٦٥	٩,٥٩	٧٨٨٤٥	٢,٣٥

المصدر : جمعت وحسبت من :

محمود منصور عبد الفتاح ، (بكتور) ، وآخرون ، الزراعة والغذاء في مصر ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

حين يأتى هذا السبب فى المرتبة الثانية بعد التوسع العمرانى الذى يأتى فى المرتبة الأولى بين محافظات الدلتا الأخرى بإستثناء محافظة البحيرة التى يأتى التجريف بها فى المرتبة الثانية بعد غرض التبوير .

أما بالنسبة لمحافظات كل من مصر الوسطى ، ومصر العليا فيعد التوسع العمرانى هو السبب الأول فى هذه المحافظات دون إستثناء لإستقطاع الأراضى الزراعية لإستخدامها فى غير الأغراض الزراعية ثم يليه فى ذلك إستقطاعها بغرض التبوير من أجل الإستخدامات غير الزراعية ثم يأتى التجريف فى المرتبة الأخيرة داخل هذه المحافظات بإستثناء محافظة سوهاج التى يحتل فيها السبب الأخير المرتبة الثانية بعد الزحف العمرانى، وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر. حيث بلغت تراكومات المساحات المستقطعة لأغراض التبوير ، والتوسع العمرانى ، والتجريف وعلى الترتيب خلال نفس الفترة المشار إليها مانسبته ٣١,٠٩% ، ٥٧,٤٣% ، ١١,٤٨% من جملة مساحة الزمام المنزرع بمحافظات مصر الوسطى خلال عام ١٩٨٢ ، كما بلغت تراكومات المساحات المستقطعة لنفس الأسباب وعلى الترتيب فى محافظات مصر العليا مانسبته ٢٥,٣١% ، ٥٥,٩٥% ، ١٨,٧٤% من جملة الزمام المنزرع بها فى عام ١٩٨٢ .

إن إرتفاع نسبة المساحات المستقطعة من الأراضى الزراعية لغرض التبوير فى محافظات الوجه البحرى عنه فى محافظات كل من مصر الوسطى ، ومصر العليا قد يعزى وبدرجة أساسية إلى ماشهدته محافظات الوجه البحرى من مشروعات تنموية متنوعة وبكثافة أكثر عن ماشهدته محافظات الوجه القبلى ، وهو ما ساعد على توفير الفرص البديلة الأفضل غير الزراعية أمام المنتجين الزراعيين ، ومن ثم وجود الدوافع لإستقطاع الأراضى الزراعية بغرض التبوير والإستخدام فى الفرص البديلة غير الزراعية ، أما محافظات الوجه القبلى فتنخفض بها الفرص البديلة الأفضل غير الزراعية أمام المنتجين الزراعيين ومن ثم ضعف الدوافع لإستقطاع الأراضى الزراعية لغرض إستخدامها فى مثل هذه الفرص ، ومن ثم يعد ذلك هو السبب الأول فى إستجابتها الظاهرية الأعلى (بالقياس إلى محافظات الوجه البحرى) بالالتزام بالضوابط الخاصة بمنع إستخدام الأراضى الزراعية فى الأغراض غير الزراعية . هذا وإذا كان إستقطاع الأراضى الزراعية بغرض التوسع العمرانى يأتى فى المرتبة الأولى فى مناطق الوجه القبلى ، على حين يأتى فى المرتبة

الثانية فى مناطق الوجه البحرى ، فإن ذلك مايمكن تبريره بإرتفاع الكثافة السكانية بالنسبة للأراضى الزراعية فى مناطق الوجه القبلى عنه فى مناطق الوجه البحرى خاصة فى المناطق الريفية منها مما يجعل من إستقطاع الأراضى الزراعية بغرض التوسع العمرانى ضرورة إجتماعية تفرضها الحاجة إلى توفير الإسكان اللازم للأعداد المتزايدة من السكان .

هذا وإذا كان العرض السابق يشير ضمنيا إلى وجود درجة عالية من عدم الإلتزام (أو ضعف الإستجابة) بضوابط منع إستخدام الأرض الزراعية فى الأغراض غير الزراعية ، فإن من الأسباب الدافعة لذلك ما يؤكد على أن المنتج الزراعى يستجيب وبدرجة عالية للحوافز الإقتصادية والضرورات الإجتماعية التى تفرضها الزيادة السكانية . إذ انه وعلى الرغم من صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بغرض حماية الأراضى الزراعية ، بما يتضمنه هذا القانون من عقوبات مالية ضمنية وعقوبات ذات صيغة جنائية ، إلا أن ماسجلته الفترة السابقة المشار إليها من إستقطاع للأراضى الزراعية بغرض الإستخدامات غير الزراعية تؤكد على أن المنتج الزراعى مازال يبحث عن الفرص البديلة الأفضل ، وتحقيق حاجاته الإجتماعية على حساب الإلتزام بما يتضمنه التشريع القانونى من جزاءات. كما يشير ذلك بدوره إلى أن وجود التشريعات القانونية أو الضوابط التنظيمية والإدارية خاصة فى هذا المجال لاتعد الضمان الوحيد لتحقيق الهدف منها فى هذا المجال ، وإنما يرتبط بذلك ضرورة وجود المشروعات الهادفة لإعادة تخطيط القرية المصرية على نحو يمكنها من إستيعاب الزيادة السكانية دون زحف على الأراضى الزراعية إلى جانب وجود المشروعات التنموية الهادفة إلى إستقطاب جانب من سكان الوادى والدلتا إلى المناطق الجديدة غير المستغلة ، وهو مايشير فى النهاية إلى صحة التوجهات الأخيرة لبرامج ومشروعات التنمية الهادفة إلى الخروج بجانب من السكان إلى خارج الوادى والدلتا ، وإن كان تحقيق الهدف من منع إستخدام الأراضى الزراعية فى الأغراض غير الزراعية يستلزم أن يكون للسكان الزراعيين وزنا أكبر فى هذه البرامج المشروعات.

(٢/١/٣) مؤشرات الإستجابة لإستخدام نظم الري المتطورة فى الزراعة :

يعد نظام الري بالغمر هو النظام التقليدى المتبع فى الزراعة المصرية منذ قديم الزمن ، حيث إنحصر نشاط الإنتاج الزراعى آنذاك فى محيط الأراضى الطينية والطينية بالدلتا ، وبالوادى، وحيث يعد هذا النظام من نظم الري هو الأنسب للإستخدام فى مثل هذه

الأراضى باعتباره من العوامل المساعدة والضرورية لتجنب ظهور الإملاح بهذه النوعية من التربة الزراعية من ناحية ، فضلا عن قدرة هذه النوعية من التربة الزراعية على الاحتفاظ بالرطوبة الأرضية لفترة طويلة يغيب معها الحاجة إلى تكرار الري على فترات قصيرة . ومع وجود البرامج والمشروعات الهادفة إلى إضافة مساحات إضافية إلى الرقعة الزراعية عن طريق إستصلاح وإستزراع الأراضى الجديدة ، ومع إستنفاد هذه البرامج والمشروعات لغالبية المناطق ذات المساحات القابلة للإستصلاح والإستزراع فى محيط الدلتا ، والوادي كانت الحاجة إلى ضرورة الخروج بالزراعة إلى محيط الأراضى الجديدة بالصحارى المصرية وفى مناطق الإمتداد الطبيعية للزراعة بالدلتا ، والوادي ، والتي يغلب بها وجود الأراضى الرملية والجيرية ، والأراضى ذات التربة الطينية الرملية ، أو الرملية الطينية ، وغيرها ، وحيث يتصف أغلبها بضعف الاحتفاظ بالرطوبة الأرضية لفترات طويلة ، ومن ثم الحاجة إلى تكرار الري على فترات قصيرة ، ومن ثم إرتفاع إستهلاك الزراعة بها من مياه الري إذا ما أتبع نظام الري بالغمر . وفى ظل محدودية الموارد المائية ، وزيادة الإستهلاك منها فى الأغراض غير الزراعية وعلى نحو يعكس تناقص المتاح منها لأغراض الزراعة فى المستقبل القريب ، إتجهت السياسة الزراعية إلى وضع الضوابط اللازمة لإستخدام نظم ري غير تقليدية بالأراضى الجديدة المستهدفة إستصلاحها وإستزراعها بما يسمح بتخفيض المقننات المائية للزراعات بها بالقياس إلى مثيلتها فى حالة الري بنظام الغمر ، خاصة فى الأراضى الرملية أو الجيرية أو الرملية الطينية التى يمكن أن لاتتعرض لمشكلة ظهور الأملاح بها مع تطبيق نظم الري غير التقليدية . وتعد نظم الري بالرش ، والري بالتنقيط هى النظم الممثلة لنظام الري غير التقليدى الموصى به فى مثل هذه المناطق ، وحيث بدأت مصر خطواتها الجادة فى تطبيق هذه النظم مع بداية عقد الثمانينات .

وبالنسبة لمؤشرات درجة إستجابة الزراع لتطبيق أو إستخدام نظم الري غير التقليدية ، وفى إطار ماسبق ذكره ، فإنه بالإمكان تحديدها بإعداد ، ومساحة المزارع المخطط إستخدام هذه النظم بها بالقياس إلى أعداد ومساحة المزارع التى تستخدم هذه النظم فى الواقع الفعلى فى إطار الخطط متوسطة وطويلة الأجل . وإذا كان التخطيط والإستخدام الفعلى لنظم الري غير التقليدية يرتبط بشكل أساسى بنوعية التربة الزراعية الرملية والتربة الزراعية الخفيفة بشكل عام ، والتي يتناسب تطبيق هذه النظم بها دون

ظهور مشكلة تلحح التربة الزراعية ، فإن نظم الإحصاءات والمعلومات الزراعية المتاحة للدراسة الحالية تعجز عن توفير البيانات والمعلومات اللازمة لقياس المؤشرات المشار إليها . ولهذا فقد أستندت الدراسة على الإتجاه العام للأوزان النسبية لأعداد ومساحة المزارع المستخدمة لنظم الري غير التقليدية فى إجمالى أعداد ومساحة المزارع بالقطاع الزراعى، وذلك كمؤشر تقريبي لقياس مدى إلتزام الزراعة بالضوابط التى تضمنتها السياسة الزراعية فى هذا الشأن . وفى هذا الإطار تشير نتائج التعداد الزراعى لعلمى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩ إلى أن أعداد المزارع المستخدمة لنظم الري غير التقليدية قد بلغت مانسبته ٠,٦٤% من إجمالى عدد المزارع المصرية فى عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل نسبة بلغت نحو ٠,١٣% منها فى عام ١٩٨٢/٨١ ، كما بلغت المساحات المستخدم بها هذه النظم مانسبته ٥,٩٦% من إجمالى المساحات المنزرعة فى عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل نسبة بلغت نحو ١,٥٩% منها فى عام ١٩٨٢/٨١ ، وهو مايشير إلى أن نسبة تمثيل المزارع المستخدمة لنظم الري غير التقليدية فى إجمالى عدد المزارع المصرية فى عام ١٩٩٠/٨٩ قد وصلت إلى خمسة أمثالها فى عام ١٩٨٢/٨١ ، كما وصلت المساحات المستخدم بها هذه النظم أربع أمثالها تقريبا فى نفس العام ، وهو مايشير بدوره إلى الإستجابة الإيجابية المرتفعة لهذه الضوابط من قبل الزراعة .

هذا وقد تبدو الإستجابة الإيجابية المرتفعة لهذه الضوابط من قبل الزراعة أكثر وضوحا فى كل من محافظات الأسكندرية ، والبحيرة ، والشرقية ، والإسماعيلية ، والجيزة والتى تشكل الأراضى الرملية ، والأراضى ذات التربة الزراعية الخفيفة (والتي ترتبط بدرجة أكبر بإستخدام نظم الري غير التقليدية بها) نسبة كبيرة من الأراضى الجديدة المستصلحة بها خلال الفترة مابين العامين السابق ذكرهما ، حيث يعكس الإتجاه العام للوزن النسبى لأعداد المزارع ، والمساحات التى يستخدم بها نظم الري غير التقليدية فى إجمالى عدد المزارع والمساحات المنزرعة فى كل من هذه المحافظات ، تزايد الوزن النسبى لأعداد المزارع المستخدمة لهذه النظم ليصل إلى نحو ٠,٩% ، ٤,٥٤% ، ٠,٢٢% ، ٢,٤٧% ، ١,٤% فى كل من المحافظات الخمس المشار إليها على الترتيب فى عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل نسبة بلغت نحو ١,٠٢% ، ٠,١٣% فى كل من محافظتى البحيرة ، والإسماعيلية على الترتيب فى عام ١٩٨٢/٨١ ، والذى بلغت فيه هذه المزارع فى المحافظات الثلاث الأخرى نسبة لاتذكر ، وذلك على نحو مايشير إليه الجدول رقم (٢٣) .

جدول رقم (٢٣) الوزن النسبي لاعداد المزارع والمساحات المستخدمة لنظم الري غير التقليدية
في اجمالي عدد المزارع والمساحات المروية المنزرعة في عامي ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩

المناطق والمحافظات	الوزن النسبي لاعداد المزارع والمساحات المستخدمة لنظم الري غير التقليدية (١٩٨٢/٨١)		الوزن النسبي للنظم في المساحات المنزرعة المستخدمة لنظم الري غير التقليدية		الانحراف في المساحة المنزرعة بالنظم الري غير التقليدية %
	عدد المزارع	المساحة	اجمالي المنزرع في المساحة	المنزرعة بالنظم الري (هكتار)	
١- القاهرة			٢٠,٩	٢١٨	٣,٩
٢- الاسكندرية	٠,٢٥		٦٠,١	٢٧٣٩٣	٥٠,٦
٣- البحيرة	١,٠٢	٥,٨٨	٢١,٤	٢١٢٦٠٦	٥٦,٧٦
٤- الشرقية	٣,٧٢		٧,١٦	٣٢٠٤٣	٢٢,٠٦
٥- الاسماعيلية	٠,١٣	١٥,٧٢	٢٣,٨٢	١٨٧٣٥	٣٦,٧٤
٦- المحافظات الأخرى				٣١٩	٠,٣٥
الوجه البحري	٠,١٦	١,٣	٨,٤٣	٢٩١٣٤٤	٤٠,٣٩
١- الجيزة		٠,٢٨	١١,٤٥	٢٧١٤٢	٤٦,٤٥
٢- الفيوم			٠,٠٩	٣٠٨	٠,٥٧
٣- سوهاج			٠,٠٥	١٦٤	٠,٧٩
٤- قنا	٠,٠٨		٠,٠٨	٣٦	٠,٠٨
٥- اسيوط	١,٥١		١,١٩	٦٧	٠,٠٦
الوجه القبلي	٠,٠٥	٠,٣١	١,٢١	٢٣٠٩٢	٤,٠١
١- البحر الأحمر		٨٤,٧	٩٨,١٢	٤١٧	
٢- الوادي الجديد		٠,٥٨		٢٠٠	
٣- مطروح	٠,٤٤	٠,٥٦	٣,٢٧	١٢٦٣	٤,٠٤
٤- شمال سيناء	٤٤,١٢	٤٠,٣٦	٨٨,٢٩	٨٣٥١	١٢٢,٩٤
٥- جنوب سيناء	٠,٤٨	١١,٧	١٩,٤٧	٤١٠	٦٦,١٣
محافظات الصحاري *	٤,٠٢	٤,٩١	١٢,٨٤	١٠٢٤١	٢٢,٢١
الجمهورية *	٠,١٣	١,٥٩	٥,٩١	٣٢٤٦١٨	٣١,٧٧

* لا تشمل المساحة المنزرعة بالأمطار

المصدر : جيعت وحسبت من : وزارة الزراعة ، التعدادات الزراعية للسنوات ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩

أما المساحات التي تستخدم بها نظم الري غير التقليدية في المحافظات الخمس المشار إليها فقد ازدادت نسبتها في إجمالي المساحة المنزرعة في كل من هذه المحافظات لتصل إلى نحو ٢٠,١% ، ٢١,٤% ، ٧,١٦% ، ٢٣,٨٢% ، ١١,٩٥% في كل من المحافظات الخمس على الترتيب في عام ١٩٩٠/٨٩ ، مقابل نسبة بلغت نحو ٥,٨٨% ، ٣,٧٢% ، ١٥,٧٢% ، ٠,٢٨% في كل منها على الترتيب خلال عام ١٩٨٢/٨١ .

هذا وإذا كان من الملاحظ وجود تباين فيما بين المحافظات الخمس المشار إليها من حيث نسبة تمثيل المزارع والمساحات المستخدمة لنظم الري غير التقليدية في إجمالي أعداد المزارع والمساحات المنزرعة عن طريق الري في كل منها ، فإن هذا التباين يمكن تفسيره بتباين هذه المحافظات من حيث مساحة الأراضي الجديدة التي أمتلحت في كل منها خلال الفترة مابين العامين المشار إليهما إلى جانب التباين فيما بينها من حيث نسبة تمثيل الأراضي الرملية ، والأراضي ذات التربة الزراعية الخفيفة في المساحات المستصلحة في كل منها ، حيث ترتفع نسبة تمثيل الأراضي الأخيرة في الأراضي المستصلحة في محافظات الإسماعيلية ، والبحيرة والأسكندرية ثم الجيزة عنه في محافظة الشرقية التي تنحصر النسبة الأكبر من الأراضي المستصلحة بها في مناطق سهل الحسينية التي تتصف بوجود الأراضي ذات التربة الطينية المالحة ، والتي تستلزم إستخدام نظم الري بالغمر .

هذا وتبدو الإستجابة الإيجابية المرتفعة لإستخدام نظم الري غير التقليدية من قبل الزراع أكثر وضوحا عنه في المحافظات السابقة في محافظات الصحارى خاصة محافظات شمال سيناء ، والبحر الأحمر ، وجنوب سيناء ، حيث بلغت نسبة تمثيل المزارع المستخدمة لهذه النظم في محافظة شمال سيناء نحو ٨٧,٠٨% من إجمالي عدد المزارع بها في عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل نسبة بلغت نحو ٤٤,١٢% من أعداد المزارع بها في عام ١٩٨٢/٨١ ، كما بلغت نسبة تمثيل المساحات المستخدمة بها هذه النظم في إجمالي المساحات المرويه بها نحو ٨٨,٣٠% في عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل نسبة بلغت نحو ٤٠,٣٦% في عام ١٩٨٢/٨١ . أما محافظة البحر الأحمر التي غاب إستخدام نظم الري غير التقليدية بها حتى عام ١٩٨٢/٨١ ، فإن نتائج التعداد الزراعى لعام ١٩٩٠/٨٩ تشير إلى أن مايقرب من ٨٤,٧% من أعداد المزارع بها تستخدم هذه النظم وفي مساحة تمثل نحو ٩٨,١٢% من إجمالي المساحة الزراعية المرويه في المحافظة خلال هذا العام . وفي

محافظة جنوب سيناء إرتفعت نسبة تمثيل المزارع المستخدمة لهذه النظم بين المزارع بها إلى نحو ٢,٢٩% منها فى عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل نسبة بلغت نحو ٠,٤٨% فى عام ١٩٨٢/٨١ ، كما إزدادت نسبة تمثيل المساحات المنزرعة بإستخدام هذه النظم إلى مايقرب من ١٩,٤٧% من المساحات المروية بها فى عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل نسبة بلغت نحو ١١,٧٠% فى عام ١٩٨٢/٨١ ، وذلك على نحو مايشير إليه نفس الجدول سابق الذكر . هذا ومن الطبيعى ان يفسر كبر إستجابة المزارعين فى هذه المحافظات (خاصة محافظتى شمال سيناء ، والبحر الأحمر) لإستخدام نظم الرى غير التقليدية فى الزراعة بها بسبب طبيعة الأراضى الزراعية بها والتي تتشكل فى أغلبها إن لم تكن جميعها من الأراضى الرملية ، والأراضى ذات التربة الزراعية الخفيفة إلى جانب ندرة المياه فى هذه المحافظات ، وإعتماد رى الزراعات بها على المياه الجوفية المحدودة (وذلك بغض النظر عن المساحات التى تزرع بها على الأمطار) .

إن تزايد الوزن النسبى لأعداد المزارع والمساحات المنزرعة بإستخدام نظم الرى غير التقليدية فى إجمالى عدد المزارع والمساحات الزراعية المروية ، وعلى النحو السابق ذكره ، وإن كان يعكس الإستجابة الإيجابية المرتفعة للزراع خلال الفترة القصيرة نسبيا والمشار إليها ، وفى إطار المحددات سابقة الذكر (بشأن التربة الزراعية وعلاقتها بنظم الرى الملائمة) ، إلا أن هذه الإستجابة قد يمكن التعبير عنها بدرجة أوضح من خلال قياس التغيرات فى المساحات المنزرعة بنظم الرى غير التقليدية خلال الفترة مابين عامى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩ ، مع مقارنتها بالتغيرات فى إجمالى المساحة المنزرعة بنظم الرى المختلفة فى نفس الفترة ، والتي تعبر عن الإضافات الجديدة إلى الأراضى الزراعية خلال هذه الفترة ، خاصة وأن السياسة الزراعية قد تضمنت القواعد المنظمه لإستخدام نظم الرى فى أراضى الإستصلاح الجديدة مع بداية عقد الثمانينات ، ومن ثم يعد التغير فى المساحات المستخدمة لنظم الرى غير التقليدية بالقياس إلى المساحات الإضافية إلى الأراضى المنزرعة خلال الفترة المشار إليها قد يعبر بدرجة اكثر دقة ووضوحا عن إستجابة الزراع لإستخدام هذه النظم . وفى هذا الإطار تشير تقديرات الزيادة فى المساحات المنزرعة بنظم الرى المختلفة خلال الفترة مابين عامى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩ إلى أنها بلغت نحو ١٠٢٣,٦ ألف فدان فى نفس الوقت الذى إزدادت فيه المساحات المنزرعة بإستخدام نظم الرى غير التقليدية بحوالى ٣٢٤,٦ ألف فدان على

مستوى الجمهورية ، وهو ما يشير إلى أن الزيادة فى المساحات التى تزرع بهذه النظم خلال الفترة المشار إليها تمثل نحو ٣١,٧٢% من المساحات المضافة إلى الأراضى الزراعية المروية خلال نفس الفترة ، وهى نسبة تعد مرتفعة نسبيا وتعكس الإستجابة الإيجابية المرتفعة للزراع فى هذا الشأن خاصة إذا ما نظر إلى توليفة الأراضى الزراعية المستصلحة خلال هذه الفترة والتى تشتمل فيما بينها على أراضى ذات تربة طينية مالحة أو تربة ثقيلة لا تتناسب مع إستخدام هذه النظم فى زراعتها . وقد يبرهن على ذلك إرتفاع نسبة تمثيل المساحات المنزرعة بإستخدام نظم الرى غير التقليدية والمضافة خلال الفترة المشار إليها فى إجمالى المساحات الإضافية المنزرعة بنظم الرى المختلفة فى المحافظات سابقة الذكر والتى تتميز بإرتفاع نسبة تمثيل الأراضى الرملية ، والأراضى ذات التربة الزراعية الخفيفة فى الأراضى المستصلحة بها خلال نفس الفترة ، حيث بلغت نسبة الزيادات فى المساحات المنزرعة بنظم الرى غير التقليدية إلى إجمالى المساحة المضافة إلى الأراضى الزراعية والمروية بنظم الرى المختلفة خلال هذه الفترة مايقرب من ١٢٢,٩٤% ، ٦٦,١٣% فى كل من محافظتى شمال سيناء ، وجنوب سيناء على الترتيب كما بلغت هذه النسبة أيضا مايقرب من ٥٦,٧٦% ، ٥٠,٦% ، ٤٢,٤٥% ، ٣٦,٧٤% ، ٢٢,٠٦% فى كل من محافظات البحيرة ، والأسكندرية ، والجيزة ، والإسماعيلية ، والشرقية على الترتيب ، وحيث يلاحظ هنا تحول نسبة كبيرة من الأراضى التى كانت تروى بنظام الغمر فى محافظة شمال سيناء إلى نظام الرى غير التقليدى . وإذا كان من الملاحظ أيضا وجود تباين بين المحافظات سابقة الذكر فى النسبة المشار إليها فهو مايعزى بطبيعة الأحوال إلى نفس الأسباب المشار إليها من قبل .

وأخيرا إذا كانت الدراسة الحالية تستخلص من المؤشرات السابقة وجود الإستجابة الإيجابية المرتفعة لتطبيق أو إستخدام نظم الرى غير التقليدية من قبل مجتمع المنتجين الزراعيين فى المناطق الجديدة للإستصلاح ، والإستزراع بحكم وجود الأراضى ذات التربة الزراعية الخفيفة التى تستلزم إستخدام هذه النظم فى زراعتها بغرض الوصول بالمقننات المائية للمحاصيل المنزرعة بها إلى مستويات أدنى من مثيلتها فى الأراضى الزراعية القديمة بحكم الندرة النسبية فى المياه المتاحة للزراعة ، فإنه بإمكان الدراسة أيضا تفسير الإستجابة المرتفعة للزراع فى هذا الشأن بتناسب إقتصاديات هذه النظم مع طبيعة التربة الزراعية السائدة فى مناطق الإستصلاح الجديدة من ناحية ، ومع توليفة المحاصيل

الزراعية التى يوصى بزراعتها فى هذه المناطق من ناحية أخرى وذلك بالقياس إلى إقتصاديات النظام البديل للرى (الرى بالغمر) ، والذي قد يتصف إستخدامه فى مثل هذه المناطق بالحاجة إلى تكرار الرى على فترات قصيرة ، ومن زيادة المقننات المائية للمحاصيل المنزرعة ، وإرتفاع مصروفات رفع المياه وضخها بقنوات الرى ، بمعدلات أكبر لاتوازى التكلفة الإستثمارية ومصروفات التشغيل لنظم الرى غير التقليدية ، وذلك فضلا عن ماقد توصف به غالبية مناطق الإستصلاح الجديدة بالندرة النسبية الشديدة فى مصادر مياه الرى بها (بالقياس إلى حالة الأراضى القديمة) ، حيث إعتد الكثر من هذه المناطق على المياه الجوفية بالآبار (محافظتى شمال سيناء ، وجنوب سيناء ، والإسماعيلية ، والبحيرة) ، والتى تستلزم من المنتج الزراعى الفرد بالتبعية ترشيد إستخداماتها بإستخدام نظم الرى غير التقليدية ، وحيث يمكن أن يستخلص من ذلك تناسق أو توائم أهداف المنتج الزراعى الفرد من إستخدام نظم الرى غير التقليدية فى هذه المناطق ، مع الأهداف التى تبغيها السياسة الزراعية من وضع الضوابط المتصلة بذلك . هذا وإن كان من الجدير بالإشارة أيضا هنا إلى تناسب أدوات السياسة الزراعية المستخدمة بشأن ضمان وتشجيع إستخدام هذه النظم مع الهدف منها حيث تتولى المؤسسات المعنية تحديد نظم الرى غير التقليدية الموصى بإستخدامها فى المساحات المستهدف إستصلاحها على مستوى المناطق المختلفة ، وإعتبارها شرطا من شروط التعاقد والتملك مع المنتج الزراعى الفرد ثم متابعة تنفيذ ذلك ، وذلك فضلا عن ماتضمنته السياسة الإئتمانية الزراعية من تسهيلات إئتمانية ودعم أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لهذا الغرض ، وعلى نحو ماسبق الإشارة إليه من قبل . هذا وإن كان ذلك لاينفى وبطبيعة الحال وجود بعض حالات عدم الإلتزام بإستخدام هذه النظم لأسباب قد تختلف من حالة إلى أخرى ومنها وعلى سبيل المثال عدم القدرة على الحصول على التمويل اللازم لإنشاء شبكة الرى للنظام الموصى به ، أو تجاوز الأراضى المنزرعة مع مجارى الرى الدائمة أو غيرها من الأسباب .

(٣/١/٣) مؤشرات الإستجابة لضوابط الإنتاج :

تضمنت الدراسة من قبل الإشارة إلى ماقد تتضمنه السياسات الزراعية من ضوابط وإجراءات لتحقيق أهداف محددة فى مجال تخصيص الموارد الزراعية والإنتاج ، وهى تلك الأهداف التى قد تعجز آليات السوق الحرة عن تحقيقها . ومن أهم النماذج على تلك الضوابط والإجراءات والتى تتضمنها السياسة الزراعية فى السنوات السابقة

مأستهدفته من وقف للتوسع فى مساحة الحدائق فى محيط الأراضى القديمة ، وتحديد المناطق والمساحات التى تزرع سنويا بمحصول الأرز للمبررات المشار إليها من قبل . ويمكن قياس درجة إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للضوابط المشار إليها خلال الفترة المستهدفة بالدراسة من خلال المؤشرات التالية :

تطور مساحة حدائق الفاكهة فى محيط الأراضى القديمة بالدلتا ، والوادي ، خلال الفترة منذ بداية تطبيق هذه الضوابط .

أعداد المنتجين الزراعيين المخالفين للمساحات المقرر زراعتها بالأرز سنويا بمزارعهم وإنحراف المساحات الفعلية المنزرعة سنويا بالأرز عن المساحات المخطط زراعتها .

وبالنسبة للمؤشر الأول والذي بدأ تطبيق الضوابط المرتبطة به فى أواخر عقد الثمانينات تقريبا ، فتشير إتجاهات المساحة المنزرعة بالحدائق خلال الفترة منذ بداية عقد التسعينات حتى السنوات الأخيرة منه فى كل من الوجه البحرى ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا ، إلى الإستجابة الكاملة تقريبا من قبل الزراع للإلتزام بهذه الضوابط ، وذلك على نحو مايشير إليه ضمنا الجدول رقم (٢٤) ، حيث يلاحظ منه زيادة المساحة المنزرعة بالحدائق فى مناطق الوجه البحرى من نحو ٢٨٧,٣ ألف فدان فى عام ١٩٨٣ لتصل إلى نحو ٤١٣,٥ ألف فدان فى عام ١٩٩٠ ، كما إزدادت مساحتها فى مناطق مصر الوسطى من نحو ٧٩,١ ألف فدان فى العام الأول إلى مايقرب من ١٠٥,٢ ألف فدان فى عام ١٩٨٨ ، كما إزدادت مساحتها أيضا فى مناطق مصر العليا من نحو ٣٧,٦ ألف فدان فى عام ١٩٨٣ إلى مايقرب من ٥٤,٥ ألف فدان فى عام ١٩٨٩ . وفى المقابل يلاحظ تناقص المساحات المنزرعة بالحدائق فى المناطق الثلاث فى السنوات التالية لتصل إلى مايقرب من نحو ٣٦٦,٧ ، ٩٩,٣ ، ٤٣,٣ ألف فدان خلال عام ١٩٩٧ فى كل من الوجه البحرى ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا على الترتيب ، وعلى النحو الذى يشير إليه الجدول سابق الذكر . وفى مقابل تناقص المساحات المنزرعة بالحدائق فى كل من المناطق الثلاث خلال الفترة المشار إليها من عقد التسعينات يلاحظ زيادة المساحات المنزرعة بها فى محافظات الحدود والأراضى الجديدة من ٣٠٢,٢ ألف فدان فى عام ١٩٩٠ لتصل إلى مايقرب من ٤٧٨,٥ ألف فدان فى عام ١٩٩٧ .

جدول رقم (٢٤) مساحة الحقائق في مناطق الوجه البحري والقلي ، وفي محافظات الصحاري والأراضي الجديدة
خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٧

السنين	وجه بحري		مصر الوسطى		مصر العليا		محافظات الصحاري والأراضي الجديدة		الجمهورية	
	الكم	حقائق (الف فدان)	الكم	حقائق (الف فدان)	الكم	حقائق (الف فدان)	الكم	حقائق (الف فدان)	الكم	حقائق (الف فدان)
١٩٨٣	٣١٠,٦	٢٨٧,٣	٨	٢٨٧,٣	١١٧٦,٩	٧٩,١	٦,٧	١٠٦٠	٣٧,٦	٣,٥
١٩٨٨	٣٧٥٩,٧	٤١٠	١٠,٩	١٠٥٢	١١٠٩,٢	٨,٥	٤,٩	٧٧	٧٧	٧٧
١٩٨٩	٣٧٧٨	٤١٣,٧	١٠,٩	١٠٤,٥	١١٣٠,٤	٨,٦	٤,٨	١٤٤,٧	٨٣,٧	٥٧,٨
١٩٩٠	٣٨٥٣,١	٤١٣,٥	١٠,٧	١٣٢١,٤	١١٣٤	٧,٥	٤,٦	٦٠٩,٣	٣٠٢,٢	٤٩,٦
١٩٩١	٣٨٧١,٣	٤٠٨,٨	١٠,٦	١٢٢٩,٣	١١٥٦,١	٧,٣	٤,٤	٧٢٦,٦	٣٤٢,٨	٤٧,٢
١٩٩٢	٣٨٣٩,٧	٣٨٥	١٠,١	١٢٣٧,١	١١٠,٦	٧,٥	٤,٣	٩٤٧,٦	٣٨٠,٦	٤٠,٢
١٩٩٣	٣٨٣٣,٣	٣٨٢,٢	١٠	١٢٣٧,١	١٠٨٠,٧	٧,٤	٤,٣	١٠٣٧,٧	٣٩٠,٧	٣٧,٧
١٩٩٤	٣٧١٥,٩	٣٦٩,٦	٩,٩	١١٩٤,٤	١٠٣٨	٧,٥	٤,٣	١٢٢٤,٦	٤٣٧,١	٣٥,٧
١٩٩٥	٣٩٠٣,٣	٣٥٣,٤	٩,١	١٢٢٣,٨	١٠٧٦,٥	٦,٩	٤,١	١٦٠٩,١	٤٧٤,٨	٢٩,٥
١٩٩٦	٣٨٨٠,٣	٣٦٣,٨	٩,٤	١٢٨٧,٧	١٠٥٩,٩	٧,٦	٤,٢	١٣٣٥,٦	٤٧٦,٨	٣٥,٧
١٩٩٧	٣٨٦١,٦	٣٦٦,٧	٩,٥	١٢٥٠,٤	١٠٧٥,٩	٧,٩	٤	١٥٣٨,١	٤٧٨,٥	٣١,١

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، نشرة الاقتصاد الزراعي ، اعداد مختلفة .

إن تناقص المساحات المنزرعة بحدائق الفاكهة فى كل من مناطق الوجه البحرى ، والقبلى خلال الفترة المشار إليها قد يعزى إلى إحتتمالات خروج المساحات التى وصلت أشجارها إلى نهاية أعمارها الإقتصادية من مجال الإنتاج أو إلى إحتتمالات إستقطاع جانبها منها فى أغراض التوسع العمرانى أو إلى كلا الإحتتمالين معا . هذا إلا أن عدم زيادة المساحات المنزرعة بها فى المناطق الثلاث فى حد ذاته (وعلى نحو مماثل للسنوات السابقة) قد يشير فى مضمونه إلى إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين فى هذه المناطق إلى ماتضمنته السياسة الزراعية من ضوابط فى هذا الشأن ، وهو ماقد يمكن تفسيره بأى من الإحتتمالات التالية أو جميعها :

(أ) ظهور أو وضوح حالات المخالفات فى هذا المجال ، ومن ثم سهولة متابعتها من قبل الأجهزة المعنية ، وتطبيق الإجراءات والعقوبات التى تتضمنها النظم الإدارية فى هذا الشأن .

(ب) إحتتمالات تغير شروط التجارة مابين محاصيل الفاكهة ، والمحاصيل الحقلية والخضراوات لصالح الأخيرة وماينتج عنه من ضعف الحافز للمنتج الزراعى فى هذه المناطق على التوسع فى زراعتها ، وإن كان هذا الإحتتمال يعد من الإحتتمالات الضعيفة ، حيث يؤكد على ذلك تزايد المساحات المنزرعة بالحدائق فى محافظات الحدود والأراضى الجديدة .

(ج) إحتتمالات كبر حجم المخاطرة التى تواجه المخالفين من الزراع فى هذا الشأن ، نظرا لمايتطلبه التوسع فى المساحات المنزرعة بالحدائق من إستثمارات تكون معرضة للضياع فى حالة إكتشاف المخالفات ، فضلا عن ماقد يتحمله المخالفون من عقوبات مالىة أو جنائية ، وفقد فرص إنتاجية أخرى تزيد من كبر حجم المخاطره التى تواجه المخالفة فى هذا المجال .

إن الإستجابة شبه الكامله من قبل مجتمع المنتجين الزراعيين فى هذا الشأن قد تشير فى مضمونها إلى قوة وملئمة الضوابط والإجراءات التى تشتمل عليها السياسة

الزراعية والإدارية فى هذا الشأن ، إلا أنها تؤكد فى نفس الوقت إلى أهمية متابعة تنفيذ هذه الضوابط من قبل الجهات المعنية ، كما تؤكد أيضا على أن ماقد تشتمل عليه هذه السياسات من تشريعات وقرارات إدارية لا يعد كافيا فى حد ذاته لتحقيق الهدف منها مالم تكن هناك من الوسائل والأساليب الأخرى التى تخفف أو تقلل من الدوافع لمخالفة هذه الضوابط أو القرارات ، حيث لا يتصور - وعلى سبيل المثال - إمكانية تحقيق الثبات النسبى فى المساحات المنزرعة بالحدائق داخل الدلتا والوادي وعلى نحو ماسبق ذكره مالم تحدث الزيادة المحققة فى المساحات المنزرعة بها فى محافظات الصحارى والأراضى الجديدة . فمع فرضية غياب التوسع فى مساحة الحدائق فى المناطق الأخرى ، فإنه لمن المؤكد تزايد احتمالات التوسع فى المساحات المنزرعة بها داخل الدلتا والوادي .

أما بالنسبة للمؤشر الثانى والمتصل بالضوابط الخاصة بزراعة الأرز ، فعلى الرغم من عدم توافر المعلومات والإحصاءات اللازمة لقياسه بالنسبة للدراسة الحالية فإن الواقع المشاهد والذى سجلته السنوات الأخيرة يشير إلى وجود الكثير من المخالفات من قبل الزراع المنتجين له بزيادة المساحات الفعلية المنزرعة منه عن المساحات المخطط زراعتها به فى مناطق زراعته ، فضلا عن وجود الكثير من المخالفات فى المناطق الغير مصرح بزراعته بها على نحو يعكس ضعف إستجابة مجتمع المنتجين للضوابط الموضوعية فى هذا الشأن الأمر الذى يعزى بطبيعة الحال إلى ضعف الفرص الإنتاجية البديلة أمام منتجى هذا المحصول من ناحية ، وكما يؤكد على ذلك ماسجلته فترة عقد التسعينات من إتجاه عام لتغير شروط التجارة مابين هذا المحصول ، وغيره من المحاصيل المنافسة لصالح محصول الأرز ، وهو مايؤكد بدوره إلى كبر إستجابة منتجى هذا المحصول للحافز الإقتصادى . كما قد يشير ذلك فى نفس الوقت إلى ضعف الضوابط المتصلة بتحديد المساحات المنزرعة منه ، حيث قد لاتتناسب العقوبات المالية التى تشتمل عليها هذه الضوابط ، مع قيمة العائد المحقق من زراعته بالمخالفة للضوابط والقرارات الإدارية الموضوعية ، وذلك فضلا عن صعوبة متابعة تنفيذ هذه الضوابط والقرارات من قبل الجهات المعنية نظرا لكثرة أعداد مجتمع المنتجين لهذا المحصول ، وذلك عكس الحال فى حالة الحدائق .

(٢/٣) مؤشرات الإستجابة للإشارات التكنولوجية والإستثمار المزرعى :

تضمنت الدراسة من قبل الإشارة إلى ان البحث العلمى فى فنون وتكنولوجيا الإنتاج الزراعى غالبا مايخرج بنتائج وتوصيات تخرج إلى حيز التنفيذ الفعلى فى صورة برامج ومشروعات تطبيقية فى ميدان الإنتاج والتي تختلف مسئولية تنفيذها فى الميدان العلمى تبعا لطبيعتها ، حيث هناك من البرامج والمشروعات التى تقع المسئولية النهائية فى تنفيذها على عاتق المنتج الزراعى الفرد بعد إعلامه وتدريبه وإرشاده على تطبيقها من قبل المؤسسات المعنية ، كما أن هناك من البرامج والمشروعات العامة التى تقع المسئولية النهائية فى تنفيذها بالميدان على عاتق المؤسسات الحكومية المعنية وهى تخرج عن إطار إهتمامات هذه الدراسة . كما سبق للدراسة أيضا التنويه إلى أن هناك من البرامج والمشروعات التكنولوجية التى يتولى المنتج الزراعى الفرد تنفيذها مايتطلب إستثمارات مزرعية إضافية ، إلى جانب ماتستهدفه السياسات الزراعية من برامج ومشروعات إستثمارية أخرى تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية المزرعية أو تنويع إنتاجها . وفى إطار ماسبق ذكره من إشارات تتضمنها السياسة الزراعية إلى مجتمع المنتجين الزراعيين بشأن حفزهم أو تشجيعهم على المشاركة فى هذه البرامج والمشروعات يمكن تحديد مؤشرات قياس درجة إستجابة المنتجين الزراعيين لهذه الإشارات فى المؤشرات التالية :

(١/٢/٣) درجة تنوع وكثافة الأصناف والسلالات الجديدة المنزرعة ———

المحاصيل وتطورها :

من الطبيعى أن تتوقف درجة تنوع الأصناف أو السلالات المنزرعة من محصول زراعى ما وفى فترة معينة على جهود ونتائج البحث العلمى فى هذا المجال ، وعلى ما يحدث من إحلال مابين الأصناف القديمة والجديدة منها . فإذا ماأسفرت نتائج البحث العلمى عن توفير أصناف وسلالات جديدة ، فإن خروجها إلى مجال الزراعة فى الميدان إنما يشير إلى زيادة درجة تنوع الأصناف المنزرعة من المحصول المعنى فى السنوات الأولى من دخولها الزراعة ، وإن كانت احتمالات إنخفاض درجة هذا التنوع قد تحدث فى السنوات التالية إذا ماحدث إحلال الأصناف الجديدة محل بعض من الأصناف القديمة ، وإذا لم يصاحب ذلك أيضا دخول أصناف جديدة أخرى مجال الإنتاج . هذا وإذا كان ظهور بعض الأصناف أو السلالات الجديدة من محصول معين يعكس احتمالات زيادة درجة تنوع الأصناف المنزرعة منه فى السنوات الأولى من دخولها مجال الإنتاج ، وبما يعكس أيضا

جهود البحث العلمى فى هذا المجال ، إلا أنه وفى نفس الوقت يجدر التسليم بأن قبول المنتج الزراعى الفرد لهذه الأصناف والسلالات الجديدة وإقباله على زراعتها يعبر أيضا عن إستجابته لتطبيق نتائج البحث العلمى وماتستهدفه السياسة الزراعية من ذلك . ويتكامل مع هذا المؤشر أيضا (بالنسبة لقياس درجة إستجابة المنتج الزراعى) درجة إنتشار زراعة الأصناف والسلالات الجديدة من المحصول بين أفراد مجتمع المنتجين الزراعيين ، والتى يمكن التعبير عنها بنسبة المساحات المنزرعة منها فى إجمالى المساحة المنزرعة من المحصول ، وإن كان من الجدير بالإشارة هنا أن درجة إنتشار زراعة أى من الأصناف الجديدة تحكمه فى النهاية قدرة الأجهزة المعنية على توفير كميات تقاوى الإكثار اللازمة للتوسع فى زراعتها من ناحية ، إلى جانب إنتاجية هذه الأصناف بالقياس إلى إنتاجية غيرها من الأصناف القديمة من ناحية أخرى . وإذا ماجاز للدراسة الحالية التعبير عن التغير فى درجة تنوع الأصناف المنزرعة من محصول معين فى سنة زراعية ما بعدد الأصناف المنزرعة من هذا المحصول خلال هذه السنة بالقياس إلى عدد الأصناف المنزرعة منه فى فترة أساس محددة ، لأمكن لهذه الدراسة التعبير عن درجة إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين لتطبيق نتائج البحث العلمى من خلال محاصيل الحبوب والممثلة فى كل من القمح ، والأرز ، والأذرة الشامية كنماذج على ذلك وحيث تتوافر الإحصاءات اللازمة عنها فى هذا الشأن (وحيث يخرج محصول القطن عن إطار هذا القياس حيث تحدد الأصناف والمساحات المنزرعة منه عن طريق الدولة وليس للمنتج الزراعى خيار فى ذلك). ويتضمن الجدول رقم (٢٥) تقديرات كل من المؤشرين السابق ذكرهما لكل من المحاصيل الثلاث والتى يمكن إيجاز نتائجها فيمايلى:

- بدأ عقد الثمانينات بوجود أربع أصناف منزرعة من القمح ممثلة فى أصناف المكسيكى ، والبلدى ، وجيزه ١٥٥ ، وجيزه ١٥٧ ، إلا أن السنوات التالية وحتى عام ١٩٩٧ قد شهدت دخول مايزيد عن ٢٢ صنفا وسلالة جديدة إضافيه إلى مجال الإنتاج مما إنعكس بدوره فى زيادة درجة تنوع الأصناف المنزرعة من القمح حيث وصل عدد الأصناف المنزرعة منه خلال السنوات ١٩٨٣ - ١٩٨٦ ضعف عدد الأصناف المنزرعة منه فى بداية هذا العقد ، وحيث تلى ذلك إنخفاض عدد الأصناف المنزرعة منه فى الثلاث سنوات التالية لخروج بعض الأصناف القديمة من مجال الإنتاج ، ثم إزدادت عدد الأصناف المنزرعة منه خلال فترة عقد

جدول رقم (٢٥) التغير في درجة تنوع الأصناف المنزرعة من محاصيل القمح ، والأرز ، والأذرة الشامية ،
ودرجة انتشار زراعة الأصناف الجديدة منها بين مجتمع المنتجين خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٧

السنوات	القمح		الأرز		الأذرة الشامية الصيفي	
	درجة التنوع	درجة الانتشار	درجة التنوع	درجة الانتشار	درجة التنوع	درجة الانتشار
١٩٨٠	١٠٠		١٠٠		١٠٠	
١٩٨١	١٧٥	٠,٧٨	١٠٠		١٠٠	
١٩٨٢	١٠٠	٤,٣٥	٨٠		١٠٠	٩,٢
١٩٨٣	٢٠٠	١٣,٨٦	٨٠		١٥٠	١٦,٦٨
١٩٨٤	٢٠٠	١٩,٨١	١٠٠		١٧٥	٢٩,٤١
١٩٨٥	٢٠٠	٤٠,٩٩	١٢٠	١,٣٦	١٥٠	٢٨,٢٨
١٩٨٦	٢٠٠	٢٦,٦	١٠٠	١,٥٨	٢٠٠	٣٩,٣٩
١٩٨٧	١٥٠	٣٠,٥٩	١٠٠	٢,٣٥	١٧٥	٤٦,٤٢
١٩٨٨	١٧٥	٤٤,٧٥	١٢٠	١٦,١	٢٢٥	٤٩,٨١
١٩٨٩	١٥٠	٤٢,٤	١٤٠	١٢,٧٨	٢٠٠	٥٨,٩٥
١٩٩٠	٢٠٠	٤٣,٥	١٢٠	١٧,٦٤	٢٥٠	٧٣,٦٧
١٩٩١	٢٢٥	٦٤,٤٧	١٦٠	٢٩,٢١	٢٠٠	٦٤,٣١
١٩٩٢	٢٢٥	٥٣,٤٦	١٤٠	٣٤,١٢	٢٥٠	٧٤,٩٩
١٩٩٣	٢٥٠	٧٢,٨٨	١٤٠	٤٠,٨٣	٣٥٠	٧٧,٥٢
١٩٩٤	٣٥٠	٧٣,١٦	١٤٠	٣٧,٢٧	٣٥٠	٨٠,٧٧
١٩٩٥	٣٥٠	٨٠,٣٥	١٦٠	٣٥,٣٨	٤٢٥	٨٠,٢٧
١٩٩٦	١٧٥	٧٩,٩٣	١٨٠	٣٧,١٦	٣٥٠	٨٩,٩٩
١٩٩٧	٤٥٠	٩٦,٣٩	١٤٠	٤٥,٠٨	٣٥٠	٨٢,٣٧

المصدر : استخرجت من الجداول رقم (٥) ، (٦) ، (٧) بالملحق .

التسعينات لتصل إلى ما يقرب من ٩ أصناف في السنوات الأولى من هذا العقد وإزدادت لتصل إلى ما يقرب من ١٨ صنف في عام ١٩٩٧ مشيره في ذلك إلى زيادة درجة تنوع الأصناف المنزرعة منه في عام ١٩٩٧ لتصل ٤,٥ ضعف ماكانت عليه في سنة الأساس (١٩٨٠). وعلى نحو ماهو مبين بنفس الجدول سابق الذكر.

أما بالنسبة لدرجة إنتشار زراعة الأصناف الجديدة من القمح بين مجتمع المنتجين له فتشير إلى أن المساحات المنزرعة منها قد بلغت مانسبته ٠,٧٨% من إجمالي المساحة المنزرعة من القمح في العام الأول (١٩٨١) لدخول هذه الأصناف ثم إزدادت تدريجيا من عام إلى آخر (مع وجود بعض التقلبات السنوية) في السنوات التالية لتغطي مايقرب من ٩٦,٣٩% من المساحة المنزرعة بالقمح في عام ١٩٩٧ مما يشير بدوره إلى ان الأصناف القديمة منه مازالت تحتل نسبة محدودة للغاية تبلغ نحو ٣,٦١% من المساحة المنزرعة منه في العام الأخير . وفي إطار درجة إنتشار زراعة الأصناف الجديدة منه خلال العام الأخير يمكن تقدير متوسط معدل الإنتشار السنوي لزراعتها خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٧ بما يعادل نحو ٥,٦٧% من إجمالي المساحة المنزرعة بالقمح سنويا خلال هذه الفترة ، وهو معدل قد يشير ظاهريا إلى ضعف إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الهادفة إلى التوسع في زراعة الأصناف الجديدة من المنتج أو إلى محدودية قدرات المؤسسات المعنية بتوفير تقاوى الإكثار اللازمة للتوسع في المساحات المستهدفة لزراعتها ، إلا أن الواقع الحقيقي والفعلي ينفي ذلك ويؤكد على وجود درجة عالية من الإستجابة من قبل مجتمع المنتجين الزراعيين لهذه السياسات ومما يؤكد على ذلك كبر معدل إنتشار زراعة هذه الأصناف في بعض السنوات من الفترة المشار إليها ، حيث يلاحظ - وعلى سبيل المثال - أن معدل إنتشار زراعة هذه الأصناف قد إزداد من ٤,٣٥% في عام ١٩٨٢ إلى نحو ١٣,٨٦% في عام ١٩٨٣ وعلى نحو يعكس ضمنا زيادة المساحات المنزرعة منها خلال العام الأخير بمعدل يبلغ نحو ٩,٥١% من المساحة المنزرعة بالقمح خلال هذا العام . كما بلغ نفس معدل الزيادة نحو ٢١,١٨% ما بين عامي ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ونحو ٢١,٠% ما بين عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩١ جدول رقم (٢٥) ، وهو ما يؤكد على وجود درجة عالية من

الإستجابة لزراعة الأصناف الجديدة من هذا المحصول خاصة إذا ما نظر إلى القيود التي يفرضها مدى توافر الكميات المتاحة من التقاوى اللازمة . وهنا يمكن تبرير ضعف المتوسط العام لمعدل إنتشار زراعة الأصناف الجديدة من هذا المحصول خلال الفترة المشار إليها بعودة بعض المنتجين الزراعيين لزراعة الأصناف القديمة من المحصول محل الأصناف الجديدة منها فى بعض السنوات بسبب إحتتمالات إخفاقهم فى تحقيق الإنتاجية المتوقعة من الأصناف الجديدة ، وهو ما قد يفسر بدوره بضعف دور جهاز الإرشاد الزراعى فى إرشادهم وتدريبهم على طرق الخدمة والمعاملات الزراعية لهذه الأصناف ، وهو ما يسير بدوره إلى أهمية الإرشاد الزراعى فى رفع درجة الإستجابة لسياسة تطبيق تكنولوجيا الإنتاج الحديثة فى الزراعة .

أما بالنسبة للأذرة الشامية الصيفى فبدأ عقد الثمانينات مع وجود أربع أصناف منها فى مجال الإنتاج ، ومن خلال الفترة منذ عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٩٧ دخل مجال زراعته ما يزيد عن ثلاثون صنفا إضافيا جديدا (جدول رقم ١ بالملاحق) حيث إنعكس ذلك فى زيادة درجة تنوع الأصناف المنزرعة منه سنويا خلال هذه الفترة لتصل إلى الضعف فى عام ١٩٨٦ ثم إلى ما يقرب من ٣,٥ ضعف ما كانت عليه فى بداية عقد الثمانينات خلال السنوات الأخيرة من عقد التسعينات ، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٢٥) . أما بالنسبة لدرجة إنتشار زراعة هذه الأصناف بين مجتمع المنتجين الزراعيين فقد بلغت ما يقرب من ٩,٢٠% من إجمالى المساحة المنزرعة بهذا المحصول خلال عام ١٩٨٢ ثم إزدادت درجة إنتشارها فى السنوات التالية لتغطى ما يقرب من ٨٩,٩٩% من إجمالى المساحة المنزرعة بالمحصول فى عام ١٩٩٦ ، وهو ما يمكن معه تقدير المتوسط العام لدرجة إنتشار زراعة الأصناف الجديدة من هذا المحصول خلال الفترة ما بين العامين المذكورين بما يعادل نحو ٦,٠% من متوسط إجمالى المساحة المنزرعة سنويا من هذا المحصول ، و هو ما يعكس ظاهريا أيضا ضعف درجة إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الهادفة للتوسع فى المساحات المنزرعة بهذه الأصناف ، إلا أن الواقع يكشف عن وجود درجة مرتفعة من الإستجابة من قبل المنتجين الزراعيين لهذه السياسة ، حيث يؤكد على ذلك الزيادة فى معدلات إنتشار زراعتها فى بعض

سنوات الفتره المشار إليها ، حيث بدأ العام الأول لدخول هذه الأصناف بإنتشار زراعتها بما يغطي نحو ٩,٢٠% من إجمالى المساحة المنزرعة بهذا المحصول خلال هذا العام ، كما بلغ معدل الزيادة فى إنتشار زراعتها مايقرب من ١١,١١% ما بين عامى ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ونحو ١٤,٧٢% ما بين عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ . جدول رقم (٢٥) بالدراسة ، وهو مايؤكد على إرتفاع درجة إستجابة الزراع للتوسع فى زراعة الأصناف الجديدة من هذا المحصول عن الدرجة التى يشير إليها ظاهريا المتوسط العام لمعدل إنتشار زراعتها خلال الفترة المشار إليها من قبل . وهنا أيضا يمكن تفسير إنخفاض المتوسط العام لدرجة إنتشار زراعة الأصناف الجديدة من هذا المحصول ، بوجود الكثير من هذه الأصناف الجديدة التى لم تستقر طويلا فى مجال الإنتاج ، وعودة جانب كبير من المنتجين لزراعة الأصناف القديمة منها بسبب احتمالات عدم تحقيق الإنتاجية المتوقعة من هذه الأصناف ، وهو مايشير ضمنا أيضا إلى أهمية دور جهاز الإرشاد الزراعى فى هذا المجال وعلى نحو ماسبق ذكره فى حالة المحصول السابق .

وبالنسبة لمحصول الأرز فقد سجل مجال الإنتاج منه وجود خمس أصناف منزرعة منه فى السنوات الأولى من عقد الثمانينات وإن تركزت المساحات المنزرعة منه فى صنفين منهما هما جيزه (١٧١) ، جيزه (١٧٢) . ولقد شهدت الفتره التالية ومنذ منتصف عقد الثمانينات تقريبا وحتى عام ١٩٩٧ دخول مايقرب من ٧ أصناف جديدة إضافية مجال الإنتاج ، وتلازم مع دخولها خروج بعض الأصناف القديمه من مجال الإنتاج ، ومن ثم يلاحظ إنخفاض درجة تنوع الأصناف المنزرعة من هذا المحصول عنه فى حالة المحصولين السابقين ، حيث وصلت درجة تنوع الأصناف المنزرعة منه فى عام ١٩٨٨ مايعادل ١,٢ مثل درجة تنوع الأصناف المنزرعة منه فى سنة الأساس (١٩٨٠) وفى أغلب السنوات السابقه لعام ١٩٨٨ ثم إزدادت لتصل أعلى مستوياتها فى عام ١٩٩٦ ، وبما يعادل نحو ١,٨ مثل درجة تنوعها فى سنة الأساس وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٢٥) .

أما بالنسبة لدرجة إنتشار زراعة الأصناف الجديدة من هذا المحصول بين مجتمع المنتجين له فتعد ظاهريا محدوده بالقياس إلى غيرها فى حالة المحصولين السابقين حيث يقدر المتوسط العام لمعدل إنتشارها السنوى بما يعادل نحو ٣,٤٧%

من متوسط المساحة الإجمالية المنزرعة منه سنويا خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٧ ، حيث شهد العام الأول لدخول الأصناف الجديدة منه مجال الإنتاج إنتشار زراعتها فى مايقرب من ١,٣٦% من إجمالى المساحة المنزرعة بهذا المحصول ثم إزدادت تدريجيا لتغطى مايقرب من ٤٥,٠٨% من إجمالى المساحة المنزرعة بالمحصول فى عام ١٩٩٧ ، وإن كان المتوسط العام لمعدل إنتشار زراعة هذه الأصناف خلال الفترة المشار إليها لايعبر عن المعدل الحقيقى الذى يعكس الإستجابة الحقيقية لمجتمع المنتجين للتوسع فى زراعتها، حيث يؤكد على ذلك معدلات التوسع الحقيقى فى المساحات المنزرعة بهذه الأصناف فى بعض سنوات الفترة المشار إليها ، حيث بلغ معدل إنتشار زراعة هذه الأصناف مايقرب من ١٣,٧٥% ما بين عامى ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ونحو ١١,٥٧% ما بين عامى ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، وعلى نحو مايشير إليه الجدول رقم (٢٥) . وفى واقع الحال إذا كان المتوسط العام لمعدل إنتشار زراعة الأصناف الجديدة المنزرعة من هذا المحصول يقل عن مثيلتها فى حالة كل من المحصولين السابقين فإن فى ذلك مايمكن تفسيره بخروج بعض هذه الأصناف من مجال الإنتاج وعودة جانب كبير من المنتجين الزراعيين لزراعة الأصناف القديمة منه لنفس الأسباب السابق ذكرها فى حالة كل من المحصولين السابقين ، ويضاف إليها أيضا مايتميز به سوق المستهلك للأرز عن الأسواق المماثلة فى حالة كل من محصولى القمح ، والأذرة الشامى من حيث درجة تمييز المستهلك للأصناف المنتجة منها وتحديد درجة أفضليتها ، حيث تتصف أسواق المستهلك لكلا المحصولين الأخيرين بضعف التمييز بين الأصناف المنتجة منها ، وتعادل درجة أفضليتها تقريبا من منظور المستهلك النهائى ومن ثم غياب التباينات السعرية الملحوظة فيما بينها ، وذلك عكس الحال بالنسبة لأسواق المستهلك النهائى للأرز حيث تتواجد درجة كبيرة من تمييز المستهلك لمواصفات الأصناف المعروضة منه ، ومن ثم التباين فى درجة أفضليتها وحجم طلب المستهلك النهائى لكل منها ، ومايتبع ذلك من وجود التباينات السعرية بين الأصناف المنتجة منها . هذا وفى نفس الوقت الذى إتصفت فيه الأصناف الجديدة من الأرز والتي دخلت مجال الإنتاج خلال الفترة السابق ذكرها بوجود تباينات كبيرة فى مواصفاتها الطبيعية (حيث هناك وعلى سبيل المثال الأصناف ذات الحبة الرفيعة ، والأصناف ذات الحبة العريضة) ، وحيث إتصف البعض من

هذه الأصناف بإرتفاع إنتاجيته ، إلا أنه يتميز بمواصفات طبيعية تعد غير مقبولة نسبيا (بالقياس إلى غيرها من الأصناف) من وجهة نظر المستهلك النهائي فى الأسواق المحلية او الخارجية ومن ثم تنخفض أسعارها عن غيرها من الأصناف الأخرى التى تتصف بكبر حجم الطلب عليها ، وهو ما يعد من العوامل الدافعة إلى عودة المنتج الزراعى لإحلال الأصناف القديمة من هذا المحصول محل الأصناف الجديدة منه أو فى جانب من المساحات المنزرعة بها ، حيث مازالت الأصناف القديمة تغطى مايقرب من ٥٥% من المساحات المنزرعة بهذا المحصول فى عام ١٩٩٧ .

إن فى ماسبق الإشارة إليه من مؤشرات لدرجة تنوع الأصناف المنزرعة من الحبوب ، ودرجة إنتشار زراعة الأصناف الجديدة منها بين مجتمع المنتجين الزراعيين تشير فى مضمونها إلى وجود درجة عالية من إستجابة المنتج الزراعى الفرد لتطبيق توصيات ونتائج البحث العلمى فى الزراعة ، وإذا كان هناك من محدودية فى معدلات التوسع فى تطبيق هذه النتائج والتوصيات فقد يكون مرجعه وبشكل أساسى إلى ضعف دور جهاز الإرشاد الزراعى فى هذا المجال ، كما يشارك فى ذلك إرتفاع درجة إستجابة المنتج الزراعى للحوافز الإقتصادية وحساسيته بإحتياجات الأسواق .

(٢/٢/٣) درجة استخدام الآلات الميكانيكية فى الزراعة وتملكها أو حيازتها :

يعد استخدام الآلات الزراعية الميكانيكية من المؤشرات التى تعكس درجة التطور التكنولوجى فى الزراعة ، ليس بحكم إحلالها محل جانبها من العمل البشرى فى مجال الإنتاج، وتحرير الحيوان الزراعى من العمل وزيادة إنتاجيته فقط ، بل لأنها أيضا تعد من العوامل المساعدة على أداء الأعمال الزراعية بشكل أفضل ومن ثم زيادة الإنتاجية الزراعية . ولقد سبق التنويه فى الفصل الثانى من هذه الدراسة إلى استناد السياسة الزراعية فى هذا المجال على سياسة انتقائية مرت بمراحل مختلفة حكمتها ظروف سوق العمل الزراعى ، وحيث خلصت نتائج خطط التنمية فى مرحلة ما قبل الثمانينات على التوسع فى استخدام الجرارات الزراعية ، وطمبات رفع المياه ، كما جاءت الخطط الخمسية لعقدى الثمانينات والتسعينات لتسجل حاجة الزراعة الى التوسع فى استخدام آلات حصاد ودراس المحاصيل والآلات اللازمة لتأدية عمليات خدمة الكثير من المحاصيل ،

ومعيت تضمنت هذه الخطط السياسات المشجعة على إدخال هذه الآلات واستخدامها في الزراعة . ولقد خلصت نتائج هذه الخطط وحتى السنوات الأخيرة من عقد التسعينات في تحقيق النتائج التالية (١) :-

- الميكنة الكاملة لعمليات إعداد الأرض لزراعة المحاصيل الزراعية .
- الميكنة الكاملة لعمليات الري .
- الميكنة الكاملة لعمليات خدمة المحاصيل البستانية .
- الوصول بعمليات دراس وتذرية المحاصيل الى مستوى يقترب من درجة الميكنة الكاملة .
- تحقيق درجة عالية من ميكنة عمليات حصاد المحاصيل الرئيسية (باستثناء القطن) وإن لم تصل بعد الى درجة الميكنة الكاملة .
- دخول عمليات زراعة البعض من المحاصيل ، وأعمال خدمة المحاصيل الزراعية مجالات الميكنة بدرجات ملحوظة ، وإن لم تصل بعد الى مستويات عالية .

هذا وإذا كانت المؤشرات السابقة تشير الى استجابة المنتج الزراعى لما استهدفته السياسة الزراعية من التوسع في استخدام الآلات الميكانيكية في الزراعة ، وهى استجابة فرضت عليه ظروف سوق العمل الزراعى ، وساعدته عليها السياسة الائتمانية الزراعية بما تضمنته من توفير التمويل اللازم لحيازة وتملك الآلات الميكانيكية وبأسعار فائدة مدعمة ، إلا أنه قد يظل التساؤل عن فئات المنتجين المشاركين في الاستثمار في هذا المجال قائما . وفى الواقع الحالى فإن الاجابة على هذا التساؤل تشير إليه الدراسة فى مضمون توصيفها لمجتمع المنتجين الزراعيين بالفصل الأول منها ، حيث تشير الى مشاركة جميع فئات المزارع على اختلاف أحجامها فى الاستثمار فى الآلات والمعدات الميكانيكية الزراعية ، وإن اختلفت معدلات المشاركة فى هذا الشأن من فئة مزرعية الى اخرى على نحو يتناسب مع حجم كل منها وقدراتها المالية ، وعلى نحو ما سبق ذكره وما هو مبين بالجدول رقم (٤) ، (٥) بالدراسة . حيث يلاحظ من هذه الجداول

^١ (لمزيد من التفاصيل ، أنظر :

معهد التخطيط القومى ، الزراعة المصرية والسياسة الزراعية فى إطار نظام السوق الحرة ، مرجع سابق ، ص ٣٢٩ .

ارتفاع نسبة المزارع الحائزة لآلات رى ميكانيكية لتصل الى ما يقرب من ٢٨,١٦% من اجمالى عدد المزارع بالقطاع خلال عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل نسبة بلغت نحو ١١,٤% منها في عام ١٩٨٢/٨١ ، ونحو ٢,١٢% منها في عام ١٩٥٠ ، كما يلاحظ مشاركة جميع فئات المزارع على اختلاف مساحتها في الاستثمار في هذه النوعية من الآلات الزراعية حيث ارتفعت نسبة المزارع الحائزة لهذه الآلات بالفئة الحيازية الأقل من ٥ فدان لتصل الى نحو ٢٤,٠% تقريبا من اجمالى تعداد هذه الفئة من المزارع بالقطاع خلال عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل نسبة بلغت نحو ٨,٢% منها في عام ١٩٨٢/٨١ ، ونحو ٠,٢٧% منها في عام ١٩٥٠ ، كما زادت مشاركة المزارع الأخرى بالفئات المساحية الأكبر ، مع تزايد مساحة المزرعة لتصل نسبة المزارع الحائزة لهذه النوعية من الآلات الميكانيكية بالفئة المساحية ٥٠ - أقل من ١٠٠ فدان الى نحو ٨٢,٢٣% من جملة اعداد هذه الفئة من المزارع في عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل نسبة بلغت نحو ٨٠,١% منها في عام ١٩٨٢/٨١ ، ونحو ٣٩,٨٨% منها في عام ١٩٥٠ . وإذا كانت اتجاهات نسبة الأعداد من المزارع لهذه النوعية من الآلات فيما بين الأعوام المشار إليها تعكس مشاركة جميع فئاتها من الاستثمار في هذه الآلات ، إلا أنها تشير ضمنا وفي نفس الوقت زيادة درجة استجابة المزارع القزمية والصغيرة لتملك هذه النوعية من الآلات عنه في المزارع ذات المساحات الأكبر ، حيث ازدادت نسبة المزارع القزمية والصغيرة بالفئات الحيازية الأقل من ٥ فدان والحائزة لهذه النوعية من الآلات في عام ١٩٩٠/٨٩ بما يعادل ثلاث أمثال نسبتها في عام ١٩٨٢/٨١ ، كما ازدادت نسبتها في عام ١٩٨٢/٨١ بما يعادل نحو ٣٠ مثل نسبتها في عام ١٩٥٠ . هذا في نفس الوقت الذى ازدادت فيه نسبة المزارع الحائزة لهذه النوعية من الآلات على المستوى الكلى للقطاع في عام ١٩٩٠/٨٩ بما يعادل نحو ٢,٥ مثل نسبتها في عام ١٩٨٢/٨١ ، كما ازدادت نسبتها في عام ١٩٨٢/٨١ بما يعادل ٥,٤ مثل نسبتها في عام ١٩٥٠ . ويمكن تفسير ارتفاع درجة استجابة المزارع الصغيرة للاستثمار في هذه النوعية من الآلات عنه في حالة المزارع المتوسطة والكبيرة باعتماد النسبة الغالبة من المزارع القزمية والصغيرة في فترات ما قبل السنوات المشار إليها على استخدام آلات رفع المياه التى تعتمد على الجر الحيوانى الى أن وضعت خطط التنمية الهادفة الى تطوير القطاع الزراعى ، بما تضمنته من سياسات مشجعة على حيازة وتملك الآلات الزراعية الميكانيكية حيث توافر الفرص أمام هذه المزارع الصغيرة لحيازة هذه الآلات ، وقد ساعد على ذلك أيضا ما حدث من تطور تكنولوجى في مجال صناعة هذه

الآلات ، وتوافرها بأحجام واقتصاديات تتناسب وحجم هذه النوعية من المزارع . أما بالنسبة للمزارع المتوسطة الميكانيكية منذ فترات طويلة ، وحيث اقتربت من مرحلة توفير كامل احتياجاتها منها ، وهو ما انعكس مظهريا في ضعف استجابتها للاستثمار في هذه النوعية من الآلات .

هذا وتشير اتجاهات تملك وحياسة آلات الري الميكانيكية الى مشاركة المنتجين الزراعيين في ذلك على مستوى كامل من مناطق الوجه البحري ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا مع تباين معدلات المشاركة في هذا المجال ، حيث ازدادت نسبة المزارع الحائزة لهذه النوعية من الآلات في مناطق الوجه البحري من ١٤,٧% من اعداد المزارع بالوجه البحري في عام ١٩٨٢/٨١ لتصل الى نحو ٣٦,١٢% في عام ١٩٩٠/٨٩ ، وبما يعادل نحو ٢,٥ مثل نسبتها في العام الأول . كما ازدادت نسبة اعداد المزارع الحائزة لهذه الآلات في مناطق مصر الوسطى من نحو ٥,١٢% من اعداد المزارع في هذه المناطق في عام ١٩٨٢/٨١ الى ما يقرب من ١٨,٠% من اعدادها في عام ١٩٩٠/٨٩ ، وبما يعادل نحو ٣,٥ مثل نسبتها في عام ١٩٨٢/٨١ . أما في مناطق مصر العليا فقد ازدادت نسبة المزارع الحائزة لهذه النوعية من الآلات الميكانيكية من نحو ٩,٦٥% من اعداد المزارع بها في عام ١٩٨٢/٨١ لتصل الى نحو ١٨,٠% من اعدادها في عام ١٩٩٠/٨٩ ، وبما يعادل نحو ١,٩ مثل نسبتها في العام الأول . وحيث تشير هذه المؤشرات الى استجابة المنتج الزراعي في مصر الوسطى للاستثمار في هذه النوعية من الآلات بمعدلات أكبر من استجابة المنتج الزراعي في مناطق الوجه البحري ، وهو ما يمكن تفسيره بزيادة الوزن النسبي للمزارع الصغيرة في مناطق مصر الوسطى وصغر متوسط مساحة الحيازة الزراعية بها عنه في مناطق الوجه البحري ، ومن ثم ارتفاع درجة الاستجابة في المناطق الاولى عنه في مناطق الوجه البحري للأسباب المشار إليها من قبل . وإذا كانت نفس المؤشرات تشير الى انخفاض معدل استجابة المنتج الزراعي بمناطق مصر العليا للاستثمار في هذه النوعية من الآلات عنه في مناطق الوجه البحري ، ومصر الوسطى على الرغم من صغر متوسط مساحة الحيازة بها فإن ذلك ما قد يعزى الى وجود نظام تأجير مثل هذه الآلات وسيادته في مناطق مصر العليا .

وبالنسبة للاستثمار في تملك وحيازة الجرارات الزراعية فتشير أيضا الى اتجاهات نسبة المزارع الحائزة لها ما بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٩٠/٨٩ الى مشاركة المزارع بمختلف فئاتها المساحية في هذا المجال ، وإن كان بمعدلات متباينة تبعا لأحجام هذه المزارع وقدراتها المالية . حيث ازدادت نسبة المزارع الحائزة لهذه النوعية من الآلات من نحو ٠,٨٦% في عام ١٩٥٠ لتصل الى نحو ٢,٤٠% من اعداد المزارع في عام ١٩٨٢/٨١ وبما يعادل نحو ٢,٨ مثل نسبتها في العام الأول ، ثم ازدادت لتصل الى ما يقرب من ٣,٩٤% من اعداد المزارع في عام ١٩٩٠/٨٩ ، أى ما يعادل نحو ١,٦٤ مثل نسبتها في عام ١٩٨٢/٨١ . ولقد شاركت المزارع الصغيرة من الاستثمار في هذه النوعية من الآلات أيضا حيث ارتفعت نسبة المزارع الحائزة لهذه الآلات بالفئات الحيازية الأقل من ٥ فدان من نحو ٠,٢% من اعدادها في عام ١٩٥٠ لتصل الى نحو ١,١٨% من أعدادها في عام ١٩٨٢/٨١ أى بما يعادل نحو ٥٩,٠ مثل نسبتها في العام الأول ، ثم ازدادت نسبة المزارع الحائزة لها داخل هذه الفئات الحيازية لتصل الى نحو ٢,٠٥% من اعدادها في عام ١٩٩٠/٨٩ ، وبما يعادل نحو ١,٧٣ مثل نسبتها في عام ١٩٨٢/٨١ ، وهى مؤشرات تعكس أيضا زيادة معدل استجابة المنتج الزراعى الصغير للاستثمار في هذه النوعية من الآلات عنه في حالة المزارع المتوسطة والكبيرة الأمر الذى يمكن تفسيره بنفس الأسباب المشار اليها من قبل في حالة آلات الرى الميكانيكية ، وذلك على الرغم من صغر نسبة المزارع الحائزة للجرارات الزراعية فيما بين المزارع الصغيرة عنه في حالة المزارع المتوسطة والكبيرة ، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٥) بالدراسة ، حيث لا تسمح احجام هذه الآلة واقتصاديات تشغيلها بحيازة نسبة كبيرة من المزارع الصغيرة لحيازتها ، وذلك عكس الحال بالنسبة للمزارع المتوسطة والكبيرة ، وتتماثل تقريبا كل من مجتمعات المنتجين الزراعيين في مناطق الوجه البحري ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا من حيث معدل الاستجابة للاستثمار في هذه النوعية من الآلات الزراعية ما بين عامى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩ على الرغم مما يوجد بينها من تباين في نسبة المزارع الحائزة للجرارات الزراعية وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٥) .

أما بالنسبة للاستثمار في آلات الدراس والتذرية فيلاحظ أيضا ارتفاع نسبة المزارع الحائزة لها لتصل الى ما يقرب من ١,١٩% من اعداد المزارع في عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل نسبة بلغت نحو ١,٣٥% منها في عام ١٩٨٢/٨١ ، ونحو ٠,٤٦% في عام ١٩٥٠ ،

كما يلاحظ ارتفاع نسبة المزارع الحائزة لها في كل من مناطق الوجه البحري ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر .

إن ما سبق الإشارة اليه من مؤشرات يعكس الاستجابة الايجابية لمجتمع المنتجين الزراعيين في الزراعة المصرية للحوافز الايجابية التي تتضمنها السياسة الزراعية خلال الفترات السابق ذكرها ، كما تعكس في نفس الوقت استجابة المنتج الزراعي للحوافز الاقتصادية الناشئة عن استخدامه للآلات الزراعية الميكانيكية في الزراعة بغرض مواجهة النقص في الأيدي العاملة الزراعية خاصة في أوقات الذروة الى جانب العائد الملموس من تحريره للحيوان الزراعي من العمل في الزراعة . وإذا كان من الملاحظ وجود نسبة مرتفعة من المنتجين الزراعيين ما زالوا غير حائزين لآلات زراعية ميكانيكية فإن ذلك ما يعزى في واقع الأمر الى وجود نظام تأجير خدمات هذه الآلات من قبل الحائزين لها الى الغير من غير الحائزين . وفي هذا الشأن أيضا يجدر الإشارة الى أن ذلك لا ينفي حقيقة الوصول الى مستويات الميكنة الكاملة ، والمستويات المرتفعة من درجة الميكنة للعمليات الزراعية المشار اليها من قبل مع وجود نظام تأجير هذه الآلات ، وعما يؤكد على ذلك الوصول بمتوسط نصيب الآلة الزراعية من المساحة الأرضية المنزرعة الى مستويات قد تعكس وجود فائض في الطاقات المتاحة من الآلات الزراعية المتواجدة حاليا بالزراعة المصرية والسابق ذكرها حيث انخفض - وعلى سبيل المثال - متوسط نصيب الجرار الزراعي من الأرض الزراعية في مناطق الوجه البحري من ١٠٧,٣ فدان في عام ١٩٨٢/٨١ الى نحو ٦٨,٢ فدان في عام ١٩٩٠/٨٩ ، كما انخفض متوسط نصيبه منها في مناطق مصر الوسطى من ١٣١,٣ فدان في عام ١٩٨٢/٨١ الى نحو ٧٥,٧ فدان في عام ١٩٩٠/٨٩ . أما في مصر العليا فإنخفاض نصيب الجرار من الأرض الزراعية ليصل الى نحو ٥٥,٣ فدان في العام الأخير مقابل ١١٧,٢ فدان في عام ١٩٨٢/٨٩ . أما بالنسبة لآلات الري الميكانيكية فقد انخفض متوسط نصيب الوحدة منها من الأرض الزراعية ليصل الى نحو ٩,٥٤ ، ٧,٦٣ ، ١٤,٥ فدان في كل من مناطق الوجه البحري ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا على الترتيب في عام ١٩٩٠/٨٩ بعد أن كان يبلغ نحو ٢٩,٢ ، ٤٧,٩ ، ٤٠,٠ فدان في كل من المناطق الثلاث على التوالي في عام ١٩٨٢/٨٩ . كما إنخفض متوسط نصيب الوحدة من آلات الدراس والتزدية ، وغيرها من الآلات الزراعية على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٥) بالدراسة .

(٣/٢/٣) تطوير المعاملات والعمليات الزراعية ، والانتاجية :

إن السياسة التكنولوجية وما تهدف إليه من تطوير تكنولوجيا في الزراعة لا تقف عند حد استنباط وإكثار الأصناف الجديدة المرتفعة الانتاجية من المحاصيل الزراعية ، بل تمتد أيضا لتشمل تطوير المعاملات الزراعية وتحسين أداء العمليات الزراعية للأصناف المنزرعة من المحاصيل بهدف زيادة انتاجيتها . وإذا كانت نظم المعلومات الزراعية القائمة لا تسمح بتوفير المؤشرات التي تعكس درجة استجابة المنتج الزراعى لتطبيق العمليات والمعاملات المتطورة في الزراعات القائمة ، فإن في استجابة المنتج الزراعى لزراعة الأصناف الجديدة من المحاصيل الزراعية بما قد تنطوى عليه من معاملات وطرق خدمة زراعية متطورة قد يكون في حد ذاته مؤشرا على استجابة المنتج الزراعى لتطبيق المعاملات وطرق الخدمة الزراعية المتطورة . وإذا كانت زيادة الانتاجية من أى من المحاصيل الزراعية المختلفة قد تكون من نتائج إدخال أصناف أو سلالات مرتفعة الانتاجية مجال انتاجها ، إلا أنه قد يشارك في ذلك أيضا تطبيق المعاملات وطرق الخدمة الزراعية المتطورة بالنسبة للبعض الآخر من المحاصيل ، ومن ثم قد يكون معدل تغير الانتاجية واتجاهاتها لأى من المحاصيل من المؤشرات التي تعكس بطريقة غير مباشرة استجابة المنتج الزراعى لتطبيق طرق الخدمة والمعاملات الزراعية المتطورة في مجال الانتاج . وفى هذا الشأن يتضمن الجدول رقم (٢٦) تقديرات معدل الزيادة السنوية في انتاجية الفدان من المحاصيل الزراعية الرئيسية المستهدفة بالدراسة في كل من مناطق الوجه البحرى ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا خلال الفترة ١٩٨٧/١٩٩١ بالقياس الى الفترة السابقة لها ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ، الى جانب تقديرات معدلات الزيادة السنوية في انتاجيتها خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨ بالقياس الى الفترة السابقة لها ، وحيث يمكن إيجاز ما تشير اليه هذه التقديرات فيما يلى :-

تسجل منطقة الوجه البحرى زيادة انتاجية الفدان من كل من محاصيل القمح ، والعدس ، والبنجر ، والبرسيم المستديم ، الأذرة الشامية الصيفى ، والطماطم الصينى والبطاطس خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩١ بمعدلات تفوق مثيلتها خلال الفترة التالية لها ١٩٩٢-١٩٩٨ ، حيث بلغ معدل الزيادة السنوية من انتاجية كل من هذه المحاصيل خلال الفترة الأولى نحو ٥,٦% ، ٥,٧% ، ٥,٧% ، ١,٢% ، ٣,٧% ، ٢,٩% ، ٣,٨% على الترتيب ، على حين بلغت معدلات الزيادة السنوية

جدول رقم (٢٦)

معدل النمو السنوى في انتاجية الفدان من المحاصيل الزراعية الرئيسية
في السنوات ١٩٨٧-١٩٩٨

(%)

المحصول	وجه بحرى		مصر الوسطى		مصر العليا	
	١٩٩١-٨٧	١٩٩٨-٩٢	١٩٩١-٨٧	١٩٩٨-٩٢	١٩٩١-٨٧	١٩٩٨-٩٢
١- قمح	٥,٦	٢,٣	٧,٩	١,٧	٧,٣	٣,٤
٢- فول بلدى	٠,٢	٥,٢	٢,٢	(٣,٠)	١,٨	(٣,٠)
٣- عدس	٥,٧	(١,٠)	١,٩	٠,٤	٥,٣	(١,٧)
٤- كتان	(٠,٨)	٣,٣	١,٢	(١,٠)	-	-
٥- ثوم	٢,٠	٢,٤	٢,٨	(٠,٩)	٠,٨	٢,١
٦- بصل	١,٤	٤,٥	٢,٣	(٠,٥)	٢,٤	(١,٥)
٧- طماطم شتوى	١,٣٣	٧,٨	-	-	-	-
٨- بنجر	٥,٧	٠,٨	-	-	-	-
٩- برسيم تحريش	٠,٧	٢,١	١,٢	١,٤	٣,٢	٢,٧
١٠- برسيم مستديم	١,١	٠,٢	٢,٥	(١,٥)	٢,٧	١,٦
١١- أرز	٣,١	٣,٠	-	-	-	-
١٢- ذرة شامى صيفى	٣,٧	٢,٦	٤,٧	٢,٣	٣,٠	٣,١
١٣- ذرة شامى نيلى	٣,٣	٣,٩	٤,٠	١,٦	٣,١	٥,١
١٤- فول صويا	(١,٠)	(١,١)	(١,٠)	١,٥	٢,٤	٠,٦
١٥- سمسم	١,١	(٠,٥)	٠,٠	١,٦	٢,٨	٠,٨
١٦- عباد الشمس	(٣,٨)	٢,٩	٢,٣	٠,٣	١,٠	٤,٣
١٧- طماطم صيفى	٢,٩	٢,٥	٦,٨	٠,٣	٢,٢	٦,١
١٨- طماطم نيلى	(٣,٥)	٣,٤	٢,٠	(١,٠)	٦,٢	٧,٠
١٩- بطاطس صيفى	٣,٨	(١,٠)	٢,٦	(١,٢)	-	-
٢٠- بطاطس نيلى	٢,١	(٠,٦)	١,٩	(٢,٩)	٣,٠	(٢,٤)
٢١- قطن	(٣,٥)	٠,٧	(٣,١)	٤,٣	(٩,٠)	٨,٧
٢٢- قصب	-	-	٤,٧	١,٣	٢,١	١,٧

المصدر : حسب من : وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، سنوات مختلفة .

في انتاجية كل من القمح ، والبنجر ، والبرسيم المستديم ، والأذرة الشامية الصيفي ، والطماطم الصيفي خلال الفترة الثانية نحو ٢,٣% ، ٠,٨% ، ٠,٢% ، ٢,٦% ، ٢,٥% على الترتيب ، في نفس الوقت الذي سجلت فيه انتاجية الفدان من كل من العدس ، والبطاطس الصيفي ، والبطاطس النيلي تناقصها بمعدل سنوي بلغ نحو ١,٠% ، ١,٠% ، ٠,٦% على الترتيب خلال نفس الفترة . وفي المقابل فقد سجلت انتاجية الفدان من كل من الفول البلدي ، والكتان ، والثوم ، والبصل ، والبرسيم التحريشي ، والأذرة الشامية ، وعباد الشمس ، والطماطم النيلي معدلات زيادة سنوية خلال الفترة الأخيرة ١٩٩٢ - ١٩٩٨ تفوق مثلتها خلال الفترة الأولى ١٩٨٧ - ١٩٩١ والتي سجلت تناقص الانتاجية من الكتان ، وفول الصويا ، والطماطم النيلي خلالها وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول السابق الذكر . كما يلاحظ أيضا تناقص انتاجية فول الصويا في كلا الفترتين بمعدل سنوي بلغ نحو ١,٠% تقريبا . أما بالنسبة لمحصول الأرز ، والقطن فيلاحظ تسجيل انتاجية المحصول الأول منها زيادتها بمعدلات متماثلة تقريبا في كلا الفترتين بلغت نحو ٣,٠% تقريبا سنويا . أما انتاجية القطن فقد سجلت تناقصها خلال الفترة الأولى بمعدل سنوي بلغ نحو ٣,٥% تقريبا ، مع زيادتها بمعدلات متواضعة خلال الفترة الثانية حيث بلغ معدل الزيادة السنوية بها نحو ٠,٧% تقريبا .

أما بالنسبة لمنطقة مصر الوسطى فقد سجلت انتاجية الفدان من أغلب المحاصيل المنزرعة بها زيادتها خلال الفترة الأولى بمعدلات سنوية تفوق مثلتها خلال الفترة الثانية ، حيث ازدادت انتاجية الفدان من كل من محاصيل القمح ، والعدس ، والأذرة الشامية الصيفي ، والأذرة الشامية النيلي ، وعباد الشمس والطماطم الصيفي بمعدلات سنوية بلغت نحو ٧,٩% ، ١,٩% ، ٤,٧% ، ٤,٠% ، ٢,٣% ، ٦,٨% على الترتيب خلال الفترة الأولى على حين بلغت معدلات الزيادة السنوية في انتاجيتها خلال الفترة الثانية ما يقرب من ١,٧% ، ٠,٤% ، ٢,٣% ، ١,٦% ، ٠,٣% ، ٠,٣% على التوالي . أما محاصيل الفول البلدي ، والكتان ، والثوم ، والبصل الشتوي ، والطماطم النيلي ، والبطاطس فقد سجلت انتاجيتها معدلات زيادة سنوية متباينة خلال الفترة الأولى، مع تناقصها بمعدلات سنوية

متباينة أيضا خلال الفترة الثانية . وعلى نحو ما هو مبين بالجدول السابق ذكره . أما انتاجية الفدان من القطن في المنطقة فقد سجلت تناقصها خلال الفترة الأولى بمعدل سنوى بلغ نحو ٣,١% تقريبا ، مع زيادتها خلال الفترة الثانية بمعدل سنوى بلغ نحو ٤,٣% تقريبا . أما بالنسبة لانتاجية القصب فقد ازدادت بمعدل سنوى بلغ نحو ٤,٧% خلال الفترة الأولى ، انخفض إلى ما يقرب من ١,٣% خلال الفترة الثانية .

وفى منطقة مصر العليا ازدادت انتاجية الفدان من المحاصيل الشتوية خلال الفترة الأولى بمعدلات سنوية بلغت نحو ٧,٣% ، ١,٨% ، ٥,٣% ، ٠,٨% ، ٢,٤% ، ٣,٢% ، ٢,٧% فى حالة كل من القمح ، والفول البلدى ، والعدس ، والثوم ، والبصل ، والبرسيم التحريشى ، والبرسيم المستديم على الترتيب . وإن قابل ذلك من جهة أخرى انخفاض معدلات الزيادة السنوية فى انتاجية الفدان فى الفترة الثانية فى حالة كل من القمح ، والبرسيم ، وارتفاعها فى حالة الثوم ، مع تناقص انتاجية الفدان من كل من الفول البلدى ، والعدس ، والبصل خلال هذه الفترة ، وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول المشار اليه . أما المحاصيل الصيفية والنيلىية فقد ازدادت انتاجية الفدان منها بمعدلات سنوية بلغت نحو ٣,٠% تقريبا خلال الفترة الأولى فى حالة الأذرة الشامية ، وارتفعت لتصل إلى ما يقرب من ٥,١% سنويا فى الفترة الثانية فى حالة الأذرة الشامية النيلىية . وفى المقابل انخفضت معدلات الزيادة السنوية فى انتاجية كل من فول الصويا ، والسمسم خلال الفترة الثانية عنه فى الفترة الأولى لتصل إلى ما يقرب من ٠,٦% ، ٠,٨% فى حالة كل من المحصولين على الترتيب ، بعد ان كانت تقدر بنحو ٢,٤% ، ٢,٨% سنويا فى حالة كل من المحصولين فى الفترة الأولى . أما محصول الطماطم فقد سجلت انتاجية الفدان منه زيادتها بمعدلات سنوية أكبر خلال الفترة الثانية عنه فى الفترة الأولى ، فى نفس الوقت الذى سجلت فيه انتاجية البطاطس النيلى زيادتها بمعدل سنوى بلغ نحو ٣,٠% خلال الفترة الأولى مع تناقصها بمعدل سنوى بلغ نحو ٢,٤% خلال الفترة الثانية . أما بالنسبة لانتاجية القطن فقد سجلت تناقصها خلال الفترة الأولى بمعدل سنوى بلغ نحو ٩,٠% تقريبا ، إلا أنها ازدادت خلال الفترة الثانية بمعدل سنوى بلغ نحو ٨,٧% تقريبا ، كما سجلت انتاجية القصب زيادتها

بمعدلات سنوية بلغت نحو ٢,١% ، ١,٧% في كل من الفترة الأولى ، والثانية وعلى نحو مل هو مبين بالجدول المشار اليه .

إن زيادة الانتاجية الزراعية من أغلب المحاصيل المشار اليها في كل من المناطق سابقة الذكر قد تعكس في مضمونها استجابة المنتج الزراعي في المناطق الثلاث لتطبيق طرق الخدمة والمعاملات في الزراعة المتطورة ، يبدو ذلك أكثر وضوحا في حالة محاصيل الحبوب التي تميزت بدخول الكثير من الأصناف الجديدة المرتفعة الانتاجية مجال انتاجها . وإذا كان هناك البعض الآخر من المحاصيل التي سجلت انتاجيتها خاصة في الفترة الثانية تناقصها وعلى نحو ما سبق ذكره ، فقد يعزى ذلك الى جمود الأصناف المنزرعة منها ، وعدم استخدام المعاملات الزراعية المتطورة في مجال انتاجه من المحاصيل الزراعية ، ومما يؤكد على ذلك استجابته المرتفعة لزراعة الأصناف الجديدة من المحاصيل الزراعية الثلاث المشار اليها من قبل (قمح ، أرز ، أذرة شامى) والتوسع في زراعتها .

(٤/٢/٣) الاستثمار في مجال الانتاج الحيوانى :

تتمثل مجالات الاستثمار في الجزء الغالب منها بالنسبة للمنتج الزراعي في مجالات الانتاج الحيوانى ، وفى الاستثمار في الأصول من الآلات والمعدات الزراعية . ولقد تضمنت السياسات الزراعية خلال فترة عقد الثمانينات الحوافز الايجابية والمشجعة للمنتج الزراعي على الاستثمار في هذه المجالات بما تضمنته السياسة الائتمانية من توفير للقروض في هذه المجالات وما اشتملت عليه من دعم لأسعار الفائدة عليها وتسهيلات في السداد على نحو ما سبق الاشارة اليه من قبل . ولقد عكست مؤشرات حيازة وتملك الآلات والمعدات الزراعية المتطورة خلال الفترة المشار اليها الاستجابة الايجابية المرتفعة للمنتج الزراعي لهذه الحوافز في المجال التكنولوجى الميكانيكى . أما في مجال الاستثمار فى نشاط الانتاج الحيوانى فقد تعكس تطورات أعداد الثروة الحيوانية (من أبقار وجاموس ، وأغنام وماعز) في سنوات التعدادات الزراعية ١٩٥٠ ، ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩ وتقديراتها فى عام ١٩٩٦ والواردة بالجدول رقم (٦) بالدراسة ، درجة استجابة المنتج الزراعي للحوافز المشار اليها ، حيث تعكس هذه التطورات النتائج التالية :

زيادة أعداد الثروة الحيوانية من أبقار وجاموس من نحو ٢٥٦٩,٥ ألف رأس في عام ١٩٥٠ إلى ما يقرب من ٥٢٨٤,٨ ألف رأس في عام ١٩٨٢/٨١ ثم إلى ما يقرب من ٦٨٣٢,٤ ألف رأس في عام ١٩٩٠/٨٩ مما يشير بدوره إلى نمو أعدادها خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٥ ، ١٩٨٢/٨١ بمعدل سنوي يبلغ نحو ٢,٤% ، مقابل نموها بمعدل سنوي يبلغ نحو ٣,٣% خلال الفترة ما بين عامي ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٩٨ . كما ازدادت اعداد الأغنام والماعز لتصل إلى ما يقرب من ١٠,٣٠٢ مليون رأس في عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل ٦١١٨,٣ ألف رأس في عام ١٩٨٢/٨١ ، ونحو ٢٥٩٣,٧ ألف رأس في عام ١٩٥٠ محققة بذلك معدل نمو سنوي بلغ نحو ٢,٨% خلال الفترة ما بين ١٩٥٠ ، ١٩٨٢/٨١ ، ونحو ٦,٧% خلال الفترة ما بين عامي ١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٠/٨٩ . وإذا كانت معدلات النمو السنوي في أعداد الثروة الحيوانية خلال الفترتين المشار اليهما تعكس تفوق هذه المعدلات خلال الفترة الأخيرة عن نظيرتها في الفترة السابقة فإن في ذلك ما يمكن تفسيره بالحوافز الايجابية التي اشتملت عليها السياسة الائتمانية خلال الفترة الثانية (١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٠/٨٩) بغرض تشجيع الاستثمار في نشاط الانتاج الحيواني ، وهو ما يعكس بدوره استجابة المنتج الزراعي للسياسة الزراعية في هذا المجال .

وبالنسبة لتطور أعداد الثروة الحيوانية من أبقار وجاموس خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٠/٨٩ ، ١٩٩٦ فتشير تقديراتها خلال العام الأخير والبالغه نحو ٥,٣٩,٠ ألف رأس إلى تناقصها خلال هذه الفترة بمعدل سنوي نحو ٥,٢% تقريبا ، أما تقديرات أعداد الأغنام والماعز خلال نفس العام والبالغه نحو ١٠,٩١٦ مليون رأس فتعكس زيادة خلال هذه الفترة بمعدل سنوي متواضع يقدر بنحو ١% ، وذلك على نحو ما يشير إليه ضمينا نفس الجدول رقم (٦) بالدراسة .

إن تناقص أعداد الثروة الحيوانية من أبقار وجاموس بالمعدل المشار إليه خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٠/٨٩ ، الى جانب انخفاض معدل الزيادة السنوية في اعداد الأغنام والماعز خلال هذه الفترة عنه في الفترة السابقة لها يمكن تفسيره بأى من العاملين أو كليهما معا :

خروج نشاط الانتاج الحيوانى أو تقليص حجمه لدى جانب من المنتجين الزراعيين خلال هذه الفترة الأخيرة ، وهو ما قد يمكن تبريره بخلو السياسة الزراعية خلال هذه الفترة من الحوافز الايجابية الائتمانية التى تضمنتها السياسة الزراعية فى الفقرة السابقة ، حيث الغاء الدعم على أسعار الفائدة على القروض الممنوحة فى هذا المجال إلى جانب الغاء الدعم على الأعلاف المركزة .

إن فى تناقص أعداد الثروة الحيوانية من أبقار وجاموس ، مع انخفاض معدل النمو السنوى فى أعداد الأغنام والماعز خلال الفترة الأخيرة انما تعنى فى مضمونها زيادة أعداد المذبوحات السنوية من الأولى بمعدلات تفوق معدل النمو الطبيعى فى أعدادها خلال هذه الفترة الى جانب زيادة المذبوحات السنوية من الأغنام والماعز بمعدلات أكبر عنه فى الفترة السابقة ، وحيث يؤكد على ذلك تطور أعداد المذبوحات السنوية منها خلال السنوات ١٩٨٢-١٩٩٨ والمبينة بالجدول رقم (٢٧) ، حيث تشير المتوسطات السنوية لأعداد المذبوحات من الأبقار ، والجاموس خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩١ إلى زيادة بمعدل سنوى يبلغ نحو ٣,٥% خلال هذه الفترة بالقياس إلى متوسط أعداد المذبوحات السنوية منها خلال السنوات ١٩٨٢-١٩٩٦ ، كما ارتفع معدل الزيادة السنوى فى أعداد المذبوحات منها خلال السنوات ١٩٩٢-١٩٩٦ ليصل إلى نحو ٦,٥% تقريبا بالقياس إلى متوسط أعداد المذبوحات منها خلال الفترة السابقة . أما معدلات النمو السنوى فى أعداد المذبوحات من الأغنام والماعز فقد ارتفعت من نحو ١,٦% خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩١ لتصل إلى نحو ٢,٧% خلال الفترة الأخيرة .

وفى واقع الحال فإن فى ارتفاع معدلات النمو السنوى فى أعداد المذبوحات خلال السنوات الأخيرة خاصة من الأبقار والجاموس عن معدلات النمو الطبيعى فى أعدادها ، إنما يشير بالتأكيد على تخلص جانب من المنتجين مما لديهم منها بالبيع فى الأسواق لغرض الاستهلاك النهائى ، وهو ما يمكن تفسيره بالمبرر الأول المشار إليه من قبل ، مما يؤكد بدوره على الاستجابة الكبيرة لمجتمع المنتجين الزراعيين للحوافز التى تتضمنها السياسة الزراعية فى هذا النشاط الإنتاجى .

جدول رقم (٢٧)

أعداد المذبوحات من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز بالمجازر الحكومية

خلال السنوات ١٩٨٢-١٩٩٨

السنوات	أبقار وجاموس	أغنام وماعز
١٩٨٢	١٠٣٨	٤٦٩
١٩٨٣	٩٥١	٤٤١
١٩٨٤	٨٧٣	٤٦٠
١٩٨٥	٩٦٤	٥١٩
١٩٨٦	١٠٢٠	٥٠٢
١٩٨٦-١٩٨٢	٩٦٩,٢	٤٧٨,٢
١٩٨٧	١٠٢٧	٤٧٦
١٩٨٨	٩٨٧	٤٥٢
١٩٨٩	١٠٥١	٤٥٢
١٩٩٠	١٢٥٦	٥٧٩
١٩٩١	١٤٣٩	٦٢٥
١٩٩١-١٩٨٧	١١٥٢	٥١٦,٨
١٩٩٢	١٥٠٣	٦٣١
١٩٩٣	١٤٧٦	٥٢٤
١٩٩٤	١٥٧١	٥٥٠
١٩٩٥	١٧٧٧	٦٠٢
١٩٩٦	١٥٦٣	٦٧٦
١٩٩٦-١٩٩٢	١٥٧٨	٥٩٠,٦
١٩٩٧	١٣٤٨	٥٤٨
١٩٩٨	١٥١٦	٥٥١

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، أعداد مختلفة .

أما بالنسبة لاستجابة الفئات المختلفة من مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية في هذا المجال ، وكما تشير إليها تطورات أعداد الثروة الحيوانية ونسبة الحائزين لها من بين كل فئة من هذه الفئات خلال الفترات ما بين سنوات التعدادات الزراعية ١٩٥٠ ، ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩ ، فيمكن إيجاز نتائجها فيما يلي :

من الطبيعي ان يكون للمنتجين الزراعيين الحائزين لأراضى زراعية النصيب الأكبر في المساهمة في هذا النشاط الانتاجى عنه في حالة المنتجين الزراعيين الغير حائزين لأراضى زراعية ، وذلك لما تفرضه طبيعة التكامل فيما بين نشاطى الانتاج النباتى والحيوانى في النظم الزراعية ، حيث بلغت أعداد الثروة الحيوانية من أبقار وجاموس لدى المنتجين الزراعيين الحائزين لأراضى زراعية نحو ٧٢,٦% ، ٨٩,٦% ، ٨٥,٢% من إجمالى أعدادها بالقطاع الزراعى خلال السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩ على الترتيب ، وفى المقابل بلغت أعدادها لدى المنتجين الزراعيين الغير حائزين لأراضى زراعية مانسبته ٢٧,٤% ، ١٠,٤% ، ١٤,٨% من إجمالى أعدادها بالقطاع خلال كل من الثلاث سنوات المشار إليها وعلى الترتيب . كذلك بلغت اعداد الثروه الحيوانيه من أغنام وماعز لدى الفئة الأولى من المنتجين الزراعيين (الحائزين لأراضى زراعيه) مانسبته ٦٦,٤% ، ٧٧,٣% ، ٧٦,٩% من إجمالى أعدادها بالقطاع خلال كل من الثلاث سنوات المشار إليها على الترتيب ، على حين بلغ نصيب الفئة الثانية من المنتجين الزراعيين (الغير حائزة لأراضى زراعية) نحو ٣٣,٦% ، ٢٢,٧% ، ٢٣,١% من اعدادها بالقطاع خلال كل من هذه السنوات الثلاث وعلى التوالى ، وحيث يلاحظ إرتفاع نصيب الفئة الأولى عن الفئة الثانية فى أعداد كلا المجموعتين من الثروة الحيوانية فى السنوات المشار إليها ، كما يلاحظ فى نفس الوقت أنه على الرغم من زيادة أعداد الثروة الحيوانية لدى كل من الفئتين من المنتجين الزراعيين خلال هذه السنوات (جدول رقم ٦) ، إلا أن النصيب النسبى للفئة الأولى منها إزداد خلال عام ١٩٨٢/٨١ عنه فى عام ١٩٥٠ مع تناقصه فى العام الأخير ١٩٩٠/٨٩ عنه فى عام ١٩٨٢/٨١ وفى المقابل تناقص النصيب النسبى للفئة الثانية من المنتجين الزراعيين خلال عام ١٩٨٢/٨١ عنه فى عام ١٩٥٠ ، ثم زيادته فى عام ١٩٩٠/٨٩ عنه فى عام ١٩٨٢/٨١ ، حيث تشير هذه الإتجاهات إلى تزايد أعداد

الثروة الحيوانية لدى الفئة الأولى بمعدلات أكبر عن معدلات زيادتها لدى الفئة الثانية خلال الفترة مابين عامى ١٩٥٠ - ١٩٨٢/٨١ ، بينما إزدادت أعدادها لدى الفئة الثانية بمعدلات أكبر عن معدلات الزيادة بها لدى الفئة الأولى خلال الفترة مابين عامى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩ ، وهو ماقد يشير بدوره إلى إستجابة الفئة الثانية من المنتجين الزراعيين (والغير حائزة لأراضى زراعية) بدرجات أكبر للحوافز الإيجابية التى تضمنتها السياسة الزراعية فى هذا المجال خلال عقد الثمانينات عنه فى حالة الفئة الأولى من المنتجين الزراعيين ، حيث شجعت هذه السياسة غير الحائزين لأراضى زراعية لإنشاء المزارع المتخصصة فى الإنتاج من هذا النشاط .

أما نسبة تمثيل الحائزين للثروة الحيوانية فى إجمالى أعداد الحائزين للأراضى الزراعية (من الفئة الأولى) فتشير نتائج التعدادات الزراعية للسنوات المشار إليها إلى تناقصها فى حالة الأبقار والجاموس من نحو ٨٠,٦% فى عام ١٩٥٠ إلى نحو ٧٤,٨% فى عام ١٩٨٢/٨١ ثم إلى ٧٤,٤% فى عام ١٩٩٠/٨٩ أما فى حالة الأغنام والماعز فقد إنخفضت نسبة الحائزين لها والحائزون على أراضى زراعية من نحو ٤٠% من إجمالى عدد حائزى الأراضى الزراعية فى عام ١٩٥٠ ، إلى مايقرب من ٣٥,٩% من إجمالى أعدادهم فى عام ١٩٨٢/٨١ ، إلا أن هذه النسبة إزدادت لتصل إلى نحو ٤٩,٨% فى عام ١٩٩٠/٨٩ (جدول رقم ٦) ، وحيث تعكس تطورات هذه النسب ، مع تطورات النصيب النسبى لكل من حائزى الأراضى الزراعية وغير الحائزين لها من المنتجين الزراعيين فى أعداد الثروة الحيوانية فى السنوات المشار إليها أن إستجابة المنتج الزراعى وخاصة بين حائزى الأراضى الزراعية تأتى بدرجة أكبر فى صورة زيادة السعة العددية من الثروة الحيوانية لدى الحائزون لها ، وليس فى تزايد الوزن النسبى لأعداد الحائزين لها بين أعداد المنتجين الزراعيين الحائزون لأراضى زراعية ، وحيث إنعكس ذلك فى زيادة متوسط أعداد الأبقار والجاموس لكل مائة مزرعة لحائزى الأراضى الزراعية ليصل إلى نحو ٢٦٩ رأس فى عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل ٢٥٦ رأس فى عام ١٩٨٢/٨١ ، ٢٣١ رأس فى عام ١٩٥٠ . كما إزدادت أعداد الأغنام والماعز بكل مائة مزرعة لحائزى الأراضى الزراعية لتصل إلى نحو ٥٤٧ رأس

فى عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل ٥٣٣ رأس فى عام ١٩٨٢/٨١ ، ٤٢٨ رأس فى عام ١٩٥٠ .

ولقد تبع إستجابة المنتج الزراعى للحوافز الإيجابية التى إشتملت عليها السياسة الزراعية خلال الفترة المشار إليها وعلى الرغم من زيادة المساحات الأرضية المنزرعة خلال سنوات التعدادات الزراعية السابق ذكرها ، زيادة متوسط أعداد الثروة الحيوانية لكل ١٠٠ فدان من المساحة المنزرعة ليصل إلى مايقرب من ٨٦ رأس من الأبقار والجاموس فى عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل ٧١ رأس فى عام ١٩٨٢/٨١ ، ونحو ٣٠ رأس فى عام ١٩٥٠ ، وهو مايعكس بدوره كبر درجة الإستجابة فى هذا النشاط بالقياس إلى معدلات الزيادة فى المساحات الأرضية المنزرعة خلال هذه الفترة .

وبالنسبة لدرجة وصور إستجابة الفئات المختلفة من المنتجين الزراعيين الحائزين لأراضى زراعية ، كما تعكسها تطورات الوزن النسبى لأعداد الحائزين منهم للثروة الحيوانية فى إجمالى أعدادهم ، ومتوسط عدد الأبقار والجاموس لكل مائة مزرعة ، وحمولة الأراضى المنزرعة منها فى سنوات التعدادات الزراعية المشار إليها وعلى النحو الذى يتضمنه الجدول رقم (٧) بالدراسة ، فيمكن إيجاز نتائجها فيمايلى:

١ - تعد المزارع الصغيرة وخاصة القزمية منها ذات المساحات الأرضية الأقل من ٢ فدان أكبر إستجابة للحوافز الإيجابية التى إشتملت عليها السياسة الزراعية خلال عقد الثمانينات عنه فى حالة المزارع ذات الفئات المساحية الأكبر ، حيث تأتى إستجابة الفئة الأولى المشار إليها فى صورة زيادة أعداد الحائزين للثروة الحيوانية وتزايد أوزانهم النسبية فى إجمالى أعداد هذه الفئة من المزارع الحائزة لأراضى زراعية إلى جانب زيادة أعداد الثروة الحيوانية بالمزرعة منها ، حيث إزدادت نسبة الحائزين للثروة الحيوانية بين أعداد حائزى الأراضى الزراعية من الفئة الحيازية الأقل من فدان نحو ٥٥,٨% فى عام ١٩٥٠ إلى مايقرب من ٦٢,٨% فى عام ١٩٨٢/٨١ ثم إلى ٦٥,٤% فى عام ١٩٩٠/٨٩ كما إزداد متوسط أعداد الأبقار والجاموس لكل مائة مزرعة منها من نحو ١٢٨ رأس فى عام

١٩٥٠ إلى ما يقرب من ١٦٧ رأس في عام ١٩٨٢/٨١ ثم إلى ١٧٤ رأس في عام ١٩٩٠/٨٩ . أما الحائزون لأراضي زراعية بالفئة الحيازية ١ - أقل من ٢ فدان فعلى الرغم من تناقص نسبة تمثيل الحائزون منهم للثروة الحيوانية في إجمالي أعدادهم من نحو ٧٩,٣% في عام ١٩٥٠ إلى ما يقرب من ٧٨,٣% في عام ١٩٨٢/٨١ ، إلا أن نسبة تمثيلهم إزدادت لتصل إلى ما يقرب من ٧٩,٥% من جملة أعدادهم في عام ١٩٩٠/٨٩ ، كما صاحب ذلك زيادة متوسط عدد الأبقار والجاموس لكل مائة مزرعة منها ليصل إلى ما يقرب من ٢٢٥ رأس في عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل ٢٠٨ رأس في عام ١٩٨٢/٨١ ، ١٤٥ رأس في عام ١٩٥٠ . وكذلك الحال أيضا بالنسبة للحائزون لأراضي زراعية بالفئة الحيازية ٢ فدان إلى أقل من ٣ فدان إذ أنه على الرغم من تناقص نسبة تمثيل الحائزون منهم للثروة الحيوانية في إجمالي أعدادهم من نحو ٨٦,٣% في عام ١٩٥٠ إلى ما يقرب من ٨١,٦% في عام ١٩٨٢/٨١ ، إلا أن هذه النسبة إزدادت لتصل إلى ما يقرب من ٨٢,٤% في عام ١٩٩٠/٨٩ ، كما إزداد متوسط عدد الأبقار والجاموس لكل مائة مزرعة منها ليصل إلى نحو ٢٧ رأس في عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل ٢٥٤ رأس في عام ٨٢/٨١ ، ١٧٠ رأس في عام ١٩٥٠ .

٢- وبالنسبة لحائزي الأراضي الزراعية بالفئات الحيازية على فدان فأكثر فتأتى إستجابتهم للسياسة الزراعية في هذا المجال في صورة زيادة أعداد الثروة الحيوانية لدى الحائزين منهم لثروة حيوانية أكثر منه في صورة زيادة أعداد الحائزين لها وزيادة نسبة تمثيلهم بين الحائزين لأراضي زراعية ، وخاصة في حالة المزارع الكبيرة . حيث يلاحظ في هذا الشأن تناقص الوزن النسبي لأعداد الحائزين للثروة الحيوانية في إجمالي عدد حائزي الأراضي الزراعية بالفئات الحيازية ٣ فدان فأكثر خلال التعداد الزراعى الأخير عنه في التعدادات الزراعية السابقة له ، وحيث يبدو ذلك أكثر وضوحا في حالة الفئات الحيازية الكبيرة وعلى نحو ما هو مبين بالجدول المشار إليه ، إلا أنه من الملاحظ أيضا زيادة متوسط أعداد الأبقار والجاموس لكل مائة مزرعة منها خلال التعداد الأخير عنه في التعدادات السابقة ، حيث وصل هذا المتوسط في حالة الفئة الحيازية ٥ - أقل من

السابقة ، حيث وصل هذا المتوسط فى حالة الفئة الحيازية ٥ - أقل من ١٠ فدان - وعلى سبيل المثال - إلى مايقرب من ٤٢٣ رأس فى عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل ٣٩٧ رأس فى عام ١٩٨٢/٨١ ، ٢٦٠ رأس فى عام ١٩٥٠ ، كما إزداد هذا المتوسط بالفئة الحيازية ١٠ - أقل من ٢٠ فدان إلى نحو ٦٣٥ رأس فى عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل ٥٨٧ رأس فى عام ١٩٨٢/٨١ ، ٣٦٧ رأس فى عام ١٩٥٠ ، وحيث سجل نفس الإتجاه بالنسبة للفئات الحيازية الأكبر وعلى نحو مايتضمنه الجدول رقم (٧) بالدراسة .

إن زيادة درجة إستجابة المزارع الصغيرة والقزمية للحوافز الإيجابية فى هذا المجال عنه فى حالة المزارع الكبيرة حيث وجودها فى صورة زيادة اعداد الحائزين للثروة الحيوانية ، وزيادة أعداد الثروة الحيوانية بالمزرعة يمكن تبريره برغبة المزارع الصغيرة والقزمية فى الإستفادة من نتائج التكامل بين نشاطى الإنتاج النباتى والحيوانى بها بغرض زيادة إنتاجية ودخل المزرعة حيث إستفادة نشاط الإنتاج الحيوانى من النواتج الثانوية ومخلفات الإنتاج النباتى ، إلى جانب إستفادة نشاط الإنتاج النباتى من مخلفات الإنتاج الحيوانى بالمزرعة ، ومن ثم إذا ماوجدت الحوافز الإيجابية المشجعة على الإستثمار فى نشاط الإنتاج الحيوانى كان ذلك دافعا على زيادة إستثماراتهم فى هذا المجال ، بغرض توليد فرص عمل ودخل إضافى . أما بالنسبة للمزارع ذات المساحات الأكبر فقد تميل إلى التخصص فى مجالات الإنتاج أكثر من ميلها إلى الإنتاج المختلط ، ومن ثم التوجه نحو التخصص فى نشاط الإنتاج النباتى ، خاصة وأن نشاط الإنتاج الحيوانى ، وفى المشروعات الكبيرة منها تستلزم وجود المدير المتفرغ أكثر عنه فى حالة مشروعات الإنتاج النباتى .

(٣/٣) مؤشرات الإستجابة للإشارات السعرية :

تضمنت الدراسة من قبل التنويه إلى أن أغلب أدوات السياسة الزراعية تأتي بإشارات إلى المنتج الزراعي في صورة إشارات سعرية ، والتي كثيرا ما ينشأ عنها تغيير شروط التجارة للمحاصيل الزراعية مع بدائلها المحصولية إلى جانب ما قد ينشأ عن ذلك أيضا من تغيرات في شروط التجارة ما بين المحاصيل والمدخلات الزراعية ، وما قد يتبع ذلك من تغيرات في الدخول أو الربحية المزرعية من الأنشطة الإنتاجية وبدائلها ومن ثم قرارات المنتج الزراعي في شأن تخصيص موارده الزراعية بين الأنشطة الإنتاجية الزراعية المختلفة . ومع قبول فرضية أن اتجاهات التغير في شروط التجارة ما بين المحاصيل الزراعية وبدائلها المحصولية الأخرى يتبعه تغير تخصيص الموارد الزراعية في نفس الاتجاه ، فإنه قد يتوقع مبدئيا ان يصاحب التغيرات المشار إليها من قبل في شروط التجارة ما بين المحاصيل التي تضمنتها الدراسة وبدائلها المحصولية ، تغير تخصيص الموارد الزراعية فيما بينها في نفس الاتجاهات وهو ما يمكن للدراسة الحالية إختباره من خلال دراسة اتجاهات التغير في التركيب المحصولي خلال الفترة المستهدفة بالدراسة في كل من مناطق الوجه البحري ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا ثم دراسة إستجابة العرض من المحاصيل الزراعيه الفرديه للتغيرات السعرية في كل من هذه المناطق الثلاث .

(١/٣/٣) اتجاهات التغير في التركيب المحصولي :

يمكن التعبير عن اتجاهات التغير في تخصيص الموارد الزراعية من خلال اتجاهات التغير في التركيب المحصولي متمثلا في التوزيع النسبي للأراضي المنزرعة بين المحاصيل الزراعية المختلفة . ويمكن إيجاز اتجاهات التغير في التركيب المحصولي خلال الفترة المستهدفة بالدراسة في كل من المناطق المشار إليها فيمايلي:

(أ) التركيب المحصولي في مناطق الوجه البحري :

تشير دراسة اتجاهات التغير في التركيب المحصولي بكل من الموسم الشتوي جدول رقم (٢٨) ، والموسم الصيفي والنيلي جدول رقم (٢٩) في هذه المناطق إلى النتائج التالية :

وجود الاتجاه العام لتزايد النصيب النسبي للمساحات المنزرعة بالقمح فى المساحة الإجمالية المنزرعة بالمحاصيل الشتوية ، حيث تراوحت نسبة المساحة المنزرعة بمحصول القمح إلى إجمالى مساحة المحاصيل الشتوية ما بين ٢٠,٥% إلى ٢٣,٣% (مع تقلبات محدودة) خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧ ، ثم ازدادت لتصل إلى مايقرب من ٢٤,٤% فى عام ١٩٨٨ ، ولتصل تدريجيا (مع تقلبات محدودة من عام إلى آخر) إلى نحو ٣٦,٣% فى عام ١٩٩٧ . ويتمثل مع هذا الاتجاه أيضا النصيب النسبي للمساحات المنزرعة بمحصول الفول البلدى ، والذي تراوح ما بين ٣,٤% - ٤,١% خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٧ وازداد ليصل إلى نحو ٦,٨% فى عام ١٩٩٧ .

وجود الاتجاه العام لتناقص النصيب النسبي للمساحة المنزرعة بكل من البرسيم المستديم ، والبرسيم التحريش ، والكتان ، والعدس ، والطماطم الشتوى فى إجمالى المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الشتوية خاصة فى السنوات الأخيرة من الفترة المستهدفة ، حيث تراوحت نسبة المساحة المنزرعة بمحصول البرسيم المستديم خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧ ما بين ٣٩,٦% - ٤٢,٥% ، إلا أنها إنخفضت تدريجيا (مع تقلبات محدودة من عام إلى آخر) لتصل إلى مايقرب من ٢٩,٣% من المساحة الأرضية المنزرعة فى عام ١٩٩٧ . كما تراوحت نسبة المساحة المنزرعة بمحصول البرسيم التحريش ما بين ١٩,٧% - ٢١,٤% خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٩ ، إلا أنها إنخفضت تدريجيا لتصل إلى مايقرب من ١٥% من المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الشتوية فى عام ١٩٩٧ . وفى اتجاه مماثل أيضا إنخفضت نسبة المساحات المنزرعة بكل من الكتان ، والعدس ، والطماطم الشتوى على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٢٨) .

وجود الإستقرار النسبى تقريبا فى النصيب النسبى للمساحات المنزرعة بكل من الثوم ، والبصل ، ومجموعة المحاصيل الشتوية الأخرى فى إجمالى المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الشتوية مع وجود تقلبات محدوده من عام إلى آخر خاصة فى حالة النصيب النسبى للمساحة المنزرعة بمجموعة المحاصيل الشتوية الأخرى ، وذلك على نحو ما هو مبين بنفس الجدول السابق ذكره .

وجود الاتجاه العام لتزايد النصيب النسبى لإجمالى المساحة المنزرعة بمجموعة المحاصيل الشتوية ، والتي يتعاقب معها فى الزراعة مجموعة محاصيل الحبوب

الصيفية ، إلى إجمالي المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الشتوية ، حيث تراوحت نسبة المساحة المنزرعة بهذه المجموعة من المحاصيل ما بين ٦٦,٥% - ٦٨,٣% خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٨ ، وازدادت تدريجيا لتصل إلى مايقرب من ٧٣,١% من إجمالي المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الشتوية فى عام ١٩٩٧ . وفى المقابل تناقص النصيب النسبى لإجمالى المساحة المنزرعة بمجموعة المحاصيل الشتوية التى يتعاقب مع زراعتها محصول القطن ، حيث تراوح ما بين ٢٠,٣% - ٢١,٩% من المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الشتوية خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٨ ، إلا أنه إنخفض ليصل إلى مايقرب من ١٥,٥% من المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الشتوية فى عام ١٩٩٧ .

وجود الاتجاه العام لتزايد نسبة المساحة المنزرعة بمحصول الأرز فى إجمالى المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الصيفية والنيلية فى فترة عقد التسعينيات عنه فى السنوات السابقة ، حيث تراوحت هذه النسبة ما بين ٢٤,٢% - ٢٩,١% خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٨ ، إلا أنها إزدادت (مع تقلبات محدودة من عام إلى آخر) فى السنوات التالية لتصل إلى مايقرب من ٤٠% فى عام ١٩٩٧ .

وجود الإستقرار النسبى تقريبا (مع وجود التقلبات السنوية المحدودة) فى نسبة المساحة المنزرعة بمحصول الأذرة الشامية إلى إجمالى المساحة المنزرعة بالمحاصيل الصيفية والنيلية خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٤ ، إلا أنها إنخفضت فى السنوات الثلاث الأخيرة لتصل إلى مايقرب من ٢٥,٤% فى عام ١٩٧٧ جدول رقم (٢٩) .

إنخفاض الوزن النسبى للمساحة المنزرعة بمحصول الطماطم الصيفى والنيلى فى إجمالى المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الصيفية والنيلية (مع تقلبات سنوية محدودة) خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٧ عنه فى السنوات السابقة ، وذلك على نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر .

وجود التقلبات فى الاتجاه العام لنسبة المساحات المنزرعة بالبطاطس الصيفى والنيلى فى إجمالى المساحة الأرضية المنزرعة خلال الفترة المستهدفة ، وإن إزدادت إلى حد ما فى الثلاث سنوات الأخيرة عنه فى السنوات السابقة .

وجود الاتجاه العام لتناقص نسبة المساحة المنزرعة بمحصول فول الصويا فى إجمالى المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الصيفية والنيلية حيث بلغت هذه

النسبة نحو ١,٨% فى عام ١٩٨٣ إنخفضت تدريجيا لتصل إلى مايقرب من ٠,١% فى عام ١٩٩٧ .

تناقص الوزن النسبى للمساحات المنزرعة بمحصول القطن فى إجمالى المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الصيفية والنيلية ، حيث تراوحت نسبة المساحة المنزرعة به ما بين ٢٠,٣% - ٢١,٨% خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٠ ، إلا أنها إنخفضت فى السنوات التالية لتصل إلى مايقرب من ١٦,٥% من إجمالى المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الصيفية والنيلية فى عام ١٩٩٧ .

تزايد نسبة المساحات المنزرعة بمجموعة الحبوب الصيفية والنيلية الممثلة فى محصولى الأرز ، والأذرة الشامية خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٧ عنه فى السنوات السابقة وعلى نحو ما هو مبين بالجدول المشار إليه من قبل .

وجود الإستقرار النسبى تقريبا (مع وجود التقلبات المحدودة) فى نسبة المساحة المنزرعة بمجموعة المحاصيل الصيفية والنيلية الأخرى خلال الفترة المستهدفة بالدراسة جدول رقم (٢٩) .

إن المقابلة ما بين الإتجاهات المشار إليها بشأن التركيب المحصولى فى كل من الموسم الشتوى والصيفى من ناحية ، وإتجاهات التغير فى شروط التجارة ما بين كل من المحاصيل الرئيسية المنزرعة بالمنطقة وبدائلها المحصولية والمشار إليها من قبل من ناحية أخرى تعكس النتائج التالية :

إتجاه نسبة المساحات المنزرعة بمحصول القمح فى إتجاه تصاعدى معاكس لإتجاه التغير فى شروط التجارة ما بين هذا المحصول وبدائله المحصولية خاصة خلال فترة عقد التسعينيات ، وهو ما قد يشير مظهريا إلى عدم إستجابة المنتج لهذا المحصول للإشارات السعرية للسياسة الزراعية ، وهو ما يمكن تفسيره بالعوامل أو الأسباب التالية :

أ - إن زيادة الإنتاجية من محصول القمح بمعدلات سنوية تفوق معدلات الزيادة فى إنتاجية أغلب البدائل المحصولية لهذا المحصول خلال الفترة المستهدفة بالدراسة وعلى نحو ما سبق الإشارة إليه من قبل قد ساعد على إستمرار تحسن الإتجاه العام لإنتاجية القمح بالقياس إلى إنتاجية بدائله المحصولية

(أو ما يمكن تسميته بشروط الإحلال ما بين القمح ، وبدائله) ، وعلى نحو يسمح بتعويض التدهور فى شروط التجارة لغير صالحه مع تحقيق فائض نسبى يفوق ما يمكن تحقيقه من البدائل المحصولية الأخرى ، ومن ثم وجود الحافز على التوسع فى زراعته على حساب البدائل المحصولية الأخرى ، وقد يؤكد على ذلك الإتجاه العام لشروط إحلال هذا المحصول مع بدائله المحصولية والمبين بالجدول رقم (٣٠) .

ب- إن تحسن شروط التجارة لصالح محصول الأرز ، والذي تتعاقب زراعته بعد زراعة محصول القمح قد يكون من العوامل المشاركة أيضا فى تحفيز المنتج الزراعى على التوسع فى زراعة القمح ، حيث يساهم التحسن فى شروط التجارة للمحصول الأول فى تعويض جانبنا من التدهور فى شروط التجارة للمحصول الأخير ، خاصة فى ضوء ماتحقق أيضا من زيادة فى إنتاجية الأرز بمعدلات سنوية تفوق معدلات الزيادة السنوية فى إنتاجية بدائله ومن ثم تحسن شروط الإحلال ما بينه وبين بدائله ، وذلك على نحو ماسبق ذكره أيضا .

ح- إذا كان محصول القمح يعد حاليا من المحاصيل النقدية التى تنتج بغرض البيع فى الأسواق ، إلا أنه يعد فى نفس الوقت سلعة معيشية رئيسية بالنسبة للمنتج الزراعى الذى يسعى إلى تحقيق الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك منها خاصة فى السنوات الأخيرة بعد إلغاء الدعم على الدقيق المباع بالأسواق الحرة (خارج المخازن) ، ومن ثم قد يكون مثل هذا العامل من العوامل الدافعة أيضا على التوسع فى زراعة القمح ، خاصة مع مايتصف به قطاع الزراعة المصرية من تمثيل المزارع الصغيرة للنسبة الغالبة بها والتى تميل أغلبها إلى تحقيق الإكتفاء الذاتى من الإستهلاك من هذه السلعة المعيشية .

إتجاه نسبة المساحة المنزرعة بمحصول البرسيم المستديم فى إتجاه تنازلى معاكس لإتجاه التغير فى شروط التجارة لهذا المحصول مع بدائله المحصولية خاصة فى السنوات الأخيرة من الفترة المستهدفة مما قد يوحى بدوره ظاهريا إلى عدم إستجابة منتجى هذا المحصول للإشارات السعرية للسياسة الزراعية ، إلا أن ذلك يمكن تفسيره بالأسباب التالية :

أ - على الرغم من إتجاه شروط التجاره (لهذا المحصول) نحو التحسن خلال سنوات عقد التسعينيات ، إلا أن شروط إحلاله مع بدائله المحصولية إتجهت فى غير صالحه خلال نفس الفتره على النحو المبين بالجدول رقم (٣٠) ، مما يتبعه بالتالى تخفيض قيمة ماظراً من تحسن فى شروط تجارته مع بدائله المحصولية ، ومن ثم التوجه نحو تخفيض نصيبه من المساحات المنزرعة خلال هذا الموسم .

ب - يشارك مع العامل السابق أيضا ، العوامل المشار إليها فى حالة محصول القمح والتي جعلت لمحصول القمح ميزة تنافسية مع محصول البرسيم المستديم لغير صالح المحصول الأخير خاصة فى السنوات الأخيرة مما يعد بدوره من العوامل الدافعة لتخفيض نصيبه من المساحات الأرضية المنزرعة .

إتجاه النصيب النسبى للمساحات المنزرعة بمحصول البرسيم التحريش خاصة فى سنوات عقد التسعينيات فى إتجاه تنازلى معاكس لإتجاه شروط تجارته وإحلاله مع بدائله المحصولية ، والتي حققت تحسنا محدودا نسبيا لصالحه خلال هذه السنوات ، وهو مايعزى إلى إرتباط إتجاهات المساحات المنزرعة بهذا المحصول بإتجاهات المساحة المنزرعة بمحصول القطن والتي سجلت نسبة المساحة المنزرعة به إتجاها عاما متناقصا خلال هذه السنوات .

إتجاه نسبة المساحات المنزرعة بكل من الكتان ، والعدس ، والطماطم الشتوى فى إتجاه تنازلى مماثل لإتجاهات التغير فى شروط تجارتها مع بدائلها المحصولية خاصة فى فترة عقد التسعينيات ، وذلك على الرغم مما سجلته السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات من تحسن فى شروط إحلالها مع بدائلها المحصولية ، إلا أن التحسن فى الشروط الأخيرة لم يصل إلى المستوى الذى يقابل التدهور فى شروط تجارة كل منها مع بدائله ، وهو ماانعكس بدوره فى وضوح إستجابة منتجى هذه المحاصيل للإشارات السعرية للسياسة الزراعية .

إتجاه نسبة المساحات المنزرعة بمحصول الفول البلدى فى إتجاه تصاعدى معاكس لإتجاه التغير فى شروط تجارته مع بدائله المحصولية خاصة فى السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات ، مما قد يعكس بدوره عدم إستجابة منتجى هذا المحصول للإشارات السعرية للسياسة الزراعية ، إلا أن ذلك يعزى فى واقع الأمر إلى

ماسجلته فترة عقد التسعينيات من تحسن فى شروط إحلاله مع بدائله المحصولية إلى مستويات تفوق مستويات التدهور فى شروط تجارته مع بدائله المحصولية . إن وجود الإستقرار النسبى تقريبا فى نسبة المساحات المنزرعة بكل من البصل ، والثوم فى إجمالى المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الشتوية على الرغم مما سجلته فترة عقد التسعينيات من تدهور نسبى فى شروط تجارة كل منهما مع بدائله المحصولية جدول رقم (١٣) ، إلا أن ماتحقق من تحسن فى شروط إحلال كل منها مع بدائلها المحصولية خلال هذه الفترة جدول رقم (٣٠) قد ساعد على تحقيق التوازن مابين الآثار السلبية للتغير فى الشروط الأولى ، والآثار الإيجابية للتغير فى الشروط الثانية ، ومن ثم وجود الإستقرار النسبى فى نسبة المساحة المنزرعة بكل منهما على نحو ماسبق ذكره .

إتجاه نسبة المساحات المنزرعة بمحصول الأرز خاصة فى فترة عقد التسعينيات فى إتجاهات تصاعدية تماثل إتجاهات التغير فى شروط تجارته مع بدائله المحصولية مما يعكس إستجابة منتجى هذا المحصول للإشارات السعريّة للسياسة الزراعية خاصة فى السنوات الأخيرة من فترة التسعينيات ، ولقد عزز من هذا الإتجاه التحسن فى شروط إحلاله مع بدائله المحصولية خاصة فى السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٥ ، وعلى نحو مايشير إليه الجدول رقم (٣١) .

إن وجود الإستقرار النسبى فى نسبة المساحة المنزرعة بمحصول الأذرة الشامية خلال فترة عقد الثمانينات والسنوات الأولى من عقد التسعينيات يعد محصلة للتوازن النسبى مابين إتجاهات التغير فى شروط تجارته ، وإتجاهات المضاده فى شروط إحلاله مع بدائله المحصولية خلال هذه السنوات . أما إتجاه نسبة المساحة المنزرعة به فى إتجاه تنازلى مماثل لإتجاه شروط تجارته مع بدائله المحصولية فى السنوات الأخيرة من فترة عقد التسعينيات فتعكس إستجابة منتجى هذا المحصول للإشارات السعريّة للسياسة الزراعية ، إلا أنه لمن المتوقع أن يكون التحسن الذى طرأ على شروط إحلاله محل بدائله المحصولية خاصة فى حالة الأذرة الشامية النيلية جدول رقم (٣١) قد ساعد على التخفيف من حدة الإتجاه الأخير لنسبة المساحة المنزرعة به .

إن إتجاه المساحات المنزرعة بمحصولى الطماطم الصيفى والنيلى فى إتجاه تنازلى مماثل لإتجاهات شروط تجارتهما مع بدائلهم المحصولية خلال السنوات الأخيرة

من فترة عقد التسعينيات ، وعلى نحو يعكس إستجابة المنتج للإشارات السعرية للسياسة الزراعية ، فإنه لمن الملاحظ أيضا وجود الإتجاه العام لتدهور شروط إحلال محصول الطماطم الصيفى مع بدائله المحصولية خلال هذه السنوات أيضا ، حيث يعد ذلك أيضا من العوامل المساعدة فى وجود الإتجاه التنازلى لنسبة المساحات المنزرعة بالطماطم خلال هذه السنوات .

تناسق إتجاهات التغير فى نسبة المساحة المنزرعة بمحصولى البطاطس الصيفى والنيلى فى إجمالى المساحة المنزرعة بالمحاصيل الصيفية والنيلية خلال الفترة المستهدفة بالدراسة ، مع كل من إتجاهات التغير فى شروط تجارتها ، وإحلالها مع بدائلها المحصولية خلال هذه الفترة ، على نحو يعكس إستجابة المنتج الزراعى للإشارات السعرية فى حالة تغيرها بمستويات تفوق مستويات التغير فى شروط إحلالها ، والعكس بالعكس فى حالة تغير الشروط الأخيرة بمستويات تفوق مستويات التغير فى الشروط الأولى ، وذلك على نحو ماتشير إليه ضمينا الجداول رقم (١٤) ، (٢٩) ، (٣١) بالدراسة .

وجود الإتجاه العام التنازلى لنسبة المساحات المنزرعة بمحصول فول الصويا فى إجمالى المساحة المنزرعة بالمحاصيل الصيفية والنيلية خلال الفترة المستهدفة بالدراسة على نحو يتسق مع إتجاهات التغير فى شروط تجارتها ، وإحلاله مع بدائله المحصولية ، وعلى نحو ماتشير إليه الجداول الثلاث المشار إليها من قبل ، وبما يعكس إستجابة منتجى هذا المحصول للإشارات السعرية والتكنولوجية للسياسة الزراعية .

إن وجود الإتجاه العام لتناقص نسبة المساحات المنزرعة بالقطن فى إجمالى المساحة المنزرعة بالمحاصيل الصيفية والنيلية فى المنطقة خلال فترة عقد التسعينيات عنه فى السنوات السابقة وفى إتجاه يماثل إتجاه التغير فى شروط تجارتها مع بدائله المحصولية خاصة فى السنوات الأخيرة من فترة التسعينيات إنما يشير إلى إستجابة المنتج للإشارات السعرية ، إلا أنه من الملاحظ أيضا أن التدهور فى شروط إحلاله مع بدائله المحصولية قد شاركت وبدرجة كبيرة فى وجود هذا الإتجاه .

وأخيرا فإن وجود الإتجاه العام لتزايد النصيب النسبى لإجمالى المساحات المنزرعة بالمحاصيل الشتوية والصيفية المكونة لدورة الحبوب على حساب النصيب النسبى

جدول رقم (٢) التركيب المصنوعي في الموسم الشتوي بالوجه الجري خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٧

(%)

المحصول	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
١- قمح				٧١		٧٤,٤	٦٦,٣	٣٠,٤	٣٢	٣١	٣١,٥	٣١,١	٣٦,٢	٣٤,٩	٣٩,٣
٢- برسيم ممتد				٤٠,٣	٣٥	٣٤,٦	٣٢,٩	٣٢,٩	٣٢,٧	٣٤,٨	٣٤,٧	٣٥,٥	٣٣,٧	٣٢,٣	٣٩,٣
٣- كتان				١,٣	١,٢	١,٢	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٩	٠,٨	١	٠,٧	٠,٦
٤- فول				٣,٤	٥,٦	٤,٨	٤,٣	٤,٣	٤	٤,٩	٤,٦	٦,٢	٥,١	٥,٨	٦,٨
٥- عس				٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٧	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,١			٠,١
٦- برسيم تحريش				٦٦,٣	٦٦,٥	٦٧,٢	٦٨,٧	٦٨,٧	٧١,٣	٧١,٨	٧١,٩	٧٢,٧	٧٦	٧٢,٧	٧٢,١
٧- برسيم شوي				٢٠,٩	١٩,٦	١٩,٧	١٩,٤	١٩,٤	١٧,٢	١٧,٢	١٧,٥	١٧,١	١٣,٥	١٥,٧	١٥
٨- شعير				٠,٤	٠,٦	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٥	٠,٤
٩- طماطم شوي				٠,١	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
١٠- محصول حقلية				٢,٨	٣	٢,٧	٢,٣	٢,٣	٢,١	٢	٢	٢	١,٧	١,٩	١,٨
١١- محاصيل أخرى				٩,٥	١٠,١	٩,٩	٩,٢	٩,٢	٨,٩	٨,٥	٨,١	٧,٨	٨,٢	٨,١	٩,٦
الإجمالي				١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : جمعيت وصيت من : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، تفترة الاقتصاد الزراعي ، اعداد مختلفة .

جدول رقم (٢٩) التركيب المحصولي في الموسم الصيفي والتبلي في الدرجة البصري خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٧ (%)

	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	
المحاصيل																	
١- أرز صيفي وتبلي	٤٠	٣٥,٣	٣٩,٦	٣٧,٧	٣٥,٩	٣٣,٩	٣٠,٧	٢٩,٤	٢٨,١	٢٤,٢		٢٩,١	٢٦,٣	٢٧,٨	٢٨,٣		
٢- ذرة شامي صيفي وتبلي	٢٥,٤	٢٧,٨	٣٠,٤	٣١	٣٠,٣	٣١,٣	٣٢,٨	٣١,٧	٣٦,٣	٣٣,٢		٢٤,١	٣٢,٢	٣٣,٤	٣٢,٦		
محاصيل	٢٥,٤	٢٢,١	٢٧	٢٨,٧	٢٦,٢	٢٥,٢	٢٣,٥	٢١,١	٢٠,٤	٥٧,٤		٥٣,٢	٥٨,٥	٦١,٦	٦٠,٨		
٣- طماطم صيفي وتبلي	٢,٧	٢,١	٢,٥	٢,٧	٢,٤	٣,٤	٣,٣	٣,١	٤,٣	٤,٣		٤,٦	٤,١	٣,٨	٣,٨		
٤- بطاطس صيفي وتبلي	٢,٣	٤,١	٣,٦	١,٢	١,٢	٢,١	٢	١,٨	١,٧	٢,٤		٢	٢	١,٦	١,٥		
هـ- هجينة	٥	٦,٧	٦,١	٣,٦	٥,٥	٥,٣	٥,٣	٥,٤	٦	٦,٧		٦,٦	٦,١	٥,٤	٥,٣		
٥- فول الصويا	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٥	٠,٩	٠,٩	٠,٨	١,٢		١,١	١,٣	١,٤	١,٨		
٦- سمسم	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,١	٠,١		٠,١	٠,١	٠,١	٠,١		
٧- فول سوداني	٠,٥	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٤		٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٥		
محاصيل	٠,٨	١	١,١	١,١	١,١	١,٢	١,٦	١,٧	١,٤	١,٧		١,٦	١,٩	١,٩	٢,٤		
٨- القطن	١٦,٥	١٧,٩	١٤,٣	١٥,٦	١٨,٩	١٧,٤	١٧,٥	٢٠,٣	٢٠,٢	٢٠,٨		٢١,٦	٢١,٨	٢٠,٢	٢٠,٣		
٩- القصب	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣		٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣		
١٠- محاصيل هقلية	١٦,٢	١٦,٣	١٦,٤	١٦,٦	١٦,٦	١٦,٩	١٦,٩	١٦,٣	١٦,٧	١٣,١		١٦,٧	١١,٤	١٠,٩	١٠,٩		
١١- محاصيل أخرى																	
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، نشرية الاقتصاد الزراعي ، أعداد مختلفة .

جدول رقم (٣٥) اتجاهات التغير في انتاجية المحاصيل الشتوية الرئيسية بالقياس الى انتاجية بدائلها المحصولية
في الوجه البحري في السنوات ١٩٨٣ - ١٩٩٨

(١٠٠=١٩٨٢)

السنوات	قمح	فول بلدى	برسيم مستديم	برسيم تحريش	عسل	بصل	ثوم	طماطم	بنجر	كتان
١٩٨٣	٩٨,٢	٩٣,٦	١٠٢,٦	٩٦,١	٨٩,٣	٩٣,١	٩٧,٦	٨٩,٦	٩٧,١	٩٥
١٩٨٤	٩٤,٩	٨٧,٤	١٠٣,٢	٨٧,٥	٩٣,٥	٩٠	٩٤,٨	٩١,١	٩١,١	٨٧,٦
١٩٨٥	٩٧,٥	٩١,٦	٩٨,٣	٩٣,٩	١١٤,١	٩٤	٩٨,٣	٨٩,٦	٩٩,٩	٨٩,٢
١٩٨٦	٩٩,٦	٨٩,٢	٩٩,٧	٨٨	١١٥	٩٨,٢	٨٧,٢	١٠٦,٥	١١٧,٤	٨٨,٤
١٩٨٧	١١٦,٥	١٠١,١	٩٨,١	٩٣,٤	١٣٣,٣	٩٦,٥	٩٧,٦	١١٥,٣	١٢٤,٦	٨٨,٣
١٩٨٨	١٢١,٤	٨٠,٤	١٠٣,٦	٩٦,٤	١٤٦,٩	١٠٠,٥	١٠٤	١٠٦	١٣١,٣	٩٥,٤
١٩٨٩	١٢٥,٧	١١٢,١	١٠٦,٥	٩٦,٤	١٤٤,٩	١٠٥	١٠١,٣	٨٢,٧	١٣٠	٩٥,٤
١٩٩٠	١٣٢,٣	١٠٠,١	١٠٥	٩٩,٧	١٤٦,٦	١١٢,٩	١١٦,٤	١٠١,٨	١٢٨,٧	٩٣,٧
١٩٩١	١٣٧,٣	٨١,٧	٩٦,١	١١٦,٨	١٢٣,٩	١٠٧,٨	١٢١,٦	١١٧,٣	١٧٢,٧	٩٣,٦
١٩٩٢	١٣٦,٨	٩٠,٦	٩٩,٥	١٠٧,٩	١٣٣,٧	١١٩,١	١١١,١	١٠٨,٣	١٤٨,٩	٨٩,٦
١٩٩٣	١٣٠,١	١٠٩,٥	٩٤,٧	١١٤,٨	١٢٧	١٣٣,٩	١١٦,٧	١٣٨,٣	١٤١,٥	٩٩,٣
١٩٩٤	١٣٩	١٠٣,٤	٩٤	١١١,٣	١٢٠,٥	١٢٤,٩	١٠٩,٦	١٥٤,٣	١٥٤,٦	١٠٣
١٩٩٥	١٣٤,٤	١٢٩,٩	٩٠,٨	١١٩,٥	١٣٦	١٣٩,٣	١١٠,٢	٢١٠,٢	١٤١,٦	١٠٣,٤
١٩٩٦	١٤٤,٩	١٤٥,٩	٨٩	١٢٦,١	١٤٣	١٣٤,٥	١٣٥	١٩٩,١	١٢٥	١٠٦,١
١٩٩٧	١٣٩,٧	١٤٨,٣	٩٥,٩	١٢٠,٨	١٣٤,٥	١٦١,٨	١٤٢,٩	١٩٠,٩	١٤٥,٣	١٨٣,١

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، اعداد مختلفة .
(١) الرقم القياسى لانتاجية الفدان من المحصول / الرقم القياسى لانتاجية الفدان من المحاصيل البديلة .

جدول رقم (٣١) اتجاهات التغير في انتاجية المحاصيل الصيفية والنييلة الرئيسية بالقياس الى انتاجية بدائلها المحصولية في الوجه البحري في السنوات ١٩٨٣-١٩٩٨

(١٠٠=١٩٨٢)

السنوات	ارز	ذرة شامية صيفي	ذرة شامية نيلى	فول الصويا	بطاطس صيفي	بطاطس نيلى	طماطم صيفي	طماطم نيلى	فول
١٩٨٣	٩٧,٨	١٠٣,٥	١١٤,٣	١٠٩,١	٩٤,٥	١٠٣,٥	١٠٠,١	٩٧,٧	٩١,٧
١٩٨٤	٩١,٦	١٠٧,٧	١٢٠,٨	١٠٠,٩	١٠١,٤	١٠١,٦	١٠٦	٩٨,٦	١٠٠,٢
١٩٨٥	٩٢,٧	١٠١,٦	١١٣,٨	١٠٠	٩٥,٣	٩٨,٩	١٠٤,٣	٩٤,٦	٨٤,٦
١٩٨٦	٨٤,٥	١٠٢,١	١٠٤,٩	٩٣,٩	٨٩,٤	١٠٠	١٠٠	٨٦,٧	٨٠,٨
١٩٨٧	٨٠,٧	٩٧,٥	١٠٦	٨٩,٢	١١٢,٤	١٠٦,٩	١٢٠,٣	٩٠,٣	٧١,٨
١٩٨٨	٩١,١	١٠٤,١	١١٧	٨٨,٩	٩٧,٧	١٠٧,٣	٩٠,١	٧٣,٩	٧١,٩
١٩٨٩	٩٢,٦	١١٠,٣	١٠٩,٥	٨٣,٩	٩٨,٤	١٠١	١٠٨,٧	٥٥,٦	٦٠,٧
١٩٩٠	٩٨,٩	١١٠,٥	١١٢,٢	٧٥,١	١٠٠,٣	٨٣,٥	٩٩,٤	٦٥,٨	٥٦,٨
١٩٩١	١٠٣,٨	١١٢,٥	١١٦	٧٦,٥	٩١,٣	٨٧,٤	٩٣,٦	٥٣,٤	٦٣,٦
١٩٩٢	١٠١,١	١٠٤,٦	١٢٢,٢	٧٠,٧	٨٦,١	٧٨,٨	١١٨,٥	٧٦,٩	٧٢,٢
١٩٩٣	١١٠,٨	١١٤,٨	١٣٠,١	٧٣,٨	٧٩,٤	٧٥,٧	١٠٦,٦	٧٦,٩	٨١,٦
١٩٩٤	١٠٧,٢	١١٧,٢	١٣٤	٧٠,٣	٨١,٦	٧٩,٩	١٠٩,٣	٦٠,٩	٥٢,١
١٩٩٥	١١٠,٥	١٠٤,٧	١٢٤,٩	٥٦,٩	٨٥,٢	٨٦,٨	١٠٥,١	٧١,٦	٥٥,٢
١٩٩٦	١٠٢	١١٥,١	١٢٥,٤	٦١,٤	٦٩,٧	٧٦,٤	١٠٢	٨٣,٤	٥٥
١٩٩٧	٩٧,٨	١٢٥,٣	١٣٤,٩	٦٣,٦	٧٧,٧	٧٩,٧	٩٧,٧	٨٦	٦١
١٩٩٨	١٠٣	١٢٧	١٣٠	٦٥,٨	٧٩,٥	٧٧,١	٩٤,٨	٥٧,٩	٤٢,٨

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، اعداد مختلفة .
(١) الرقم القياسى لانتاجية الفدان من المحصول / الرقم القياسى لانتاجية الفدان من المحاصيل البديلة .

للمساحات المنزرعة بالمحاصيل المكونة لدورة القطن يتسق مع إتجاهات التغير فى شروط تجارة وإحلال كل من المحاصيل المكونة لهذه المجموعات ، حيث يلاحظ وجود الإتجاه العام لتحسن شروط إحلال أغلب المحاصيل الممثلة فى دورة الحبوب إلى جانب تحسن شروط تجارة البعض الآخر منها بمستويات تفوق مثيلتها فى حالة المحاصيل المكونة لدورة القطن ، وذلك فضلا عن ما هو ملاحظ من تدهور فى شروط إحلال محصول القطن فى السنوات الأخيرة .

إن الإتجاهات المشار إليها بالنسبة للتغيرات فى التركيب المحصولى بالمنطقة وعلاقتها بإتجاهات التغير فى شروط تجارة وإحلال كل من المحاصيل الزراعية الرئيسية ، إنما تعكس بوضوح إستجابة المنتج الزراعى فى المنطقة للإشارات السعرية للسياسة الزراعية ، وإذا كان هناك بعض الحالات التى تظهر فيها غياب الإستجابة مظهرها لهذه الإشارات ، فإن ذلك مايعزى إلى وجود الإستجابة من قبل المنتج الزراعى لإشارات أخرى للسياسة الزراعية ممثلة فى الإشارات التكنولوجية التى تعد أقوى من حيث تأثيرها فى هذه الحالات على دالة هدف المنتج الزراعى ، كما أن هناك من الحالات الأخرى التى تتسق فيها إستجابة المنتج الزراعى مع إتجاهات كل من الإشارتين السعرية والتكنولوجية ، وحيث يمكن أن يستخلص من ذلك وجود الإستجابة الكبيرة للمنتج الزراعى فى المنطقة لإشارات السياسة الزراعية ، بل وحساسيته المرتفعة للتغيرات بها .

(ب) التركيب المحصولى فى منطقة مصر الوسطى :

يتضمن الجدول رقم (٣٢) إتجاهات التركيب المحصولى بالمساحات المنزرعة بالمحاصيل الموسمية خلال الموسم الشتوى فى منطقة مصر الوسطى خلال الفترة المستهدفة بالدراسة والتى يمكن أن يستخلص منها النتائج التالية :

إتجاه نسبة المساحة المنزرعة بالقمح نحو الزيادة خلال هذه الفترة (مع وجود التقلبات المحدودة من عام إلى آخر) حيث إزدادت هذه النسبة من نحو ٢٢,١% من جملة المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الشتوية فى عام ١٩٨٣ لتصل إلى مايقرب من ٤٣,٤% منها فى عام ١٩٩٧ .

إنخفاض النصيب النسبي للمساحة المنزرعة بمحصول البرسيم المستديم خلال فترة عقد التسعينيات عنه فى الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ ، حيث تراوحت نسبة المساحة المنزرعة به فى إجمالى المساحة المنزرعة بالمحاصيل الشتوية ما بين ٢٨,٢% - ٣٠,٢% خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٧ مقابل نسبة تراوحت ما بين ٣٤,٨% - ٣٧,٣% فى الفترة الأولى المشار إليها .

إنخفاض نسبة المساحات المنزرعة بمحصول الفول البلدى فى إجمالى المساحة المنزرعة بالمحاصيل الشتوية خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٧ عنه فى السنوات السابقة حيث تراوحت هذه النسبة ما بين ٤,٠% - ٤,٧% خلال هذه الفترة على حين بلغت نسبة المساحة المنزرعة به فى السنوات السابقة ما بين ١٠,٥% - ١٤,٢% وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر .

وجود الاتجاه العام لتناقص نسبة المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم التحريش فى المنطقة خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٠ ، ثم الاتجاه نحو الزيادة فى السنوات التالية ، حيث إنخفضت نسبة المساحات المنزرعة به من نحو ١٢,٣% من المساحة المنزرعة بالمحاصيل الشتوية فى عام ١٩٨٣ لتصل إلى ما يقرب من ٧,٣% منها فى عام ١٩٩٠ ثم إزدادت لتصل إلى نحو ١٠,٩% من المساحة المنزرعة بالمحاصيل الشتوية فى عام ١٩٩٧ .

وجود التقلبات فى الاتجاه العام لنسبة المساحة المنزرعة بكل من البصل الشتوى ، والثوم خلال الفترة المستهدفة بالدراسة ، وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر .

وجود الاتجاه العام لتناقص نسبة المساحات المنزرعة بمحصول الطماطم الشتوى خلال فترة عقد التسعينيات عنه فى السنوات السابقة حيث إنخفضت هذه النسبة من ٣,٨% فى عام ١٩٩٠ لتصل إلى نحو ٢,٥% فى عام ١٩٩٧ ، على حين تراوحت هذه النسبة ما بين ٤,١% - ٥,٦% خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٩ .

أما بالنسبة لإتجاهات التركيب المحصولى فى الموسم الصيفى والنيلى بالمنطقة خلال الفترة المستهدفة والمبينة بالجدول رقم (٣٣) فتشير إلى النتائج التالية :

وجود الاتجاه العام لتزايد نسبة المساحة المنزرعة بمحصول الأرز فى المنطقة حيث إرتفعت من ١,٣% من المساحة الإجمالية المنزرعة بالمحاصيل الصيفية والنيلية فى عام ١٩٨٣ لتصل إلى مايقرب من ٣% منها فى عام ١٩٩٧ .

وجود التقلبات السنوية فى الاتجاه العام لنسبة المساحات المنزرعة بكل من محصولى الأذرة الشامية ، والأذرة الرفيعة على نحو ماهو مبين بنفس الجدول المشار إليه .

وجود الاتجاه لتزايد نسبة المساحة المنزرعة بمحصول الطماطم خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٩ ، ثم الاتجاه إلى تناقصها فى السنوات التالية حيث إزدادت هذه النسبة من نحو ٤,٠% فى عام ١٩٨٣ لتصل إلى نحو ٧,١% فى عام ١٩٨٩ حيث إتجهت بعدها إلى الإنخفاض مع تقلبات سنوية محدودة لتصل إلى نحو ٣,٨% فى عام ١٩٩٧ .

وجود التقلبات فى الاتجاه العام لنسبة المساحات المنزرعة بمحصول البطاطس خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٤ ، وإن إتجهت هذه النسبة نحو الإرتفاع عنه فى السنوات السابقة ، حيث تراوحت هذه النسبة ما بين ٠,٧% - ١,٢% خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٤ ثم إزدادت لتصل إلى نحو ٣,٧% ، ٣,٥% ، ٢,٨% فى كل من السنوات الثلاث ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ على الترتيب .

وجود الاتجاه العام لتناقص نسبة المساحة المنزرعة بمحصول فول الصويا فى المنطقة مع وجود التقلبات السنوية المحدودة حيث إنخفضت هذه النسبة من ٥,٨% من المساحة المنزرعة بالمحاصيل الصيفية والنيلية فى عام ١٩٨٣ لتصل إلى نحو ٢,٢% منها فى عام ١٩٩٧ .

وجود التقلبات السنوية فى الاتجاه العام لنسبة المساحات المنزرعة بكل من القصب ، والقطن فى المنطقة خلال الفترة المستهدفة بالدراسة على نحو مايشير إليه نفس الجدول سابق الذكر .

وبدراسة الإتجاهات المشار إليها بالنسبة للتركيب المحصولى فى المنطقة بالقياس إلى إتجاهات التغير فى شروط التجارة لكل من المحاصيل الزراعية الرئيسية والمشار إليها من قبل ، يمكن أن يستخلص النتائج التالية :

وجود الإتجاه العام التصاعدي لنسبة المساحات المنزرعة بالقمح وعلى نحو يتسق مع المحصلة النهائية لإتجاهات كل من شروط التجارة ، وشروط الإحلال مع بدائله المحصولية خلال فترة عقد الثمانينات ، وفي إتجاه معاكس للإتجاه التنازلي لشروط تجارته مع بدائله المحصولية خلال فترة عقد التسعينيات ، ويتسق إلى حد كبير مع إتجاه شروط إحلاله مع بدائله خلال نفس الفترة ، وهو ما قد يعكس مظهرها عدم إستجابة منتجى هذا المحصول بالمنطقة للإشارات السعرية للسياسة الزراعية ، امام كبر تأثير الإشارات التكنولوجية لهذه السياسة ، وإن كانت العوامل الأخرى المؤثرة فى هذا الإتجاه تبدو أكثر وضوحا فى هذه المنطقة عنه فى منطقة الوجه البحرى ، حيث وجود المزارع الصغيرة التى تميل إلى تحقيق الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من هذه السلعة المعيشية بنسبة أكبر فى هذه المنطقة عنه فى الوجه البحرى ، وذلك فضلا عن ما قد يوجد من إتجاهات بين الزراع للتوسع فى زراعة مثل هذا المحصول على الرغم من تدهور شروط تجارته مع بدائله بغرض تعويض ما قد يصاحب ذلك من نقص فى دخولهم المزرعية من المحاصيل التى تتعاقب معها فى الزراعة بالموسم الصيفى والنيلى والتى تتصف بتحسّن شروط تجارتها أو إحلالها مع بدائلها المحصولية ، وعلى نحو مماثل لما سبق ذكره فى حالة هذا المحصول بمنطقة الوجه البحرى .

وجود إتجاه عام لنسبة المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم المستديم يتسق فى تقلباته مع المحصلة النهائية للتقلبات فى إتجاهات شروط تجارته وإحلاله مع بدائله المحصولية خلال الفترة المستهدفة بالدراسة بإستثناء العامين الأخيرين منها حيث تناقصت نسبة المساحات المنزرعة به وفى إتجاه معاكس لإتجاهات كل من شروط تجارته وإحلاله محل بدائله ، وهو ما قد يفسر بضعف أو غياب الإستجابة للإشارات السعرية فى حالة هذا المحصول بالمنطقة .

وجود إتجاه عام لنسبة المساحة المنزرعة بمحصول الفول البلدى يتسق فى تقلباته مع التقلبات فى إتجاهات كل من شروط تجارته وإحلاله مع بدائله المحصولية ووفقا للمستويات النسبية للتغير فى كل منها خلال فترة عقد الثمانينات ، وإن إتخذ إتجاه نسبة المساحة المنزرعة به فى فترة عقد التسعينات إتجاه مماثل وبدرجة أكبر لإتجاه التغير فى شروط تجارته مع بدائله المحصولية خلال هذه الفترة ،

وعلى نحو يعكس الإستجابة الكبيرة لمنتجى هذا المحصول بالمنطقة إلى الإشارات السعرية للسياسة الزراعية .

تناسق الإتجاهات العامة لنسبة الأراضى المنزرعة بكل من محاصيل البرسيم التحريش ، والبصل الشتوى ، والثوم ، مع الإتجاهات العامة لشروط تجارتها وإحلالها مع بدائلها المحصولية مع تقلباتها السنوية إلى جانب تناسقها مع إتجاه نسبة المساحات المنزرعة بالأقطان فى المنطقة ، على نحو يعكس إستجابة المنتج الزراعى للإشارات السعرية والتكنولوجية للسياسة الزراعية ، وتكيفه مع آثارها الإيجابية والسلبية من خلال نظام الدورة الزراعية .

تناسق الإتجاه العام لنسبة المساحة المنزرعة بمحصولى الأذرة الشامى والنيلسى ، مع الإتجاهات العامة لشروط تجارتها وإحلالها مع بدائلها ، ومستوى إتجاهات كل منها ، حيث كان لإتجاه شروط الإحلال التأثير الأكبر فى الإتجاه العام لهذه النسبة فى فترة عقد الثمانينات ، والسنوات الأولى من فترة عقد التسعينيات ، على حين تماثل إتجاهها مع إتجاهات كل من هذه الشروط فى السنوات الأخيرة من فترة عقد التسعينيات ، ويمكن تفسير ذلك بما تحقق من زيادة فى إنتاجية هذا المحصول بمعدلات سنوية تفوق معدلات الزيادة فى إنتاجية بدائله المحصولية خلال الفترة الأولى عنه فى الفترة الثانية فى نفس الوقت الذى إزدادت فيه أسعار هذا المنتج بمعدلات سنوية أقل من المعدلات السنوية لزيادة أسعار أغلب بدائله المحصولية فى الفترة الأولى مما جعل لشروط الإحلال مع بدائله التأثير الأكبر فى تحديد الإتجاه العام لنسبة المساحة المنزرعة به خلال الفترة الأولى عنه فى الفترة الثانية ، وهو ما يعكس بدوره إستجابة منتجى هذا المحصول فى المنطقة لإشارات السياسة الزراعية .

وبالنسبة للإتجاه العام لنسبة المساحات المنزرعة بقول الصويا فتشير الإتجاهات العامة بتقلباتها السنوية لكل من شروط التجارة ، وشروط الإحلال مع بدائله المحصولية إلى تماثل الإتجاه العام لهذه النسبة مع الإتجاه العام لشروط التجارة بدرجة اكبر خلال فترة عقد الثمانينات ، وتماثلها بدرجة أكبر مع الإتجاه العام لشروط الإحلال خلال الفترة الأخيرة من عقد التسعينيات مما يعكس بدوره التأثير الأكبر لشروط التجارة فى تحديد الإتجاه العام لهذه النسبة خلال سنوات عقد

الثمانينات ، على حين كان التأثير الأكبر لشروط الإحلال فى تحديد هذا الإتجاه خلال الفترة الأخيرة من عقد التسعينيات .

أما بالنسبة للإتجاه التصاعدى لنسبة المساحة المنزرعة بمحصولى الطماطم الصيفى والنيلى خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٩ فمن الملاحظ أن شروط التجارة كان لها التأثير الأكبر فى تحديد هذا الإتجاه خلال هذه الفترة ، خاصة إتجاهات شروط التجارة لمحصول الطماطم النيلى ، أما فى السنوات التالية لهذه الفترة فقد كان لكل من شروط التجارة ، وشروط الإحلال لهذا المحصول تأثيرها على تحديد الإتجاه العام لنسبة المساحات المنزرعة به على نحو يعكس إستجابة المنتج الزراعى لكل من الإشارات السعرية والتكنولوجية للسياسة الزراعية فى مجال إنتاج هذا المحصول .

تناسق الإتجاه العام لنسبة المساحات المنزرعة بمحصولى البطاطس الصيفى والنيلى مع الإتجاهات العامة لكل من شروط التجارة ، وشروط الأحلال للمحصول مع بدائله المحصولية خلال هذه الفترة على نحو يعكس توازن تأثيرهما فى تحديد الإتجاه العام لهذه النسبة خلال الفترة المستهدفة بالدراسة وعلى نحو يعكس إستجابة المنتج الزراعى لكل من الإشارات السعرية والتكنولوجية للسياسة الزراعية فى مجال إنتاج هذا المحصول ، مع وجود فجوة زمنية تبلغ مايقرب من عام للإستجابة لمثل هذه الإشارات على نحو ماتشير إليه ضمينا الجداول رقم (١٦) ، (٣٣) ، (٣٥) .

أما بالنسبة للإتجاه العام لنسبة المساحة المنزرعة بالأقطان فى المنطقة فيلاحظ أتساقه بدرجة أكبر مع الإتجاه العام لشروط التجارة عنه فى حالة شروط الإحلال خلال فترة عقد الثمانينات وهو مايمكن تفسيره بإرتفاع أسعاره خلال هذه الفترة بمعدلات سنوية أكبر عن الكثير من معدلات الزيادة السنوية لبدايله المحصولية ، كما ترتفع عن معدلات الإنخفاض السنوى فى إنتاجيته خلال هذه الفترة ، كما تتسق إتجاهات هذه النسبة بدرجة أكبر مع شروط إحلاله مع بدائله عنه فى حالة شروط التجارة خلال فترة التسعينيات ، أمام ماتحقق من زيادة فى إنتاجيته خلال هذه الفترة ، وإنخفاض معدلات الزيادة السنوية فى أسعاره على نحو ماسبق ذكره من قبل .

جدول رقم (٣٢) التركيب المحصولي في الموسم الشتوي في مصر الوسطى خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٧

%															
المحصول	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
١- قمح		٣٢,١	٣٦,٦	٣٦,٦	٣٦,٦	٣٦,٦	٣٥,٨	٣٠,٤	٣٦,٨	٣٥,٤	٣٦,٨	٣٥,٤	٣٦,٨	٣٦,٨	٣٦,٨
٢- برسيم متكاثف			٣٦,٦	٣٦,٦	٣٦,٦	٣٦,٦	٣٦,٨	٣٠,٤	٣٦,٨	٣٥,٤	٣٦,٨	٣٥,٤	٣٦,٨	٣٦,٨	٣٦,٨
٣- كتان															
٤- فول															
٥- عس															
٦- برسيم تحريش															
٧- يصل شتوي															
٨- شوم															
٩- طماطم شتوي															
١٠- محاصيل حقلية وخضروات أخرى															
الإجمالي															

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة والمستصلاح الأراضي ، نشرة الإقتصاد الزراعي ، أعداد مختلفة .

جدول رقم (٣٣) التركيب المحصولي في الموسم الصيفي والتيلي في مصر الوسطى خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٢

	١٩٨٢														المجموع
	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	
١- أرز صيفي وتيلي															١٩٨٢
٢- ذرة شامي صيفي وتيلي															
٣- أذرة ريفية صيفي وتيلي															
٤- بطاطس صيفي وتيلي															١٩٨٣
٥- بطاطس صيفي وتيلي															
٦- فول الصويا															
٧- سمسم															١٩٨٤
٨- فول سوداني															
٩- القطن															
١٠- القصب															١٩٨٥
١١- محاصيل حقلية صيفي															
وتيلي أخرى															
الإجمالي															١٩٨٦

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، نشره الإقتصاد الزراعي ، أعداد مختلفة .

جدول رقم (٣٤) اتجاهات التغير فى إنتاجية المحاصيل الشتوية الرئيسية
بالمقاييس إلى إنتاجية بواسنها المحصولية فى منطقة مصر الوسطى فى السنوات ١٩٨٣ - ١٩٩٧

(١٠٠ = ١٩٨٢)

السنوات	قمح	فول بلدى	برسيم مستديم	برسيم تحريش	عدس	بصل	توم	كتان
١٩٨٣	٩٨,٦	١٠٨,٢	١٠٢,٥	١٠١,١	٩٩,٦	١١٢,٥	١٠٨,٢	٩٩,٧
١٩٨٤	٩٩,٨	١٠٣,٨	١٠١,٣	١٠٠,٨	٩٤,٨	١٢٥,١	٩٥,١	٨٣,٤
١٩٨٥	١٠٢,٧	١٠٣,٨	١٠٠,٢	١٠٢,٧	٩٧,١	١٢٤,٣	٩٤	٨٥,٥
١٩٨٦	٩٨,١	١٠٠,١	١٢١,١	٨٤,٥	٩٢,١	١٠٩,٤	٨٧	٨٠,٤
١٩٨٧	١٣٦,٨	١٠٨,٥	١٠٥,٦	١٠٩	٩٠,٩	١١١,٧	١٠٤,٧	٨٤,٥
١٩٨٨	١٢٩,٣	١٠٦,١	١١٩,٧	١٠٥,٣	٨٢,٤	١٣٦,٨	١٠٣,٩	٨٤,٧
١٩٨٩	١٢٦,٩	١١٩,٩	١٢٧,٥	٨٠,٣	١٠٩	١٢٢,٣	١٠٦,٦	٨٧
١٩٩٠	١٣٦,٨	١٢٨,٧	١٠٩,٨	١٠٦,٣	١١١,٦	١٢٠,٦	١٠٨,٢	١٢٢,٤
١٩٩١	١٢٥	١٠٨,٤	١٢٥,٦	١١٥,٨	١١٠	١٣٥,٩	١١٧,٤	١١٥,٦
١٩٩٢	١٦٨,٢	١٠١,٢	١٠٣,٧	١٢٦,٦	١١١	١٥٨,٩	١٣١,٦	١٢٦,٤
١٩٩٣	١٤١,٤	١٠٩,٦	٩٠,٦	١٢٩,٨	١٢٠,٤	١٣٩,٧	١٢٢,٣	١٠١,٤
١٩٩٤	١٣٥,١	١٠٠,٩	٩١,٥	١٢٦,١	١٠٠,٤	١٢٥,٨	١٠٣,٣	٩٠,٥
١٩٩٥	١٣٧,٣	١٣٥,٧	٩٤,٧	١٢٣,٧	١٠٢,٦	١٢٥,٩	١٠٣,٨	٩٨,٩
١٩٩٦	١٤٧	١٢٠,٦	٩٤,١	١١٩,٥	١١٩,٩	١٢٣,٨	١١٢,٨	٩٩,٥
١٩٩٧	١٤٦,٢	١٢٧,٢	١٠١	١٢٠,٨	١٢٧,٥	١٣٨,٩	١١٣,٤	١١٢,٦

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة ، نشرة الإقتصاد الزراعى ، أعداد مختلفة :

جدول رقم (٣٥) الأسعار النسبية (شروط التجارة) لكل من المحاصيل الشتوية الرئيسية بالقياس الى بدائلها في منطقة الوجه البحري خلال السنوات ١٩٨٣-١٩٩٧

(١٠٠=١٩٨٢)

السنوات	قمح	قوت بلدى	برسيم مستديم	برسيم تحريش	عذس	بصل	نوم	طحاطم شتوى	بنجر السكر	كتان	مجموعة (١) مجموعة (٢)
١٩٨٣	٩٤,٦	٩٨,٢	١٠٢,٩	٩٨	١٠٠,٣	٩٨,٢	١٠٦,٨	٩٨,٩	٩٨,٧	٩٨,١	٩٨,١
١٩٨٤	٨٧,٥	٩٩,٥	١٠٥,٥	٩٨,٥	٩٨,٤	٩٦,٧	٩٣,٢	٩٤,٦	٩٢,٢	١٢١,٩	١٠٤,١
١٩٨٥	٧٣,٢٤	١٠١,٨	١١٠	٩٩,٨	٩٦	٩٠,١	٨١,٤	٨٧,٥	٨٢	١٣٥,٤	٩٥,٥
١٩٨٦	٨٤,٥	١٧٦,٩	١٠٥,٧	٩٩	١١٤,٣	٨٦,٧	٢٧٠,٨	٨٦	٧٣,١	١٣٥,٥	٨٨,٧
١٩٨٧	٤٩,٥	٩٤,٧	١٢٩,٩	١٠٤,٨	٧٣,٢	٦١,٣	٧٨	٥٧,٦	٤٥,٤	٨٧,٥	١٣٣,٦
١٩٨٨	٥٤,٥	٩٨	١٢٦	١٠٤,٢	٦٩,٣	٦٧,٩	٤٤,٢	٦٧,١	٤٧,٦	١٠٩,٦	١٠٧,١
١٩٨٩	١٠٤	١٠١,٨	١٠٤,٤	٩٨,٦	٩٤,٦	٧٥,٨	٤٨,٢	٦٨,١	٥٥,٥	١١٢,٢	١٠٢,٣
١٩٩٠	١٠٢,٧	١١٣,٨	١٠١,٩	٩٧,٩	٨٨,٢	٧٢,٣	٥٣,٤	٨٧,٥	٩٠,٧	١٠٩,٨	٩٢,٧
١٩٩١	٨٨,٩	١٢٠,٦	١٠٩,١	١٠٠,٣	٧١,١	٦٩,٢	٤٧,١	٩٠,٤	٧٥,٩	٨٣	٩٧,٥
١٩٩٢	٧٨,٧	١١٨	١١٣,٢	١٠١,٣	٧٠	٦٥,٧	٥٥	٨٥,٢	٧٤,٦	٩٧,٧	٩٩,٦
١٩٩٣	٧٥	١٠٣	١١٩	١٠٣,٢	٦٦,٨	٥٦,٤	٨٩,٤	٥٨,١	٦٨,٢	٩٦,٨	١٠٠,٩
١٩٩٤	٦٧,٣	٩٥	١٢٦,٧	١٠٥	٦٢,٨	١٠٧,٤	١١٥,١	٤٢,٩	٦٣,٥	٩٧,٧	١١١,٥
١٩٩٥	٦٤	٨٩,٥	١٤٠	١٠٨,٩	٥٨,٥	٥٥,٢	٧٢,٣	٤٨,٦	٧٤,٩	٩٣,٢	١١٤
١٩٩٦	٦٣,٨	٨٢,٥	١٣٤,٣	١٠٨,٤	٥٦,٧	٤٨,٩	٦٥,٤	٤٥,٧	٦٩,٧	٨٣,٤	١٢٣,٧
١٩٩٧	٥٩,٥	٨١,٦	١٤٥,١	١١١,٧	٥٢,٢	٤٧,٩	٦٤,٥	٤٢,٣	٧٤,٥	٧٨,٩	١٢٦,٧

المصدر : حسب من : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، اعداد مختلفة .

أما بالنسبة للإتجاه العام لنسبة المساحات المنزرعة بمحصول القصب فتتسق مع الإتجاه العام لكل من شروط التجارة ، وشروط إحلاله مع بدائله خلال الفترة تحت الدراسة ، حيث تشترك التقلبات السنوية فى الإتجاه العام لكل من هذه الشروط فى تحديد الإتجاه العام لهذه النسبة .

إن ماسبق الإشارة إليه من علاقة ما بين الإتجاه العام لنسب المساحات المنزرعة بكل من المحاصيل الزراعية الرئيسية فى المنطقة وشروط تجارتها وإحلالها مع بدائلها يكشف عن إستجابة المنتج الزراعى لكل من الإشارات السعرية والتكنولوجية للسياسة الزراعية ، كما انها تكشف فى نفس الوقت عن وجود التقلبات المستمرة فى الإتجاهات العامة لهذه الإشارات (بالقياس إلى منطقة الوجه البحرى) ، على نحو يعكس إرتفاع درجة حساسية المنتج الزراعى للتكيف معها وتعديل قراراته الإنتاجية وفقا للمحصلة النهائية لتأثيرات هذه الإتجاهات على دالة هدفه سواء فيما يتصل بتحديد المساحات المنزرعة بالمحاصيل الفردية أو تشكيل مجموعات المحاصيل المكونة للدورة الزراعية على نحو يعظم من دالة هدفه ، وذلك على الرغم من ظهور أثر العامل الإجتماعى والممثل فى الرغبة فى تحقيق الإكتفاء الذاتى من المحاصيل المعيشية بدرجة أكبر فى هذه المنطقة عنه فى منطقة الوجه البحرى على نحو ماسبق الإشارة إليه .

(ج) التركيب المحصولى فى منطقة مصر العليا:

يمكن توصيف الاتجاهات العامة للتركيب المحصولى فى هذه المنطقة ووفقا لما هو مبين بالجداول رقم (٣٦) ، (٣٧) بما يلى :-

وجود الاتجاه التصاعدى لنسبة المساحة المنزرعة بالقمح ، مع وجود التقلبات السنوية فى هذه النسبة حيث ازدادت هذه النسبة من ٤٣,٣% فى عام ١٩٨٣ لتصل إلى ما يقرب من ٥٥% فى عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ثم انخفضت إلى نحو ٥٢,٧% فى عام ١٩٩٧ .

وجود الاتجاه العام التنازلى لنسبة المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم المستديم مع وجود التقلبات السنوية بها خلال الفترة منذ أوائل عقد الثمانينات حتى أوائل عقد التسعينيات حيث ازدادت فى السنوات التالية ، ولكن إلى مستويات أدنى عن ما

كانت عليه في أوائل عقد الثمانينات ، حيث انخفضت هذه النسبة من نحو ٢٥,٧% في عام ١٩٨٣ لتصل إلى ما يقرب من ١٨,١% في عام ١٩٩١ ، ثم ازدادت في السنوات التالية لتصل إلى نحو ٢٠,٤% في عام ١٩٩٧ ، مع التقلبات السنوية المبينة بالجدول رقم (٣٦) .

وجود الاتجاه التنازلي لنسبة المساحات المنزرعة بمحصول العدس خلال الفترة المستهدفة بالدراسة (مع وجود التقلبات السنوية المحدودة) حيث انخفضت هذه النسبة من نحو ١,٧% في عام ١٩٨٣ لتصل إلى ما يقرب من ٠,٨% في عام ١٩٩٧ .

اتجاه نسبة المساحة المنزرعة بالفول البلدى إلى الارتفاع خلال السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات والسنوات الأولى من عقد التسعينيات عنه في السنوات الأولى من عقد الثمانينات ثم انخفاضها في السنوات التالية ، حيث ارتفعت هذه النسبة من نحو ٨,٧% في عام ١٩٨٣ لتصل إلى ما يقرب من ١٢,٨% في عام ١٩٩٢ ثم انخفضت في السنوات التالية (مع وجود التقلبات السنوية) لتصل إلى نحو ٥,٧% في عام ١٩٩٧ .

وجود الاتجاه التنازلي لنسبة المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم التحريش (مع وجود التقلبات السنوية بها) حيث انخفضت هذه النسبة من نحو ١٠,٨% في عام ١٩٨٣ لتصل إلى ما يقرب من ٨,٦% في عام ١٩٩٧ .

وجود الاستقرار في نسبة المساحة المنزرعة بمحصول الثوم والتي بلغت نحو ٠,١% سنويا خلال الفترة المستهدفة بالدراسة باستثناء عامي ١٩٨٨ ، ١٩٩٠ والتي بلغت هذه النسبة خلالهما ما يقرب من ٠,٣% ، أما نسبة المساحة المنزرعة بمحصول البصل الشتوى فقد تميزت بالتقلبات السنوية ما بين ١% كحد أقصى في بعض السنوات ، ٠,٥% كحد أدنى في البعض الآخر من هذه السنوات .

وجود الاتجاه التصاعدي لنسبة المساحة المنزرعة لمحصول الطماطم الشتوى خلال الفترة المستهدفة بالدراسة حيث ازدادت هذه النسبة من نحو ١,٩% في عام ١٩٨٣ لتصل إلى ما يقرب من ٥,٧% في عام ١٩٩٧ . أما بالنسبة لمجموعة المحاصيل الحقلية في الخضروات الشتوية الأخرى فقد اتجهت نسبة المساحات المنزرعة بها إلى الانخفاض خلال فترة عقد التسعينيات عنه في فترة عقد الثمانينات وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٣٦) .

وجود الاتجاه التصاعدي لنسبة المساحة المنزرعة بمحصول الأذرة الشامي الصيفي والنيلي (مع وجود التقلبات السنوية بها) حيث ازدادت هذه النسبة من نحو ٢٠,٧% في عام ١٩٨٣ لتصل ما يقرب من ٢٧,٨% في عام ١٩٩٧ . وفي المقابل هناك الاتجاه التنازلي (مع وجود التقلبات السنوية الواضحة) لنسبة المساحات المنزرعة بمحصول الأذرة الرفيعة حيث انخفضت هذه النسبة من ٣٣,٩% في عام ١٩٨٣ لتصل إلى ما يقرب من ٢٨,٣% في عام ١٩٩٧ .

وجود الاتجاه التصاعدي لنسبة المساحات المنزرعة بمحصول الطماطم الصيفي والنيلي حيث ازدادت هذه النسبة من نحو ٠,٨% في عام ١٩٨٣ لتصل إلى ما يقرب من ١,٤% في عام ١٩٩٧ (مع وجود التقلبات السنوية بها) .

وجود الاتجاه التنازلي في نسبة المساحات المنزرعة بمحصول فول الصويا (مع وجود التقلبات السنوية) حيث انخفضت هذه النسبة من نحو ١,٧% في عام ١٩٨٣ لتصل إلى ما يقرب من ٠,١% في عام ١٩٩٧ ، وفي المقابل كان هناك الاتجاه التصاعدي في نسبة المساحات المنزرعة بمحصول السمسم ، والفول السوداني على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٣٧) .

وجود الاتجاه التنازلي في نسبة المساحات المنزرعة بمحصول القطن في المنطقة حيث انخفضت هذه النسبة من نحو ١٣,٣% في عام ١٩٨٣ لتصل إلى ما يقرب من ٣,٨% في عام ١٩٩٥ وإن ازدادت بعد ذلك لتصل إلى نحو ٦,٩% في عام ١٩٩٧ . وفي المقابل كان هناك الاستقرار النسبي تقريبا في نسبة المساحات المنزرعة بمحصول القصب خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩١ ، حيث تراوحت نسبة المساحات المنزرعة به خلال هذه الفترة ما بين ٢١,٦% - ٢٢,٤% ثم ازدادت في السنوات التالية لتصل إلى ما يقرب من ٢٥,٤% في عام ١٩٩٧ .

وفي إطار الاتجاهات المشار إليها بالنسبة للتركيب المحصولي وعلاقتها باتجاهات التغير في شروط التجارة لكل من هذه المحاصيل مع بدائلها المحصولية والمشار إليها من قبل ، وكذلك علاقتها باتجاهات التغير في الانتاجية النسبية لكل من هذه المحاصيل بالقياس إلى انتاجية بدائلها المحصولية (شروط الاحلال) والمبينة بالجدولين رقمي (٣٨) ، (٣٩) يمكن أن يستخلص النتائج التالية :

اتساق اتجاهات نسبة المساحة المنزرعة بمحصول القمح خلال فترة عقد الثمانينات مع اتجاهات شروط التجارة ، وشروط احلاله مع بدائله خلال نفس الفترة . أما في فترة عقد التسعينيات فيمكن أن يستخلص اتساق اتجاهات هذه النسبة مع المحصلة النهائية لإتجاه كل من شروط التجارة ، وشروط احلاله مع بدائله خلال السنوات الأولى من هذه الفترة ، حيث اتجهت في السنوات الأخيرة من هذه الفترة وفقا لاتجاه شروط التجارة ، حيث يمكن تفسير ذلك باستنفاد شروط الاحلال لتأثيراتها على هذا الاتجاه خلال هذه السنوات لمحدودية الزيادة في إنتاجيته بالقياس الى التدهور في شروط تجارته خلال هذه السنوات وعلى نحو ما سبق الإشارة إليه من قبل . وحيث يعكس ذلك استجابة منتجي هذا المحصول لكل من الاشارات السعريّة والتكنولوجية للسياسة الزراعية في مجال انتاج هذا المحصول . وبالنسبة لمحصول البرسيم المستديم فتشير إتجاهات نسبة المساحة المنزرعة به مقارنة باتجاهات شروط تجارته وشروط إحلاله مع بدائله الى اتساقها بدرجة أكبر مع اتجاهات شروط التجارة خلال الفترة المستهدفة بالدراسة وهو ما يمكن تفسيره بتغير أسعاره بمعدلات سنوية أعلى من معدلات التغير في إنتاجيته خلال هذه الفترة، وحيث يعكس ذلك استجابة منتجي هذا المحصول للاشارات السعريّة للسياسة الزراعية أكثر منه للاستجابة للاشارات التكنولوجية بسبب ضعف تأثير الأخيرة عن تأثير الأولى وعلى نحو ما تشير اليه ضمينا الجداول سابقة الذكر .

وجود الاستقرار النسبي في نسبة المساحة المنزرعة بمحصول العدس خلال أغلب سنوات فترة عقد الثمانينات على نحو يتسق مع التقلبات في شروط تجارته ، والتحسين في شروط احلاله مع بدائله خلال هذه الفترة ، كما أن انخفاض نسبة المساحات المنزرعة به خلال فترة عقد التسعينيات عنه في فترة عقد الثمانينات يتسق مع اتجاه تدهور شروط تجارته مع بدائله خلال هذه الفترة ، ومع تدهور شروط احلاله مع بدائله خلال السنوات الأولى من هذه الفترة ، على الرغم من تحسنها في السنوات الأخيرة من هذه الفترة ، إلا انها لم تصل الى مستوى ما كانت عليه في بداية هذه الفترة وعلى نحو ما تشير إليه نفس الجداول سابقة الذكر .

اتساق اتجاهات التغير في نسبة المساحات المنزرعة بالبقول البلدي والمشار إليها من قبل مع اتجاهات التغير في شروط تجارته واحلاله مع بدائله المحصولية ، وإن اتجهت هذه النسبة خلال السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات في الاتجاه المماثل

لشروط تجارته على الرغم من تحسن شروط احلاله والتي يمكن القول بأنها استنفذت نتائجها إذ لم تصل بعد الى مستوى ما كانت عليه في بداية فترة عقد التسعينيات .

على الرغم من اتجاهات التحسن في شروط تجارة واحلال محصول البرسيم التحريش مع بدائله المحصولية خلال فترة عقد التسعينيات ، إلا أن الاتجاه التنازلي لنسبة المساحات المنزرعة به خلال هذه الفترة عنه في فترة عقد الثمانينات يتسق مع اتجاهات نسبة المساحة المنزرعة بالأقطان في المنطقة ، حيث تعد اتجاهات النسبة الأخيرة بمثابة العامل الرئيسى المحدد لاتجاهات نسبة المساحات المنزرعة بهذا المحصول .

اتساق اتجاهات نسبة المساحات المنزرعة بكل من محصولى البصل الشتوى والثوم، مع التقلبات التى تشتمل عليها اتجاهات شروط التجارة ، وشروط احلال كل منهما مع بدائلهما المحصولية بما تتضمنه هذه التقلبات في اتجاهات كل من هذه الشروط من آثار تعويضية تحدد اتجاهات نسبة المساحة المنزرعة بكل من هذين المحصولين ، على نحو ما تعكسه الجداول سابقة الذكر .

كذلك يمكن ملاحظة اتساق التقلبات في الاتجاه التصاعدي لنسبة المساحة المنزرعة بالأذرة الشامية مع تقلبات شروط التجارة ، وشروط احلال المحصول مع بدائله المحصولية خلال هذه الفترة ، وعلى نحو ما تعكسه نفس الجداول السابقة ، وكذلك الحال أيضا بالنسبة لاتجاهات المساحات المنزرعة بمحصول الطماطم الصيفى والنيلى .

أما بالنسبة للاتجاه التنازلى للمساحة المنزرعة بمحصول فول الصويا فيتسق فى اتجاه الأخير خلال فترة عقد التسعينيات مع الاتجاه التنازلى لشروط احلاله مع بدائله المحصولية على الرغم من حدوث تحسن في شروط تجارته مع بدائله فى بعض سنوات هذه الفترة ، حيث لم تصل مستويات هذا التحسن الى المستوى الذى يقابل التدهور في شروط احلاله ، وهو ما يعكس استجابة المنتج لهذا المحصول للاشارات التكنولوجية للسياسة الزراعية بدرجة أكبر عن استجابته للاشارات السعرية .

وبالنسبة للاتجاه التنازلى لنسبة المساحات المنزرعة بالأقطان خلال فترة عقد التسعينيات عنه في فترة الثمانينات ، وما يقابل ذلك أيضا من اتجاه تصاعدي لنسبة

المساحة المنزرعة بالقصب خلال فترة التسعينيات عنه في فترة الثمانينات فهو ما يمكن تفسيره بالتحسن المستمر في شروط تجارة محصول القصب خلال فترة التسعينيات مقابل تقلبات في شروط تجارة محصول القطن مع بدائله ما بين التحسن والتدهور خلال نفس الفترة . كما أن اتجاهات التدهور في شروط احلال محصول القصب مع بدائله خلال هذه الفترة تعد محدودة بالقياس الى التدهور الذى حدث في شروط احلال محصول القصب في أواخر فترة عقد الثمانينات وأوائل فترة عقد التسعينيات والذي لم يعوضه التحسن في هذه الشروط في السنوات التالية ، فضلا عن ما حدث من تدهور في هذه الشروط ذاتها خلال العامين الأخيرين من فترة التسعينيات وعلى ما نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٣٩) .

إن ما سبق الإشارة اليه وإن كان يعكس وبوضوح استجابة المنتج الزراعى في المنطقة للإشارات السعرية والتكنولوجية للسياسة الزراعية ، فإن ذلك قد لا ينفى أيضا وجود تأثير العوامل الاجتماعية الأخرى والممثلة في رغبة المنتج الزراعى في تحقيق الاكتفاء الذاتى في الاستهلاك من المحاصيل المعيشية والممثلة في القمح ، والأذرة ، حيث قد يظهر اثر هذا العامل بدرجة أكبر في هذه المنطقة بحكم زراعة نسبة كبيرة من الأراضى الزراعية في المنطقة بمحصول القصب مما يجعل تحرك المنتج الزراعى وفقا لاتجاهات الاشارات السعرية للسياسة الزراعية محدودة الى حد ما بالقياس الى المناطق الأخرى خاصة في ظل ارتفاع الكثافة السكانية الزراعية في هذه المنطقة عن غيرها مما أدى إلى ارتفاع نسبة تمثيل المزارع الصغيرة بالقطاع الزراعى بها والتي تميل الى تحقيق درجة الاكتفاء الذاتى في الاستهلاك من السلع المعيشية .

هذا وإذا كانت المؤشرات السابقة تعكس إستجابة المنتج الزراعى للمؤشرات السعرية والتكنولوجية للسياسة الزراعية ، فيظل هناك التساؤل عن درجة إستجابة الفئات المختلفة من المزارع المصرية وفقا لفئاتها المساحية لمثل هذه المؤشرات ، وهو ما يمكن الكشف عنه من خلال دراسة اتجاهات التركيب المحصولى بالمزرعة المصرية وهيكله وفقا للفئات المختلفة من هذه المزارع ، وعلى نحو ما يشير إليه جدولى رقم (٤٠) ، ورقم (٤١) ، حيث يشير الجدول الأول الى إتجاهات التوزيع النسبى للمساحة الأرضية المنزرعة ما بين المحاصيل الحقلية والخضر الموسمية ومحاصيل الفاكهة المستديمة بالفئات المختلفة

جدول رقم (٣٦) التركيب المحصولي في الموسم الشتوي في مصر العليا ،
خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٧

	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	المحصول
١- قمح	١٩٩٧	٥٤,٧	٥٥,٨	٤٨,٣	٥١,٣	٥٠,٧	٥٤,٦	٥١,٦	٤٩,٢	٤٨,٦		٤١,٣	٣٨,٦	٣٨,٩	٤٣,٣		
٢- برسيم مستديم	٢٠,٤	١٥,٤	٢١,٤	٢٣,٨	٢١,٨	١٩	١٨,١	١٨,٨	١٨,٤	١٨,٨		٢٣,٤	٢٨,٧	٢٩,٤	٢٥,٧		
٣- كتان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		-	٠,١	-	-		
٤- فول	٥,٧	٧,١	٦,١	٨,٣	٦,٥	١٢,٨	٨,٧	٩,١	٩,٥	١١,٣		٨	٧,٨	٧,٧	٨,٧		
٥- عس	٠,٨	٠,٨	٠,٦	٠,٩	١,٤	٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,٨	١,١		١,٦	١,٦	١,٦	١,٧		
٦- برسيم تحريش	٧٩,٦	٧٨	٨٢,٩	٨١,٣	٨١	٨٢,٤	٨٢,٦	٨١,٣	٧٧,٤	٧٨,٨		٧٤,٣	٧٦,٨	٧٧,١	٧٩,٤		
٧- يصل شتوي	٨,٦	٧,٦	٥,٨	٦,٥	٦	٤,٩	٥,٦	٧,٦	٧,٧	٨,٢		١٢	١٠,٧	١٠	١٠,٨		
٨- ثوم	١	١,٢	٠,٨	٠,٥	٠,٧	٠,٨	١,١	٠,٨	٠,٧	٠,٨		٠,٧	٠,٦	٠,٥	١		
٩- ضالم شتوي	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,١	٠,٣		٠,١	٠,١	٠,١	٠,١		
١٠- محاصيل حقلية وكضرويات أخرى	٩,٧	٨,٩	٩,٧	٢,١	١,٨	٥,٨	٦,٨	٨,٧	٨,٥	٩,٢		١٢,٨	١٦,٢	١١,١	١١,٩		
١١- محاصيل حقلية وكضرويات أخرى	٥,١	٧,٣	٣,٦	٤	٥,١	٥,٥	٤,٩	٤,٣	٤	٣,٢		٢,٨	٧,٣	٧,٢	١,٩		
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة ، نشرة الإحصاء الزراعي ، أعداد مختلفة :

جدول رقم (٣٧) التركيب المحصولي في الموسم الصيفي والشتوي في مصر العليا ،
خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٧

	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	
١- نزة رفيعة صيفي وشتي	٢٨,٣	٢٦,١	٢٨,٥	٣١	٢٨,٩	٢٨	٢٥,٩	٢٦,٨	٢٥	٢٥,٦		٣١,١	٢٩,٤	٣٢,٧	٣٣,٩		للمحاصيل
٢- نزة شامي صيفي وشتي	٢٧,٨	٢٨,٥	٢٨,٢	٢٧,١	٢٧,٨	٣٠,٣	٢٨,٢	٢٩,٤	٢٧,٢	٢٧,٢		١٩,٥	٢٢,٢	٢١	٢٠,٧		
٣- طماطم صيفية وشتي	٥٤,١	٥٤,٦	٥١,٧	٥٨,١	٥٦	٥١,٨	٥١,٣	٥٥	٥٤,٤	٥٢,٨		٥٠,٦	٥١,٦	٥٣,٧	٥٤,٦		جملة
٤- بطاطس صيفي وشتي	١,٤	١,٨	٢,١	١,٥	١,٣	١,٦	١,٤	١,١	١,١	٠,٩			١,١	١	٠,٨	٠,٨	طماطم صيفية وشتي
٥- فول صويا	٠,٢	٠,٣	-	-	-	-	-	-	-	-		-	-	-	-	-	بطاطس صيفي وشتي
٦- سمسم	١,٢	١,١	١,٥	١,٣	١,٩	١,٤	١,١	١,١	٠,٩			١,١	١	٠,٨	٠,٨		جملة
٧- فول سوداني	٠,١	٠,٢	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٥	١,٣	١,٣	٠,٩	١,١		١,١	١,٢	١,٥	١,٧		
	٢,١	٢,٥	٢,٥	٢,٢	٢,٩	٢,٨	٣,١	٢,٣	١,٨			١,٤	١,٥	٢	١,٨		
	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥			٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٢		
	٢,٩	٣,٤	٢,٩	٣,٦	٣,٨	٤,٨	٤,٨	٤	٣,٤			٢,٧	٣	٣,٧	٣,٧		جملة
	٢,٩	٢,٣	٣,٨	٣,٦	٨	٨,٢	١١,٥	١٢,٧	١٢,٨			١٤,١	١٥	١٣	١٣,٣		٨- القطن
	٢٥,٤	٢٤,٧	٢٥,٦	٢٤	٢٣,١	٢٢	٢١,٨	٢٢,١	٢٢,٨			٢٢,٤	٢١,٦	٢٢,٢	٢١,٦		٩- القصب
	٧,١	٨,٩	٧,٩	٧,٦	٨	٧,٤	٦,٦	٦,٩	٧,٣			٩,١	٧,٨	٦,٦	٦		١٠- محاصيل وخضراوات أخرى
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠			١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		الإجمالي

المصدر : جمع وصنفت من : وزارة الزراعة ، نشر الإحصاء الزراعي ، أعداد مختلفة :

جدول رقم (٣٨) اتجاهات التغير فى إنتاجية المحاصيل الشتوية الرئيسية
بالقياس إلى إنتاجية بدائلها المحصولية فى منطقة مصر العليا فى السنوات ١٩٨٣ - ١٩٩٨

(١٠٠ = ١٩٨٢)

السنوات	قمح	فول بلدى	برسيم تحريش	برسيم مستديم	عدس	بصل	توم
١٩٨٣	٩٦,٨	٩٤,٩	٩٢,٩	١٠٠,٣	٨٥,٦	٩٤,٣	٩٣
١٩٨٤	١٦٠,٤	١٧٠,٨	٢٢٧,١	١٠١,١	١٨٧,١	١٤٧,٦	١٨٤,٥
١٩٨٥	٩٢	٨٤,٦	٧٢,٩	١٠٦	٩٣,٨	٦٩,٢	٧٦,١
١٩٨٦	١٠٠,٢	٨٨,٦	٨٠,١	١٠٦,١	١٠٥,٤	٦٩,٣	٨٩,٧
١٩٨٧	١٢٠,٢	٩٨,٨	٥٨,٤	١٢٤,٧	١٠٩,١	٧٠,٩	٨٢,٩
١٩٨٨	١٢٥,٤	٨٥,٦	١٣٩,٧	٩٧,٨	١٣٣,١	٨٤,٢	٨٨,٩
١٩٨٩	١٣٤,٩	٨٩	١٠٠	١٠٩,٦	١١٢,٩	١٠٠,٦	٩٤,٦
١٩٩٠	١٣٦,٣	١٢٤	١٠٤,١	١٠١,٨	١٣٩,٧	١٠٠,٩	١٠٨,٢
١٩٩١	١٢٣,٢	١٠٩,٤	١٢٦,٦	١١٢,٤	١٥٣,٨	١١٤,٥	١٠٩,٧
١٩٩٢	١٦٣,٨	٤٧,٦	١٢٨,٥	١١٢,٢	١٢٠,٨	١٠٥,٣	١٠٨,٤
١٩٩٣	١٣٤,٣	٩١,٢	٩٣,٩	١٠٥,٥	١١٣,٣	٨٠,١	٩٨,٧
١٩٩٤	١٢٩,٣	٥٦	١٠٣,٢	١٠٦,٧	٨٥,٩	٥٥,٤	٨٦,٨
١٩٩٥	١٢٧,٦	٩٥,١	١١٢,٥	١٠٣,٩	٩٤,٨	٦٤,٣	٩١,٦
١٩٩٦	١٣٢,٣	٨٨,٤	١١٦	١١٤	١١٠,١	٦٦,٨	١٠٤
١٩٩٧	١٣٤,٢	٨٧,٣	١٠٣,٣	٩٦,٥	١٠٥	٨٦,٦	٩٦,٢

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة ، نشرة الإقتصاد الزراعى ، أعداد مختلفة :

جدول رقم (٣٩) اتجاهات التغير في إنتاجية المحاصيل الصيفية والنبيلية
بالقياس إلى إنتاجية بدائلها المحصولية في منطقة مصر العليا في السنوات ١٩٨٣ - ١٩٩٨

(١٠٠ = ١٩٨٢)

السنوات	نرة شامي صغيرة	نرة شامي ليلي	فول صويا	طماطم صغيرة	طماطم ليلي	بطاطس ليلي	فص	قصب
١٩٨٣	٩٩,٥	١٢٠,٤	٩٦,٥	٩٢,٦	١٠١,٩	٧٦,٧	٨١,٦	٨٩,٧
١٩٨٤	٨٨,٩	١١٦,٧	١١٩,٤	١٠٩,٣	١٠٥	٦٦,٢	٩٩,٨	١٠٦,١
١٩٨٥	٨٦,٩	١١٢,٩	١٢٦,٣	١٠٦	١٢٦	٨٤,٧	٨٦,٤	١٠٦,٨
١٩٨٦	٨٠,٣	١١١,٣	١٣٨	٨٨,٧	١١٩,٥	٧١,٦	٩٢,١	١٠٨,٩
١٩٨٧	٧٩,٩	١١٢,٥	١٣٧	١٢٦,٩	١٢٧,٨	٦١,٧	١٠١,٩	١٠٩,٦
١٩٨٨	١٠١,٦	١١١,٧	١٢٥,٩	٧٨,١	١٠٣,١	٣٤,٩	٩٥,٢	١٠٥,٥
١٩٨٩	٩٤	١٠٨,٦	١٠١,٩	٨٧,٣	١٣٣,٢	٣٩,٩	١١٠,٧	٩٨,٦
١٩٩٠	٨٧,٢	١١٢,٢	٩٥,١	٩٣,٨	١٢٧,١	٤١,٥	٧٤,٢	٩٠,٧
١٩٩١	٦٨,٦	١٢٠,٩	١٠٠,٦	٨٤,٤	١٤٦,٩	٤٨,٢	٧٣,٤	٩١,٦
١٩٩٢	٤٩,٤	١٣٩,٧	٩١,٩	٩٥,٧	١٥٧,٥	٤٧,٩	٦٥,٣	٨٧,٣
١٩٩٣	٥٠,٤	١١٤	٩١,٤	١٢٢,٤	١٦٦,٣	٦٦,٣	٤٢,٨	٨٨,٩
١٩٩٤	٥٤,٢	١٢٧,٢	٨٠,٣	٨٣,٥	١٤٢,٦	٥٩,٧	٥٤,٦	٨٠,٥٦
١٩٩٥	٣٤,٧	١٠٨	٦١,٦	٧٥,١	٢١٣,٤	٥٨,٢	٥١,٧	٧٤,٢
١٩٩٦	٦١,٤	١٢٩,٤	٨٠,٢	١٠٧,١	٨٨,٧	٧٥,٦	٥٩,٧	٨٦,٩
١٩٩٧	٤٦,٤	١٠٥,٢	٧٧,٨	١٠٧,٧	١٨٤	٥٦,٤	٥٢,٦	٧٥,٦
١٩٩٨	٤٤,٣	١٠٢,٩	٧٦,١	٩٦,٨	٥٨,٩	٥٠,٩	٥١,٦	٧٧,٣

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة ، نشرة الإقتصاد الزراعي ، أعداد مختلفة :

من المزارع خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٩٠/٨٩ ، وحيث يمكن أن يستخلص منه النتائج التالية :-

زيادة نسبة المساحة الأرضية المنزرعة بمحاصيل الفاكهة على المستوى الاجمالي للقطاع الزراعى من نحو ١,٨٩% من اجمالى المساحة الأرضية الزراعية في عام ١٩٥٠ لتصل الى نحو ٧,٢٦% منها في عام ١٩٨٢/٨١ ثم الى ١٢,٥١% منها في عام ١٩٩٠/٨٩ ، وفى المقابل انخفضت نسبة المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الحقلية والخضروات الموسمية لتصل الى ما يقرب من ٨٧,٤٩% من اجمالى المساحة الأرضية الزراعية خلال عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل نسبة بلغت نحو ٩٢,٧٤% منها في عام ١٩٨٢/٨١ ، ونحو ٩٨,١١% منها في عام ١٩٥٠ .

تشارك الفئات المختلفة من المزارع في الاتجاهات المشار اليها حيث إزدادت نسبة المساحة الأرضية المنزرعة بالفاكهة بالمزارع الأقل من ٣ فدان من نحو ١,١٧% في عام ١٩٥٠ لتصل الى نحو ٣,٢٠% في عام ١٩٨٢/٨١ ثم الى ٤,٧٥% في عام ١٩٩٠/٨٩ ، وفى المقابل تناقصت نسبة المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الحقلية والخضروات في اجمالى المساحة الأرضية الزراعية بنفس الفئة المزرعية لتصل الى نحو ٩٥,٢٥% في عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل نسبة بلغت نحو ٩٦,٨% في عام ١٩٨٢/٨١ ، ٩٨,٨٣% في عام ١٩٥٠ . أما المزارع بالفئة الحيازية من ٣- أقل من ٥ فدان فإزدادت بها نسبة المساحة الأرضية المنزرعة بالفاكهة لتصل الى ما يقرب من ٥,٦٣% من مساحتها الزراعية في عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل نسبة بلغت نحو ٣,٦٣% منها في عام ١٩٨٢/٨١ ، ونحو ١,١١% منها في عام ١٩٥٠ ، ومن ثم انخفضت نسبة المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الحقلية والخضروات بها على نحو ما هو مبين بالجدول المشار إليه .

زيادة نسبة المساحة الأرضية المنزرعة بمحاصيل الفاكهة بالمزارع ذات الفئات المساحية الأكبر لتصل الى ما يقرب من ٩,٣٢% ، ١٧,٩٦% ، ٢٦,٦٥% ، ٥٢,٨٢% من المساحة الزراعية للمزارع من الفئات المساحية ٥ - > ١٠ فدان ، ١٠ - > ٢٠ فدان ، ٢٠ - > ٥٠ فدان فأكثر على الترتيب فى عام ١٩٩٠/٨٩ ، مقابل نسبة بلغت نحو ١,٢٤% ، ١,٧٧% ، ١,٩٤% ،

٢,٧٦% في كل منها على الترتيب في عام ١٩٥٠ ، ومن ثم انخفاض نسبة المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الحقلية والخضروات في كل منها وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول المشار إليه .

إذا كانت الاتجاهات المشار إليها هي انعكاسات لإشارات السياسة الزراعية خلال هذه الفترة ، فإن في ذلك ما يشير الى مشاركة جميع فئات المزارع في الاستجابة لهذه الاشارات ، وإن اختلفت في درجة الاستجابة فيما بينها ، حيث تأتي المزارع الصغيرة في المرتبة الأخيرة في هذا الشأن على أن ترتفع درجة استجابة الفئات الأخرى من المزارع مع زيادة مساحتها الأرضية ، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة المساحات المنزرعة بمحاصيل الفاكهة بالمزارع ذات المساحات الأقل من ٣ فدان في عام ١٩٩٠/٨٩ الى مستوى يماثل ٤ أمثال نسبتها في عام ١٩٥٠ ، كما ارتفعت نفس النسبة بالفئات الأخرى من المزارع في عام ١٩٩٠/٨٩ لتصل الى مستويات تماثل ٥,١ ، ٧,٥٢ ، ١٠,٢ ، ١٣,٧ ، ١٩,١ أمثال نسبتها في عام ١٩٥٠ في كل من الفئات الحيازية ٣ - ٥ فدان ، ٥ - ١٠ فدان ، ١٠ - ٢٠ فدان ، ٢٠ - ٥٠ فدان ، ٥٠ فدان فأكثر على نحو ما يشير اليه ضمينا نفس الجدول سابق الذكر .

أما بالنسبة لدرجات الاستجابة النسبية لكل من الفئات المختلفة من المزارع لإشارات السياسة الزراعية فيما يتصل بانتاج المحاصيل الموسمية فقد تكشف عنها المقارنة بين التركيب المحصولي بكل منها عام ١٩٩٠/٨٩ ، والذي يتضمنه الجدول رقم (٤١) ، حيث يمكن أن يستخلص منه النتائج التالية :-

مشاركة المزارع بفئاتها المختلفة في انتاج المحاصيل الزراعية التي تنتج بغرض البيع في الأسواق متضمنة في ذلك انتاج المحاصيل الزراعية التي تعد مدخلات لقطاع الصناعة .

ارتفاع نسبة المساحات الأرضية المنزرعة بمحاصيل الحبوب الممثلة في كل من القمح ، والأذرة الشامية ، والأذرة الرفيعة بالمزارع القزمية والصغيرة عنه في المزارع من الفئات المساحية الأكبر .

ارتفاع نسبة المساحات الأرضية المنزرعة بمحصول البرسيم في المزارع القزمية والصغيرة عنه في الفئات الأخرى من المزارع ذات الفئات المساحية الأكبر .
التعادل التقريبي لنسبة المساحات المنزرعة بمحصول القطن ، والأرز بالمزارع الصغيرة والقزمية ، مع نسبة المساحات المنزرعة بها بالمزارع المتوسطة بالفئة المساحية ٥ - > ٢٠ فدان ، مع انخفاض نسبة المساحات المنزرعة بها في المزارع من الفئات المساحية الأكبر .
ارتفاع نسبة المساحات المنزرعة بما يسمى بالمحاصيل النقدية ، والممثلة في المحاصيل البقولية ، والخضروات ، والمحاصيل الصناعية مع ارتفاع الفئة المساحية للمزرعة .

إن النتائج المستخلصة المشار إليها قد تشير في مضمونها بالتالى الى ما يلى :-
إن محاصيل الحبوب الممثلة في كل من القمح ، والأذرة الشامية ، والرفيعة مازالت تمثل سلعا معيشية بالنسبة للمزارع الصغيرة والقزمية ، وهو ما قد يجعل مثل هذه الفئات من المزارع أقل استجابة لإشارات السياسة الزراعية في مجال انتاج المحاصيل الزراعية الأخرى بالقياس الى غيرها من المزارع الأخرى .
إن ارتفاع نسبة المساحات الأرضية المنزرعة بمحصول البرسيم في المزارع القزمية والصغيرة عنه في المزارع الأكبر منها يرجع أساسا إلى ما تتميز به هذه المزارع من سمة التكامل بين نشاطى الانتاج النباتى والحيوانى بها ومن ثم زيادة الكثافة الحيوانية بها عنه في المزارع ذات الفئات المساحية الأكبر وعلى نحو ما سبق الإشارة اليه من قبل ، وهو ما يعد من العوامل الأخرى التى قد تحد من درجة استجابتها لإشارات السياسة الزراعية في مجال انتاج المحاصيل الزراعية الأخرى .
إن محصول القطن ما زال يمثل المحصول النقدى الرئيسى بالمزارع القزمية والصغيرة ، وهو ما يمكن تفسيره باحتمالات تحقيق زراعته بهذه الفئات من المزارع لأعلى دخل للعائلة المزرعية بما يوفره من فرص عمل للعمل العائلى بالأسرة المزرعية عكس الحال في المزارع الكبيرة التى تعتمد على استئجار العمالة اللازمة لزراعته .

إن المزارع القزمية والصغيرة وإن كانت تشارك في انتاج المحاصيل النقدية الأخرى بما فيها المحاصيل الزراعية الصناعية ، إلا أن نسبة مشاركتها في انتاج هذه المحاصيل يعد أقل عنه في حالة المزارع من الفئات المساحية الأكبر مما قد

جدول رقم (٤٠) التوزيع النسبي للمساحة الأرضية المنزرعة ما بين الفاكهة والمحاصيل الحقلية في مصر حسب الفئات المساحية للمنتجات الزراعية ، خلال السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩

المحاصيل الحقلية والخضر				الفاكهة				الفئات المساحية للمنتجات الزراعية الزراعية
١٩٩٠/٨٩	١٩٨٢/٨١	١٩٦١	١٩٥٠	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٢/٨١	١٩٦١	١٩٥٠	
٩٥,٢٥	٩٦,٨	٩٨,٨٤	٩٨,٨٣	٤,٧٥	٣,٢	١,١٦	١,١٧	أقل من ٣ فدان
٩٤,٣٧	٩٦,٣٧	٩٩,١١	٩٨,٨٩	٥,٦٣	٣,٦٣	٠,٨٩	١,١١	٣- أقل من ٥ فدان
٩٠,٦٨	٩٤,٠٨	٩٨,٨٦	٩٨,٧٦	٩,٣٢	٥,٩٢	١,١٤	١,٢٤	٥- أقل من ١٠ فدان
٨٢,٠٤	٨٨,٧٥	٩٨,٣٢	٩٨,٢٣	١٧,٩٦	١١,٢٥	١,٦٨	١,٧٧	١٠- أقل من ٢٠ فدان
٧٣,٣٥	٨٣,١٣	٩٦,٧٩	٩٨,٠٦	٢٦,٦٥	١٦,٨٧	٣,٢١	١,٩٤	٢٠- أقل من ٥٠ فدان
٤٧,١٨	٧٨,١٢	٩٣,٦٩	٩٧,٣٣	٥٢,٨٢	٢١,٨٨	٦,٣١	٢,٧٦	٥٠ فدان فأكثر
٨٧,٤٩	٩٢,٧٤	٩٧,٦	٩٨,١١	١٢,٥١	٧,٢٦	٢,٤	١,٨٩	الإجمالي

المصدر : جمعت وحسبت من :

- (١) معهد التخطيط القومي ، الزراعة المصرية والسياسة الزراعية في إطار نظام السوق الحرة ، سلسلة قضايا التخطيط .
- (٢) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، التعداد الزراعي ١٩٩٠/٨٩ .

جدول رقم (٤١) التركيب المحصولي لعام ١٩٩٠/٨٩ حسب الفئة المساحية للمزعة

(%)

المحاصيل	الفئات الحيازية	أقل من ٣ فدان	أقل من ٥ - ٣ فدان	أقل من ١٠ - ٥ فدان	أقل من ٢٠ - ١٠ فدان	أقل من ٥٠ - ٢٠ فدان	فدان فأكثر ٥٠
١- قمح		٤١,٣٥	٣٧,٠٢	٣٤,٩٧	٣٤,٩٤	٣٧,٠٨	٢٩,٦٦
٢- شعير		٠,٦٣	١,٥٩	٣,٤٥	٦,١٢	١٠,٠٧	١٧,١٧
٣- برسيم		٤٥,١٧	٤٢,٧٧	٣٨,٢	٣١,٨٨	٢٦,٣٩	٣١,٣
٤- فول بلدى		٦,١٨	٨,٦٨	٩,٦٩	١٠,٧٥	١٠,١٧	٦,٠٧
٥- عدس		٠,١٦	٠,٣١	٠,٤٧	٠,٦٩	٠,٦٩	٠,٢١
٦- بقوليات أخرى		٠,١٦	٠,٢٨	٠,٤٨	٠,٧٤	٠,٧٧	٠,٥٥
٧- كتان		٠,٢٤	٠,٧٦	١,١٢	١,٢٧	١,٠٥	١,٥١
٨- بصل		٠,٩٣	١,٢٥	١,٤١	١,٥٧	١,٥	٠,٩٨
٩- ثوم		٠,٥٧	٠,٥٤	٠,٤٧	٠,٤٥	٠,٤١	٠,٢١
١٠- خضروات شتوية		٣,٧٣	٤,٩٧	٦,٨	٨,٤٦	٩,٥٢	٩,٥١
١١- محاصيل سكرية		٠,٢٩	٠,٨٧	١,٦٩	١,٦١	٠,٩٥	٠,٥٦
١٢- محاصيل شتوية أخرى		٠,٦	٠,٩٥	١,٢٦	١,٥١	١,٣٩	٢,٢٦
جملة الشتوى		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١- قطن		١٧,٦٩	١٩,٩٩	١٨,٢٥	١٦,٤٤	١٤,١	٦,٧٦
٢- أرز		١٧,٣٤	٢٢,١٨	٢١,٦١	٢٠,٣٢	١٨,١١	٩,٦٧
٣- أذرة شامى		٤١,٣٥	٣١,٧٨	٢٧,٦٣	٢٦,١	٢٦,٥٨	٢٨,٤٤
٤- أذرة رفيعة		٦,١٧	٥,١٧	٤,٧٤	٤,٦٩	٣,٨٦	٢,٦٣
٥- فول صويا		٢,١١	١,٩١	١,٦٩	١,٧٩	١,٩٣	٠,٩٤
٦- بصل صيفى		٠,١٦	٠,٢١	٠,٢٦	٠,٣١	٠,٤١	٠,٤١
٧- خضروات صيفى ونيلى		٨,٠٩	١٠,٦٢	١٥,٤٩	١٧,٨٧	٢١,٧٥	٣٠,٣٧
٨- علف أخضر		٢,٥٧	٢,٣٦	٢,٥٦	٢,٨٥	٣,٣٤	١١,٧٥
٩- قصب		٣,٥٩	٤,١٦	٤,٨٧	٥,٦٥	٥,٤١	٢,٨٦
١٠- محاصيل صيفى ونيلى أخرى		٠,٩٢	١,٦٤	٢,٩١	٣,٩٩	٤,٥	٦,١٨
جملة الصيفى والنيلى		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : وزارة الزراعة ، التعداد الزراعى لعام ١٩٩٠/٨٩ .

يفسر بصعوبة تسويق المزارع القزمية والصغيرة لانتاجها من هذه المحاصيل بالقياس الى غيرها من المزارع الأخرى ، وهو ما قد يتبعه بالتالى ضعف استجابتها لاشارات السياسة الزراعية في مجال انتاج هذه المحاصيل .

إن كل ما سبق اليه من مؤشرات وإن كانت تعكس وجود الاستجابة من قبل المزارع القزمية والصغيرة لاشارات السياسة الزراعية ، إلا أنها قد تؤكد في نفس الوقت الى ضعف استجابتها في هذا الشأن بالقياس الى غيرها من المزارع بالفئات المساحية الأكبر .

(٢/٣/٣) إستجابة العرض من المحاصيل الزراعية للتغيرات السريعة والتكنولوجية :

تضمنت الدراسة فى الجزء السابق منها الإشارة إلى أن أغلب السياسات الزراعية وأدواتها ترسل إشارات إلى مجتمع المنتجين الزراعيين فى صورة إشارات سريعة ، كما خلصت الدراسة أيضا إلى وجود التأثير الواضح لإتجاهات العلاقات السريعة بين المحاصيل الزراعية ومشتركا مع إتجاه التغير فى إنتاجية المحاصيل الزراعية بالقياس إلى بدائلها فى تحديد إتجاهات المساحات المنزرعة من أى منها . كما خلصت الدراسة أيضا إلى أن إتجاهات المساحات المنزرعة من محصول ما لاتقف عند حد العلاقة فيما بينها والعلاقات المذكورة فى موسم زراعى محدد فقط ، ولكنها قد تتأثر أيضا بمثل هذه العلاقات بين المحاصيل الأخرى فى موسم سابق بحكم نظام الدورة الزراعية . ولهذا فإن الجزء الحالى من الدراسة يستهدف قياس تأثير مثل هذه العلاقات على العرض من المحاصيل الزراعية الرئيسية من خلال النماذج الإحصائية التى تشتمل على المتغيرات المستقلة التى تعبر عن هذه العلاقات ، ومسبوقا بعرض موجز لنتائج الدراسات السابقة فى هذا الشأن .

(١/٢/٣/٣) نتائج الدراسات السابقة :

تتاح للدراسة الحالية نتائج بعض الدراسات السابقة التى ركزت فى أغلبها على الإستجابة السريعة للعرض من المحاصيل الزراعية الرئيسية والتى يمكن ذكرها فيما يلى^(١):

(١) د. محمد رزق ، دوال إستجابة العرض فى الزراعة المصرية ، مذكرة خارجية رقم (١٥٥٢) ، معهد التخطيط القومى ،

دراسة للشال فى عام ١٩٦٤ تضمنت تقديرا لدالة العرض من محصول القمح خلال الفترة (١٩٤٣/٤٢ - ١٩٦٢/٦١) وإشتملت متغيراتها على المساحة المنزرعة من القمح كمتغير تابع للتعبير عن العرض من القمح ، وأسعار القمح فى الستة أشهر السابقة لبدء الموسم الزراعى ثم عامل الزمن كمتغيرات مستقلة ، وحيث خلصت نتائجها إلى تقدير المرونة السعرية للعرض من القمح بنحو ٠,٣٩ .

دراسة لنبييلة محمد فى عام ١٩٧٠ إشتملت على تقديرا لدالة العرض من كل من محاصيل القطن ، والقمح ، والأرز ، والأذرة الشامى ، والأذرة الرفيعة ، وتضمنت هذه الدوال المساحة المنزرعة من المحصول كمتغير تابع للتعبير عن العرض من المحصول ، ثم نسبة سعر المحصول إلى أسعار المحاصيل المنافسه كمتغيرات مستقلة تعبر عن العوامل المحددة للعرض من المحصول ، وحيث خلصت نتائجها إلى تقدير المرونة السعرية قصيرة المدى للقطن بنحو ٠,٣٥٢ ، ٠,٤٨١ ، ٠,٩٦٤ فى كل من مناطق الوجه البحرى ، ومصر الوسطى ومصر العليا على الترتيب ، كما قدرت المرونة السعرية طويلة المدى لنفس المحصول فى نفس المناطق على التوالي بحوالى ٠,٥٧٥ ، ٠,٩٤٥ ، ٢,٦٢٤ . أما المرونة السعرية للقمح فقدرت بحوالى ٠,١٥٠٦ ، ٠,٢٥٢ على كل من المدى القصير ، والمدى الطويل على الترتيب فى منطقة الوجه البحرى على حين قدرت المرونة السعرية لنفس المحصول فى منطقة مصر الوسطى بحوالى ٠,٧٢٢ ، ٠,٦٢٠ على كل من المدى القصير ، والطويل على الترتيب . أما فى منطقة مصر العليا قدرت المرونة السعرية قصيرة المدى لنفس المحصول بحوالى ٠,٣١٠ . وبالنسبة للأذرة الشامية فلم تؤكد الدراسة على وجود الإستجابة السعرية لهذا المحصول مفسرة ذلك بإعتباره محصول معيشى يعتمد السكان الزراعيون عليه فى غذاءهم إعتيادا أساسيا .

دراسة cuddihy والتي إشتملت على تقدير دوال العرض لكل من محاصيل القمح ، والأرز ، والأذرة ، والقطن ، عن الفترة (١٩٥٠ - ١٩٧٥) ، حيث تضمنت هذه الدوال المساحة المنزرعة من المحصول كمتغير تابع ، والأسعار النسبية ، ومتوسط إنتاجية المحصول فى السنة السابقة كمتغيرات مستقلة . وقد خلصت

نتائج هذه الدراسة إلى تقدير المرونة السعرية للقمح بحوالى ٠,٤٤ ، ٠,٢٤ ، ٠,٣٥ ، ٠,٣٧ ، بالنسبة للتغير فى الأسعار النسبية للقمح ، مع أسعار كل من القمح ، والأرز ، والأذرة ، والقطن على الترتيب . أما المرونة السعرية للأرز فقدرت بنحو ٠,١٣ فى حالة إعتبار سعر الأرز هو العامل الوحيد المحدد للعرض من المحصول ، وبنحو ٠,٥١ فى حالة تغير الأسعار النسبية للأرز مع أسعار القطن . أما المرونة السعرية للأذرة فقدرت بنحو ٠,٧٧ % ، ٠,١٩ ، بالنسبة للأسعار النسبية للمحصول مع كل من القمح والأذرة على الترتيب . وبالنسبة للقطن فقد تضمنت الدراسة تقدير مرونته السعرية بحوالى ٠,٦٢ ، ٠,٢١ ، ٠,١٤ ، بالنسبة للتغيرات فى الأسعار النسبية للمحصول مع أسعار كل من الأرز ، والأذرة ، والقطن على الترتيب .

دراسة فون براون Von Braun (١٩٨٠) وإشتملت على تقدير دوال العرض لكل من محاصيل القطن ، والأرز ، والأذرة الشامى ، والقمح ، والبرسيم المستديم ، والبرسيم التحريش بدلالة أسعارها ، وأسعار المحاصيل المنافسة لكل منها والتى خلصت نتائجها إلى تقدير المرونة السعرية لكل من هذه المحاصيل بحوالى ٠,٧٧ ، ٠,٥٣ ، ٠,٤٤ ، ٠,٢٢ ، ٠,٠٢ ، ٠,٠١ لكل منها على الترتيب ، كما خلصت الدراسة أيضا إلى وجود علاقة عكسية ما بين المساحة المنزرعة بالمحصول وأسعار المحاصيل المنافسة له فى الدورة الزراعية حيث تضمنت تقدير مرونة العرض لكل من محصولى القطن ، والأرز ، بالنسبة لأسعار المحاصيل المنافسه لكل منهما بنحو (١,٤٣) ، (٠,٢٧) ، كما قدرت مرونة العرض لكل من محصولى الأذرة ، والقمح بالنسبة لأسعار القطن (بإعتباره محصولا منافسا) بحوالى (٠,٧٥) ، (٠,٦٠) لكل منهما على الترتيب .

دراسة للأمير وآخرين (١٩٨١) تضمنت تقدير لإستجابة العرض من كل من محاصيل القطن ، والقمح ، والأذرة ، والأرز وإشتملت على المساحة المنزرعة من كل منهما كمتغير تابع للتعبير عن العرض من المحصول ، ونسبة سعر القطن إلى سعر القمح فى السنة السابقة كمتغير مستقل فى حالة دالة القطن ، ونسبة سعر القمح إلى سعر البرسيم المستديم فى السنة السابقة كمتغير مستقل فى حالة دالة القمح ، ثم نسبة سعر الأذرة إلى سعر الأرز فى السنة السابقة كمتغير مستقل فى

حالة دالة الأذرة ، ونسبة سعر الأرز إلى سعر الأذرة فى السنة السابقة كمتغير مستقل فى حالة دالة الأرز . وقد خلصت نتائج هذه الدراسة إلى تقدير المرونة السعرية للعرض من كل من هذه المحاصيل وعلى الترتيب بحوالى ٠,٣١ ، ٠,٠٧ ، ٠,٥٠ ، ٠,٤٤ على المدى القصير ، وبحوالى ٠,٩٨ ، ٠,١٢ ، ٠,١ ، ٠,٤٤ على المدى الطويل .

دراسة للخولى وآخرون (١٩٨٢) إشتملت على تقدير دوال العرض لكل من محاصيل الأرز ، والأذرة ، والقطن ، والبصل ، والقمح ، والقصب ، والفول البلدى ، والفول السودانى ، فى بعض المناطق ، وذلك بدلالة المساحة المنزرعة من كل منها كمتغير تابع ، وأسعار المحصول فى السنة السابقة كمتغير مستقل فى حالة كل من دوال الأذرة ، والقصب ، والفول السودانى ، والفول البلدى ، كما إستخدمت النسبة السعرية فى السنة السابقة مابين سعر الأرز إلى سعر الذرة فى حالة دالة الأرز ، والنسبة السعرية فى السنة السابقة مابين سعر القطن / سعر الذرة فى حالة دالة القطن ، والنسبة السعرية فى السنة السابقة مابين سعر القمح إلى سعر القطن فى حالة دالة القمح بالمنطقة الأولى .

ولقد خلصت نتائج هذه الدراسة إلى تقدير المرونة السعرية للعرض من الأرز بنحو ٠,١٩ كما قدرت المرونة السعرية للعرض من الأذرة بحوالى ٠,١٣ ، ٠,٣٩ ، ٠,٥٧ فى كل من المنطقة الأولى ، والثانية ، والثالثة على الترتيب . أما محصول القطن فقدر مرونته السعرية بحوالى (٠,٢٥٤) ، ٠,٣٨ فى كل من المنطقة الأولى ، والثالثة على الترتيب . أما البصل الشتوى فبلغت مرونته السعرية نحو ٠,٤٥٧ ، ٠,٤٣٥ فى كل من المنطقة الثالثة والرابعة . كما قدرت نفس المرونة فى حالة محصول القمح بنحو ٠,٠٩٥ ، ٠,٢٩٨ فى كل من المنطقة الأولى والخامسة . أما محاصيل القصب ، والفول السودانى ، والفول البلدى فبلغت المرونات السعرية لكل منهما وعلى الترتيب نحو ٠,٢٠٣ (فى المنطقة الخامسة) ، ٠,١٦٥ ، ١,١٩ .

دراسة عزة إبراهيم (١٩٩٠) عن الأسعار المزرعية لبعض المحاصيل الزراعية الرئيسية ، والتي تضمنت من بين محتوياتها تقدير دوال إستجابة العرض من

المحاصيل الحقلية لأسعار المتوقعة بدلالة المساحة المنزرعة من نفس المحصول فى العام السابق وحيث خلصت نتائجها إلى وجود إستجابة معنوية إحصائيا لكل من حاصلات القطن ، والقصب ، والأرز ، والأذرة الشامية ، والبقول السودانى ، والعدس ، وحيث إنتهت هذه الدراسة إلى رفض الفرض القائل بعدم وجود إستجابة للتغيرات السعرية فى الزراعة المصرية .

دراسة محمد رزق (١٩٩٢) عن دوال إستجابة العرض فى الزراعة المصرية (١٩٦٥ - ١٩٩٠) لكل من محاصيل القطن ، والكتان ، والقمح ، والشعير ، والأرز ، والأذرة الشامية ، والأذرة الرفيعة ، والبقول البلدى ، وقصب السكر ، والبقول السودانى ، والسهم ، وبقول الصويا ، والبصل . ولقد إستندت الدراسة فى بناءها لهذه الدوال على نسبة المساحة المنزرعة من المحصول إلى المساحة المنزرعة من المحاصيل المنافسة كمتغير تابع ، كما أستخدمت نفس النسبة فى السنة السابقة كمتغير مستقل للتعبير عن الأسعار التى يتوقعها المنتج ، كما أستخدمت أيضا الأسعار النسبية ، والربحية النسبية ، والقيمة المضافة النسبية ، ومتوسط إنتاجية الفدان فى السنة السابقة كمتغيرات مستقلة . ولقد خلصت نتائج هذه الدراسة إلى وجود الإستجابة السعرية فى حالة كل من محاصيل القطن ، والقمح ، والأرز ، والبقول البلدى ، والعدس ، حيث بلغت المرونة السعرية لكل منها على المدى القصير نحو ٠,٣٩ ، ٠,٣٢ ، ٠,٥٥ ، ٠,٣٦ ، ١,٢٠ على الترتيب ، أما على المدى الطويل فبلغت المرونة السعرية لكل من (الأربع محاصيل الأولى) نحو ١,٥١ ، ٠,٥٨ ، ٠,٦٦ ، ٠,٩٥ على الترتيب . أما بالنسبة لباقى المحاصيل الأخرى فلم تؤكد نتائج الدراسة على وجود الإستجابة السعرية للعرض منها مفسرة ذلك بأن الزيادات السعرية بها لم تكن بالقدر الكافى لإحداث الإستجابة المطلوبة ولأن البعض الآخر منها يعد فى حكم المحاصيل المعيشية التى يعتمد المزارع عليها بشكل أساسى فى غذاءه ، وإلى وجود عوامل أخرى تتحكم فى المعروض منها . ومع ذلك فقد خلصت الدراسة إلى رفض الفرض القائل بعدم وجود إستجابة سعرية للعرض فى الزراعة المصرية مستندة فى ذلك على التقديرات المعنوية إحصائيا لمرونة الأسعار المتوقعة من قبل المنتجين الزراعيين بدلالة المساحات المنزرعة من المحصول فى السنة السابقة . أما بالنسبة لإستجابة

العرض للتغير فى الإنتاجية فلم تؤكد لها نتائج الدراسة إلا فى حالة محصول القمح فقط دون غيرها من المحاصيل الزراعية الأخرى .

دراسة أبو مندور وآخرين^(١) والتي تضمنت من بين نتائجها تقدير مرونة إستجابة العرض لكل من محاصيل القمح ، والأذرة الشامى ، والأرز ، والقطن ، والبرسيم بالنسبة للتغيرات فى أسعار كل منها وأسعار المحاصيل الرئيسية المنافسة ، حيث خلصت هذه التقديرات إلى تقدير المرونة السعرية للعرض من محصول القمح (١٩٨٠ - ١٩٩٢) بحوالى ٠,٣١ ، بينما قدرت نفس المرونة فى حالة الأذرة الشامى بحوالى ٠,٠٨ (٦٦ - ١٩٩٢) . وفى حالة البرسيم المستديم إشتملت الدراسة على تقدير هذه المرونة على أساس النسب السعرية لبعض المحاصيل المنافسة ، وحيث بلغت نحو (٠,٢١) فى حالة النسبة السعرية ما بين القمح والبرسيم . أما فى حالة محصول الأرز فقدرت مرونة العرض بنحو (٠,٥٧) فى ظل النسبة السعرية ما بين القطن والأرز (١٩٦٦ - ١٩٩٢) . ومن بين التقديرات التى إشتملت عليها الدراسة لمرونة العرض من القطن تقدير مرونته فى ظل النسبة السعرية ما بين الأرز والقطن (٦٦ - ١٩٩٢) والتي بلغت نحو (٠,٥٤) .

إن المقارنات بين نتائج الدراسات السابقة من حيث قيمة المرونة السعرية للعرض قد يكون غير ذى مضمون لإعتبارات كثيرة منها إختلاف الفترات الزمنية التى تعبر عنها ، والتباين فى تركيبة النماذج الإحصائية وما إشتملت عليه من متغيرات من دراسة إلى أخرى ، إلا أن من أهم ماتشير إليه نتائج هذه الدراسات هو التأكيد على وجود الإستجابة السعرية للعرض من المحاصيل الزراعية فى الزراعة المصرية على الرغم مما كان هناك من قيود تحكمية فى كثير من الفترات التى عبرت عنها هذه الدراسات . وأضيف إلى ذلك أيضا ماتؤكد عليه هذه النتائج من تأثر العرض من المحاصيل الزراعية بالعلاقات السعرية ما بين المحصول ، والمحاصيل المنافسة فى نفس الموسم الزراعى ، بل وبالعلاقات السعرية ما بين المحصول ، وأسعار البعض الآخر من المحاصيل فى المواسم السابقة بحكم نظام

^(١) مركز الدراسات الإقتصادية الزراعية ، دراسة فى آثار تحرير الزراعة المصرية ، مرجع سابق ص ٥٢ - ٦٤ .

الدورة الزراعية ، وهو ما يتسق مع ما استخلصته الدراسة الحالية فى الجزء السابق منها .

(٢/٢/٣/٣) تقديرات الدراسة الحالية :

لقد إستندت الدراسة الحالية فى تقديراتها لمرونة إستجابة العرض من المحاصيل الزراعية الرئيسية للتغيرات السعرية والتكنولوجية ، على بناء النماذج الرياضية المناسبة ، وإستخدام أسلوب الإتحاد المتعدد فى الصورة اللوغاريتمية المزدوجة ، مع إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لقياس ثوابت هذه النماذج . ولقد تضمنت الدراسة بناء أكثر من نموذج رياضى للمحصول الواحد ، كما إستندت فى تحديد المتغيرات التى يشتمل عليها النموذج على إختيار المتغيرات التى تعبر عن العلاقات السعرية ما بين المحصول وغيره من المحاصيل المنافسة ، وتلك التى تعبر عن التغيرات فى إنتاجية المحصول بالقياس إلى إنتاجية غيره من المحاصيل المنافسة . وفيما يلى يمكن التعريف بالمتغيرات التى إشتملت عليها هذه النماذج .

١- المساحة المنزرعة فى نفس العام (ص) :

حيث إستخدم هذا المتغير للتعبير عن العرض من المحصول الزراعى تحت الدراسة كمتغير تابع .

٢- شروط التجارة (س) :

وتعبر عن اتجاهات التغير فى أسعار المحصول بالنسبة للتغيرات فى أسعار المحاصيل المنافسة البديلة فى نفس الموسم ، كمتغير مستقل .

٣- شروط الإحلال (س) :

وتعبر عن اتجاهات التغير فى إنتاجية المحصول بالنسبة للتغيرات فى إنتاجية المحاصيل المنافسة البديلة فى نفس الموسم كمتغير مستقل .

٤- متغيرات أخرى :

تضمنت بعض النماذج ، وجود متغيرات أخرى مستقلة إلى جانب شروط التجارة والإحلال للمحصول تحت الدراسة ، خاصة تلك التى تعبر عن العلاقات السعرية والإنتاجية مابين المحصول ، وغيره من المحاصيل التى تتعاقب معه فى الزراعة فى مواسم أخرى غير موسم زراعة المحصول ، وتشمل تلك المتغيرات المعرفة بأسفل الجداول المبين بها نتائج تقديرات هذه النماذج .

ويمكن عرض النتائج التى توصلت إليها الدراسة بالنسبة لكل من المحاصيل المستهدفة منها فى كل من مناطق الوجه البحرى ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا فيما يلى:

أولاً: مناطق الوجه البحرى :

يشتمل الجدول رقم (٤٢) على متغيرات بناء النماذج للمحاصيل فى هذه المنطقة وعلى معاملات إحدار هذه الدوال والتى يمكن أن يستخلص منها النتائج التالية :

وجود ارتباط كبير مابين اتجاهات نسبة المساحة المنزرعة بمحصول القمح ، واتجاهات شروط التجارة ، وشروط الإحلال لهذا المحصول مع بدائله فى المنطقة حيث ثبت إحصائياً بدرجة ثقة مرتفعة معنوية النموذج والذى يعكس مسئولية كل من هذين العاملين معا عن ٩٣,٣% من اتجاهات العرض من هذا المحصول بدلالة نسبة المساحة المنزرعة به فى المنطقة ، وإن كانت نتائج النموذج تشير إلى أن الزيادة فى العرض من هذا المحصول ترجع أساساً إلى الإستجابة إلى العوامل التكنولوجية حيث تقدر مرونة الإنتاجية النسبية لهذا المحصول فى المنطقة بحوالى ١,٣٢ عند مستوى ثقة مرتفع وعلى نحو يشير إلى أن زيادة إنتاجية القمح بالقياس إلى إنتاجية بدائله المحصولية بنسبة ١٠% يؤدى إلى زيادة الوزن النسبى للمساحات المنزرعة به فى المنطقة بنسبة ١٣,٢% ، وحيث يؤكد ذلك على ماسبق أن أستخلصته الدراسة فى الجزء السابق منها . أما المرونة السعرية للعرض من هذا المحصول وعلى الرغم من صغر قيمتها (٠,٠٧٧) إلا أنه لم يثبت معنويتها

إحصائيا مما قد يشير إلى أن الزيادات في أسعاره لم تكن بالقدر الكافي للاستجابة لها من قبل المنتجين ، وعلى نحو ماسبق ذكره من تدهور شروط تجارته في السنوات الأخيرة .

وجود ارتباط كبير بين نسبة المساحات المنزرعة بمحصول الفول البلدى من ناحية وشروط تجارته ، وشروط إحلاله مع بدائله المحصولية فى الموسم ، وأسعار محصول الأرز فى المنطقة من ناحية أخرى ، حيث تشير نتائج النموذج الذى ثبتت معنويته إحصائيا عند مستوى ثقة مرتفع مسئولية العوامل الثلاث الأخيرة عن مايقرب من ٧٠,٤% من المعرض من المحصول ممثلا فى الوزن النسبى للمساحات المنزرعة به فى المنطقة . وفى إطار هذه العلاقة تقدر المرونة السعرية بنحو ٠,٨٦٣ (عند مستوى معنوى ٠,٠١) كما تقدر مرونة العرض بالنسبة للإنتاجية النسبية بحوالى ١,٥٤ (عند مستوى معنوية ٠,٠١٦) ، على حين تقدر مرونة العرض بالنسبة للأسعار النسبية للمحصول مع أسعار الأرز بنحو ٠,٦١١ (عند مستوى معنوية ٠,٠١٦) ، حيث تكشف قيم هذه المرونات إلى إستجابة العرض من محصول الفول إلى التطورات التكنولوجية فى زراعته بدرجة أكبر من الإستجابة السعرية ، وإن كانت تكشف عن إستجابته لكلا العاملين معا .

وجود ارتباط كبير نسبيا ما بين الوزن النسبى للمساحات المنزرعة بمحصول العدس ، وشروط تجارته وإحلاله مع بدائله المحصولية فى موسم زراعته كما تشير إلى ذلك نتائج العلاقة فيما بينها والتي ثبتت معنويتها عند مستوى ثقة مرتفع (٩٨%) ، وإن كانت قيمة معامل التحديد (س) تشير إلى أن شروط تجارته ، وشروط إحلاله مع بدائله تعد مسئولة عن نحو ٥٠% من إستجابة العرض من هذا المحصول ، مع وجود عوامل أخرى مؤثرة فى ذلك بالنسبة الباقية . وتقدر المرونة السعرية للعرض من المحصول ممثلا فى الوزن النسبى للمساحات المنزرعة بنحو ٢,٤٤ (عند مستوى معنوية ٠,٠١) على حين تقدر مرونة العرض منه بالنسبة للإنتاجية النسبية بحوالى ٢,٠٣٩ (عند مستوى معنوية ٠,٠٥٩) ، وعلى نحو يعكس كبر الإستجابة السعرية للعرض من هذا المحصول عن إستجابته للتطورات

التكنولوجية ، وإن كانت قيم كل من هذه المرونة تكشف عن كبر مرونة إستجابة العرض لكلا المتغيرين بالقياس إلى غيرها من المحاصيل .

وبالنسبة لمحصول البرسيم المستديم فتشير نتائج النموذج للعلاقة ما بين العرض منه ممثلاً في نسبة المساحة المنزرعة به ، من ناحية وشروط تجارته وإحلاله مع بدائله المحصولية خلال نفس الموسم إلى ثبوت معنوية هذا النموذج إحصائياً عند مستوى ثقة ٩٦% ($t = 0.04$) ، كما تشير إلى وجود درجة متوسطة من الارتباط بين هذه المتغيرات ، وأن كلا من شروط تجارته وشروط إحلاله تؤثر في التغيرات في العرض منه بنحو ٤١% ، مما يشير بدوره إلى وجود عوامل أخرى تؤثر في العرض منه بخلاف هذه العوامل . أما بالنسبة للمرونة السعرية للعرض منه فتقدر بنحو (٠,٥٧) عند مستوى معنوية ٠,٠٧٧ ، حيث تتنافى إشارة قيمة مرونة السعرية مع المبادئ الاقتصادية في هذا الشأن ، كما لم تثبت معنوية مرونة العرض منه للتطورات التكنولوجية ممثلة في تطورات إنتاجيته بالنسبة لإنتاجية غيره من البدائل المحصولية في نفس الموسم . وإذا كانت نتائج النموذج الإحصائي المشار إليها تعبر عن عدم وجود الإستجابة السعرية والتكنولوجية للعرض من هذا المحصول في المنطقة مع وجود عوامل أخرى تؤثر بالنسبة الأكبر في التغيرات في العرض منه فهو ما يمكن تفسيره من منظور هذه الدراسة بسبب محدودية المساحة الأرضية المنزرعة في المنطقة من ناحية ، كما أن نفس المحصول يعد هو المحصول الأول في المنطقة من حيث كبر الوزن النسبي للمساحات المنزرعة به في إجمالي المساحة الأرضية المنزرعة بالموسم الشتوي من ناحية أخرى مما يصعب معه إستجابة العرض منه للتغيرات السعرية والتكنولوجية ، كما سبق الإشارة إلى ذلك في مضمون بداية الفصل الحالي من الدراسة .

وبالنسبة لمحصولي الكتان ، والثوم فعلى الرغم من ثبوت معنوية النماذج الإحصائية للعلاقة ما بين الوزن النسبي للمساحة المنزرعة بكل منهما ، وشروط تجارة وإحلال كل منهما عند مستوى معنوية ٠,٠٣ ، في حالة المحصول الأول ، ٠,٠١ في حالة المحصول الثاني إلا أن نتائج هذه النماذج تكشف عن وجود درجة

متوسطة من الارتباط بين هذه المتغيرات والعرض من كلا المحصولين كما تكشف عن أن كلا من شروط التجارة ، والإحلال تؤثر بنسبة ٤٣% من التغيرات الحادثة في العرض من محصول الكتان ، وبنحو ٥٣% من التغيرات الحادثة في العرض من محصول الثوم ، حيث يشير ذلك بدوره إلى وجود عوامل أخرى تؤثر في العرض منها بخلاف العوامل المشار إليها . كذلك أيضا فإن المرونة السعرية والتكنولوجية للعرض منها لم تتأكد معنويتها الإحصائية في حالة الكتان ، كما لم تتأكد المعنوية الإحصائية للمرونة السعرية في حالة الثوم ، وإن تأكدت المرونة التكنولوجية للعرض منه عند مستوى معنوية ٠,٠١ إلا أن إشارتها تتنافى مع المبادئ الاقتصادية ويشاركها في ذلك إشارات المرونة السعرية للثوم ، والمرونة التكنولوجية للكتان ، وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول السابق ذكره . وفي إطار نتائج هذه النماذج وما تكشف عنه من وجود عوامل أخرى تؤثر وبدرجة كبيرة في العرض من كلا المحصولين ، فإنه يمكن ومن منظور هذه الدراسة أيضا تفسير هذه العوامل والنتائج في وجود درجة عالية من المخاطرة في تسويق هذه المحاصيل إلى جانب ما يتواجد من قصور في نظم المعلومات حول أسواقها .

وبالنسبة لمحصول البصل فلم تتأكد معنوية النموذج الإحصائي للعلاقة ما بين نسبة المساحات المنزرعة به من ناحية ، وشروط تجارته وشروط إحلاله مع بدائله من ناحية أخرى كما تؤكد نتائج هذا النموذج على ضعف الارتباط ما بين هذه المتغيرات المستقلة الأخيرة ، ونسبة المساحة المنزرعة به ، كما لم تتأكد أيضا معنوية أي من المرونة السعرية والتكنولوجية للعرض منه مما يكشف عن وجود عوامل أخرى أكثر تأثيرا على العرض من هذا المحصول عن العوامل المشار إليها . كما تشير نتائج نموذج آخر (رقم ٨ بالجدول المشار إليه) ، أضيفت إليه شروط تجارة وإحلال القطن كمحصول تتعاقب زراعته بعد محصول البصل مع إضافة السعر النسبي للبصل بالنسبة لسعر القطن كبديل لشروط تجارة البصل مع بدائله ، إلى تأكيد نفس نتائج النموذج السابق حيث لم تثبت معنوية هذا النموذج أيضا مع وجود درجة ضعيفة من الارتباط بين هذه المتغيرات والعرض من المحصول مما يؤكد على وجود عوامل أخرى تؤثر بدرجة أكبر في العرض من هذا المحصول ، وهو

مايمكن تفسيرها من منظور هذه الدراسة بنفس الأسباب المشار إليها في حالة كل من محصولي الثوم ، والكتان .

وبالنسبة للقطن فإن نتائج النموذج الرياضى للعلاقة ما بين نسبة المساحات المنزرعة به وشروط تجارته وإحلاله تكشف عن وجود درجة عالية نسبيا من الارتباط بين هذه المتغيرات حيث ثبت معنوية هذا النموذج إحصائيا عند درجة ثقة ٩٩% وإن كان يشير إلى أن كلا من شروط تجارة ، وشروط إحلال القطن مع بدائله المحصولية خلال الموسم الصيفى لا تؤثر على العرض منه إلا بنسبة ١,٢% من التغيرات به . ومن ثم وجود عوامل أخرى تشارك في التأثير على المعروض من هذا المحصول . كما تؤكد قيمة مرونة العرض من هذا المحصول للتغيرات في إنتاجيته بالقياس إلى إنتاجية البدائل المنافسة له إلى إستجابة العوض منه إلى التطورات التكنولوجية في زراعته حيث بلغت قيمة هذه المرونة نحو ١,٢٨١ . كما ثبتت معنويتها إحصائيا عند درجة ثقة ٩٥% ، وإن كانت نتائج نفس النموذج لا تؤكد على وجود إستجابة سعرية للعرض من هذا المحصول على نحو قد يشير إلى أن الزيادات في أسعاره خلال فترة الدراسة لم تكن بالقدر الكافى لتحفيز المنتجين على التوسع في زراعته . وفى نموذج آخر أضيفت فيه أسعار المحاصيل الشتوية المنافسة لدورة القطن إلى المتغيرات المستقلة بالنموذج السابق (نموذج رقم ١٠ بالجدول المشار إليه) وثبتت معنويته الإحصائية عند درجة ثقة ٩٩% ، كشفت نتائجها عن وجود درجة أكبر من الارتباط بين هذه المتغيرات والعرض من المحصول ، كما كشفت عن أنها تؤثر على العرض منه بنسبة ٧٨,٢% ، وحيث يظل هناك أيضا من العوامل الأخرى التى تؤثر فى المعروض منه . وإذا كانت نتائج هذا النموذج لم تؤكد على معنوية المرونة السعرية والتكنولوجية للعرض من هذا المحصول ، كما أن إشارتها تتنافى مع المبادئ الاقتصادية في هذا الشأن (إشارة سالبة) ، إلا أنها تؤكد على وجود الاستجابة للعرض من محصول القطن للتغيرات السعرية في أسعار المحاصيل الشتوية المنافسة لدورة القطن ، حيث بلغت قيمة مرونة العرض من محصول القطن للتغيرات في أسعار هذه المحاصيل نحو (٠,١٧٣) وعند مستوى معنوية ١٠% مما يشير إلى أن زيادة أسعار هذه المحاصيل بنسبة ١٠% يتبعه انخفاض الوزن النسبى للمساحات المنزرعة بالأقطان في المنطقة بنسبة ١,٧٣% .

أما بالنسبة للعلاقة ما بين الوزن النسبي للمساحات المنزرعة بمحصول الأرز ، وشروط كل من تجارته وإحلاله مع بدائله في نفس الموسم الصيفي ، فقد ثبتت معنويته عند مستوى ثقة ١٠٠% ، وتشير نتائجها الى وجود درجة عالية من الارتباط بين هذه المتغيرات ، كما تشير الى أن كلا من شروط تجارة وإحلال هذا المحصول مع بدائله تؤثر بنسبة ٨٠% من التغيرات في العرض منه . كما تؤكد نتائج هذا النموذج على معنوية المرونة السعرية ، والتكنولوجية للعرض من هذا المحصول بدرجة ثقة تبلغ نحو ٩٧% ، ١٠٠% بالنسبة للأولى ، والثانية على الترتيب ، كما تقدر المرونة السعرية للعرض من هذا المحصول بنحو ٠,٣٥٠ ، على حين تقدر المرونة التكنولوجية بنحو ١,١٣ ، والتي تكشف بدورها عن استجابة العرض منه للتغيرات التكنولوجية في زراعته بدرجة أكبر من درجة الاستجابة السعرية ، وإن كانت تكشف في نفس الوقت عن استجابة العرض من هذا المحصول لكلا المتغيرين السعري ، والتكنولوجي .

وبالنسبة لمحصول الأذرة الشامي الصيفي فإن النموذج الاحصائي للعلاقة ما بين نسبة المساحة المنزرعة به ، وشروط تجارته وإحلاله مع بدائله المحصولية والذي ثبتت معنويته الاحصائية بدرجة ثقة ٩٣% فتشير نتائجها الى وجود درجة متوسطة من الارتباط بين هذه المتغيرات الأخيرة والعرض من المحصول ، كما تشير الى أن شروط التجارة لهذا المحصول ، وشروط إحلاله مع بدائله المحصولية في نفس موسم زراعته لا تؤثر إلا بنسبة ٣٨,٤% من التغيرات الحادثة في العرض من هذا المحصول ، ومن ثم وجود عوامل أخرى تؤثر على العرض منه بدرجات أكبر . كما تشير نتائج نفس النموذج الى أن المرونة السعرية للعرض من هذا المحصول تبلغ نحو ٠,٣٥ ، والذي ثبتت معنويتها الاحصائية بدرجة ثقة ٩٨% تقريبا . وهو ما يشير ضمنا الى أن تحسن اسعار هذا المحصول بالنسبة لأسعار غيره من البدائل المحصولية في نفس موسم زراعته يؤدي الى زيادة نسبة المساحات المنزرعة به في المنطقة بنحو ٣,٥% . وإن كانت نتائج هذا النموذج لا تؤكد على وجود الاستجابة التكنولوجية للعرض من هذا المحصول في المنطقة وعلى نحو ما يشير اليه نفس الجدول سابق الذكر . وفي إطار نتائج هذا النموذج وما يكشف عنه من وجود عوامل أخرى بخلاف شروط تجارته وإحلاله على العرض

منه مع وجود الاستجابة السعرية ، فإن في ذلك ما يمكن تفسيره من منظور الدراسة الحالية بالقول بأنه على الرغم من أن هذا المحصول يعد من المحاصيل النقدية الى حد ما ، إلا أنه في نفس الوقت يعد من المحاصيل المعيشية بدرجة أكبر حيث اعتماد السكان الزراعيون عليه اعتمادا أساسيا في غذاءهم .

أما بالنسبة لمحصول فول الصويا فإن النموذج الرياضى للعلاقة ما بين نسبة المساحات المنزرعة به ، وكل من شروط تجارته ، وشروط إحلاله مع بدائله خلال نفس الموسم تكشف عن وجود ارتباط شبه كامل بين هذه المتغيرات ، كما تشير الى أن كلا من شروط تجارة هذا المحصول ، وشروط إحلاله مع بدائله يؤثران معا بنسبة ٩١,٥% من التغيرات في العرض منه ، حيث ثبتت معنوية هذا النموذج بدرجة ثقة ١٠٠% . كما ثبتت معنوية المرونة السعرية للعرض منه عند مستوى ثقة ٩٦% ، ومعنوية المرونة التكنولوجية عند مستوى ثقة ١٠٠% . كما تضمنت نتائج هذا النموذج تقدير المرونة السعرية للعرض من هذا المحصول بنحو ١,٦٥ ، كما قدرت المرونة التكنولوجية للعرض منه بنحو ٤,٣١ مما يكشف بدوره استجابة العرض منه في المنطقة لكلا المتغيرين ، وإن كانت استجابته للتغيرات التكنولوجية بدرجة أكبر عنه في حالة الاستجابة السعرية .

وبالنسبة للنموذج الرياضى للعلاقة ما بين نسبة المساحة المنزرعة بمحصول البطاطس الصيفى ، وشروط تجارته وإحلاله مع بدائله فقد ثبتت معنويته الاحصائية عند مستوى ثقة ٩٦% ، وإن كان يشير الى وجود درجة متوسطة من الارتباط بين هذه المتغيرات . وإن شروط تجارة هذا المحصول وشروط إحلاله مع بدائله لا تؤثر إلا بنسبة ٤٢,٣% من التغيرات الحادثة في العرض منه ، حيث يظل هناك من العوامل الأخرى التى تؤثر بدرجة أكبر في العرض من هذا المحصول ، وهو ما يمكن تفسيره من منظور هذه الدراسة أيضا بدرجات المخاطرة الكبيرة التى تواجه تسويق هذا المحصول والتى تنعكس بدورها على المنتج الزراعى الى جانب القصور في نظام المعلومات السوقية بالنسبة للمنتج الزراعى ، وتشتمل نتائج هذا النموذج على تقدير المرونة السعرية للعرض من هذا المحصول بنحو ٠,٧٤ ، والتى ثبتت معنويتها احصائيا بدرجة ثقة ٩٩% ، على حين لم تؤكد نتائج النموذج على وجود استجابة تكنولوجية للعرض من هذا المحصول في المنطقة .

في حالة محصول البطاطس النيلي فتؤكد نتائج النموذج الرياضي للعلاقة ما بين المساحة المنزرعة به ، وشروط تجارته ، وشروط احلاله مع بدائله المحصولية المنافسة على وجود الاستجابة السعريية والتكنولوجية للعرض منه ، كما يشير الى وجود درجة مرتفعة نسبيا من الارتباط بين هذه المتغيرات تعكس تأثير كلا من شروط تجارته وشروط احلاله مع بدائله على التغيرات الحادثة في العرض من هذا المحصول بنسبة ٦٤% تقريبا ، وهو ما يشير بدوره الى أن هناك من العوامل الأخرى التي تشارك في التأثير على العرض من هذا المحصول ، وهو ما يمكن تمثيلها بنفس العوامل المشار اليها في حالة البطاطس الصيفي . ولقد ثبتت المعنوية الاحصائية لهذا النموذج بدرجة ثقة ١٠٠% ، كما ثبتت معنوية المرونات السعريية والتكنولوجية للعرض من هذا المحصول عند نفس درجة الثقة . وتضمنت نتائج النموذج تقدير المرونة السعريية للعرض منه بحوالى ٠,٢٥٥ على حين بلغت المرونة التكنولوجية له نحو ٢,٥٨ ، وهو ما يشير الى استجابة العرض من هذا المحصول لكلا المتغيرين أ إلا أن استجابته للتغيرات التكنولوجية تفوق درجة استجابته للتغيرات السعريية .

أما محصول الطماطم النيلي فتشير نتائج النموذج الرياضي للعلاقة بين المساحة المنزرعة به ، وشروط تجارته ، وشروط احلاله مع بدائله الى وجود درجة متوسطة من الارتباط بين هذه المتغيرات تكشف عن تأثير كل من هذه الشروط معا على التغيرات في العرض منه بنسبة ٣٣% تقريبا ، حيث يظل هناك من العوامل الأخرى التي تشارك على العرض من هذا المحصول بدرجة أكبر ، وهو ما يمكن ترجمته من منظور هذه الدراسة بطبيعة سوق هذه السلعة وما تشتمل عليه من تقلبات سعريية سريعة وحادة تنعكس بدورها على وجود درجة كبيرة من المخاطرة بالنسبة للمنتج الزراعي في زراعته لهذا المحصول . ولقد تأكدت معنوية هذا النموذج عند مستوى ثقة ١٠٠% . كما تضمنت نتائجه تقدير كل من المرونة السعريية والتكنولوجية للعرض من هذا المحصول بنحو ٠,٧٢٨ ، ١,٦٤ على الترتيب وعند مستوى ثقة ١٠٠% أيضا ، وحيث تعكس قيم هذه المرونات الى استجابة العرض من هذا المحصول لكلا المتغيرات السعريية والتكنولوجية ، وإن

جدول رقم (٤٦) معاملات إبحار دول إسترجية العرض من المحاصيل الرئيسية للمغتربات السورية والإنتاجية في مناطق الوجه البحرى (١٩٨٦-١٩٩٨)

رقم الترخيص	المنطقة	البلد	المساحة (هكتار)				نسبة المساحة (ت)	رقم الترخيص	المنطقة	البلد	نسبة المساحة (ت)
			إجمالي	محمية (ت)	محمية (ت)	محمية (ت)					
١- الفج	١٠	١١	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠	١١	١٠٠	١٠٠
٢- القول	١٠	١١	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠	١١	١٠٠	١٠٠
٣- العس	١٠	١١	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠	١١	١٠٠	١٠٠
٤- برسيم مسكليم	١٠	١١	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠	١١	١٠٠	١٠٠
٥- كنان	١٠	١١	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠	١١	١٠٠	١٠٠
٦- الثوم	١٠	١١	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠	١١	١٠٠	١٠٠
٧- بصل	١٠	١١	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠	١١	١٠٠	١٠٠
٨- قطن	١٠	١١	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠	١١	١٠٠	١٠٠
٩- أرز	١٠	١١	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠	١١	١٠٠	١٠٠
١٠- أذرة شامى صيفى	١٠	١١	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠	١١	١٠٠	١٠٠
١١- قول صويا	١٠	١١	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠	١١	١٠٠	١٠٠
١٢- بطاطس صيفى	١٠	١١	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠	١١	١٠٠	١٠٠
١٣- بطاطس شتوى	١٠	١١	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠	١١	١٠٠	١٠٠
١٤- بطاطس شتوى	١٠	١١	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠	١١	١٠٠	١٠٠
١٥- بطاطس شتوى	١٠	١١	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠	١١	١٠٠	١٠٠
١٦- بطاطم تينى	١٠	١١	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠	١١	١٠٠	١٠٠

* من ٣ = سعر القول / سعر القطن في النموذج رقم (٩).
 = شروط نخلة / سعر القطن في النموذج رقم (٩).
 = أسعار يدائل البرسيم التحريش / (الرقام القديمة) في النموذج رقم (١٠).
 = شروط إجلال القطن في النموذج رقم (٨).
 = من ٥ = سعر البصيل / سعر القطن في النموذج رقم (٨).

كانت استجابته للتغيرات التكنولوجية تعد اكبر عن درجة استجابته للتغيرات السعرية .

ثانيا : مناطق مصر الوسطى :

يتضمن الجدول رقم (٤٣) متغيرات بناء النماذج للمحاصيل المستهدفة بالدراسة في هذه المنطقة الى جانب معاملات إنحدار هذه الدول والتي يمكن أن يستخلص منها النتائج التالية :-

وجود درجة كبيرة نسبيا من الارتباط بين المساحة المنزرعة بمحصول القمح وشروط تجارته ، وشروط إحلاله مع بدائله في نفس الموسم ، تعكس تأثير كل من المتغيرين الأخيرين على التغيرات في العرض منه بنسبة ٧٥% ، وهو ما يعكس بدوره وجود عوامل أخرى تؤثر في العرض منه . ولقد ثبتت معنوية الإحصائية لهذا النموذج عند درجة ثقة ١٠٠% ، كما ثبتت معنوية المرونة التكنولوجية لإستجابة العرض عند نفس المستوى من الثقة ، كما قدرت هذه المرونة بنحو ١,٣٠ ، في نفس الوقت الذي لم تؤكد فيه نتائج النموذج على وجود الإستجابة السعرية للعرض من هذا المحصول في المنطقة ، وهو ما يمكن تفسيره من منظور الدراسة بما يمثله هذا المحصول من محصول معيشي رئيسي بالنسبة لمجتمع السكان الزراعيين في المنطقة .

أما النموذج الرياضي للعلاقة ما بين المساحة المنزرعة بمحصول الفول البلدى ، وكل من شروط تجارته ، وشروط إحلاله مع بدائله المحصولية في نفس الموسم فتكشف عن ضعف درجة الارتباط بين هذه المتغيرات كما لم تتأكد معنوية نتائجه وعلى نحو ما يشير إليه نفس الجدول السابق الذكر . وفي نموذج آخر أضيفت فيه كل من أسعار الأذرة الشامي كمحصول تتعاقب زراعته بعد محصول الفول ، وأسعار القطن كمحصول منافس صيفي (النموذج رقم ٣ بالجدول المشار إليه) تأكدت معنوية هذا النموذج عند درجة ثقة ١٠٠% تقريبا ، كما عكست نتائجه وجود درجة عالية من الارتباط بين العرض من هذا المحصول ممثلا في المساحات المنزرعة به من ناحية ، وبين شروط تجارته وإحلاله مع بدائله من المحاصيل

الشتوية ، وأسعار المحاصيل الصيفية المشار إليها بدرجة تعكس تأثير هذه المتغيرات في العرض من هذا المحصول بنسبة تبلغ نحو ٨٠% تقريبا ، حيث يظل هناك أيضا من العوامل الأخرى التي تشارك في التأثير على العرض من هذا المحصول . ولقد أكدت نتائج هذا النموذج على مغنوية المرونات السعرية والتكنولوجية للعرض من المحصول بدرجة ثقة تبلغ نحو ٩٩% تقريبا مع مغنوية المرونة السعرية للعرض منه بالنسبة لأسعار القطن عند مستوى مغنوية (٠,٠٧) ، وإن لم تتأكد إستجابة العرض من هذا المحصول للتغيرات في أسعار الأذرة الشامي لم تثبت مغنوية المرونة السعرية للعرض من هذا المحصول مع أسعار محصول الأذرة الشامي ، ولقد تضمنت نتائج هذا النموذج تقدير المرونة السعرية والتكنولوجية للعرض من هذا المحصول بنحو ١,٦١ ، ٣,١٢ على الترتيب ، وهو ما يعكس إستجابته لكل من التغيرات السعرية والتكنولوجية ، وإن كان يشير في نفس الوقت الى زيادة درجة إستجابته للتغيرات التكنولوجية عنه في حالة الاستجابة للتغيرات السعرية . أما مرونة العرض منه بالنسبة لأسعار القطن فتقدر بنحو (١,١٩) وهو ما يعكس أيضا كبر إستجابة العرض نسبيا للتغيرات في أسعار القطن حيث تتفق إشارة هذه المرونة مع المبادئ الاقتصادية باعتباره محصولا منافسا حيث يصاحب هذا الارتفاع في أسعار القطن انخفاض المساحات المنزرعة بمحصول الفول ، والعكس بالعكس .

أما بالنسبة لمحصول البصل الشتوي فإن النموذج الرياضي للعلاقة مابين المساحة المنزرعة به ، وكل من شروط تجارته ، وشروط إحلاله مع بدائله المحصولية فلم تتأكد مغنوية هذه العلاقة إلى جانب ضعف درجة الارتباط بين هذه المتغيرات على نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر - وفي نموذج آخر رقم (٥) أضيفت فيه أسعار كل من الأذرة ، والقطن على الترتيب الى متغيرات شروط التجارة والإحلال لم تثبت مغنوية هذا النموذج عند مستوى مغنوية مناسب وإن تحسنت درجة الارتباط بين المساحة المنزرعة من هذا المحصول والمتغيرات الأربع المشار إليها كما تتنافى إشارات المرونة المقدرة لكل منها مع المبادئ الاقتصادية في هذا الشأن - وفي نموذج إضافي آخر (رقم ٦ بالجدول المشار إليه) مثلت فيه المتغيرات المستقلة بالنموذج على الترتيب في كل من سعر البصل وإنتاجيته ثم

أسعار بدائله المحصولية وإنتاجيتها ثم أسعار القطن وإنتاجيته ثبتت معنوية هذا النموذج عند مستوى معنوية ٠,٠٦ ، وأظهر درجة أعلى من الارتباط بين المتغيرات المشار إليها والعرض من المحصول فمثلاً في المساحة المنزرعة منه حيث عكست نتائج هذا النموذج تأثير هذه المتغيرات مجتمعة على التغيرات في العرض من المحصول بما نسبته ٧١% منها مما يشير بدوره الى وجود عوامل أخرى تشترك في التأثير على العرض من هذا المحصول ، ولقد خلصت نتائج هذا النموذج الى معنوية استجابة العرض من هذا المحصول لأسعاره وإنتاجية بدائله المحصولية في نفس الموسم ، وإنتاجية القطن ، حيث ثبتت معنوية مرونة العرض للتغير في كل من هذه العوامل عند مستوى معنوية ٠,٠٣ ، ٠,٠٧ ، ٠,٠٩ لكل منهما على الترتيب ، كما قدرت هذه المرونة بنحو ٠,٨٦ ، (٣,٠٨) ، (٠,٩٥) على التوالي وهو ما يشير الى أن زيادة أسعار المحصول بنسبة ١٠% يؤدي الى زيادة العرض من المحصول بنسبة ٨,٦% ، على حين تؤدي زيادة الإنتاجية من بدائله المحصولية لنفس موسم زراعته بنسبة ١٠% الى انخفاض العرض منه بنسبة ٣٠,٨% بينما تؤدي زيادة الإنتاجية من محصول القطن بنسبة ١٠% الى انخفاض المساحات المنزرعة منه بنحو ٩,٥% . أما المرونة بالنسبة لأسعار البدائل المحصولية للقول ، وأسعار القطن فتؤكد نتائج النموذج على عدم معنويتها فضلاً عن مخالفة إشاراتها للمبادئ الاقتصادية في هذا الشأن ، ويتمثل معها في ذلك أيضاً مرونة العرض بالنسبة للإنتاجية من المحصول ذاته .

أما النموذج الرياضي للعلاقة ما بين المساحات المنزرعة بمحصول الثوم ، وشروط تجارته وشروط إحلاله مع بدائله المحصولية والذي ثبتت معنويته عند مستوى معنوية ٠,٠٧ فتؤكد نتائجها على وجود درجة متوسطة من الارتباط بين هذه المتغيرات كما تعكس تأثير شروط التجارة ، وشروط الإحلال على التغيرات في العرض من هذا المحصول تبلغ نحو ٣٥,٦% مما يعكس بدوره وجود عوامل أخرى تؤثر بالنسبة الأكبر على التغيرات في العرض من هذا المحصول . كما تخلص نتائج هذا النموذج الى معنوية المرونة التكنولوجية للعرض من هذا المحصول عند مستوى معنوية ٠,٠٣ ، كما تبلغ هذه المرونة نحو ٣,٨٣ بينما تؤكد نتائج النموذج على عدم معنوية المرونة السعرية للعرض من هذا

المحصول ، وعلى مستوى آخر يتم تقييم ربح ٨ بالجدول المشار إليه) أضيف سعر القطن كمتغير مستقل آخر إلى نموذج التجارة ، وشروط إحلال المحصول مع بدائله أظهرت نتائج وجود درجة أكثر من الارتباط بين هذه المتغيرات والمساحة المنزرعة بالمحصول حيث عكس النموذج أن المتغيرات المستقلة الثلاث تؤثر على التغيرات في العرض من المحصول بنسبة ٥٢,٥ % ، مما يشير بدوره الى أنه مازال هناك عوامل أخرى تؤثر في العرض من المحصول ، ولقد ثبتت معنوية هذا النموذج عند مستوى معنوية ٠,٠٣٦ ، كما تؤكد نتائجه على معنوية مرونة العوض من المحصول (٠,٥٧) بالنسبة للتغيرات في أسعار القطن ، وإن لم تؤكد على معنوية المرونة السعرية للتكنولوجيا العرض من المحصول بالنسبة للتغيرات في سعر المحصول وإنتاجيته ؛

أما بالنسبة للعلاقة ما بين المساحة المنزرعة من محصول العدس ، وكل من شروط تجارته ، وشروط إحلاله مع بدائله المحصولية في نفس الموسم فتؤكد نتائج النموذج على معنوية هذه العلاقة بدرجة ثقة ١٠٠ % تقريبا كما تظهر درجة كبيرة من الارتباط بين هذه المتغيرات تشير الى تأثير كلا العاملين الأخيرين على التغيرات في العرض من المحصول بنسبة تبلغ نحو ٦٥,٢ % ومن ثم وجود عوامل أخرى تشارك في التأثير على العرض من المحصول ، كما تؤكد نتائج النموذج على معنوية المرونة السعرية للعرض من هذا المحصول عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ ، كما تقدر هذه المرونة بنحو ٧,٥٧ ، إلا أنها تؤكد على عدم معنوية المرونة التكنولوجية للعرض ، وذلك على نحو ما هو مبين بنفس الجدول المشار إليه .

وبالنسبة لمحصول القصب فتؤكد نتائج النموذج الرياضي للعلاقة ما بين المساحات المنزرعة منه وكل من شروط تجارته ، وشروط إحلاله مع بدائله على عدم معنوية هذه العلاقة ، كما تؤكد نتائج نموذج آخر يتضمن العلاقة ما بين المساحة المنزرعة من المحصول ، وشروط تجارته وإحلاله مع بدائله المحصولية وأسعار وإنتاجية كل من القمح ، والبطيخ ، على عدم معنوية هذه العلاقة وضعف درجة الارتباط بين هذه المتغيرات ، وهو ما يشير بدوره الى وجود عوامل أخرى تحكم التغيرات في

العرض من هذا المحصول ، وهو ما يمكن تفسيره من منظور هذه الدراسة بسياسة التدخل الحكومي فى إنتاج وتسعير هذا المحصول .

وبالنسبة لمحصول القطن فتشير نتائج النموذج الرياضى للعلاقة ما بين المساحات المنزرعة به وشروط تجارته ، وشروط إحلاله مع بدائله على معنوية هذه العلاقة بدرجة ثقة ٩٦% إلا أنها تظهر درجة متوسطة من الارتباط بين هذه المتغيرات ، وإذا كانت نتائج النموذج تظهر معنوية المرونة السعرية ، والتكنولوجية للعرض من هذا المحصول ، إلا أن إشاراتها لاتتفق مع المبادئ الاقتصادية فى هذا الشأن . وفى نموذج آخر أضيفت اليه شروط تجارة ، وشروط إحلال البرسيم التحريش ، وأسعار القصب كمتغيرات مستقلة الى جانب شروط تجارة وإحلال القطن ، ثبتت معنوية هذا النموذج عند مستوى ثقة ٩٧% ، كما أظهرت نتائجه درجة أكبر من الارتباط بين هذه المتغيرات تعكس تأثير هذه العوامل على تغيرات العرض منه بنسبة ٦٧,٤% ومن ثم وجود عوامل أخرى تشارك فى التأثير على العرض من هذا المحصول ، إلا أن نتائج نفس النموذج تظهر معنوية مرونة العرض من هذا المحصول بالنسبة للتغيرات فى سعر القصب عند مستوى معنوية ٠,٠٣ ، كما تقدر هذه المرونة بحوالى ٢٦٤ر ، وان لم تؤكد هذه النتائج على معنوية مرونة العرض بالنسبة للتغيرات فى العوامل الأخرى .

وبالنسبة لمحصول الأذرة الشامى الصيفى فتؤكد نتائج النموذج الرياضى للعلاقة ما بين المساحة المنزرعة به ، وكل من شروط تجارته ، وشروط إحلاله مع بدائله المحصولية على عدم معنوية هذه العلاقة ، وضعف درجة الارتباط فيما بينها . وفى نموذج آخر (رقم ١٥ بالجدول المذكور) أضيفت فيه كل من أسعار وإنتاجية القمح كمتغيرات مستقلة أخرى ، أظهرت نتائجه معنوية هذه العلاقة عند درجة ثقة ١٠٠% ، كما أظهرت وجود درجة عالية من الارتباط بين هذه المتغيرات تشير الى تأثير هذه المتغيرات على التغيرات فى العرض من المحصول بنسبة ٨٥% ، إلا أن نتائج النموذج لاتثبت سوى معنوية مرونة العرض بالنسبة للتغيرات فى إنتاجية القمح وعند مستوى معنوية ٠,٠٧٥ ، وحيث بلغت هذه المرونة نحو ١٩٣ر .

أما بالنسبة لفرول الصويا فإن نتائج النموذج الرياضى للعلاقة ما بين المساحة المنزرعة به وشروط كل من تجارته ، وإحلاله مع بدائله فتؤكد على عدم معنوية هذه العلاقة وضعف درجة الارتباط فيما بينها . وفى نماذج أخرى إضافية أضيفت بها أسعار وإنتاجية كل من محاصيل القمح ، والبرسيم كمتغيرات أخرى مستقلة أظهرت نتائجها معنوية العلاقة بين هذه المتغيرات عند مستويات ثقة مرتفعة ، ووجود درجة عالية من الارتباط فيما بينها ، إلا أنها لم تؤكد على معنوية مرونة العرض من هذا المحصول بالنسبة للمتغيرات فى هذه العوامل وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول السابق الذكر ، وهو ما يمكن تبريره من منظور هذه الدراسة يتركز زراعة هذا المحصول فى المنطقة بأراضى الإصلاح الزراعى قد تواجه زراعته بها بدرجة من التدخل الحكومى .

ثالثا : مناطق مصر العليا :

يشير الجدول رقم (٤٤) الى متغيرات ومعاملات إنحدار دوال إستجابة العرض من المحاصيل الزراعية المستهدفة بالمنطقة والتي يمكن أن يستخلص منها النتائج التالية :

تشير نتائج النموذج الرياضى للعلاقة ما بين المساحات المنزرعة بمحصول القمح ، وكل من شروط تجارته ، وشروط إحلاله مع بدائله المحصولية الى معنوية هذه العلاقة عند مستوى ثقة ١٠٠% ، كما تظهر وجود درجة عالية من الارتباط بين هذه المتغيرات تعكس تأثيرها على التغيرات فى العرض من المحصول بنسبة ٧١% ومن ثم وجود عوامل أخرى تؤثر على العرض منه . كما تظهر نتائج النموذج معنوية المرونة التكنولوجية للعرض من المحصول بدرجة ثقة ١٠٠% كما تقدر هذه المرونة بحوالى ٦٤٧ر ، وإن كانت لا تؤكد معنوية المرونة السعرية للعرض . وفى نموذج آخر (نموذج رقم ٢) تمثلت فيه المتغيرات المستقلة وعلى الترتيب فى كل من أسعار القمح ، وإنتاجيته ، وأسعار بدائله المحصولية أظهرت نتائجها معنوية العلاقة بين هذه المتغيرات أيضا عند درجة ثقة ١٠٠% مع ظهور درجة أكبر من الارتباط بين هذه المتغيرات تعكس تأثيرها على التغيرات فى العرض من المحصول بنسبة ٨١% حيث يظل هناك أيضا من العوامل الأخرى التى تشارك فى التأثير على العرض من المحصول .

وبالنسبة لمحصول الفول البلدى فإن نتائج النموذج الرياضى للعلاقة ما بين المساحات المنزرعة به ، وشروط تجارته وشروط إحلاله مع بدائله تظهر معنوية هذه العلاقة عند مستوى معنوية ٠,٠٤٥ مع وجود درجة متوسطة من الارتباط بين هذه المتغيرات تعكس تأثيرها على التغيرات فى العرض من المحصول بنسبة ٤١% تقريباً ، كما تؤكد على معنوية المرونة التكنولوجية للعرض من هذا المحصول عند مستوى معنوية ٠,٠١٥ مع تقدير هذه المرونة بنحو ٠,٦٠٣ وإن لم تؤكد هذه النتائج معنوية المرونة السعرية للعرض من هذا المحصول . وفى نموذج آخر (رقم ٤) مثلت فيه المتغيرات المستقلة فى النموذج وعلى الترتيب فى كل من سعر المحصول ، وإنتاجيته ، وأسعار بدائله المحصولية أظهرت نتائجها معنوية هذه العلاقة بدرجة ثقة ٩٧% مع وجود درجة من الارتباط بين هذه المتغيرات عنه فى حالة النموذج السابق تعكس تأثيرها على العرض من المحصول بنسبة ٥٥,٤% ، كما تؤكد هذه النتائج أيضاً على معنوية مرونة العرض للتغيرات فى كل من هذه العوامل عند مستويات معنوية تبلغ ٠,٠٣ ، ٠,٠١ ، ٠,٠٢ لكل منها على الترتيب ، كما تقدر هذه المرونات بنحو ١,٢٢ ، ٠,٧٤٤ ، (١,٣١٦) بالنسبة لكل من سعر المحصول ، وإنتاجيته ، وأسعار بدائله المحصولية على الترتيب ، وهو ما يشير الى تأثير العرض من المحصول بأسعار بدائله المحصولية بدرجة أكبر ثم يليه فى ذلك تأثيره بالتغيرات فى أسعاره ، ثم تأتى بعد ذلك درجة تأثيره بالتغيرات التكنولوجية فى زراعته . كما تظهر نتائج نموذج آخر (رقم ٥) تأثير العرض من هذا المحصول بالتغيرات فى إنتاجية بدائله المحصولية .

وبالنسبة للنموذج الرياضى للعلاقة ما بين المساحة المنزرعة بالقطن ، وكل من شروط تجارته وشروط إحلاله مع بدائله المحصولية فعلى الرغم من تأكيد نتائجها على معنوية هذه العلاقة ووجود درجة عالية من الارتباط فيما بينها ، إلا أن إشارات المرونة السعرية ، والتكنولوجية للعرض منه لا تتفق والمبادئ الاقتصادية فى هذا الشأن . وفى نموذج رياضى آخر مثلت فيه المتغيرات المستقلة وعلى الترتيب فى الأسعار الحقيقية للقطن وإنتاجيته ، وإنتاجية بدائله المحصولية ثم سعر القصب وإنتاجيته ، أظهرت نتائجها معنوية العلاقة بين هذه المتغيرات والمساحة المنزرعة بالمحصول بدرجة ثقة ١٠٠% مع وجود درجة عالية من الارتباط فيما

بينها تعكس تأثيرها على التغيرات في العرض منه بنسبة ٨٩,٤ % ، كما تتضمن نتائج هذا النموذج معنوية مرونة العرض من هذا المحصول بالنسبة للتغيرات في أسعاره الحقيقية وإنتاجية القصب عند مستويات معنوية بلغت ٠,٠٦ ، بالنسبة للمتغير الأول ، ٠,١٠ ، بالنسبة للمتغير الثاني ، كما قدرت هذه المرونات بنحو ١,٤٤٥ ، (٣,٨٩) على الترتيب بما يعكس زيادة المساحات المنزرعة من القطن بنسبة ١٤,٥ % في حالة زيادة أسعاره بنسبة ١٠ % ، وانخفاض المساحات المنزرعة به بنسبة ٣٨,٩ % في حالة ارتفاع إنتاجية القصب بنسبة ١٠ % ولم تؤكد نتائج النموذج معنوية مرونة العرض لباقي المتغيرات الأخرى المشار إليها.

وبالنسبة لمحصول القصب فإن النموذج الرياضي للعلاقة ما بين المساحة المنزرعة به من ناحية وشروط تجارته ، وشروط إحلاله مع بدائله من المحاصيل الصيفية والنيلية غير القطن وسعر القطن وشروط التجارة لبدائل البرسيم التحريش ، تشير نتائجه الى معنوية العلاقة بين هذه المتغيرات عند درجة ثقة ١٠٠ % ، مع وجود درجة عالية من الارتباط فيما بينها تعكس تأثيرها على التغيرات في العرض من المحصول بنسبة ٩٤ % ، كما تؤكد نتائج النموذج على معنوية المرونة السعرية للقصب ، ومرونة العرض فيه بالنسبة لأسعار القطن عند مستوى معنوية ٠,١٠ ، ٠,٠٤٥ لكل منهما على الترتيب كما تقدر مرونة عرض المحصول بالنسبة لأسعاره النسبية مع بدائله المحصولية الصيفية غير القطنية بحوالى ٠,١٣٣ على حين تقدر مرونته بالنسبة لأسعار القطن بنحو (٠,٣٦٥) ، وإن كانت نتائج هذا النموذج لا تؤكد معنوية المرونة التكنولوجية للعرض ، كما لم تتفق إشارة مرونته بالنسبة لشروط تجارة البرسيم التحريش مع بدائله مع المبادئ الاقتصادية في هذا الشأن .

وبالنسبة للنموذج الرياضي للعلاقة ما بين المساحة المنزرعة بمحصول الأذرة الشامي الصيفي وكل من شروط تجارته ، وشروط إحلاله مع بدائله من المحاصيل الصيفية ، وأسعار القمح فتشير نتائجه الى معنوية هذه العلاقة عند مستوى ثقة ١٠٠ % ، مع وجود درجة عالية من الارتباط فيما بين هذه المتغيرات تعكس تأثير المتغيرات الثلاث الأخيرة على تغيرات العرض من المحصول بنسبة ٨٧ %

(النموذج ١١) ، كما تشير نفس النتائج الى معنوية العرض من المحصول بالنسبة لأسعار القمح بمستوى ثقة ١٠٠% ، كما تقدر هذه المرونة بحوالى ٠.٠٤٣٨ .

وبالنسبة للنموذج الرياضى للعلاقة ما بين المساحة المنزرعة بمحصول الأذرة الشامى النىلى من ناحية ، وكل من شروط تجارته ، وشروط إحلاله مع بدائله المحصولية الصيفية والنيلىة من غير القطن ، وإنتاجية وأسعار القطن ، وإنتاجية أسعار القمح ، وإنتاجية وأسعار البرسيم المستديم كمتغيرات مستقلة من ناحية أخرى، فتشير نتائجها الى معنوية العلاقة بين هذه المتغيرات عند درجة ثقة ١٠٠% مع وجود درجة عالية من الارتباط فيما بينها تعكس تأثيرها على التغيرات فى العرض من المحصول بنسبة ٩٥,٤% ، كما تؤكد نتائج النموذج على معنوية مرونة العرض من هذا المحصول بالنسبة لكل من سعره النسبى مع أسعار بدائله المحصولية ، وإنتاجية القطن عند مستوى معنوية ٠,٠١ . وحيث بلغت هذه المرونة نحو (١,٢١٥) ، (٠,٥١٧) لكل من المتغير الأول ، والثانى على الترتيب ، وإن لم تتفق إشارة المرونة الأولى مع المبادئ الاقتصادية فى هذا الشأن . أما مرونة العرض لباقى المتغيرات الأخرى فلم تؤكد نتائج النموذج على معنويتها كما هو مبين بالنموذج رقم (١٤) بنفس الجدول المشار إليه .

إن إستعراض نتائج النماذج الرياضية السابقة فى المناطق الثلاث فى مجملها يمكن أن يستخلص منها النتائج التالية :

وجود الاستجابة السعريّة والتكنولوجية للعرض من الكثير من المحاصيل الزراعية التى اشتملت عليها الدراسة .

وجود تأثير واضح للعلاقات السعريّة ما بين المحاصيل الزراعية التى تزرع فى موسم معين ، والمحاصيل الزراعية التى تتعاقب معها فى الزراعة بحكم نظام الدورة الزراعية على نحو يعكس تكيف المنتج الزراعى مع التغيرات السعريّة النسبية بتعديل اتجاهات التركيب المحصولى فى الدورة الزراعية بمزرعته .

إستجابة العرض من أكثر المحاصيل الزراعية التى اشتملت عليها الدراسة للتغيرات التكنولوجية فى زراعتها (معبرا عنها باننتاجيتها بالقياس الى إنتاجية غيرها من

البدائل المحصولية) بدرجة أكبر من استجابته للتغيرات السعرية على نحو يعكس أن الزيادات فى أسعارها لم تكن بالقدر الكافى لدفع الزراع نحو التوسع فى زراعتها .

* إستجابة العرض من محصول القمح للتغيرات السعرية والتكنولوجية فى مناطق الوجه البحرى ، ومصر الوسطى بمعدلات أكبر عنه فى حالة مصر العليا ، مما يؤكد على أن هذا المحصول يعد من المحاصيل المعيشية بدرجة أكبر عنه فى المناطق الأولى ، وإن كان يعد فى نفس الوقت من المحاصيل النقدية فى المناطق الثلاث .

غياب التأكد من استجابة العرض من محصول البرسيم المستديم للتغيرات السعرية والتكنولوجية وهو ما تفسره الدراسة بأسباب محدودة مساحة الأراضى الزراعية المنزرعة مع تمثيل زراعات هذا المحصول للنسبة الأكبر منها فى موسم زراعته .

غياب التأكد من إستجابة العرض من بعض المحاصيل الأخرى للتغيرات السعرية النسبية ، والتغيرات التكنولوجية فى بعض المناطق بسبب التدخلات الحكومية (حالة القصب وفول الصويا فى مصر الوسطى) .

عدم التأكد من استجابة العرض من البعض الآخر من المحاصيل للتغيرات السعرية والتكنولوجية الأمر الذى ترجعه الدراسة الى وجود عامل اللاتيقن وكبر درجة المخاطرة فى زراعتها من منظور المنتج الزراعى بسبب طبيعة أسواق هذه المحاصيل وقصور نظم معلوماتها السوقية (حالة البصل ، والثوم فى مناطق الوجه البحرى) .

وأخير فإن كل ماسبق الإشارة إليه من نتائج مستخلصه من النماذج الرياضية السابق عرضها وإن لم يتضمن التأكد من الاستجابة السعرية للعرض من جميع المحاصيل الزراعية التى اشتملت عليها الدراسة فإن ذلك لاينفى حقيقة إستجابة المنتج الزراعى المصرى للتغيرات فى الأسعار النسبية أمام ما تشير إليه استجابة العرض من المحاصيل الزراعية الرئيسية منها لمثل هذه التغيرات فى إطار محدودة أو ثبات الرقعة الأرضية المنزرعة فى كل من المناطق الثلاث التى اشتملت عليها الدراسة ، كما يؤكد على ذلك أيضا

ماتشير إليه النتائج من استجابة للعرض من كثير من المحاصيل الزراعية للتطورات
التكنولوجية والتي غالبا ما ينطوى تطبيقها على علاقات سعرية .

موجز ونتائج وتوصيات الدراسة

إذا كانت درجة تحقيق الأهداف الزراعية المخططة تتوقف في جانب منها على مدى أو درجة التكامل والتناسق بين أدوات السياسات الزراعية المخططة والمنفذة ، فإنها تتوقف في الجانب الآخر منها على درجة إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين لهذه السياسات وماتوصف به الزراعة المصرية من صغر مساحة المزرعة المصرية بشكل عام وسيادة المزارع القزمية والصغيرة بها بشكل خاص مع ماقد توصف به مثل هذه المزارع من سمات إقتصادية وإجتماعية توصف معها بضعف إستجابتها للسياسة الزراعية تحدد الهدف العام للدراسة الحالية في دراسة وتحليل إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية بأدواتها المختلفة ، وإستخلاص العوامل المؤثرة أو المحددة لدرجة إستجابته تمهيدا لتحديد الأدوات والسياسات اللازمة لرفع درجة إستجابته لهذه السياسات إلى جانب إستخلاص بعض المؤشرات التي يمكن أن تفيد المخطط أو واضعى السياسة الزراعية بالتنبؤ بالنتائج المستقبلية المتوقعة للسياسة الزراعية المخططة .

ولتحقيق الهدف العام للدراسة قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول رئيسية يهدف الفصل الأول منها إلى التعريف بمجتمع المنتجين الزراعيين ، على حين يهدف الفصل الثانى إلى التعريف بالسياسات الزراعية وإشاراتها إلى مجتمع المنتجين الزراعيين خلال الفترة منذ عام ١٩٨٣/٨٢ وحتى السنوات الأخيرة . أما الفصل الثالث فقد إستهدف تحديد وقياس مؤشرات إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين لهذه السياسات ، ولقد إستندت الدراسة فى إعدادها على أسلوب التحليل الوصفى المستند على أدبيات النظريات الاقتصادية والإجتماعية مستعينة فى ذلك ببعض الأدوات الحسابية والإحصائية البسيطة وعلى النملاذج الرياضية التى تخدم أهداف الدراسة .

ويمكن إيجاز الدراسة ونتائجها وتوصياتها فيمايلي :

(١) التعريف بمجتمع المنتجين الزراعيين :

لقد إستندت الدراسة في تعريفها بمجتمع المنتجين الزراعيين على تعريف مطابق لتعريف التعدادات الزراعية للحيازة الزراعية . وفى إطار هذا التعريف تعدد الحيازة الزراعية بمثابة المنشأة الانتاجية فى قطاع الزراعة والتي تعد هى المسئولة عن توجيه مواردها نحو الأنشطة الانتاجية المختلفة وفقا لتوقعات وأهداف متخذ القرار بها ، وحيث تشكل فى النهاية المحصلة النهائية لنتائج قرارات المنشآت الانتاجية الزراعية فى مجموعها اتجاهات تخصيص الموارد الزراعية فى قطاع الزراعة . وفى إطار هذا التعريف أيضا يمكن للدراسة وفى ضوء ما هو متاح لديها من معلومات توصيف قطاع المنتجين بالزراعة المصرية فيما يلى :-

يتكون قطاع المنتجين الزراعيين فى مجموعه ، ووفقا لنتائج التعداد الزراعى المتاحة لعام ١٩٩٠/٨٩ ، من نحو ٢,٩ مليون منشأة انتاجية ، يبلغ المتوسط العام لمساحة الوحدة منها ما يقرب من ٢,٧٠ فدان (١,١٣ هكتار) ، وهو ما يكشف عن سيادة المزارع القزمية والصغيرة (أو ما يسمى بمزارع الكفاف) فى الزراعة المصرية ، حيث تمثل اعداد المزارع ذات المساحات الأقل من ٣ فدان (> ١,٢٦ هكتار) نحو ٧٨% من اجمالى عدد المزارع بالقطاع ، كما تمثل المساحة الاجمالية لهذه الفئة من المزارع نحو ٣٣% من المساحة الاجمالية الزراعية . وفى ظل فرضية أن هذه الفئات من المزارع تعبر عن ما يسمى بمزارع الكفاف والتي قد توصف من قبل البعض بضعف استجابتها للتغيرات فى السياسة الزراعية لأمكن تقدير احتمالات ذلك على درجة استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للتغيرات فى السياسة الزراعية على المستوى الكلى للقطاع، حيث يبلغ المتوسط العام لمساحة المزرعة من هذه الفئة ما يقرب من ١,١٤ فدان (٠,٤٨ هكتار) وبمــدى تراوح ما بين ٠,٥ - ٢,٢٧ فدان (٠,٢١ - ٠,٩٥ هكتار) . وإذا ما تجاوزنا الفرضية المشار إليها بالقول بأن مزارع الكفاف قد تمتد لتشمل تلك الشرائح من المزارع التى تصل مساحة كل منها الى أقل من ٥ فدان، لأمكن تقدير احتمالات تأثيرها على ضعف استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للتغيرات فى السياسة الزراعية بدرجات أكبر عنه فى الفرضية السابقة، حيث تبلغ نسبة تمثيل اعداد المزارع التى تبلغ مساحة كل منها ما يقل عن ٥ فدان فى اجمالى عدد

المزارع بالقطاع نحو ٩٠% منها تقريبا ، كما تمثل مساحتها الاجمالية ما يقرب من ٥٠% من اجمالى مساحة مزارع القطاع ، ويبلغ المتوسط العام لمساحة المزرعة منها ما يقرب من ١,٥ فدان (٠,٦٣ هكتار) .

إذا كانت المزارع القزمية والصغيرة يمكن أن تخضع لإختبار فرضية ضعف استجابتها لمؤشرات السوق ، فإن هناك فرضية التباين بين هذه الفئات من المزارع في هذا الشأن تبعا لكيانها القانونى . حيث تشير هذه الفرضية الى أن المزارع القزمية والصغيرة المستأجرة بطريقة الايجار النقدى تعد أكثر استجابة لمؤشرات السوق عن غيرها من المزارع المماثلة المملوكة ، حيث تهدف الى الانتاج من أجل السوق بغرض مقابلة الأعباء المالية اللازمة لدفع الايجار النقدى وغيره من المصروفات مثلها مثل المزارع الكبيرة والمتوسطة . وفى هذا السياق فإن نتائج التعداد الزراعى المشار اليه قد تشير الى أن قرارات المنشآت الانتاجية الزراعية وفقا لمؤشرات السوق تخضع في أغليبيتها للمنشآت المملوكة ملكية كاملة حيث تبلغ نسبة تمثيل اعدادها في اجمالى عدد منشآت القطاع ما يقرب من ٦٧,٦% منها ، كما تمثل مساحتها ما يقرب من ٦٤,٨٥% من مساحة المزارع بالقطاع . أما المزارع المستأجرة بنظام الايجار النقدى فتتمثل اعدادها ما يقرب من ١٣,٣% من اعداد المزارع بالقطاع ، كما تمثل مساحتها نحو ٨,٦٣% من المساحة الاجمالية للمزارع بالقطاع .

وفى إطار فرضية تباين المنشآت الانتاجية فيما بينها من حيث درجة الاستجابة للتغيرات في السياسة الزراعية تبعا لتباينها في الحجم والكيان القانونى ، فمن الطبيعى أن يصاحب ذلك أيضا تباين درجة استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين من منطقة زراعية الى أخرى تبعا للتباين بين هذه المناطق من حيث نسبة تمثيل الفئات المختلفة من المزارع من حيث الحجم والهيكل القانونى في القطاع الزراعى بها . وفى هذا الشأن يلاحظ وبشكل عام صغر متوسط مساحة المنشأة الانتاجية الزراعية في كل من مناطق مصر الوسطى ، ومصر العليا عنه في منطقة الوجه البحري ، حيث يبلغ نحو ٢,٩٣ ، ٢,٢٦ ، ٢,٣٢ فدان في كل من المناطق الثلاث على الترتيب وهو ما قد يعكس وبشكل عام أيضا سيادة

المزارع الصغيرة والقزمية بدرجة أكبر في كل من مناطق مصر الوسطى ،
ومصر العليا عنه في مناطق الوجه البحري .
يعد الاستثمار في الآلات الزراعية الميكانيكية وفي الثروة الحيوانية من أهم مكونات
إستثمار المنتج الزراعى الفرد ، والتي قد تعد بدورها من مؤشرات قياس درجة
التكثيف الرأسمالى بالمنشأة الانتاجية الزراعية أو تكثيف وتنويع الانتاج بها ،
بالاضافة إلى أن قياسات التطور في هذه المجالات قد يعد من مؤشرات قياس
استجابة المنتج الزراعى للسياسات الزراعية . وفى هذا السياق أيضا تكشف نتائج
التعداد الزراعى المشار اليه الى أن المزارع الحائزة لآلات رى ميكانيكية تمثل نحو
٢٨,٢% من اجمالى عدد المزارع بالقطاع ، أما المزارع الحائزة لجرارات زراعية
فتمثل ما يقرب من ٤,٠% من أعداد مزارع القطاع ، على حين تمثل المزارع
الحائزة لآلات الدراس والتذرية ما يقرب من ١,٩١% من اعداد المزارع . ومن
الطبيعى أن تتباين المزارع فيما بينها من حيث الاستثمار في مكون الآلات
والمعدات الزراعية مع تباينها في مساحة الأراضى الزراعية لكل منها ، وبالتالى
فى قدراتها المالية ، حيث يلاحظ زيادة نسبة تمثيل المزارع المشاركة في الاستثمار
في هذا المجال مع زيادة الفئة المساحية للمزرعة ، حيث بلغت نسبة المزارع
الحائزة لآلات الرى الميكانيكية بالمزارع من الفئة المساحية الأقل من ٥ فدان ما
يقرب من ٢٣,٩٥% من اجمالى عدد مزارع هذه الفئة من المزارع ، وتزداد هذه
النسبة في اتجاه طردى مع زيادة الفئة المساحية للمزرعة لتصل الى ما يقرب من
٨٧,٥% من اعداد المزارع بالفئة المساحية ١٠٠ فدان فأكثر . أما المزارع
الحائزة لجرارات زراعية فتبلغ نسبة تمثيلها بالمزارع من الفئة المساحية الأقل من
٥ فدان نحو ٢,٠٥% ، وتزداد نسبة تمثيلها بين المزارع من الفئات المساحية
الأكبر لتصل الى نحو ٥٧,٨% بالمزارع من الفئة المساحية ما بين ٥٠ - أقل من
١٠٠ فدان ثم الى ٨١,٣% بالمزارع من الفئة المساحية ١٠٠ فدان فأكثر . أما
المزارع الحائزة لآلات الدراس ، والتذرية فتبلغ نسبة تمثيلها بين المزارع من الفئة
المساحية الأقل من ٥ فدان نحو ٠,٩٦% ، وتزداد نسبة تمثيلها مع زيادة الفئة
المساحية للمزرعة لتصل الى نحو ٣٧,٥% بين المزارع من الفئة المساحية ١٠٠
فدان فأكثر وفى هذا الشأن أيضا يلاحظ وجود التباين فيما بين كل من مناطق الوجه
البحري ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا . إن وجود مثل هذا التباين بين المناطق

الثلاث في الاستثمار في مكون الآلات والمعدات الزراعية يعد من نتائج التباين فيما بينها من حيث الهيكل المساحي ، والقانوني للمزرعة من ناحية ، والتباين في التركيب المحصولي وفي أساليب وطرق الزراعة من ناحية أخرى .

وبالنسبة للاستثمار في مكون الانتاج الحيواني فتشير أيضا نتائج التعداد الزراعى المشار اليه الى أن المنتجين الزراعيين الحائزين لأراضى زراعية يشاركون بتملك ما يقرب من ٨٥,٢% من اعداد الأبقار والجاموس المتاحة بالقطاع الزراعى ، كما يشاركون بتملك نحو ٧٦,٩% من اعداد الأغنام والماعز، على حين يشارك المنتجون الزراعيون الغير حائزين لأراضى زراعية بتملك ما يقرب من ١٤,٨% من أعداد الأبقار والجاموس بالقطاع ، ونحو ٢٣,١% من أعداد الأغنام والماعز . ويشكل المنتجون الزراعيون الحائزون لأراضى زراعية والمستثمرون في نشاط الانتاج الحيوانى من ابقار وجاموس ما يقرب من ٧٤,٤% من اجمالى اعداد المنتجين الزراعيين الحائزين لأراضى زراعية ، على حين يمثل المستثمرون منهم في نشاط الأغنام والماعز نحو ٤٩,٨% من جملة أعداد المنتجين الزراعيين الحائزين لأراضى زراعية . ويتواجد التباين بين المنتجين الزراعيين الحائزين لأراضى زراعية من حيث الاستثمار في هذا المكون أيضا ، حيث يلاحظ وبصفة عامة ارتفاع نسبة المستثمرين في هذا النشاط بين المزارع الصغيرة عنه في حالة المزارع المتوسطة والكبيرة ، حيث تصل نسبة اعداد المزارع المستثمرة في نشاط الانتاج الحيوانى من أبقار وجاموس نحو ٧٥% من اعداد المزارع بالفئة المساحية الأقل من ٥ فدان ، وتمائلها في ذلك ايضا المزارع بالفئة المساحية من ٥ - > ١٠ فدان إلا أنها تنخفض طرديا في المزارع ذات المساحات الأكبر حيث تنخفض نسبة المستثمرين في هذا النشاط مع زيادة مساحة المزرعة لتصل الى نحو ٣٧,٥% في حالة المزارع بالفئة المساحية ١٠٠ فدان فأكثر . وإذا كان مؤشر متوسط اعداد الأبقار والجاموس بالمزرعة يعكس تزايد هذا المتوسط مع زيادة المساحة الأرضية للمزرعة ، إلا أنه لا ينفي حقيقة ارتفاع حمولة الأراضى الزراعية من الثروة الحيوانية بالمزارع الصغيرة والمتوسطة عنه في حالة المزارع الكبيرة ، حيث يصل متوسط حمولة المائة فدان من الأبقار والجاموس في حالة المزارع الأقل من فدان نحو ٢٣٥ رأس ، ثم ينخفض هذا المتوسط تدريجيا مع زيادة المساحة الأرضية

للمزرعة ليصل الى نحو ١٨ رأس في حالة المزارع بالفئة المساحية ١٠٠ فدان فأكثر .

ويتكون المجتمع السكاني الزراعى في مجموعة ووفقا لنتائج التعداد الزراعى لعام ١٩٩٠/٨٩ من نحو ٣,٥ مليون أسرة معيشية ، يبلغ عدد أفرادها ما يقرب من ٢٠,٦ مليون نسمة وبمتوسط يبلغ ٦ أفراد للأسرة المعيشية الواحدة، والذي يختلف بدوره من فئة مزرعية الى اخرى حيث يصل هذا المتوسط نحو ٥ أفراد للأسرة المعيشية بالمزارع من الفئة المساحية الأقل من فدان ، ويزداد ليصل الى نحو ٦ أفراد في حالة المزارع من الفئة المساحية ١ - ٣ فدان الى ٧ أفراد بالنسبة للمزارع من الفئات المساحية الأكبر . وقد يفسر إنخفاض عدد أفراد الأسرة المعيشية بالمزارع الصغيرة عنه في المزارع الكبيرة الى ارتفاع نسبة اعداد المهاجرين الى خارج قطاع الزراعة بالمزارع الأولى عنه في حالة المزارع الثانية بسبب انخفاض مستوى الدخول وفرص العمل في حالة المزارع الصغيرة عنه في حالة المزارع الكبيرة .

وتشكل قوى العمل الزراعى ما يقرب من ٤٤,١% من مجموع السكان في المجتمع الزراعى خلال عام ١٩٩٠/٨٩ ، ويمثل الذكور في سن العمل ما يقرب من ٤٨,٥% منها ، كما تمثل الإناث في سن العمل نحو ٢٥,٩% منها ، أما الأولاد من إناث وذكور فيمثلون نحو ٢٥,٦% من قوى العمل الزراعى في هذا المجتمع . وتتباين المزارع المصرية من حيث نسبة قوى العمل الزراعى الى سكانها ، وهيكل توزيعها بين الجنسين على النحو الوارد تفضيلا في مضمون الدراسة .

إن صغر المتوسط العام لمساحة المزرعة المصرية يجعل من المزارع التى تعتمد على العمل العائلى في نشاطها الإنتاجى دون غيرها من مصادر العمل الأخرى من خارج المزرعة تمثل نسبة كبيرة بين اجمالى المزارع المصرية . حيث تمثل الوحدات الانتاجية الزراعية (الحائزة لأراضى زراعية) التى تعتمد على العمل العائلى فقط في نشاطها الإنتاجى نحو ١٧% من اجمالى عدد المزارع بالقطاع ، كما تقدر نسبة المزارع التى تعتمد على العمل العائلى الى جانب مبادلة فائض العمل العائلى لديها مع الغير فيما يعرف بنظام المزاملة بنحو ٩,٩% من اجمالى عدد المزارع بالقطاع ، وهو ما يمكن القول معه بأن المزارع التى تعتمد على العمل

العائلى سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة تمثل نحو ٢٦,٩% من اجمالى عدد المزارع بالقطاع .

وبالنسبة لفئة مديري المزارع المصرية فقد توصف من منظور حالتها التعليمية بارتفاع نسبة الأمية فيما بينها حيث تصل نسبة من لا يعرفون القراءة والكتابة فيما بينهم نحو ٦١,٦% في عام ١٩٩٠/٨٩ ، على حين تصل نسبة من يقرأون ويكتبون نحو ٣٠,١% من اجمالى اعدادهم ، أما الحاصلون على مؤهلات فتقدر نسبتهم بما يقرب من ٨,٤% خلال نفس العام . وإذا كان ارتفاع نسبة الأمية بين هذه الفئة يعزى أساسا الى ضعف مستوى الدخول الزراعية خاصة في حالة المزارع القزمية والصغيرة فمن الطبيعى أن ينعكس ذلك في وجود علاقة عكسية بين نسبة الأمية بين هذه الفئة من ناحية ومساحة المزرعة (كمؤشر لمستوى الدخل) من ناحية أخرى ، حيث يلاحظ أن نسبة الأمية بين هذه الفئة بلغت نحو ٦٢,٦% في حالة المزارع بالفئة المساحية الأقل من فدان وتنخفض تدريجيا مع زيادة الفئة المساحية للمزرعة لتصل الى نحو ١٨,٣% في حالة المزارع بالفئة الحيازية ١٠٠ فدان فأكثر .

إن صغر مساحة المزرعة المصرية ومن ثم ضعف مستوى دخولها قد جعل من وجود مدير المزرعة غير المتفرغ يمثل نسبة جوهريّة بين فئة مديري المزارع، حيث بلغت نسبة الممارسون منهم لمهن أخرى الى جانب مهنة الزراعة نحو ٢٤,٤% وإن تباينت هذه النسبة بين الفئات المختلفة من المزارع وعلى نحو ما هو وارد بالتفصيل في مضمون الدراسة . ويشكل كبار السن الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ سنة فأكثر ما يقرب من ١٦,٤% من جملة مديري المزارع المصرية خلال نفس العام المشار اليه ، أما من تبلغ أعمارهم ٥٠ سنة الى أقل من ٦٠ سنة فيمثلون نحو ٢٧,٧٨% من جملة أعدادهم ، على حين يمثل من هم بالفئات العمرية الأقل من ٥٠ سنة النسبة الباقية .

إن ما سبق الإشارة اليه من سمات عامة للمزرعة المصرية ، ودراسة ما طرأ عليها من تغيرات قد يساعد والى حد كبير في تفهم وتفسير مدى استجابة هذا المجتمع للتغيرات في السياسة الزراعية .

(٢) سياسات التنمية الزراعية ، وإشاراتها الى مجتمع المنتجين الزراعيين :

شهدت الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ٢٠٠٠م تغيرات جوهرية في اتجاهات السياسات الزراعية وأدواتها ، حيث كانت السنوات الأولى من هذه الفترة تعد إمتداداً لفترة التدخل الحكومي المباشر في توجيه النشاط الزراعى ، على حين شهدت السنوات التالية الخطوات والاجراءات الأولى للتوجه نحو التحرر الاقتصادى بالقطاع ثم الانتقال الكامل الى نظام آليات السوق الحرة . وفى إطار تصنيف الدراسة الحالية للسياسات الزراعية يمكن إيجاز مراحل وتوجهات السياسة الزراعية خلال هذه الفترة فيما يلى :-

تعد السياسة السعريّة والتسويقية الزراعية خلال النصف الأول من عقد الثمانينات إمتداداً لنفس السياسة السابقة حيث وجود التدخل الحكومى المباشر فى تسويق وتسعير المحاصيل والمدخلات الزراعية حيث شملت هذه السياسة من المحاصيل الزراعية كل من المحاصيل التصديرية الرئيسية وتلك البديلة للواردات . كما أرتبط هذا التدخل بوجود التوريد الاجبارى لحصص محددة من الانتاج تختلف من محصول الى آخر . كما ارتبط التدخل الحكومى فى تسويق وتسعير المدخلات الزراعية بوجود الدعم على الأسمدة والمبيدات الكيماوية وإحتكار الدولة لتوزيعها . وفى عام ١٩٨٧ بدأت القرارات التنفيذية للتوجه نحو التحرر الاقتصادى حيث صدرت خلال هذا العام قرارات الغاء التوريد والتسعير الاجبارى لكل من محاصيل القمح ، والفول البلى ، والعدس ، والسمسم ، والفول السودانى ، والبصل ، وفول الصويا ، كما تضمنت هذه القرارات تخفيض حصة التوريد الاجبارى من الأرز الى طن للفدان ثم تلى ذلك الغاء التوريد الاجبارى لهذا المحصول فى عام ١٩٩١ . أما بالنسبة لسياسة تسعير وتسويق المدخلات الزراعية من تقاوى وأسمدة ، ومبيدات زراعية ، فقد أكتمل تحريرها والتوجه بها نحو نظام آليات السوق الحرة فى عام ١٩٩٢ .

أما بالنسبة للسياسة الانتاجية فقد استندت فى السنوات السابقة على تدخل الدولة وبشكل مباشر فى توجيه النشاط الانتاجى بالمزارع من خلال مشروع تجميع الاستغلال الزراعى ، وتنظيم الدورة الزراعية الى جانب تدخلها فى تحديد المساحات التى تزرع سنويا من بعض المحاصيل الرئيسية والتى تشمل كل من القطن ، والأرز ، والقمح ، والأذرة الشامى . ولقد ارتبط التوجه الأخير نحو الأخذ بنظام آليات السوق الحرة بالتوجه أيضا الى حرية المنتج الزراعى فى اتخاذ

قراراته الانتاجية في حدود ما قد تفرضه الدولة من ضوابط في هذا الشأن . ومن هذه الضوابط والتي صدرت أخيراً حذر التوسع في المساحات المنزرعة بدائق الفاكهة في محيط الأراضى القديمة الى جانب منع الاستزراع السمكى بها ، وذلك فضلاً عن تحديد المساحات التى تزرع سنوياً من محصول الأرز على مستوى المناطق بغرض تخفيض استهلاكه من المياه .

وبالنسبة لسياسة تكنولوجيا الانتاج الزراعى خلال هذه الفترة فيمكن توصيفها بالنسبة للجانب الميكانيكى منها بأنها كانت سياسة إنتقائية فرضتها ظروف سوق العمل الزراعى خلال هذه الفترة . ففى مرحلة وجود البطالة بالقطاع الزراعى مع استخدام العمل الحيوانى في الزراعة مع ما استهدفته خطط التنمية خلال هذه الفترة من الارتفاع بالانتاجية الزراعية وزيادة درجة التكثيف المحصولى بالزراعة ، استندت السياسة الزراعية التكنولوجية على التوسع في استخدام الجرار الزراعى لاحتلاله محل العمل الحيوانى في إعداد وتجهيز الأراضى الزراعية للزراعة وفى عمليات الري بغرض سرعة إعداد وتجهيز الأرض للزراعة بدرجات أفضل للارتفاع بانتاجيتها الى جانب تحرير الحيوان الزراعى من العمل والارتفاع بانتاجيته من اللحوم والألبان وفى السنوات التالية ومع ظهور مشكلة العجز الموسمى في العمل البشرى المتاح كان التوسع في استخدام الآلات والمعدات الزراعية فى عمليات الزراعة والحصاد ، وفى عمليات خدمة بعض المحاصيل الزراعية أو تجهيزها بعد الحصاد من أهداف هذه السياسة . ولقد استندت هذه السياسة في تحقيقها لهذه الأهداف على انتقاء الآلات والمعدات الزراعية المناسبة لظروف الزراعة المصرية وتوفيرها بالأسواق مع انشاء محطات الخدمة اللازمة والترويج لإستخدامها من قبل الزراع مدعوماً بالسياسة الائتمانية المشجعة على ذلك . أما بالنسبة للجانب البيولوجى فيعد استنباط السلالات الجديدة المرتفعة الانتاجية من المحاصيل الزراعية ، وادخال البدائل المحصولية الجديدة ، وتطوير المعاملات وطرق الخدمة للمحاصيل الزراعية المنزرعة من أهداف السياسة الزراعية طوال هذه الفترة مستندة في ذلك على برامج ومشروعات بحثية تنفذها مؤسسات البحث العلمى المعنية ، ثم نشر نتائجها بين مجتمع المنتجين الزراعيين عبر جهاز الارشاد الزراعى مدعوماً بتوفير المدخلات الزراعية المناسبة ووجود السياسة الائتمانية المشجعة على ذلك .

وبالنسبة للسياسة الائتمانية والتي إتسمت خلال فترة التدخل الحكومي فى توجيه النشاط الزراعى بتوفير الائتمان اللازم لتمويل احتياجات الزراع من المدخلات الزراعية ، فقد اتجهت مع التوجه نحو تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في مجال التنمية الزراعية الى توسيع مجالات الائتمان لتشمل القروض الاستثمارية متوسطة وطويلة الأجل بغرض توفير الائتمان اللازم لتمويل الاستثمارات المطلوبة للكثير من الأنشطة الانتاجية الزراعية ، والخدمية والتسويقية المتصلة بالنشاط الزراعى . ولقد تبلورت السياسة الائتمانية خلال الفترة منذ بداية عقد الثمانينات لتشمل تقديم القروض الزراعية بأسعار فائدة تبلغ نحو ١٣% كحد أقصى شأنها في ذلك شأن قطاع الصناعة وإن كانت تقل عنها في حالة القروض التى تمنح للقطاعات الأخرى والتي تراوحت أسعار الفائدة عليها ما بين ١٣-١٥% سنويا في قطاع الخدمات ، ونحو ١٦% كحد أدنى ودون التقيد بحد أقصى في حالة قطاع التجارة ، ولقد اتسمت السياسة الزراعية الائتمانية آنذاك بالتمييز بين الأنشطة الزراعية على نحو يتضمن الدعم الحكومى للقروض الاستثمارية لبعض الأنشطة والخدمات الزراعية ، حيث منحت مشروعات تسمين الماشية قروضا متوسطة الأجل بسعر فائدة ٦% سنويا ، كما منحت مشروعات الميكنة الزراعية قروضا بأسعار فائدة بلغت نحو ٨% سنويا . أما مشروعات استصلاح الأراضى الجديدة فقد منحت قروضا استثمارية طويلة الأجل بسعر فائدة بلغ نحو ٤% سنويا بالإضافة الى ٠,٧% كمصروفات بنكية ، ومع التوجه إلى تطبيق نظام آليات السوق الحرة في السنوات الأولى من التسعينات اتجهت السياسة الائتمانية الزراعية نحو رفع الدعم عن أسعار الفائدة على القروض الزراعية باستثناء القروض التى تمنح لأغراض استصلاح واستزراع الأراضى الجديدة ، وإن اتسمت هذه السياسة بالتمييز بين أسعار الفائدة في مجالات الانتاج والتنمية وفي حدود ضيقة عنه في المرحلة السابقة .

وبالنسبة لسياسة التجارة الخارجية للحاصلات الزراعية والتي اتسمت باحتكار الدولة لتصدير واستيراد المحاصيل التقليدية الرئيسية منها خلال فترة تدخلها في توجيه النشاط الزراعى ، وإذا كانت فترة عقد الثمانينات شهرة تطبيق هذه السياسة ، إلا أن السنوات الأخيرة من هذا العقد والسنوات التالية لها سجلت تشجيع الدولة للقطاع الخاص من أفراد وشركات في الدخول في مجال تصدير

واستيراد الحاصلات الزراعية والغذائية . وفى سبيل تشجيع الصادرات من المحاصيل الزراعية تتمتع الصادرات منها حاليا بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية إلى جانب الاعفاء من ضرائب المبيعات ، أما بالنسبة للواردات من المحاصيل والسلع الزراعية الغذائية والمدخلات الزراعية فتخضع لرسم جمركى وضريبة المبيعات بمعدلات محدودة تختلف من سلعة إلى أخرى حسب أهمية السلعة من منظور الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع من ناحية ، ومن منظور أهمية حماية المنتج المحلى من البعض الآخر من هذه السلع ضد المنافسة الأجنبية من ناحية أخرى ، وحيث تميزت الرسوم والضرائب الجمركية على الواردات من أغلبية هذه السلع بالثبات تقريبا خلال الفترة منذ عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٨ ، وعلى نحو ما هو مبين في مضمون الدراسة .

وبالنسبة لسياسة سعر الصرف للنقد الأجنبى فقد تميزت فترة عقد الثمانينات بوجود نظام سعر الصرف المتعدد كبديل لسعر الصرف الرسمى حيث كانت هناك أسعار الصرف الخاصة بكل من مجمع البنك المركزى ، ومجمع البنوك التجارية ، والسوق الحرة لتمويل الواردات الخاصة ، ولقد خضعت لأسعار صرف مجمع البنك المركزى حصيلة الصادرات من القطن ، والأرز ونصف حصيلة الصادرات من البصل والثوم ، والبطاطس ، والموالح ، والفاول السودانى ، كما شمل ذلك الواردات من القمح والدقيق والسكر والشاي ، والزيوت النباتية والمبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية . ولقد حدد سعر الصرف على هذه المعاملات بواقع ٠,٧ جنيه/للدولار خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٩/٨٨ ، وإنخفض بعدها سعر صرف الجنيه المصرى ليصل إلى ما قيمته ٠,٩١ ، ٢,٠ جنيه/للدولار فى عامى ١٩٩٠/٨٩ ، ١٩٩١/٩٠ على الترتيب . أما سعر الصرف بمجمع البنوك التجارية فقد شمل المعاملات فى الصادرات غير التقليدية من خضروات وفاكهة ، ونباتات طبية وعطرية بالإضافة إلى نصف حصيلة الصادرات من البصل ، والثوم ، والبطاطس ، والموالح ، والفاول السودانى ، ولقد حدد سعر الصرف على هذه المعاملات بواقع ٠,٧٠ جنيه/للدولار فى عام ١٩٨١/٨٠ ، ثم سعر صرف بلغ نحو ٠,٨٤ جنيه/للدولار فى السنوات ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٦/٨٥ ، حيث ألغى بعد ذلك وفى عام ١٩٨٦ سعر صرف مجمع البنوك التجارية ليحل محله سعر الصرف بعلوة متغيرة ، ومع بداية عام ١٩٩٢ تقرر العمل بسوق مصرفية واحدة يتحدد فيها سعر الصرف وفقا لقوى العرض والطلب

والتي بلغ سعر الصرف بها مع نهاية عام ١٩٩٢ نحو ٣,٣٢ جنيه للدولار ، سجل بعدها نوعا من الاستقرار النسبي حيث بلغ نحو ٣,٤٠ جنيه / للدولار في العام الأخير من التسعينيات .

أما بالنسبة للسياسة الضريبية الزراعية فهي تتمثل في الضريبة العقارية على الأراضي الزراعية بقيمة محددة للوحدة المساحية والتي تتصف غالبا بالثبات لفترات طويلة .

إن السياسات الزراعية بما تشتمل عليه من أدوات مختلفة تعتمد في تحقيق أهدافها على مستوى مجتمع المنتجين الزراعيين على ما ترسله من اشارات مباشرة وغير مباشرة الى هذا المجتمع . وإذا كانت درجة نجاح هذه السياسات في تحقيق الأهداف المخططة لها تتوقف والى حد كبير على درجة التناسق والتكامل بين أدواتها المختلفة ، فإن ذلك يرجع أساسا إلى أن هذه الأدوات وعلى الرغم من كثرتها وتنوعها تأتي بتأثيراتها عبر نطاق ضيق من الاشارات الى مجتمع المنتجين الزراعيين ، حيث تشترك أكثر من سياسة بأدواتها المختلفة في إحداث تأثيراتها من خلال إشارة واحدة إلى هذا المجتمع ، أى وبمعنى آخر وجود التداخل فيما بينها ومن ثم احتمالات وجود التناقض أو التعارض فيما بين تأثيرات هذه السياسات إذا لم يتواجد التناسق والتكامل بين أدواتها التنفيذية . وتصنف الدراسة الحالية إشارات السياسات الزراعية إلى مجتمع المنتجين الزراعيين متضمنة تحديد السياسات المشاركة في كل منها ودراسة اتجاهات هذه الاشارات خلال الفترة المستهدفة بالدراسة على النحو الذى يمكن ايجازه فيما يلى :

تعد الأسعار الزراعية هى النقطة المركزية الأساسية لتركز الآثار المباشرة وغير المباشرة لأغلب السياسات الزراعية وأدواتها والتي تضم في أغلبها كل من السياسات السعرية والتسويقية للسلع الزراعية أو مدخلاتها الانتاجية ، وسياسة التجارة الخارجية بما قد تشتمل عليه من حصص تصدير أو استيراد أو تعريفات ورسوم جمركية ، والسياسات القائمة على تطوير المؤسسات ذات الصلة بتسويق المحاصيل الزراعية أو تصنيعها ، ثم السياسات الكلية الحكومية مثل الانفاق الحكومي ، وسعر الصرف . فهذه السياسات تأتي بتأثيراتها المباشرة في صورة

أحداث تغيرات مطلقة في أسعار بعض السلع أو المدخلات الزراعية مما يتبعه بالتالي أحداث تغيرات في العلاقات السعرية أو شروط التجارة ما بين السلع الزراعية ، أو بين السلع الزراعية ومدخلاتها ، أو ما بين السلع الزراعية وتكاليف المعيشة في المجتمع الزراعي ، وحيث يمكن تصنيف مجموعة التغيرات السعرية المشار إليها بالإشارات السعرية ، والتي يمكن إيجاز نتائج دراسة اتجاهاتها خلال الفترة المستهدفة بالدراسة فيما يلي :-

(١) تسجل الفترة المستهدفة بالدراسة اتجاهها عاما تصاعديا في أسعار المحاصيل الزراعية بمعدلات تختلف من محصول إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى ، وإن اختلفت هذه المعدلات في حدود صغيرة نسبيا من منطقة زراعية إلى أخرى . حيث سجلت أسعار المحاصيل الزراعية خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩١ وبالقيااس إلى أسعارها في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٦ ، زيادتها بمعدلات سنوية تفوق مثيلتها خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨ باستثناء محصول الثوم . كما يلاحظ أن أسعار المحاصيل التصديرية التي شملتها الدراسة والممثلة في كل من البطاطس ، والقطن ، والأرز سجلت معدلات زيادة سنوية تفوق معدلات الزيادة السنوية في أسعار المحاصيل الزراعية البديلة للواردات والممثلة في كل من القمح ، الأذرة الشامية ، والفول البلدي ، والعدس والسمسم ، وعباد الشمس وفول الصويا خلال كلا الفترتين . كما يلاحظ أيضا مشاركة المحاصيل المحلية والممثلة في كل من البرسيم والطماطم المحاصيل التصديرية الثلاث المشار إليها في ارتفاع معدلات الزيادة السنوية في أسعارها عنه في حالة المحاصيل البديلة للواردات خاصة خلال الفترة الثانية . وإذا كان من الملاحظ أن أسعار المحاصيل التجارية التصديرية والبديلة للواردات قد سجلت معدلات زيادة سنوية خلال الفترة الأولى تفوق مثيلتها خلال الفترة الثانية فإن ذلك ما قد يعزى في جانب منه إلى ما سجلته الفترة الأولى من معدلات زيادة في أسعار الصرف ، عكس الفترة الثانية التي اتصفت أسعار الصرف خلالها بالاستقرار النسبي ، وذلك فضلا عن أن الفترة الأولى تمثل فترة التوجه نحو التحرر الاقتصادي حيث خروج الأسعار الزراعية من دائرة التدخل الحكومي .

(٢) لقد انعكس التباين في معدلات الزيادة السنوية في أسعار كل من المحاصيل الزراعية التي شملتها الدراسة في تغير اتجاهات العلاقات السعرية أو شروط التجارة بين المحاصيل الزراعية والتي تعد في حكم مؤشر بناء قرارات المنتج

الزراعى الفرد بشأن الاختيار من بين البدائل الانتاجية المختلفة . وفى اطار تصنيف الدراسة لمجموعات المحاصيل الزراعية الموسمية المتنافسة على استخدام الموارد الزراعية فى كل موسم زراعى على حدة شاملة تحديد البدائل المحصولية المكونة لكل مجموعة منها ثم دراسة اتجاهات التغير فى شروط التجارة فيما بين هذه المجموعات والبدائل المحصولية ، يمكن ايجاز نتائج دراسة هذه الاتجاهات فى مناطق الوجه البحرى فيما يلى :

وجود التقلبات السنوية فى شروط التجارة للمحاصيل الشتوية على نحو يعكس تغير هذه الشروط لصالح البعض منها على حساب غيرها من المحاصيل البديلة فى بعض السنوات ثم تبادل هذه الاتجاهات فيما بينها من فترة الى أخرى .

تميزت الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧ بوجود الاتجاه العام لتدهور شروط التجارة لكل من محاصيل القمح ، والفول البلدى والعدس ، والطماطم الشتوية ، والبصل لصالح المحاصيل البديلة لها والممثلة فى نفس المجموعة ، على حين تميزت الفترة السابقة لها ١٩٨٢-١٩٨٩ بوجود التقلبات فى شروط التجارة لهذه المحاصيل ما بين التدهور والتحسين ، ومن ثم تبادلها لهذه التقلبات مع باقى المحاصيل المنافسة الممثلة فى نفس المجموعة ، وفى المقابل تميزت الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧ بوجود الاتجاه العام لتحسن شروط التجارة لمحصول البرسيم ، والذى يتسم أيضا بوجود الاتجاه العام لتحسن شروط تجارته خلال الفترة السابقة ١٩٨٢-١٩٨٩ مع وجود التقلبات السنوية فى هذه الشروط . أما شروط التجارة لكل من محاصيل البنجر ، والكتان فقد تميزت بالتقلبات ما بين التحسن والتدهور على نحو ما هو مبين فى مضمون الدراسة .

على الرغم من وجود التقلبات فى شروط التجارة لكل من محاصيل المجموعة الشتوية المستهدفة بالدراسة مع بدائلها فى نفس المجموعة خلال السنوات ١٩٨٢-١٩٩٧ ، إلا أن الفترة الأولى من هذه السنوات والممثلة فى السنوات ١٩٨٢-١٩٨٧ قد تتصف بصغر حدة هذه التقلبات واتجاهاتها حيث وجود التباين فى شروط التجارة بين المحاصيل فى مساحة أضيق نسبيا من نظيرتها فى السنوات التالية ١٩٨٨-١٩٩٧ وهو ما قد يشير فى مضمونه إلى عدم استقرار أسواق السلع الزراعية بعد خلال هذه الفترة حيث عمل آليات السوق ، وذلك عكس الفترة

السابقة لها التي اقترنت بوجود التدخل الحكومى في تسويق وتسعير المحاصيل الزراعية ، حيث الاستقرار النسبى الأكبر في أسواق السلع الزراعية .
وجود الاستقرار النسبى تقريباً (مع تقلبات محدودة في بعض السنوات) في شروط التجارة لمحصول القطن مع غيره من المحاصيل الصيفية والنيلية الرئيسية خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٩ مع تحسن هذه الشروط لصالح محصول القطن في السنوات التالية ١٩٩٠-١٩٩٨ ، على الرغم من وجود الاتجاه العام لتدهور هذه الشروط لغير صالحه بعد عام ١٩٩٢ ، وخاصة في السنوات الثلاث الأخيرة .

وجود الاتجاه العام لتحسن شروط التجارة لمحصول الأرز مع غيره من المحاصيل البديلة من أذرة ، فول صويا ، وبطاطس ، وطماطم خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٨ مع وجود التقلبات السنوية في هذه الشروط على حين تميزت هذه الشروط في الفترة السابقة ١٩٨٢-١٩٨٧ بالتقلبات ما بين التدهور والتحسين ، ويتمثل معه في هذه الاتجاهات محصول البطاطس الصيفى حيث وجود الاتجاه العام لتحسن شروط تجارته مع بدائله المحصولية خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٨ ، وإن كان من الملاحظ تدهور هذه الشروط واستقرارها خلال الثلاث سنوات الأخيرة من هذه الفترة عنه في السنوات الأولى منها .

إتصفت شروط التجارة لمحصول الأذرة الشامى مع بدائله المحصولية بوجود التقلبات الملحوظة خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٠ ، إلا أن السنوات التالية قد سجلت تدهور هذه الشروط ، وإن إتجهت في الثلاث سنوات الأخيرة الى التحسن ، وإن لم تصل في اتجاهاتها الى مستوى ما كانت عليه في السنوات السابقة .

أما بالنسبة لدراسة الاتجاهات العامة لشروط التجارة فيما بين مجموعة المحاصيل المستهدفة بالدراسة في منطقة مصر الوسطى فيمكن إيجاز نتائجها فيما يلى :-

تميزت الفترة منذ عام ١٩٩٢/٩١ بتحسن شروط التجارة لمحصول البرسيم المستديم مع بدائله من المحاصيل الأخرى ، وفى المقابل تدهور شروط التجارة لكل من محاصيل القمح ، والفول البلدى ، والعدس ، والبصل ، والكتان مع بدائلها المحصولية باستثناء بعض السنوات التى تحسنت فيها هذه الشروط لصالح البعض من هذه المحاصيل ، أما في السنوات السابقة لعام ١٩٩١ فتسجل تحسن شروط

التجارة لهذه المحاصيل على حساب محصول البرسيم المستديم وإن إتسمت هذه الفترة أيضا بوجود التقلبات في هذه الشروط .

وجود الاتجاه العام لتدهور شروط التجارة لكل من محصول الكتان ، والثوم خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٧ ، وإن تميز هذا الاتجاه بوجود التقلبات السنوية الملحوظة ، مع ملاحظة تدهور هذه الشروط في الثلاث سنوات الأخيرة .

وجود الاتجاه العام لتحسن شروط التجارة لمحصول القطن مع بدائله من المحاصيل الصيفية والنيلية الأخرى خلال السنوات ١٩٨٣-١٩٩٢ مع وجود التقلبات بين التحسن والتدهور في هذه الشروط ثم تلى ذلك وجود الاتجاه العام لتدهور هذه الشروط خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٨ عنه في عام ١٩٩٢ ، والاتجاه الى تحسنها في عام ١٩٩٥ ثم تدهورها في الثلاث سنوات الأخيرة . أما بالنسبة لشروط التجارة لمحصول القصب فقد تميزت بوجود التقلبات الملحوظة ما بين التدهور والتحسين خلال هذه الفترة وإن إتجهت نحو التحسن خلال الأربع سنوات الأخيرة ١٩٩٥-١٩٩٨ . أما بالنسبة لمحصول الأذرة فقد سجلت الفترة ١٩٨٣-١٩٨٩ وجود الاتجاه العام لتدهور شروط تجارتها مع وجود التقلبات في هذه الشروط ، حيث تلى ذلك تحسنها خلال الثلاث سنوات التالية ، حيث تلى ذلك أيضا وجود الاتجاه العام لتدهورها باستثناء عامي ١٩٩٧، ١٩٩٨ والتي حققت خلالهما هذه الشروط تحسنا ملحوظا - أما محصول فول الصويا فقد سجلت شروط تجارتها وجود الاستقرار النسبي بها الى حد ما باستثناء بعض التقلبات الملحوظة ما بين التدهور ، والتحسين .

تتصف الفترة ١٩٨٢-١٩٨٧ بصغر حدة التقلبات في شروط التجارة لمجموعة المحاصيل تحت الدراسة بالقياس الى تقلباتها في الفترة التالية ، وهو ما يمكن ترجمته بنفس الأسباب المشار إليها في حالة مناطق الوجه البحري .

وبالنسبة لدراسة إتجاهات شروط التجارة لمجموعة المحاصيل المستهدفة بالدراسة في منطقة مصر العليا فيمكن إيجاز نتائجها فيمايلي :

وجود الإستقرار النسبي تقريبا مع تقلبات محدودة في شروط التجارة لمجموعة المحاصيل الشتوية المكونة لدورة القطن بالقياس إلى بدائلها من المحاصيل الشتوية الأخرى خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٨ ، مع تدهورها في العام التالي ، ثم

تلى ذلك تسجيلها لإتجاه عام نحو التحسن خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧ . أما شروط التجارة لمحصول القمح فقد إتسمت بالتقلبات مابين التدهور والتحسن خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٩ ثم سجلت إتجاها عاما متناقصا خلال الفترة ١٩٩٠ ، وتتماثل إتجاهات شروط التجارة لمحصول العدس مع نفس إتجاهات شروط التجارة للقمح . أما التقلبات فى شروط التجارة لمحصول الفول البلدى فقد إمتدت لتشمل الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٢ ، وحيث سجلت بعد ذلك إتجاها عاما متناقصا خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٧ .

وجود التقلبات فى شروط التجارة لمحصول الأذرة الشامى مابين التحسن والتدهور خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٣ ، وإن إتجهت بعد ذلك فى التحسن خلال فترة الأربع سنوات الأخيرة . أما بالنسبة لإتجاهات شروط التجارة لمحصول القطن مع بدائله من المحاصيل الصيفية والنيلىة فيلاحظ تسجيلها لإتجاه عام نحو التحسن خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٢ ، وحيث تلى ذلك تقلبها مابين التحسن ، والتدهور خلال السنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٦ ، وحيث سجلت تغييرها لصالح البدائل الأخرى فى عامى ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ . أما بالنسبة لشروط التجارة مابين محصول القصب ، ومجموعة المحاصيل الصيفية الأخرى فتسجل إتجاها عاما يتصف بالتقلب مابين التحسن والتدهور فى حدود محدودة خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٤ ثم تغييرها لصالح المحصول فى السنوات الأربع التالية . أما شروط التجارة مابين محصولى القطن ، والقصب فتسجل إتجاها عاما نحو التحسن لصالح محصول القطن خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٤ ثم تحولها لصالح محصول القصب فى الأربع سنوات الأخيرة . تؤكد إتجاهات شروط التجارة لمجموعة المحاصيل تحت الدراسة خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٧ على ظاهرة عدم إستقرار أسواق السلع الزراعية خلال الفترة المصاحبة لتحرير السلع الزراعية من التدخلات الحكومية فى تسويقها وتسعييرها على نحو ماسبق ذكره فى المناطق الأخرى .

(٣) وبالنسبة لشروط التجارة مابين المحاصيل الزراعية ، ومدخلاتها الإنتاجية الصناعية من الوقود والأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية فتعكس إتجاهاتها خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٨ تحسنا لصالح المنتجات الزراعية ، حيث تلى ذلك تدهورها لصالح المدخلات الإنتاجية الصناعية .

(٤) أما بالنسبة لشروط التجارة ما بين المحاصيل الزراعية ، ومستلزمات المعيشة فى المجتمع الريفى فيشير إتجاهها العام إلى تحولها لغير صالح المحاصيل الزراعية خاصة فى السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات ، وإن كان بالإمكان توصيفها بوجود درجة أكبر من الإستقرار النسبى بها بالقياس إلى العلاقة السعرية ما بين المنتجات الزراعية ، ومدخلاتها الإنتاجية الصناعية ، وهو ما يعد أمرا طبيعيا بحكم أن الإتفاق على المنتجات الزراعية يشكل النسبة الغالبة من إنفاق الأسرة على المعيشة فى المجتمع الريفى .

يظل هناك من السياسات الزراعية الأخرى التى تأتى بإشاراتها إلى مجتمع المنتجين الزراعيين فى صورة لاسعريّة ، ومن هذه السياسات ، سياسة البحث العلمى وتكنولوجيا الإنتاج الزراعى ، حيث تأتى هذه السياسة بإشاراتها إلى مجتمع المنتجين الزراعيين وعبر أجهزة الإرشاد الزراعى فى صورة وجود أصناف جديدة مستنبطة من المحاصيل الزراعية مرتفعة الإنتاجية أو فى صورة تطوير وتحسين المعاملات وطرق الخدمة الزراعية ، أو وجود بدائل محصولية جديدة مرتفعة الإنتاجية ، أو وجود فنون تكنولوجية جديدة تساعد على تخفيض تكلفة الإنتاج وزيادة الإنتاجية . ولقد سجلت الفترة تحت الدراسة وجود إنجازات ملموسة لنشاط البحث العلمى فى مجال الزراعة ترجمت فى إشارات تكنولوجية إلى مجتمع المنتجين الزراعيين والتى يمكن إيجازها فيما يلى :

إستنباط العديد من الأصناف والسلالات الجديدة المرتفعة الإنتاجية من المحاصيل الحقلية والخضراوات . وفى إطار المعلومات المتاحة للدراسة الحالية يمكن الإشارة إلى الإنجازات المحققة فى مجال إنتاج الحبوب ، حيث بدأ عقد الثمانينات بوجود أربع أصناف من القمح تغطى جميع المساحات المنزرعة منه ، إلا أن السنوات التالية سجلت إضافة مايزيد عن ٢٣ صنف جديد تم إستنباطها . كما بدأ عقد الثمانينات أيضا بوجود مايقرب من ٥ أصناف من الأرز تغطى جميع المساحات المنزرعة به ، إلا أن السنوات التالية شهدت إضافة مايزيد عن ٩ أصناف جديدة مستنبطة . أما محصول الأذرة الشامى فقد شهد إضافة مايزيد عن ٣٤ صنف جديد خلال فترة عقدى الثمانينات والتسعينيات مقابل أربع أصناف كانت تزرع وتغطى كامل المساحات المنزرعة به فى بداية عقد الثمانينات .

إدخال بعض البدائل المحصولية الجديدة كمحصول بنجر السكر كبديل لمحصول القصب ، والأذرة الصفراء كبديل للأذرة الشامية البيضاء ، إلى جانب بعض البدائل الأخرى من أصناف الفاكهة كبائل للأصناف المنزرعة منها كما فى حالة العنب ، والموز ، والتفاح.

إدخال نظم وطرق إنتاج جديدة ومتطورة فى مجال الإنتاج الزراعى ، ومن النماذج على ذلك الزراعات المحمية بأساليبها المتنوعة فى مجال إنتاج الخضراوات. وأساليب وطرق إستزراع جديدة فى مجال الإنتاج السمكى. كما يضاف إلى ذلك ماضيف من تحديث فى طرق الإنتاج الحيوانى، والداجنى . إدخال آلات ومعدات ميكانيكية جديدة كبائل للمعدات والآلات الزراعية التقليدية السابق إستخدامها .

هناك أيضا من السياسات الزراعية التى تشتمل بين أدواتها على إجراءات وأساليب تنظيمية وإدارية تهدف إلى تحقيق أهداف أخرى قد تفشل آليات السوق الحرة فى تحقيقها ، وغالبا ماترسل هذه السياسات وأدواتها إشارتها إلى مجتمع المنتجين الزراعيين عبر الإعلان عنها فى صورة حوافز إيجابية أو سلبية . ولقد إشتملت السياسات الزراعية خلال الفترة المستهدفة بالدراسة على إشارات من هذه النوعية والتى يمكن أن تصنف على أنها إشارات تنظيمية وإدارية ومنها :

وقف التوسع فى المساحات المنزرعة بحدائق الفاكهة فى محيط الأراضى القديمة .

تحديد مساحة ومناطق زراعة الأرز سنويا وإرتباط ذلك بوجود العقوبات المالية على المخالفين .

منع تجريف الأراضى الزراعية وإستخدامها فى الأغراض غير الزراعية ، وإرتباط ذلك بوجود العقوبات المالية والجناائية على المخالفين .

منع الإستزراع السمكى عن طريق المزارع الأرضية فى محيط الأراضى الزراعية القديمة ، ومع وجود العقوبات على المخالفين .

إشتراط تطبيق نظم وأساليب الرى الحديثة فى أراضى الإستصلاح الجديدة .

(٣) العوامل المؤثرة على الإستجابة للسياسات الزراعية ، ومؤشرات

الإستجابة :

تمهيدا لتحديد وقياس مؤشرات إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية وتفسير النتائج المتوقعة تضمنت الدراسة تساؤلا عن العوامل المؤثرة على الإستجابة للسياسات الزراعية ، وكيفية تأثيرها ودرجة تواجدها فى الزراعة المصرية ، ويمكن إيجاز ذلك فيمايلى:

• تشير الكتابات الإقتصادية إلى دور الخصائص الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمع الزراعى فى تحديد درجة إستجابته للسياسة الزراعية . وفى إطار هذه الخصائص يأتى حجم أو سعة المنشأة الإنتاجية الزراعية كعامل مؤثر فى هذا الشأن حيث توصف المزارع القزمية والصغيرة بخصائص تجعلها ضعيفة الإستجابة لمؤشرات السوق وبالتبعية ضعيفة الإستجابة للسياسات الزراعية . وفى سياق القبول بهذه الفرضية يمكن القبول بإحتمالات التأثير المعنوى الكبير لهذا العامل على ضعف إستجابة مجتمع المنتجين بالزراعة المصرية للتغيرات فى السياسة الزراعية ، حيث تشكل هذه المزارع النسبة الغالبة من المزارع بالقطاع وتشغل مايقرب من نصف المساحة الأرضية المنزرعة . وهنا أيضا وفى سياق القبول بفرضية تأثير نظام الحيازة الزراعية على درجة الإستجابة ، فإن اتجاهات ومساحة المزارع المستأجرة عن طريق الإيجار النقدى قد تشير فى مضمونها إلى تزايد تأثير نظام الحيازة الزراعية فى اتجاه ضعف الإستجابة للسياسة الزراعية ، وإن كانت اتجاهات السياسة الإئتمانية خلال العقدين الأخيرين قد تقلل من درجة القبول بهذه الفرضية.

ومن العوامل الأخرى التى تشير الكتابات الإقتصادية إلى مسئوليتها عن ضعف الإستجابة للسياسة الزراعية ، إنتشار الأمية وضعف المستوى الثقافى للسكان الزراعيين ، حيث يساهم ذلك فى ضعف قدرتهم على التنبؤ ، والتعرف على فرص التنمية المتاحة أو القبول بأساليب وفنون الإنتاج الجديدة . وهنا أيضا وبافتراض قبول هذه الفرضية بالنسبة للزراعة المصرية لأمكن القبول بتأثير هذا العامل فى اتجاه ضعف الإستجابة للسياسة الزراعية حيث تصل نسبة الأمية بين مديرى المزارع المصرية إلى نحو ٦١% .

ومن الجوانب الإجتماعية الأخرى ذات التأثير على درجة الإستجابة للسياسات الزراعية مايمكن أن يسمى بالصراع بين ماهو تقليدى ، وماهو حديث داخل الأسرة الزراعية ذاتها ممثلا فى الصراع بين الأجيال الكبيرة التى تتمسك بدرجة كبيرة بين ماهو تقليدى ، والأجيال الشابة التى تتطلع إلى التحديث والتطوير . وإذا ماجاز للدراسة الحالية القبول بهذه الفرضية أيضا لأمكن القبول بإحتمالات تأثيرها فى إتجاه ضعف الإستجابة للسياسة الزراعية حيث تصل نسبة من هم فى الفئة العمرية ٦٠ سنة فأكثر نحو ١٦,٤% بين مديرى المزارع المصرية كما تصل نسبة من هم فى الفئة العمرية ٥٠-٦٠ سنة نحو ٢٨% منهم .

ومن الفرضيات الأخرى التى تتضمنها الكتابات الإقتصادية فى هذا الشأن وجود الفردية وعدم الميل إلى العمل الجماعى أو التعاونى بين أفراد المجتمع الريفى ، إذ يعد ذلك من العوامل المسببة لضعف الإستجابة للسياسة الزراعية ، إلا أن الدراسة الحالية ترفض القبول بهذه الفرضية فى الزراعة المصرية ، حيث تشير التركيبية الإجتماعية للمجتمع الزراعى المصرى ، والواقع المشاهد إلى غياب الأسباب الدافعه إلى وجود الفردية وعدم الميل إلى العمل الجماعى فى الزراعة المصرية من ناحية ، كما أن العمل الجماعى إذا مالزم ينحصر فى نطاق ضيق من مجالات السياسة الزراعية من ناحية أخرى .

كما تعد أيضا درجة وعى السكان الزراعيين بأهمية تحسين المستوى الغذائى والصحى وغيرها من العوامل التى تساعد على رفاهيتهم من العوامل المؤثرة فى درجة الإستجابة للسياسة الزراعية . وفى إطار دراسة العوامل المؤثرة فى درجة وعى السكان الزراعيين بأهمية العوامل المشار إليها ، فإن الدراسة الحالية ترفض القبول بتأثير هذا العامل على درجة الإستجابة للسياسة الزراعية فى الزراعة المصرية .

تعد السياسات الزراعية وأدواتها من أهم العوامل المؤثرة فى درجة الإستجابة لهذه السياسة ، فبقدر ما يوجد من تكامل وتناسق بين السياسات الزراعية وأدواتها تتحدد درجة تحقيقها لأهدافها . فإذا كانت السياسات الزراعية فى مجملها تستهدف توفير المناخ المحفز لمجتمع المنتجين الزراعيين على زيادة الإنتاجية والإنتاج فى

الإتجاهات المرغوبة ، فإنها تتضمن فى ذلك ضرورة توفير الكثير من الجوانب بشكل متكامل ومتناسق وإذا ماأفتقرت هذه السياسات إلى بعض الجوانب أو التناسق فيما بينها كان ضعف تأثيرها على توفير المناخ المحفز لهذا المجتمع . وبدراسة الجوانب المختلفة للسياسة الزراعية المصرية خلال الفترة تحت الدراسة يمكن ملاحظة توافر الكثير من هذه الجوانب ، ووجود التناسق والتكامل فيما بينها بدرجة كبيرة ، إلا أنها مازالت تفتقر إلى بعض الجوانب الأخرى التى قد تضعف من الإستجابة للسياسات الزراعية فى بعض مجالات الإنتاج ويمكن تحديد هذه الجوانب فيمايلي : (١) ضعف الإطار المؤسسى على المستوى الميدانى بالزراعة المصرية ممثلا فى التعاونيات والإتحادات الزراعية والتى تتصف بعدم فاعليتها . ، (٢) ضعف البنية الأساسية لأسواق الكثير من المحاصيل الزراعية ، مع ضعف نظام المعلومات حول أسواق السلع الزراعية . ، (٣) إفتقار السياسة الزراعية إلى الأدوات التى تساعد على تحقيق الإستقرار فى الأسعار ، والدخول الزراعية . إن الضعف فى الجوانب المشار إليها إنما يشير فى مضمونه إلى تأثيره فى إتجاه ضعف مستوى الإستجابة للسياسة الزراعية لما قد تنطوى عليه جوانب هذا الضعف فى عدم نقل الإشارات المستهدفه من السياسات الزراعية إلى هذا المجتمع، أو نقلها إشارات خاطئة عن ماهو مستهدف، أو خلق مناخ غ محفز للمنتج الزراعى على إتخاذ القرارات التى تتسق مع ماهو مستهدف من السياسة الزراعية. كذلك أيضا هناك من العوامل الطبيعية التى قد تعكس ظاهريا ضعف الإستجابة للسياسة الزراعية ، وتتمثل هذه العوامل فى محدودية حجم الموارد الزراعية المتاحة . كما قد يكون هناك من المحاصيل الزراعية مايشغل الجانب الأكبر من المساحة الأرضية المنزرعة ومن ثم إذا ماوجدت السياسات التى تستهدف زيادة المساحات المنزرعة بها فقد لاتقابل بزيادة محسوسة بها ، وذلك عكس الحال إذا ماوجدت مثل هذه السياسة بالنسبة لمحاصيل أخرى تشغل نسبة محدودة من الأراضى المنزرعة .

وبالنسبة لمؤشرات قياس إستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية فقد تضمنت الدراسة تحديدها ثم تصنيفها تبعا للتصنيف السابق لإشارات السياسة الزراعية ، ويمكن إيجاز هذه المؤشرات ونتائج قياسها فيمايلي:

فى إطار الضوابط والإجراءات التى إشتملت عليها الإشارات التنظيمية والإدارية للسياسة الزراعية فى الفترة تحت الدراسة تضمنت الدراسة تحديد وقياس مؤشرات إستجابة المنتج الزراعى لهذه الضوابط والإجراءات فيما يمكن إيجازه فى الآتى :

(١) تقاس درجة الإستجابة لضوابط وإجراءات منع إستخدام الأراضى الزراعية فى غير الأغراض الزراعية بأعداد المخالفين من المزارع لهذه الضوابط والإجراءات ، وبما يرتبط بذلك من مساحات مستقطعة لغرض الإستخدامات غير الزراعية . ومع عدم توافر المعلومات (بالنسبة للدراسة الحالية) عن المؤشر الأول، إلا أنه قد يمكن التعبير عن درجة الإستجابة بما هو متاح من تقديرات عن المؤشر الثانى . وهنا تشير التقديرات عن تراكمات المساحات المستقطعة من الأراضى الزراعية لغير الأغراض الزراعية خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٥ إلى أنها بلغت مايقرب من ٦,١ ألف فدان فى المتوسط سنويا وبما يعادل نحو ٠,١% من مساحة الزمام المنزرع فى عام ١٩٨٢ ، وهو ماقد يبدو ظاهريا معدلا محدودا إلا أنه فى الواقع الفعلى والحقيقى قد يخفى خلفه معدلات مرتفعة من أعداد المخالفين . وتعد مناطق الوجه البحرى أقل إستجابة فى هذا الشأن ثم يليها فى ذلك مناطق مصر الوسطى ثم مناطق مصر العليا ، حيث بلغت تراكمات المساحات المستقطعة من الأراضى الزراعية خلال نفس الفترة المشار إليها مانسبته ١,٦٨% ، ١,٠١% ، ٠,٦٣% من مساحة الزمام المنزرع فى عام ١٩٨٢ فى كل منها على الترتيب . وتتباين أولويات الأسباب المسئولة عن ذلك بين المناطق الثلاث حيث يأتى إستقطاع الأراضى بغرض التوسع العمرانى فى المرتبة الأولى بين الأسباب المسئولة عن ذلك فى كل من مناطق مصر الوسطى ، ومصر العليا ، بينما يأتى الإستقطاع بغرض التبوير فى المرتبة الأولى بين الأسباب المسئولة عن ذلك فى منطقة الوجه البحرى ، حيث يعزى هذا التباين سواء فى معدلات إستقطاع الأراضى لغير الأغراض الزراعية أو الأسباب المسئولة عنها إلى التباين فى تركيز برامج ومشروعات التنمية بين المناطق الثلاث من ناحية ، والكثافة السكانية الزراعية ، ومستويات الدخول الزراعية من ناحية أخرى.

(٢) وبالنسبة لمؤشرات الإستجابة لضوابط نظم الرى بالأراضى الجديدة ، والتى يمكن أن تقاس باعداد ومساحة المزارع التى تستخدم نظم الرى المتطورة فى هذه المناطق بالقياس إلى اعداد ومساحة المزارع المخطط إستخدام مثل هذه النظم بها

إلى جانب تطور المساحات المروية بهذه النظم . وفى إطار هذه المؤشرات والعوامل المحددة لتطبيق نظم الري المتطورة فى الزراعة مثل نوع التربة الزراعية ، وتوطن مشروعات إستصلاح الأراضى الجديدة، تؤكد الدراسة الحالية على وجود الإستجابة المرتفعة من قبل المنتجين الزراعيين للضوابط الموضوعية فى هذا الشأن ، حيث إزدادت اعداد المزارع التى تستخدم نظم الري غير التقليديه فى الزراعة المصرية من ٠,١٣% من أعداد المزارع فى عام ١٩٨٢/٨١ لتصل إلى نحو ٠,٦٤% منها فى عام ١٩٩٠/٨٩ ، كما إزدادت المساحات المروية بالنظم غير التقليدية من نحو ١,٥٩% من المساحة المنزرعة فى عام ١٩٨٢/٨١ لتصل إلى نحو ٥,٩٦% منها فى عام ١٩٩٠/٨٩ . وتبدو الزيادات فى أعداد المزارع والمساحات المروية ينظم الري غير التقليدية أكثر وضوحا فى حالة المحافظات التى تتواجد بها نسبة كبيرة من الأراضى الملائمة لتطبيق هذه النظم والتى تمثل الإضافات الجديدة من الأراضى المستصلحة نسبة كبيرة بها ، وهى تتمثل فى محافظات الأسكندرية ، والبحيرة ، والشرقية ، والإسماعيلية ، والجيزة ، حيث إزدادت المساحات المنزرعة بهذه النظم فى كل من هذه المحافظات لتصل إلى مانسبته ٢٠,١% ، ٢١,٤% ، ٧,١٦% ، ٢٣,٨٢% ، ١١,٩٥% من المساحة المنزرعة بكل منها على الترتيب فى عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل نسبة بلغت نحو ٠,٢٥% ، ٥,٨٨% ، ٣,٧٢% ، ١٥,٧٢% ، ٠,٢٨% من المساحة المنزرعة بكل منها على الترتيب فى عام ١٩٨٢/٨١ . وتبدو الإستجابة فى هذا المجال أكثر وضوحا فى محافظات الحدود خاصة محافظات سيناء ، والبحر الأحمر. حيث بلغت نسبة تمثيل المزارع المستخدمة لهذه النظم فى محافظة شمال سيناء نحو ٨٧,١% من إجمالى عدد المزارع بها فى عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل نسبة بلغت نحو ٤٤,١٢% فى عام ١٩٨٢/٨١ . كما بلغت نسبة تمثيل المساحات المستخدمة بها هذه النظم فى إجمالى المساحات المروية بها نحو ٨٨,٣٠% فى عام ١٩٩٠/٨٩ ، مقابل نسبة بلغت نحو ٤٠,٤% فى عام ١٩٨٢/٨١ .

ويمكن التعبير بدرجة أكبر عن إرتفاع درجة الإستجابة للضوابط فى هذا الشأن من خلال قياس التغيرات فى إجمالى المساحة المنزرعة مقارنة بقياس التغيرات فى المساحات المروية بنظم الري غير التقليدية خلال نفس الفترة السابقة ، حيث تشير هذه القياسات إلى

أن المساحات المروية بنظم الري غير التقليدية فى الإضافات الجديدة إلى الأراضى الزراعية خلال هذه الفترة قد بلغت مانسبته ٣١,٧% منها وهى تعد نسبة مرتفعة تعكس الإستجابة الإيجابية من قبل المنتجين الزراعيين لهذه الضوابط حيث لايتوقع أن تزيد المساحات الملائمة لتطبيق هذه النظم بها عن هذه النسبة بحدود كبيرة . وقد يبرهن على ذلك إرتفاع هذه النسبة فى المحافظات التى تتواجد بها الأراضى الملائمة لتطبيق مثل هذه النظم فى مساحات كبيرة . حيث يلاحظ أن الإضافات إلى المساحات المروية بهذه النظم فى محافظة شمال سيناء قد بلغت مانسبته ١٢٢,٩% من جملة الإضافات إلى الأراضى الزراعية بها خلال الفترة سابقة الذكر وهو مايشير بدوره إلى تحول جانب من المساحات التى كانت تروى بها بنظم الري التقليدية إلى النظم المتطورة . وفى محافظات جنوب سيناء ، والبحيرة ، والأسكندرية ، والجيزة ، والإسماعيلية والشرقية بلغت نفس النسبة مايقرب من ٦٦,١% ، ٥٦,٨% ، ٥٠,٦% ، ٤٢,٥% ، ٣٦,٧% ، ٢٢,١% فى كل منها على الترتيب .

هذا وإذا كانت المؤشرات السابقة تؤكد على وجود الإستجابة المرتفعة من قبل المنتجين الزراعيين للضوابط الموضوعة فى هذا الشأن فهو مايمكن أن يترجم بتناسق الأهداف المحددة من قبل وواضعى هذه الضوابط مع أهداف تطبيقها من قبل المنتجين الزراعيين .

(٣) وبالنسبة لإستجابة المنتجين الزراعيين للإشارات التى تنطوى على ضوابط لتنظيم الإنتاج الزراعى ، وفيما يتصل بوقف زيادة المساحات المنزرعة بحدائق الفاكهة فى محيط الأراضى القديمة ، فيؤكد مؤشر تطور المساحات المنزرعة بها فى هذه الأراضى فى كل من مناطق الوجه البحرى ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا إلى الإستجابة شبه الكاملة لهذه الضوابط فى كل من المناطق الثلاث ، حيث يلاحظ تناقص المساحات المنزرعة بحدائق الفاكهة خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧ فى هذه المناطق لتصل إلى مايقرب من ٣٦٦,٧ ، ٩٩,٣ ، ٤٣,٣ ألف فدان فى عام ١٩٩٧ فى كل من مناطق الوجه البحرى ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا على الترتيب مقابل مساحة بلغت نحو ٤١٣,٥ ألف فدان فى عام ١٩٩٠ بمنطقة الوجه البحرى ، ونحو ١٠٥,٢ ألف فدان فى منطقة مصر الوسطى فى عام ١٩٨٨ ،

ونحو ٥٤,٥ ألف فدان فى مصر العليا فى عام ١٩٨٩ . إن الإستجابة شبه الكاملة لهذه الضوابط من قبل المنتج الزراعى يمكن أن يترجم بوضوح وظهور حالات المخالفة فى هذا المجال ومن ثم سهولة متابعتها من قبل الجهات المعنية أو إلى احتمالات تغير شروط التجارة لغير صالح هذه الزراعات أو احتمالات كبر المخاطرة التى تواجه المخالفين فى هذا الشأن أو لكل هذه الأسباب مجتمعة .

وبالنسبة للضوابط المتصلة بتحديد المناطق والمساحة المنزرعة بالأرز وعلى الرغم من عدم توافر المعلومات المتصلة بذلك بالنسبة للدراسة الحالية ، إلا ان الواقع المشاهد الذى سجلته السنوات الأخيرة يشير إلى وجود الكثير من المخالفات من قبل المنتجين ، وهو ما يعكس بدوره ضعف الإستجابة لهذه الضوابط ، وهو ما قد يعكس ضعف الفرص البديلة أمام منتجى هذا المحصول من ناحية أو ضعف أو عدم ملائمة الضوابط الموضوعية فى هذا الشأن من ناحية أخرى ، وإن كانت المخالفات فى زراعة هذا المحصول قد تشير إلى ارتفاع إستجابة منتجى هذا المحصول للحوافز الإقتصادية الإيجابية .

وبالنسبة للإستجابة للمؤشرات التكنولوجية للسياسة الزراعية فقد حددت الدراسة مؤشراتها وقياساتها فيما يمكن إيجازه فيما يلى:

(١) تعد درجة تنوع وكثافة الأصناف والسلالات الديدة المنزرعة — من المحاصيل ومعدلات إنتشار زراعتها من المؤشرات التى يمكن أن تعكس درجة إستجابة المنتج الزراعى لما تحمله الإشارات التكنولوجية للسياسة الزراعية من حوافز إيجابية فى هذا الشأن . ومع التسليم بأن هذا المؤشر يعكس جهود نشاط البحث العلمى فى هذا المجال كما يحكمه من جهة أخرى قدرات الأجهزة المعنية بتوفير التقاوى اللازمة لزراعة مثل هذه الأصناف فى السنوات الأولى من زراعتها، إلا أنه وفى نفس الوقت يجدر التسليم أيضا بأن قبول المنتج الزراعى الفرد لهذه الأصناف وإقباله على زراعتها يعبر أيضا عن إستجابته لتطبيق نتائج البحث العلمى وماتستهدفه السياسة الزراعية فى هذا الشأن . وفى إطار ماسبق الإشارة إليه عن ماحملته الإشارات التكنولوجية للسياسة الزراعية من وجود العديد من الأصناف والسلالات الجديدة المستنبطة من محاصيل الحبوب ، تضمنت الدراسة تقدير درجة تنوع الأصناف المنزرعة من كل من القمح ، والأرز ، والأذرة الشامية وتطورها خلال

الفترة المستهدفة بالدراسة على أساس عدد الأصناف والسلالات المنزرعة منها سنويا بالقياس إلى عدد الأصناف المنزرعة منها في بداية هذه الفترة . وتشير تقديرات هذا المؤشر إلى أنه بلغ نحو ٤٥٠% في عام ١٩٩٧ في حالة القمح ، كما بلغ نحو ١٤٠% ، ٣٥٠% في حالة كل من الأرز ، والأذرة الشامية على الترتيب خلال نفس العام ، وإن وصل في بعض السنوات السابقة إلى مستويات أعلى حيث وصل إلى مايقرب من ١٨٠% في حالة الأرز في عام ١٩٩٦ ، كما وصل إلى ٤٢٥% في حالة الأذرة الشامية في عام ١٩٩٥ ، وهي مؤشرات تعكس زيادة درجة تنوع الأصناف المنزرعة وبالتالي إستجابة المنتج الزراعى لهذه الإشارات ، وهي وإن كانت تزداد في حالتى كل من القمح ، والأذرة الشامية عنه في حالة الأرز فإن ذلك مايعزى إلى تباين نتائج البحث العلمى في مجالات كل من هذه المحاصيل .

أما من حيث كثافة الأصناف والسلالات الجديدة منها في زراعات كل من هذه المحاصيل فقد إزدادت من نحو ٠,٧٨% في عام ١٩٨١ لتصل إلى نحو ٩٦,٤% في عام ١٩٩٧ في حالة القمح ، كما إزدادت في حالة الأذرة الشامية لتصل إلى نحو ٨٢,٤% في عام ١٩٩٧ مقابل نسبة بلغت نحو ٩,٢٠% في عام ١٩٨٢ . أما في حالة الأرز فقد إزدادت كثافة السلالات الجديدة المنزرعة منه من نحو ١,٣٦% من جملة المساحة المنزرعة به في عام ١٩٨٥ لتصل إلى نحو ٤٥,١% منها في عام ١٩٩٧ . حيث يلاحظ من ذلك ان الأصناف والسلالات الجديدة من القمح والتي خرجت إلى مجال الزراعة خلال الفترة تحت الدراسة قد غطت مايقرب من ٩٦,٤% من إجمالى المساحة المنزرعة به في عام ١٩٩٧ على حين مازالت الأصناف التقليدية تشغل مساحة تقرب من ٣,٦% من المساحة المنزرعة به . وفي حالة الأذرة الشامية مازالت الأصناف التقليدية القديمة تشغل مايقرب من ١٧,٦% من إجمالى المساحة المنزرعة به في عام ١٩٩٧ ، أما محصول الأرز فما زالت الأصناف التقليدية القديمة منه تشغل مايقرب من ٥٤,٩% من جملة المساحة المنزرعة به في عام ١٩٩٧ .

أما من حيث متوسط المعدل السنوى لإنتشار زراعة هذه الأصناف فيقدر في حالة القمح بنحو ٥,٦٧% من إجمالى المساحة المنزرعة به سنويا ، وهو معدل قد يشير

ظاهريا إلى ضعف إستجابة المنتج الزراعى ، إلا أن الواقع الحقيقى والفعلى ينفى ذلك ، ويؤكد على وجود درجة عالية من الإستجابة ومما يؤكد على ذلك كبر معدل إنتشار زراعة هذه الأصناف فى بعض سنوات هذه الفترة حيث وصل إلى مايقرب من ٩,٥٢ % ، ٢١,٢ % ، ٢١,٠ % فى كل من السنوات ١٩٨٣ ، ١٩٨٥ ، ١٩٩١ على الترتيب ، وهى معدلات تعد مرتفعة إذا ما نظر إلى القيود التى يفرضها مدى توافر الكميات المتاحة من التقاوى اللازمة . أما فى حالة الأذرة الشامى فبلغ هذا المعدل مايقرب من ٦,٠ % سنويا وهو مايعكس ظاهريا أيضا ضعف الإستجابة ، إلا أن الواقع يكشف عن وجود درجة مرتفعة من الإستجابة من قبل المنتجين لزراعة الأصناف الجديدة منه ، حيث بلغت معدلات إنتشار زراعتها فى بعض سنوات هذه الفترة مستويات أعلى وصلت إلى نحو ٩,٢٠ % ، ١١,٢ % ، ١٤,٧٢ % فى السنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٠ على الترتيب . أما بالنسبة لمعدل إنتشار زراعة الأصناف والسلالات الجديدة من محصول الأرز خلال هذه الفترة فيقدر بنحو ٣,٤٧ % سنويا من متوسط المساحة السنوية المنزرعة به ، وإن كان ذلك لايعبر أيضا عن المعدل الحقيقى الذى يعكس الإستجابة الحقيقية للزراع ، حيث بلغ معدل إنتشار زراعة الأصناف الجديدة منه مستويات اعلى فى بعض سنوات هذه الفترة بلغت نحو ١٣,٧٥ % ، ١١,٥٧ % فى كل من عامى ١٩٩٨ ، ١٩٩١ على الترتيب .

إن ماسبق الإشارة إليه من مؤشرات تشير فى مضمونها إلى وجود درجة عالية من إستجابة المنتج الزراعى الفرد لتطبيق نتائج وتوصيات البحث العلمى فى الزراعة ، فى ضوء ماقد يوجد من قيود ومحددات سبق ذكرها ، وأن ماقد يوجد من محدودية فى معدلات التوسع فى تطبيق هذه النتائج والتوصيات خاصة فى حالة الأرز فقد يكون مرجعه ضعف دور جهاز الإرشاد الزراعى فى هذا المجال ، كما قد يشارك فى ذلك أيضا فى حالة محصول الأرز ارتفاع درجة إستجابة منتجيه للحوافز الإقتصادية وحساسيتهم بإحتياجات الأسواق من الأصناف المنزرعة منه .

(٢) وفى الجانب الميكانيكى من تكنولوجيا الإنتاج الزراعى ، ومن حيث درجة إنتشار استخدام الآلات الزراعية الميكانيكية المتطورة فى أداء العمليات الزراعية ، وحياسة المنتج الزراعى لمثل هذه الآلات ، فإن إتجاهات هذه المؤشرات خلال الفترة المستهدفة بالدراسة تعكس درجة مرتفعة من إستجابة المنتج الزراعى لإشارات السياسة الزراعية فى هذا المجال وفى إطار ماتفرضه عليه ظروف سوق العمل

الزراعى ، حيث خلصت نتائج دراسات سابقة إلى أن فترة عقدى الثمانينات والتسعينيات قد سجلت مع نهايتها الوصول إلى الميكنة الكاملة لعمليات إعداد الأرض للزراعة ، وعمليات الري ، وعمليات خدمة المحاصيل البستانية ، إلى جانب الوصول بعمليات دراس وتذرية المحاصيل إلى مستوى يقترب من درجة الميكنة الكاملة ، بالإضافة إلى تحقيق درجة عالية من ميكنة عمليات حصاد المحاصيل الرئيسية (باستثناء القطن) وإن لم تصل بعد إلى درجة الميكنة الكاملة ، فضلا عن دخول عمليات زراعة وخدمة البعض من المحاصيل مجالات الميكنة بدرجات ملحوظة .

وإذا كانت المؤشرات السابقة تشير إلى إستجابة المنتج الزراعى فى هذا الجانب وهى إستجابة فرضته عليه ظروف سوق العمل الزراعى ، وساعدته عليها السياسة الإئتمانية الزراعية ، فإنه يظل هناك التساؤل عن فئات المنتجين الزراعيين المستجيبين للإستثمار فى هذا المجال . وفى واقع الحال فإن إتجاهات حيازة المزرعة المصرية لآلات والمعدات الزراعية المتطورة يكشف عن مشاركة هذه المزارع بجميع فئاتها فى هذا المجال وإن كان بمعدلات متباينة حسب أحجامها وقدراتها المالية ونوعية الآلة الزراعية . حيث يلاحظ أن المزارع بالفئة المساحية الأقل من ٥ فدان والحائزة لآلات رى ميكانيكية قد إرتفعت نسبتها بين إجمالى عدد المزارع بنفس الفئة المساحية لتصل إلى نحو ٢٤,٠% خلال عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل نسبة بلغت نحو ٨,٢% فى عام ١٩٨٢/٨١ ، ونحو ٠,٢٧% فى عام ١٩٥٠ . كما إزدادت نسبة المزارع المشاركة فى حيازة هذه الآلات مع زيادة مساحة المزرعة لتصل إلى نحو ٨٢,٢٣% من جملة عدد المزارع بالفئة المساحية ٥٠ - > ١٠٠ فدان فى عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل نسبة بلغت نحو ٨٠,١% منها فى عام ١٩٨٢/٨١ ، ونحو ٣٩,٩% فى عام ١٩٥٠ . وكذلك الحال أيضا بالنسبة للإستثمار فى حيازة وتملك الجرارات الزراعية حيث إرتفعت نسبة أعداد المزارع الحائزة لهذه الآلات بين المزارع من الفئة المساحية الأقل من ٥ فدان لتصل إلى نحو ٢,١% فى عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل نسبة بلغت نحو ١,١٨% فى عام ١٩٨٢/٨١ ، ونحو ٠,٢% فى عام ١٩٥٠ . كما تزداد نسبة المزارع المشاركة فى الإستثمار فى هذه النوعية من الآلات بالفئات المساحية الأخرى مع زيادة مساحتها لتصل إلى نحو ٥٧,٨% فى حالة المزارع بالفئة المساحية ٥٠ - > ١٠٠ فدان فى عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل نسبة بلغت نحو ٥٤,٧% فى عام

١٩٨٢/٨١ ، ونحو ٢٧,٩% فى عام ١٩٥٠ . أما فى حالة آلات الدراس والتذرية إزادات نسبة المزارع الحائزة لها بين المزارع من الفئة المساحية الأقل من ٥ فدان لتصل إلى نحو ٩٦,٠% فى عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل نسبة بلغت نحو ٨٩,٠% فى عام ١٩٨٢/٨١ ، ونحو ١٤,٠% فى عام ١٩٥٠ ، كما إزادات نسبة المزارع الحائزة لهذه النوعية من الآلات بين مزارع الفئة المساحية ٥٠ - ١٠٠ فدان لتصل إلى نحو ٣٥,٩% فى عام ١٩٨٢/٨١ مقابل نسبة بلغت نحو ٦,١٦% فى عام ١٩٥٠ ، وإن إنخفضت نسبة المزارع الحائزة لها داخل نفس الفئة فى عام ١٩٩٠/٨٩ لتصل إلى نحو ٢٨,٩% .

إن نسب مشاركة الفئات المختلفة فى حيازة الآلات والمعدات الزراعية على الرغم من أنها تشير إلى أن مشاركة المزارع الصغيرة فى الإستثمار فى هذا المجال . مازالت أقل عنه فى حالة المزارع الأكبر منها إلا أن تطورها فى نفس الوقت يعكس إرتفاع درجة إستجابة المزارع الصغيرة للإستثمار فى هذا المجال عنه فى المزارع الكبيرة حيث إزادات نسبة المزارع الصغيرة الحائزة لآلات الرى الميكانيكية فى ١٩٩٠/٨٩ بما يعادل ٢,٩ ضعف مثيلتها فى عام ١٩٨٢/٨١ ، ونحو ٨٨,٨ ضعف مثيلتها فى عام ١٩٥٠ فى نفس الوقت الذى إزادات فيه هذه النسبة بالمزارع من الفئة الحيازية ٥٠ - ١٠٠ فدان فى عام ١٩٩٠/٨٩ بما يعادل ١,٠٣ مثل مثيلتها فى عام ١٩٨٢/٨١ ، ونحو ٢,٠٧ مثل مثيلتها فى عام ١٩٥٠ . كما يتواجد نفس الإتجاه فى حالة الآلات والمعدات الزراعية الأخرى ، وحيث يبرر ذلك بأن المزارع الكبيرة يمكن أن تكون قد وصلت إلى مستوى أعلى من الكفاية فى تملك هذه الآلات ، على حين ظلت المزارع الصغيرة تعتمد على آلات ومعدات الجر الحيوانى لفترات طويلة .

إن وجود نسب كبيرة من بعض فئات المزارع المصرية التى مازالت لاتحوز مثل هذه الآلات والمعدات الزراعية لاينفى حقيقة الوصول بميكنة العمليات الزراعية السابق ذكرها إلى المستويات المشار إليها بسبب وجود نظام تأجير هذه الآلات من قبل الحائزين لها . ومما يؤكد على ذلك الوصول بمتوسط نصيب الآلة الزراعية من المساحة الأرضية المنزرعة إلى مستويات قد تعكس وجود فائض منها ، حيث إنخفض متوسط نصيب الجرار من الأرض الزراعية فى مناطق الوجه البحرى من ١٠٧,٣ فدان فى عام ١٩٨٢/٨١ ليصل إلى نحو ٦٨,٢ فدان فى عام ١٩٩٠/٨٩ كما إنخفض متوسط نصيبه منها فى

مناطق مصر الوسطى من ١٣١,٣ فدان فى عام ١٩٨٢/٨١ إلى نحو ٧٥,٧ فدان فى عام ١٩٩٠/٨٩ . أما فى مصر العليا فإنخفاض نصيب الجرار من الأرض الزراعية ليصل إلى نحو ٥٥,٣ فدان فى العام الأخير مقابل ١١٧,٢ فدان فى عام ١٩٨٢/٨١ . أما متوسط نصيب الوحدة من آلات الري الميكانيكية من الأراضي الزراعية فقد إنخفض ليصل إلى نحو ٩,٥٤ ، ٧,٦٣ ، ١٤,٥ فدان فى كل من مناطق الوجه البحرى ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا على الترتيب فى عام ١٩٩٠/٨٩ بعد ان كان يبلغ نحو ٢٩,٢ ، ٤٧,٩ ، ٤٠,٠ فدان فى كل منها فى عام ١٩٨٢/٨١ .

تمثل مجالات الإستثمار أمام المنتج الزراعى وفى أغلبها فى مجالات الإنتاج الحيوانى ، والإستثمار فى الأصول الثابتة من معدات وآلات زراعية . وإذا كانت المؤشرات المشار إليها من قبل تعكس درجة إستجابة المنتج الزراعى لما تضمنته السياسات الزراعية من حوافز إيجابية خلال الفترة تحت الدراسة فإن معدلات النمو فى أعداد الثروة الحيوانية بالقطاع والتطور فى أعداد حائزيها من المنتجين الزراعيين تعد من المؤشرات التى تعكس إستجابته لما تضمنته السياسة الزراعية من حوافز للإستثمار فى هذا المجال . وفى هذا الشأن فإن تطور اعداد الثروة الحيوانية فى الزراعة المصريه من أبقار وجاموس تشير إلى زيادتها بمعدل سنوى بلغ نحو ٢,٤% خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٨٢/٨١ ، ثم إزدادت فى السنوات التالية بمعدل سنوى بلغ نحو ٣,٣% خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٠/٨٩ ، كما إزدادت أعداد الأغنام والماعز خلال هذه الفترة بمعدل سنوى بلغ نحو ٦,٧% مقابل زيادة بمعدل سنوى بلغ نحو ٢,٨% خلال الفترة السابقة . هذا فى نفس الوقت الذى تشير فيه تقديرات أعداد الأغنام والماعز فى عام ١٩٩٦ إلى زيادتها بمعدل سنوى يبلغ نحو ١,٠% خلال الفترة ١٩٩٠/٨٩ - ١٩٩٦ ، على حين تشير تقديرات أعداد الأبقار والجاموس خلال نفس العام إلى تناقصها خلال الفترة الأخيرة بمعدل سنوى يبلغ نحو ٥,٢% . هذا وإذا كانت معدلات النمو السنوى فى أعداد الثروة الحيوانية تشير إلى إرتفاع هذه المعدلات خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٠/٨٩ عنه فى السنوات السابقة كما تعبر عن تناقص اعداد الثروة الحيوانية من أبقار وجاموس بمعدل سنوى مرتفع خلال السنوات التالية لعام ١٩٩٠/٨٩ ، مع إنخفاض معدل الزيادة السنوية فى اعداد الأغنام والماعز خلال هذه السنوات ، فإن

فى هذه الإتجاهات مايؤكد على إستجابة المنتج الزراعى للحوافز التى إشتملت عليها السياسة الزراعية ، حيث تعبر الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٠/٨٩ عن تلك الفترة التى إشتملت السياسة الزراعية خلالها على دعم القروض الممنوحة فى هذا المجال ، كما أنها تعبر عن الفترة التى سجلت إرتفاع معدلات النمو السنوى فى أعداد الثروة الحيوانية عنه فى الفترة السابقة . أما السنوات التالية لعام ١٩٩٠/٨٩ فتعبر عن الفترة التى سجلت فيها السياسة الزراعية رفع الدعم عن القروض فى هذا المجال .

ولقد تبع إستجابة المنتج الزراعى للحوافز الإيجابية التى إشتملت عليها السياسة الزراعية خلال الفترة المشار إليها إرتفاع الكثافة الحيوانية فى الأراضى المنزرعة حيث إرتفع متوسط أعداد الثروة الحيوانية لكل مائة فدان ليصل إلى مايقرب من ٨٦ رأس من الأبقار والجاموس فى عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل ٧١ رأس فى عام ١٩٨٢/٨١ ، ونحو ٣٠ رأس فى عام ١٩٥٠ .

أما بالنسبة لإستجابة الفئات المختلفة من المنتجين الزراعيين الحائزين لأراضى زراعية كما تعكسها تطورات الوزن النسبى لأعداد الحائزين منهم للثروة الحيوانية فى إجمالى عددهم ، ومتوسط عدد الأبقار والجاموس لكل مائة مزرعة وحمولة الأراضى المنزرعة منها فتشير إلى أن المزارع القرمية والصغيرة منها تعد أكثر إستجابة عنه فى حالة المزارع الأكبر منها ، حيث تأتى صورة إستجابة هذه الفئة من المزارع فى زيادة أعداد الحائزين منهم لثروة حيوانية وتزايد أوزانهم النسبية فى إجمالى عدد هذه الفئة من المزارع إلى جانب زيادة أعداد الثروة الحيوانية بالمزرعة حيث إزدادت نسبة الحائزين للثروة الحيوانية من أبقار وجاموس بين أعداد حائزى الأراضى من الفئات الحيازية الأقل من فدان ، ١- > ٢ فدان ، ٢- > ٣ فدان لتصل إلى نحو ٦٥,٤% ، ٧٩,٥% ، ٨٢,٥% فى عام ١٩٩٠/٨٩ فى كل منهما على الترتيب مقابل نسبة بلغت نحو ٦٢,٨% ، ٧٨,٣% ، ٨١,٦% فى كل منهما فى عام ١٩٨٢/٨١ ، كما صاحب ذلك أيضا زيادة أعداد الثروة الحيوانية من أبقار وجاموس بها ليصل متوسط أعدادها لكل مائة مزرعة منها نحو ١٧٤ ، ٢٢٥ ، ٢٧٢ رأس فى حالة كل من الفئات المزرعية الثلاث على الترتيب مقابل متوسط بلغ نحو ١٦٧ ، ٢٠٨ ، ٢٥٤ رأس فى كل منها على الترتيب فى عام ١٩٨٢/٨١ . أما

بالنسبة للمزارع ذات الفئات المساحية الأكبر فتأتى إستجابتها فى هذا المجال فى صورة زيادة أعداد الثروة الحيوانية لدى الحائزين منهم لثروة حيوانية أكثر منه فى صورة زيادة أعداد الحائزين لها وزيادة نسبة تمثيلهم بين المزارع خاصة فى حالة المزارع الكبيرة . ويمكن تفسير إرتفاع درجة إستجابة المزارع القزمية والصغيرة فى هذا المجال عنه فى المزارع الكبيرة إلى رغبة المزارع الأولى فى الإستفادة من نتائج التكامل بين نشاطى الإنتاج النباتى والحيوانى بها بغرض زيادة إنتاجية ودخل المزرعة ، بينما قد يفضل الكثير من المزارع الكبيرة التوجه نحو التخصص فى مجال الإنتاج النباتى .

هذا وبالنسبة لإستجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للإشارات السعرية للسياسة الزراعية فقد تعبر عنها إتجاهات التركيب المحصولى خلال الفترة تحت الدراسة بالقياس إلى إتجاهات شروط التجارة خلال نفس الفترة ، بالإضافة إلى قياسات إستجابة العرض من المحاصيل الزراعية للتغيرات السعرية من خلال النماذج الإحصائية ، ويمكن إيجاز نتائج دراسة كلا المؤشرين فيما يلى :

(١) إن المقابلة مابين إتجاهات التركيب المحصولى ، وإتجاهات شروط التجارة للمحاصيل المستهدفة بالدراسة خلال الفترة المشار إليها تكشف عن :

إتجاه نسبة المساحة المنزوعة بالقمح فى مناطق الوجه البحرى فى إتجاه تصاعدى معاكس لإتجاه شروط التجارة وهو ما قد يشير مظهرها إلى عدم الإستجابة للإشارات السعرية ، إلا أن ذلك يمكن تبريره بتحسين إنتاجية القمح بالقياس إلى إنتاجية بدائله على نحو يسمح بتعويض التدهور فى شروط تجارته مع تحقيق فائض نسبى يفوق ما يمكن تحقيقه من بدائله المحصولية . وذلك فضلا عن تحسن شروط التجارة لمحصول الأرز إلى جانب التحسن فى شروط إحلاله مع بدائله حيث يعد محصول الأرز من المحاصيل التى تتعاقب زراعته بعد زراعة محصول القمح ، وذلك فى نفس الوقت الذى يعد فيه محصول القمح من المحاصيل المعيشية الرئيسية التى تهدف الأسرة الزراعية إلى الإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك منها . كذلك أيضا يلاحظ إتجاه نسبة المساحات المنزوعة بمحصول البرسيم المستديم فى نفس المناطق فى إتجاه تنازلى معاكس لإتجاه شروط تجارته فى السنوات الأخيرة من الفترة المستهدفة ، وهو ما يمكن تبريره بتدهور شروط إحلاله مع بدائله بما تبعه بالتالى

تخفيض قيمة ما طرأ من تحسن فى شروط تجارته . كما قد تشارك فى ذلك أيضا العوامل المشار إليها فى حالة القمح والتي جعلت منه منافسا لمحصول البرسيم . كما إتجهت نسبة المساحات المنزرعة بكل من الكتان ، والعدس ، والطماطم الشتوى فى هذه المناطق فى إتجاه تنازلى مماثل لإتجاه التغير فى شروط تجارتها على الرغم مما سجلته السنوات الأخيرة من تحسن فى شروط إحلالها مع بدائلها إلا أن التحسن فى الشروط الأخيرة لم يصل إلى المستوى الذى يقابل التدهور فى شروط تجارة كل منها ، وهو ما يشير إلى إستجابة منتجى هذه المحاصيل للإشارات السعرية .

أما بالنسبة لمحصول الفول البلدى فى هذه المناطق فيلاحظ إتجاه نسبة المساحات المنزرعة به فى إتجاه تصاعدى معاكس خلال السنوات الأخيرة من التسعينيات ، وهو ما يعزى إلى التحسن الذى قابل ذلك فى شروط إحلاله مع بدائله خلال هذه السنوات .

وبالنسبة للمحاصيل الصيفية والنيلية فى نفس المناطق فيلاحظ إتجاه نسبة المساحات المنزرعة بمحصول الأرز فى إتجاهات تصاعدية تماثل إتجاهات التغير فى شروط تجارتها ولقد عزز من هذا الإتجاه التحسن فى شروط إحلاله مع بدائله المحصولية خلال السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات . أما محصول الأذرة الشامية فيلاحظ إستقرار نسبى فى نسبة المساحات المنزرعة به خلال فترة عقد الثمانينات والسنوات الأولى من عقد التسعينيات مما يعد محصلة التوازن النسبى ما بين إتجاهات التغير فى شروط تجارتها ، وإتجاهات المضادة فى شروط إحلاله مع بدائله خلال نفس الفترة ، إلا أن إتجاه نسبة المساحات المنزرعة به فى إتجاه تنازلى مماثل لإتجاه شروط تجارتها فى السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات فتعكس وجود الإستجابة السعرية لهذا المحصول . كما يلاحظ كذلك تناسق إتجاهات نسبة المساحات المنزرعة بمحاصيل الطماطم والبطاطس مع إتجاهات كل من شروط تجارتها وشروط إحلالها مع بدائلها المحصولية خلال هذه الفترة . أما بالنسبة لفول الصويا فيلاحظ إتجاه نسبة المساحات المنزرعة به إتجاهها تنازليا متسقا مع إتجاهات كل من شروط تجارتها وإحلاله مع بدائله المحصولية . وبالنسبة

للقطن أيضا يلاحظ وجود الإتجاه العام لتناقص نسبة المساحات المنزرعة به خلال فترة عقد التسعينيات عنه فى السنوات السابقة وفى إتجاه يماثل إتجاه التغير فى شروط تجارته ولقد عزز من هذا الإتجاه التدهور فى شروط إحلاله مع بدائله فى السنوات الأخيرة .

وفى منطقة مصر الوسطى فيلاحظ وجود الإتجاه العام التصاعدي لنسبة المساحة المنزرعة بالقمح وعلى نحو يتسق مع المحصلة النهائية لإتجاهات كل من شروط التجارة وشروط إحلاله مع بدائله خلال فترة عقد الثمانينات ، وفى إتجاه معاكس للإتجاه التنازلى لشروط تجارته خلال فترة عقد التسعينيات ويتسق إلى حد كبير مع إتجاه شروط إحلاله مع بدائله خلال نفس الفترة وهو ماقد يعكس مظهريا عدم الإستجابة للإشارات السعرية للسياسة الزراعية أمام كبر تأثير الإشارات التكنولوجية لهذه السياسة ، فضلا عن تحسن الشروط التجارية التى تتعاقب بعده فى الزراعة فى الموسم الصيفى والنيلى . أما بالنسبة لمحصول البرسيم المستديم فيلاحظ إتساق إتجاه نسبة المساحة المنزرعة به مع المحصلة النهائية للتقلبات فى كل من شروط تجارته وإحلاله مع بدائله المحصولية خلال الفترة المستهدفة بالدراسة بإستثناء العامين الأخيرين حيث تناقص نسبة المساحة المنزرعة به فى إتجاه معاكس لشروط تجارته وإحلاله مع بدائله ، وهو ماقد يفسر بضعف أو غياب الإستجابة للإشارات السعرية فى هذه المنطقة . أما بالنسبة للقول البلدى فيلاحظ وجود إتجاه عام لنسبة المساحة المنزرعة به يتسق فى تقلباته مع التقلبات فى شروط تجارته وإحلاله مع بدائله المحصولية وفقا للمستويات النسبية للتغير فى كل منها خلال فترة عقد الثمانينات ، وإن أتخذت هذه النسبة إتجاها مماثلا بدرجة أكبر لإتجاه التغير فى شروط تجارته خلال فترة عقد التسعينيات على نحو يعكس الإستجابة الكبيرة لمنتجى هذا المحصول بالمنطقة للإشارات السعرية للسياسة الزراعية . كذلك يلاحظ تناسق الإتجاهات العامة لنسبة المساحات المنزرعة من كل من البرسيم التحريش ، والبصل الشتوى والثوم مع الإتجاهات العامة لشروط تجارته وإحلالها مع بدائلها بتقلباتها السنوية إلى جانب تناسقها مع إتجاه نسبة المساحات المنزرعة بالأقطان فى المنطقة على نحو يعكس إستجابة المنتج الزراعى للإشارات السعرية والتكنولوجية وتكيفه مع آثارها الإيجابية والسلبية من خلال نظام الدورة الزراعية .

وبالنسبة للمحاصيل الصيفية والنيلية فى المنطقة فيلاحظ إتجاه نسبة المساحات المنزرعة بمحصول الأذرة وفقا لإتجاهات التغير فى كل من شروط تجارتها ، وشروط إحلالها مع بدائلها المحصولية وتبعا لكبر نسبة التغيرات فى كل منها حيث تناولت كل من هذه الشروط تحديد الإتجاه العام لنسبة المساحة المنزرعة بالمحصول من فترة إلى أخرى . وكذلك الحال أيضا بالنسبة للإتجاه العام لنسبة المساحة المنزرعة بمحصول فول الصويا . أما بالنسبة لمحصولى الطماطم والبطاطس فيلاحظ وجود إتجاه عام لنسبة المساحة المنزرعة بكل منها يعكس إستجابة منتجها لكل من الإشارات السعريّة والتكنولوجية للسياسة الزراعية . أما الإتجاه العام لنسبة المساحة المنزرعة بالأقطان فى المنطقة فيكشف عن إتساقها مع إتجاهات التغير فى شروط التجارة بدرجة أكبر عنه فى حالة شروط الإحلال خلال فترة عقد الثمانينات ، إلا أنه يتسق بدرجة أكبر مع إتجاهات التغير فى شروط إحلاله مع بدائله خلال فترة عقد التسعينيات . أما بالنسبة للإتجاه العام لنسبة المساحة المنزرعة بمحصول القصب فتشترك الإتجاهات العامة للتقلبات فى كل من شروط تجارتها وشروط إحلاله مع بدائله فى تحديد هذا الإتجاه .

وفى منطقة مصر العليا يلاحظ أيضا إتجاه نسبة المساحة المنزرعة بكل من المحاصيل الصيفية والنيلية والشتوية وفقا لإتجاهات كل من شروط التجارة ، وشروط إحلال كل منها مع بدائله المحصولية وتقلباتها ، وإن كان يحكمها بدرجة أكبر حجم التغيرات النسبية فى أى من المؤشرين الأخيرين بالنسبة للتغيرات النسبية فى المؤشر الآخر ، والتي تختلف من محصول إلى آخر وعلى نحو يعكس وجود الإستجابة من قبل المنتج الزراعى لكل من الإشارات السعريّة والتكنولوجية للسياسة الزراعية ، وإن كان ذلك لاينفى وضوح حقيقة تأثير العوامل الإجتماعية الممثلة فى رغبة المنتج الزراعى فى تحقيق الإكتفاء الذاتى من المحاصيل المعيشية والممثلة فى القمح ، والأذرة ، على درجة إستجابة المنتج الزراعى للإشارات السعريّة ، حيث يظهر أثر هذا العامل بدرجة أكبر فى هذه المنطقة بحكم زراعة نسبة كبيرة من الأراضى بها بمحصول القصب المستديم مما يجعل تحرك المنتج الزراعى وفقا لإتجاهات الإشارات السعريّة للسياسة الزراعية محدوداً الى حد ما بالقياس الى المناطق الأخرى ، خاصة فى ظل ارتفاع الكثافة السكانية الزراعية فى هذه المنطقة عن غيرها مع ارتفاع نسبة تمثيل المزارع الصغيرة بالقطاع

الزراعى بها والتى تميل الى تحقيق درجة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من السلع المعيشية .

وبالنسبة لاستجابة الفئات المختلفة من المنتجين الزراعيين للاشارات السعرية لسياسة الزراعية كما تكشف عنها اتجاهات التركيب المحصولى فى مزارعهم فيمكن أن يستخلص منه مشاركة جميع فئات المجتمع الزراعى فى الاستجابة لهذه الاشارات ، وإن كانت ترتفع درجة الاستجابة لهذه الاشارات مع زيادة مساحة المزرعة . حيث تشير اتجاهات التركيب المحصولى بالمزارع القزمية والصغيرة الى مشاركتها فى الاستجابة للمؤشرات السعرية ، وإن كان بدرجة أقل عنه فى المزارع المتوسطة والكبيرة إذ يحكمها فى ذلك ارتفاع نسبة المساحات المنزرعة بها بالمحاصيل المعيشية الممثلة فى محاصيل الحبوب الى جانب إرتفاع نسبة المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم المستديم بها بحكم وجود التكامل بين نشاطى الانتاج النباتى والحيوانى بها بدرجات أكبر عنه فى المزارع الأكبر منها مساحة .

(٢) وبالنسبة لقياسات استجابة العرض من المحاصيل الزراعية للتغيرات السعرية والتكنولوجية من خلال النماذج الاحصائية فيمكن ايجاز نتائجها فيما يلى :-
تشير نتائج النماذج الرياضية للعلاقة ما بين نسبة المساحة الأرضية المنزرعة بالمحاصيل الزراعية الرئيسية التى شملتها هذه القياسات ، وشروط تجارتها واحلالها مع بدائلها المحصولية فى نفس الموسم الزراعى الى تأكيد ومعنوية الاستجابة للتغيرات فى الأسعار النسبية لكل من محاصيل الارز والاذرة الشامي وفول الصويا والبطاطس الصيفي والبطاطس النيلي والطماطم الصيفي والفول البلدي والعدس وحيث خلصت نتائج هذه النماذج الى تقدير المرونة السعرية لكل من هذه المحاصيل بنحو ٠,٣٥٠ ، ٠,٣٩٤ ، ١,٦٤٨ ، ٠,٧٤ ، ٠,٢٥٥ ، ٠,٧٢٨ ، ٠,٦٨٣ ، ٢,٤٤ على الترتيب . إلا أن هذه النماذج لا تؤكد على وجود الاستجابة للتغيرات فى الأسعار النسبية فى حالة كل من محاصيل القمح ، والبرسيم ، والعدس ، والبصل ، والثوم ، والقطن بالنسبة لأسعار بدائلها المحصولية فى نفس الموسم ، وإن كانت تؤكد على استجابة العرض من القطن بالنسبة للتغيرات النسبية فى أسعاره بالقياس الى أسعار المحاصيل المنافسة فى

الموسم الشتوى ، حيث بلغت المرونة السعرية للعرض منه نحو ١,١٣ ، كما تؤكد كذلك على استجابة العرض من محصول الفول في المنطقة للتغيرات النسبية في أسعاره مع أسعار الأرز الذى يعقبه في الزراعة ، وحيث قدرت مرونته السعرية في هذه الحالة بنحو ٠,٦١١ هذا وإذا كانت نتائج هذه النماذج لا تؤكد على وجود الاستجابة السعرية للعرض من محصول القمح في المنطقة فإن ذلك ما ترجعه الدراسة الى ضعف التغيرات النسبية في الأسعار الى مستويات لا تحفز على التوسع في زراعته . كما أن عدم تأكيد الدراسة على وجود الاستجابة السعرية للعرض من محاصيل البصل ، والثوم في المنطقة فهى ما ترجعه الدراسة الى طبيعة سوق هذه المحاصيل من حيث اتساع نطاق تقلباتها السعرية وقصور نظام المعلومات حولها بالنسبة للمنتج الزراعى بما يجعل انتاج هذه المحاصيل يواجه بمخاطرة كبيرة من منظور المنتج الزراعى . وإذا كانت نتائج النماذج الرياضية لا تؤكد أيضا على وجود الاستجابة التكنولوجية للعرض من المحصولين الأخيرين لنفس الأسباب المشار إليها ، إلا أنها تؤكد على وجود الاستجابة التكنولوجية للعرض من باقى المحاصيل الزراعية الأخرى في المنطقة وبمعدلات تفوق مثيلتها في حالة الاستجابة السعرية لأغلب هذه المحاصيل ، حيث قدرت المرونة التكنولوجية للعرض في حالة كل من القمح ، والفول ، والعدس ، والقطن ، والأرز ، وفول الصويا ، والبطاطس النيلي ، والطماطم الصيفى بحوالى ١,٣٢ ، ١,٥٤ ، ٢,٠٤ ، ٠,٢٨١ ، ١,١٣ ، ٤,٣١ ، ٢,٥٨ ، ١,٦٤ لكل منها على الترتيب . وأخيرا إذا كانت نتائج هذه النماذج لا تؤكد على وجود استجابة سعرية وتكنولوجية للعرض من محصول البرسيم المستديم فهو ما ترجعه الدراسة الى محدودية الأراضى المنزرعة في المنطقة مع تمثيل المساحات المنزرعة بهذا المحصول النسبة الأكبر منها .

وفى منطقة مصر الوسطى فإن نتائج النماذج الرياضية للعلاقة ما بين المساحات المنزرعة بالمحاصيل التى اشتملت عليها هذه القياسات وشروط تجارتها وإحلالها محل بدائلها المحصولية في نفس الموسم ، فتؤكد على وجود الاستجابة السعرية لكل من محاصيل الفول ، والعدس ، والقطن بالنسبة للتغير في أسعارها بالقياس الى بدائلها المحصولية التى تزرع في نفس الموسم ، وحيث بلغت المرونة السعرية لكلا المحصولين وعلى الترتيب نحو ١,٦١ ، ٧,٥٧ . هذا وإن كانت نتائج هذه

النماذج تؤكد على وجود الاستجابة السعرية للعرض من باقى المحاصيل الأخرى بالنسبة للتغيرات النسبية في أسعارها بالقياس الى أسعار المحاصيل الزراعية التى تتعاقب معها في الزراعة بالمواسم الزراعية الأخرى . وتشمل هذه المحاصيل كل من محصول الفول ، والبصل ، والثوم ، والقطن . حيث تقدر مرونة العرض من محصول الفول بالنسبة لأسعار القطن بنحو ١,١٩ ، كما تقدر مرونة العرض من محصول البصل بالنسبة لأسعار القطن بنحو ١,٥١٢ ، وبنحو ٠,٣٣٩ في حالة محصول الثوم . كما تقدر مرونة العرض من محصول القطن بالنسبة لأسعار القصب بنحو ٠,٢٦٤ أما بالنسبة للمرونة التكنولوجية للعرض فهى تقدر بحوالى ١,٣٠ ، ٣,١٢ ، ٠,١٩٣ في حالة كل من القمح ، والفول ، والأذرة الشامى على الترتيب ، على حين لا تؤكد نتائج هذا النموذج على وجود الاستجابة التكنولوجية للعرض من باقى المحاصيل الأخرى ، الأمر الذى ترجعه الدراسة الى أن التطورات التكنولوجية في زراعتها لم تكن بالقدر الكافى . هذا وإذا كانت نتائج النماذج لا تؤكد على وجود الاستجابة السعرية والتكنولوجية للعرض من محصول البرسيم المستديم في المنطقة فهو ما ترجعه الدراسة الى نفس الأسباب السابق ذكرها بالنسبة لهذا المحصول في مناطق الوجه البحري . كما أن عدم تأكيد نتائج هذه النماذج على وجود الاستجابة السعرية والتكنولوجية للعرض من محصولى القصب، وفول الصويا فهو ما ترجعه الدراسة الى وجود التدخلات الحكومية في زراعة هذه المحاصيل بالمنطقة .

وفى منطقة مصر العليا فإن نتائج النماذج الرياضية للعلاقة ما بين المساحات المنزرعة بالمحاصيل التى شملتها هذه القياسات ، وأسعارها ، وأسعار بدائلها المصحولية تشير الى أن المرونة السعرية لكل من محاصيل القمح ، والفول ، والقصب تبلغ نحو ٠,٠٧٣ ، ١,٢٢ ، ٠,٠٦٧ على الترتيب على حين تبلغ المرونة السعرية للعرض منها بالنسبة لأسعار بدائلها المصحولية نحو ٠,٠٥٣ ، ١,٣١٦ ، ٠,٢٢٣ على الترتيب . أما المرونة السعرية للعرض من محصول القطن فتبلغ نحو ١,٤٤٥ بالنسبة للتغيرات النسبية في أسعاره بالقياس الى أسعار بدائله بالموسم الصيفى ، كما تقدر المرونة السعرية للعرض من الأذرة الشامى الصيفى بحوالى ٠,٤٣٨ ، ٠,٣٧٩ بالنسبة لأسعار كل من القمح ، والبرسيم المستديم على الترتيب . أما المرونة السعرية للعرض من محصول القصب فهى

تقدر بنحو ٠,٣٣ ، ٠,٢٢٣ على الترتيب بالنسبة لكل من التغيرات النسبية في سعره بالقياس الى أسعار بدائله من المحاصيل الصيفية ، وبالنسبة لأسعار المحاصيل الشتوية المنافسة . أما بالنسبة للمرونة التكنولوجية للعرض فهي تقدر بحوالى ٠,٦٤٧ ، ٠,٧٤ في حالة كل من القمح ، والفول على الترتيب ، كما تقدر هذه المرونة في حالة القطن بحوالى ٣,٨٩ بالنسبة للتغيرات في انتاجية القصب .

إن النتائج المستخلصة من قياسات النماذج الرياضية للعلاقات المشار اليها تؤكد على وجود الاستجابة السعرية والتكنولوجية للعرض من أغلبية المحاصيل الزراعية الرئيسية في المناطق الثلاث على نحو يعكس استجابة منتجى هذه الحاصلات للإشارات السعرية والتكنولوجية للسياسة الزراعية مع التأكيد في نفس الوقت على وجود عوامل أخرى تشترك معها في تحديد التغيرات في العرض من هذه المحاصيل . كما تؤكد هذه النتائج أيضا على وجود عوامل أخرى تحول دون استجابة العرض من بعض المحاصيل الزراعية الأخرى للتغيرات السعرية حيث تتمثل هذه العوامل في العوامل الطبيعية الممثلة في محدودية الرقعة الأرضية المنزرعة في هذه المناطق مع تمثيل المساحات المنزرعة من بعض هذه المحاصيل للنسبة الأكبر منها كما في حالة البرسيم المستديم ، ثم التدخلات الحكومية في زراعة البعض الآخر من هذه المحاصيل كما في حالة محاصيل القصب ، وفول الصويا في مصر الوسطى .

(٤) نتائج وتوصيات الدراسة :

فى إطار التعريف بمجتمع المنتجين الزراعيين والسياسات الزراعية ونتائج قياسات إستجابة هذا المجتمع لهذه السياسات خلال الفترة المستهدفة من الدراسة ، يمكن إيجاز أهم النتائج والتوصيات فيما يلى :

مع التسليم بوجود مظاهر ضعف الإستجابة للسياسات الزراعية فى الزراعة المصرية ممثلة فى سيادة المزارع القزمية والصغيرة بها إلى جانب ما توصف به هذه المزارع من ضعف مستوى الدخول وإرتفاع نسبة الأمية ، إلا أن تلك المظاهر لاتنفى حقيقة مشاركة هذه المزارع للمزارع الكبيرة فى الإستجابة للسياسات الزراعية .

إن درجة إستجابة المزارع القزمية والصغيرة فى مجال الإستثمار فى الإنتاج الحيوانى تعد أعلى عن مثيلتها فى حالة المزارع المتوسطة والكبيرة بحكم رغبتها فى الإستفادة من مزايا التكامل بين نشاطى الإنتاج النباتى والحيوانى ، على حين قد تميل المزارع الكبيرة إلى الإتجاه نحو التخصص فى مجال الإنتاج ، وهو ما قد يمثل بعدا يجب أخذه فى الحسبان فى تخطيط السياسة الزراعية .

تشارك المزارع الصغيرة والقزمية غيرها من المزارع الأكبر منها فى الإستجابة للإشارات السعرية والتكنولوجية للسياسة الزراعية ، إلا أنها تظهر بدرجة أكبر فى حالة المحاصيل الزراعية المعيشية ، والتى تعد فى نفس الوقت محاصيل نقدية ، كما أنها تظهر بدرجة أكبر فى حالة المحاصيل النقدية التقليدية الممثلة فى القطن عن غيرها من المحاصيل النقدية الأخرى كالخضروات والفاكهة .

إن المزرعة المصرية عموما تستجيب للتغيرات التكنولوجية فى الزراعة شأنها فى ذلك شأن إستجابتها للتغيرات السعرية ، بل أنها تكيف برامجها الإنتاجية تبعا لدرجة التغير النسبى فى أى منها بالقياس إلى الأخرى على نحو يعكس حساسية المنتج الزراعى للتغيرات فى إشارات السياسة الزراعية ، وهو ما يمكن تفسيره بالخبرات المكتسبة منذ قرون طويلة إلى جانب وجود المحاكاه بين المنتجين الزراعيين .

إن إستجابة المنتج الزراعى للإشارات السعرية والتكنولوجية للسياسة الزراعية فى مجال إنتاج أى من المحاصيل الزراعية لاتقف عند حد التغيرات النسبية فى هذه

الإشارات بالنسبة للمحصول المعنى بهذه الإشارات بالقياس إلى بدائله المحصولية فى نفس الموسم ، بل تتعداها لتشمل أيضا التغيرات النسبية فى هذه الإشارات بالقياس إلى المحاصيل المتعاقبة معها فى الزراعة ، حيث يتكيف المنتج الزراعى مع مثل هذه التغيرات من خلال نظام الدورة الزراعية وتعديلاتها مما يؤكد على إرتفاع درجة حساسية إشارات السياسة الزراعية .

تتسم السياسات الزراعية خلال الفترة المستهدفة بالدراسة بالقصور فى بعض جوانبها ممثلة فى ضعف الإطار المؤسسى على المستوى الميدانى بالزراعة ، وضعف البنية الأساسية لأسواق الكثير من المحاصيل الزراعية مع ضعف نظام المعلومات حولها إلى جانب إفتقار السياسة الزراعية إلى الأدوات التى تساعد على تحقيق الإستقرار فى الأسعار والدخول الزراعية وهو ماتبعه بالتالى إتساع مساحة التقلبات فى شروط التجارة بين المحاصيل الزراعية خلال فترة التحرر والإنتقال إلى آليات السوق عنه فى الفترة السابقة ، كما تبع ذلك أيضا وجود التقلبات فى المساحات المنزرعة بالمحاصيل الزراعية على نحو قد يحمل فى طياته وجود فاقد إقتصادى فى الإنتاج منها ، لايتفق مع ماتستهدفه السياسة الزراعية ، وهو مايلفت الأنظار إلى ضرورة تطوير أسواق السلع الزراعية ونظم المعلومات بها .

إن تخطيط المنتج الزراعى لبرامجه الإنتاجية وفقا للتغيرات النسبية فى أسعار وتكنولوجيا إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية المتنوعة قد يعكس فى مضمونه صعوبة تخطيط السياسة السعريّة فى الزراعة المصرية ، إلا أن ذلك لاينفى حقيقة تحقيقه إذا ماوجدت الأدوات والسياسات التى تعمل على تحقيق الإستقرار النسبى فى أسعار المحاصيل الزراعية الرئيسية والممثلة فى محاصيل الحبوب الشتوية والصيفية ، والقطن بإعتبارها من المحاصيل الحاكمة فى هذا الشأن .

إن غياب التأكد من قبل الدراسة من وجود الإستجابة السعريّة والتكنولوجية فى مجال إنتاج البعض من المحاصيل إنما يبرر من قبل الدراسة بضعف البنية الأساسية ونظم المعلومات بأسواق هذه السلع وهو مايلفت الأنظار بدوره إلى ضرورة تطوير أسواقها ونظم المعلومات بها .

إن إستجابة المنتج الزراعى للبعض من الإشارات التنظيمية والإدارية للسياسة الزراعية مقابل ضعف هذه الإستجابة للبعض الآخر منها قد يلفت الأنظار إلى ضرورة إعادة النظر فى دراسة ماتتضمنه هذه الإشارات من حوافز سلبية مقابل

الحافز الإيجابي الذى يدفع إلى عدم الإستجابة لهذه الإشارات كما فى حالة الأرز - على سبيل المثال - كما أن هناك من جوانب عدم الإستجابة الأخرى التى تلفت الأنظار إلى ضرورة التخطيط للتنمية الزراعية فى إطار أشمل يضم فى طياته أثر برامج التنمية غير الزراعية على الزراعة ذاتها كما فى حالة إستقطاع الأراضى الزراعية لغير أغراض الزراعة .

جدول رقم (١) أعداد المزارع المشاركة والملاحة لآلات زراعية ميكانيكية ، وأعداد الآلات الزراعية

ملحق

في السنوات ٨١ / ١٩٨٢ ، ٨٩ / ١٩٩٠

البيانات	وجه بحرى		مصر الوسطى		مصر العليا		محافظات الحدود		الجمهورية	
	١٩٨٢/٨١	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٢/٨١	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٢/٨١	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٢/٨١	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٢/٨١	١٩٩٠/٨٩
(أ) عدد العيانات :										
١- جرارات زراعية	٣٦٣٩٩	٦٩٢٩٣	٩١١٤	١٧٧٧٦	١٣٠٩٦	٢٦٧٦٥	٧٣٧	١٤٨١	٥٩٣٤٦	١١٥٣١٥
٢- آلات رى نقالى وثابتة	٢٠٣٨٢٨	٥٩٦٩١٤	٢٧٠٧٣	١١١٠٥٨	٥١٠٣٩	١٠٨٣٣٢	١١٣٤	٤٢٨٧	٢٨٣٠٧٤	٨٢٠٥٩١
٣- آلات دراس وتذرية	٢١٤٧٦	٣٢٩١٠	٤٥١٠	٧٤٥٢	٧٣٨٥	١٥٧٧٤	٤٧	١٤١	٣٣٤١٨	٥٦٢٧٧
٤- موتورات رش وتغدير	٣٩١٥	١٨٢٥٤	٣١١٦	١٣٦١٨	٢٨٢	٤٣١٠	١٠٢	٥٦٤	٧٤١٥	٣٦٧٤٦
٥- آلات ميكانيكية أخرى	٥٢١١	١٧٦٢٦	٧٧٠	٤٣٨٣	٧٥٩	٢٥٥٣	٢٥	٢٥٢	٦٧٦٥	٢٤٨١٤
(ب) عدد الآلات :										
١- جرارات زراعية	٣٥٤٢١	٦٦٢٧٢	٨٦١٦	١٧٠٣١	٨٩١٦	٢٠٧١٥	٦٢٤	١٤٩٤	٥٣٥٧٧	١٠٥٥١٢
٢- آلات رى نقالى وثابتة	١٣٩٥٢٣	٥٠٢٤٣٦	٢٥٢١٠	١٠٤٤٤١	٢٦٩٨٤	٨١٠٤٥	١٢٨٠	٤٩٣٥	١٩٢٩٩٧	٦٩٢٨٥٧
٣- آلات دراس وتذرية	٢٠٦٢٥	٣٠٧٩٢	٤٢٥١	٦٩٦٧	٤٨٨٤	١٢٨٤٧	٥٠	١٦٢	٢٩٨١٠	٥٠٧٦٨
٤- موتورات رش وتغدير	٥٢٤٦	١٩١٣٢	٣٦٠١	١٣٩٦٨	٢٥٣	٤٠٧٢	١٢٨	٧١١	٩٣٢٨	٣٧٨٨٣
٥- آلات ميكانيكية أخرى	٤٢١٨	١٧٤٢٨	٩٥٩	٤٦٣٥	٩٢٥	٢٣٩٧	٥٩	٢٥٩	٦١٦١	٢٤٧١٩
(ج) حيازة الأراضي الزراعية (عدد)	١٣٨٦٨٥٧	١٦٥٢٦٣٢	٥٢٨٤١٤	٦١٦٦٩٧	٥٢٨٨٨٥	٦٠١٩١٦	٢٤٢٥٢	٣٩٠٣٤	٢٤٦٨٤٠٨	٢٩١٠٣٧٩

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، التعدادات الزراعية للسنوات ٨١ / ١٩٨٢ ، ٨٩ / ١٩٩٠

جدول رقم (٢) أعداد الآلات الزراعية لدى غير حائزي الأراضي الزراعية ، والمساحة الإجمالية

للمحركات الزراعية في السنوات ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩

البيان	وجه بحري		مصر الوسطى		مصر العليا		مناطق الحدود		الجمهورية
	١٩٨٢/٨١	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٢/٨١	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٢/٨١	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٢/٨١	١٩٩٠/٨٩	
(أ) أعداد الآلات الزراعية :									
١- محركات زراعية	٢٨٨٩	٤٧٧٩	٧٣٢	١٣٤٨	٢٨٨	٦١٥	٧٨	١٣٤	٣٩٧٨
٢- آلات ري نقالي وثابتة	١٤٠٥	٤٣٨٣	٣٩٥	١٧٣٣	٢١٤	٥٤٦	١٧	٥٨	٢٠٣١
٣- آلات دراس وتذرية	١٧١٣	١٩٣١	٢٨٢	٣١٦	١١٢	١٣٥	١٢	٧	٢٣٨٩
٤- موبورات رش وتغير	٦٢١٤	٦١٥٧	١٣٥٢	١٧٩٨	٥٤٠	٧٣٤	١١	٤٦	٨١١٧
٥- آلات ميكانيكية أخرى	١٢٣٤	١١٢٥	٢٢٧	٢٠٨	٦٢٠	١٢١	١	١١	٢٠٨٢
(ب) مساحة الحيازات الزراعية (فدان)	٤١١٠.٥٩	٤٨٣٤.٨٤١	١٣٢٧١.٠٨	١٣٩١٨.٦٨	١٠٨٢٧.٨٨	١١٧٩٢.٥٣	٢١٢٥.٠٨	٤٤٣٢.١١	٦٦٣٢٤.٦٤

المصدر : وزارة الزراعة ، التعديلات الزراعية للسنوات ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩ .

ملحق

جدول (٣) - توزيع الحائزون الطبيعيون للأراض الزراعية حسب فئات العمر في الفئات الحيازية المختلفة لعام ٨٩ - ١٩٩٠.

فئات الحيازة / التوزيع العمري	أقل من ٣٠	٣٠ -	٣٥ -	٤٠ -	٤٥ -	٥٠ -	٥٥ -	٦٠ -	الجملة
بدون حيازة	٥,٤٦	٧,٧٩	١٧,٩٤	١٧,٢٤	٢١,٠٢	١٢,٨٨	٨,٤٩	٩,١٨	١٠٠
أقل من ٣ فدان	٢,٩٤	٤,٥٤	١٢,٣	١٤,٢	٢٠,٩١	١٦,١	١٢,٤	١٦,٥٧	١٠٠
٣ - أقل من ٥ فدان	٢,٢٣	٣,٤٩	٩,٧٣	١١,٩	١٩,٤٤	١٦,٧٢	١٤,٤٧	٢٢,٠٢	١٠٠
٥ - أقل من ١٠ فدان	٤,٦٢	٥,١٦	٩,٣٩	١٠,٩٤	١٧,٩	١٥,٦٨	١٤,٠٢	٢٢,٢٩	١٠٠
١٠ - أقل من ٢٠ فدان	٢,٧٢	٣,٨٥	٩,٨٢	١١,٦١	١٨,٧٧	١٦,٣٧	١٤,١٤	٢٢,٧٢	١٠٠
٢٠ - أقل من ٣٠ فدان	٣,١٢	٣,٤٨	٩,٠٥	١٠,٩١	٢٠,١	١٧,٠٥	١٤,٤٧	٢١,٨٢	١٠٠
٣٠ - أقل من ٥٠ فدان	٢,٥٥	٣,٤٢	٨,٣٧	١١,٥٢	١٩,٢٦	١٧,١٤	١٤,٩	٢٢,٨٤	١٠٠
٥٠ - أقل من ١٠٠ فدان	٢,١٨	٣,١٨	٨,٠٣	١٠,٩٥	١٩,٤٨	١٦,٩٩	١٤,٨٤	٢٤,٣٥	١٠٠
١٠٠ فدان فأكثر	١,٧٩	٣,٢٧	٨,٥٩	١٣,٢٥	١٩,٤٦	١٨,٤٨	١٤,٠٦	٢١,١	١٠٠
الجملة	٣,٣٧	٤,٩٧	١٢,٧١	١٤,٢	٢٠,٥٦	١٥,٦٣	١٢,١٥	١٦,٤١	١٠٠

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، نتائج التعداد الزراعي ، ٨٩ / ١٩٩٠

جدول رقم (٤) المتوسط السنوى لأسعار أهم المحاصيل الزراعية خلال الفترات
١٩٩٨/١٩٩٢ ، ١٩٩١/٨٧ ، ١٩٨٦/١٩٨٢ ،

(جنيه / وحدة)

ملحق

المحصول	وجه بحرى			مصر الوسطى			مصر العليا		
	١٩٨٢	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٨٢	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٨٢	١٩٩١	١٩٩٢
١- قمح	٢٧,٩	٥٤,٩٢	٨٤,٤٩	٢٢,٨	٥٤,٢	٨٦,٣	٢٧,٥	٦٠,٦	٩٢,٣
٢- فول بلدى	٥٣,٣٧	١٠١,٤٨	١٥٨,٩	٤٦,٤	٩٩,٤	١٦٧,٥	٥١,١	١٠٠,٩	١٩٧,١
٣- عدس	١١٣,٨	١٨٥,٢	٢٥٣,٦	١٠٣,١	١٨٦,٤	٢٥٧,٨	١١١,٢	٢٠٨	٢٦٤,٢
٤- كتان	٤٦,٨	٨١,٩	١٣٣,٢	٥٤,٤	٧٧,٨	١٣٥,٧			
٥- بصل	٩٨,٣	١٥٣,٥	٢٤٦,٩	١٠٧,٧	١٧٥,٥	٢٦٥,٩	١٠٤,٥	١٨٧,١	٢٦٦,٤
٦- ثوم	١٧١,٨	١٤٢,١	٣٦١,٦	١٥٦,٤	١٤٠,٨	٣٢٦,٩	١٦٩,٤	١٤٨,٢	٣٣٧
٧- بنجر	٢٤,٨	٣٨,٤	٦٢,١						
٨- برسيم تحريش	١٠٧,٨	٢٣٢,١	٤٣٩,٥	١١٧,٦	٢٢٢,٤	٤٦٢,٧	١١٨,٤	٢١١	٤٩٦,٣
٩- برسيم مستديم	١٠٧,٧	٢٣٢,١	٤٣٩,٥	١١٧,٨	٢٢٢,٥	٤٦٢,٧	١١٨,٤	٢١١	٤٩٦,٣
١٠- طماطم شتوى	١٧٢,٩	٢٩٧,٩	٣٧٢,٨						
١١- أرز	١٦٩	٣٢٦,١	٦٢٣						
١٢- ذرة شامى صيفى	٢٣,٩	٥٢,١	٦٨,٦	٢٥,٦	٥١,٤	٧٣,٨	٢٧,٣	٥٣,٢	٧٥,١
١٣- ذرة شامى نيلى	٢٤,٣	٥٣,٦	٦٩	٢٥,٦	٥١,٤	٧٤,٣	٢٨,٢	٥٢,٤	٧٦,٤
١٤- ذرة رفيعة صيفى									
١٥- فول صويا	٢٩٣	٦٧٥	٩٥٥,١	٢٩٣	٦٧٥	٩٥٥,١	٢٩٣	٦٧٥	٩٥٥,١
١٦- سمسم	١١٧,٥	١٨٨,٢	٣٤٣	١٠٤,٥	١٨٤,٤	٣٣١,٧	١٠٨,٨	١٩٤,٥	٣٤٠,٤
١٧- عباد شمس	٢٦٧	٦٧٥	١٠٤٢,٩	٢٧١,٢	٧٦٢	١٠٤٢,٩	٢٧١,٢	٧٦٢	١٠٤٢,٩
١٨- طماطم صيفى	٩٤,٩	٢١٥,٣	٣٩٤,٦	١٠٧,٢	١٩٦,٨	٣٩٨,٣	١١٣,٢	١٩٧,١	٤٠٣,٣
١٩- طماطم نيلى	١٣٠,٢	٣٥٢,٤	٤٨١,٥	١٢٦,٢	٣٦٧	٤٨٣,٣	١٢٦,٢	٣٥١,٣	٤٩٢,٨
٢٠- بطاطس صيفى	١١٥,٩	٢٤٨	٦١٤,٩	١٣٢,٢	٢٤٠,٦	٦٢٨,٥			
٢١- بطاطس نيلى	١١٩,٨	٢٢٦,٤	٤٢٦,٢	١١٨,٢	٢٢٧,٣	٤١٢,٢	١١٨,٢	٢٦٠,٥	٤٣١,٢
٢٢- قطن	٨٣,١	٢٠٦,٧	٤٣٤,٧	٧٩,١٤	٢١٨,١	٣٧٨,٥	٧١,٢	٢٠٤,٩	٣٦٧,٧
٢٣- قصب				٢٥	٤٤,٤	٨٤,٩	٢٥	٤٧,٦	٨٤,٩

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، اعداد مختلفة .

جدول رقم (٦) نسبة المساحات المنزوعة من أصناف الزيتون في اجنطى المساحة المنزوعة سنة
تخلل السنوات ١٩٨٠-١٩٩٧م

الاستثمار	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
١- بلي	٨٧,٠٧	٨٨,١٢	٨٨,٥٧	٧٠,٥٧	٧٠,٦٢	٦١,٢٨	٦٠,٢٨	٤٧,١٨	٤٤,٢٣	٤٤,٣	٤٧,١٨	٤٨,٤	٤٨,٤	٤٨,٤	٤٨,٤	٤٨,٤	٤٨,٤	٤٨,٤
٢- هجين	٤,٤٦	٧,٠	٧,٠	٤,٨٤	٤,٨٤	٤,٨٤	٤,٨٤	٤,٨٤	٤,٨٤	٤,٨٤	٤,٨٤	٤,٨٤	٤,٨٤	٤,٨٤	٤,٨٤	٤,٨٤	٤,٨٤	٤,٨٤
٣- امريكانى بىرى	٧,٥	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١
٤- بيلينير	٠,٩٧	٢,٢٥	٢,٢٥	٢,٢٥	٢,٢٥	٢,٢٥	٢,٢٥	٢,٢٥	٢,٢٥	٢,٢٥	٢,٢٥	٢,٢٥	٢,٢٥	٢,٢٥	٢,٢٥	٢,٢٥	٢,٢٥	٢,٢٥
٥- هجرة (١)		٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣
٦- القاهرة (٧/١)																		
٧- هجين (٢٠٤)																		
٨- هجين (٢٠٤)																		
٩- كزك																		
١٠- هجين (٢١٥)																		
١١- هجين (٣٠٠)																		
١٢- هجين قرندى (١٠٣)																		
١٣- هجين قرندى (١٠)																		
١٤- هجين قرندى (٩)																		
١٥- بيلينير قنطاج																		
١٦- بيلينير قنطاج																		
١٧- هجين (٣١٢)																		
١٨- هجين (٤٧)																		
١٩- هجين زوى (٧٧)																		
٢٠- هجين (٣٢٠)																		
٢١- هجين قرندى (١٢٢)																		
٢٢- هجين قرندى (١٢٠)																		
٢٣- هجين (٤٧)																		
٢٤- هجين (٤٧)																		
٢٥- هجين (١٢٤)																		
٢٦- هجين (٣٢١)																		
٢٧- هجين (٣٠٥٦)																		
٢٨- هجين قرندى (٧ أصناف)																		
٢٩- قرندى																		
جمله																		

المصدر : حيث من : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - تنمية الاقتصاد الزراعى - اعداد مختلفة .

جدول رقم (٧) نسبة المساحات المنزرعة من أصناف الأرز في إجمالي المساحة المنزرعة منه
في السنوات ١٩٨٠-١٩٩٧

الاصناف	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
١- نيمية يابتي	٤,٩٢	٢,٦٤	٢,٩١	٢,١٥	٢,٠٧	٢,٧٨	١,٧٨	٠,٨١	٠,٧٧	٠,٥٣	٠,٥٦	٠,٩٥						
٢- حيزة (١٥٩)	٤,٤٩	١,١١	٣,٦٧	٢,١٥	٢,٢٤	١,١١												
٣- حيزة (١٧١)	٤١,٥٣	٤٢,٦٩	٤٣,٦٤	٤١,٩٥	٣٣,٧٨	٥٠,١٦	٤٧,٤١	٤٣,٣٧	٥٨,٥	٢٨,٣٧	٢٨,٣٧	١٩,٨٧	٤٩,٤٦	٤٨,٤٧	٥٠,٦٦	٥٣,٦٩	٥٦,٠٦	٤٨,٥٣
٤- حيزة (١٧٧)	٤٨,٨	٥٣,٢٦	٤٩,٦١	٥١,١٤	٣٥,٣٩	٣٥,٦٧	٣٩,٩٩	٣٨,٨٣	٥٨,٥	٣٠,٣٥	٤٦,٩١	٤٨,٢٦	١٤,٨٨	١٠,٧	١٢,٠٢	١٠,٩٣	٦,٧٨	٦,٣٩
٥- فنيي (IR 28)	٠,٢٥	٠,٣			٤,٧٧	١٠,٩٢	١٠,١٦	١٤,٥٦	٢٤,٠٨	٧,٠٨	٧,٩٤	٦,٦٩	١,٥٤		٠,٠٥			
٦- ريبي							١,٥٨	٦,٣٥	٣,١٤	١,٧٨	١,١٥	٢,١٥	١,٢٧	٢,١				
٧- حيزة (١٧٨)																٠,٢٩		١,٩١
٨- حيزة (١٧٣)																٢,٥٨	٤	٢,٥٩
٩- حيزة (١٧٥)																١,٧٣	٠,٨	٠,٠٦
١٠- حيزة (١٧٦)																٢٧,٥٨	٢١,٣٣	١١,٠٧
١١- حيزة (١٧٧)																١,٧	١٠,٤٩	١٠,٨٧
١٢- حيزة (١٨١)																٠,٤٧	٠,٣٧	
١٣- أخرى	٠,٠١	٠,١٧	٠,١٧	٢,٦١	٢١,٧٥			٠,١٢		٤,٤٣	٤,٥٦	٣٠,٨٩	٣,٥٥	٢,٩٥	٠,٦٢	٠,٤٧	٠,١٧	٠,٣٩
جملية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : حبيبت من : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، نشرة الاقتصاد الزراعي ، أعداد مختلفة .

مراجع

مراجع باللغة العربية :

- (١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، القاهرة ، أعداد مختلفة .
- (٢) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الإقتصادية ، القاهرة ، أعداد مختلفة .
- (٣) معهد التخطيط القومى ، تقييم البرامج الرئيسية للنهوض بالإنتاجية الزراعية ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، العدد رقم (٨٤) ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٣ .
- (٤) معهد التخطيط القومى ، الزراعة المصرية والسياسة الزراعية فى إطار نظام السوق الحرة ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، العدد رقم (١١٢) ، القاهرة ، فبراير ١٩٩٨ .
- (٥) معهد التخطيط القومى ، الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية الرئيسية ، القاهرة ، تحت النشر .
- (٦) مركز الدراسات الإقتصادية الزراعية ، دراسة فى آثار تحرير الزراعة المصرية ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
- (٧) محمود منصور (دكتور) ، وآخرون ، الزراعة والغذاء فى مصر ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- (٨) محمد محمود رزق ، دوال إستجابة العرض فى الزراعة المصرية ، مذكرة خارجية رقم (١٥٥٢) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- (٩) وزارة الزراعة ، نشرة الإقتصاد الزراعى ، القاهرة ، أعداد مختلفة .
- (١٠) وزارة الزراعة ، التعدادات الزراعية لأعوام ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩٠/٨٩ .
- (١١) وزارة التخطيط ، الخطط الخمسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية للسنوات ١٩٨٣/٨٢ - ٢٠٠٢/٢٠٠١ .

مراجع باللغة الإنجليزية :

- (1) F.A.O , Introduction to agricultural planning, agricultural planning studies
No : 12, Rome,1970 .
- (2) F.A.O , Agricultural price policy, government and the market, Rome, 1992 .
- (3) F.A.O, Guidelines on social analysis for rural areas development planning,
Rome, 1993.
- (4) F.A.O, Sustainability issues in agricultural and rural development policies,
Rome , 1995 .
- (5) Gerald M Meier, pricing policy for development management, EDi ,
world Bank, washington,1983 .
- (6) Warran c. Baum (and others) Investing in development, world Bank,
washington, 1985 .